الرد على الكواكبي

في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

أ.م. بلال جاسم محمد



عبد الرحمن الكواكبي (ت ١٩٠٢م)

الرد على الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

أ.م. بلال جاسم محمد

الرد على الكواكبي
في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد
(قراءة للكتاب من منظور الإسلام)

أ. م. بلال جاسم محمد

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١م



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي البشير النذير، الذي من أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه فقد أبى الدخول مع الداخلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا كتابي الموسوم: **الرد على الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (قراءة للكتاب من منظور الإسلام)**، الذي هو لبيان خطأ كثير من الأفكار التي رسخت في أذهان بعض المسلمين، والذي ساعد في إيجادها ومكَّن من رسوخها هم من يسمون بالحداثيين، ورواد النهضة الحديثة كالكواكبي وغيره.

وإن من أبرز هذه الأفكار الأساسية التي تم الرد عليها هو الفكر الرأسمالي الغربي، وما يتفرع عنه من الأفكار الفرعية التي صرنا نسمعها، بل ونعايش حمَلتها في بلادنا الإسلامية، كفكرة الحريات الديمقراطية، أو كفكرة فصل الدين عن الحياة، أو التمجيد بالغرب المستعمر وجعله القدوة عند مريدي التغيير، والباحثين عن النهضة.

ففكر الكواكبي وإن كان هو المقصود الأول في هذا الكتاب، إلا أنه في الحقيقة يمثل تيارا فكريا يعيش في مجتمعنا، وواجبنا تجاهه هو بيان خطأ ما يحمله بعرضه على مقياس الإسلام ودقيق الواقع؛ ليكون هذا البيان دافعا لمن يحمل مثل هذه الأفكار لتركها في الحاضر، ومانعا لغيرهم من حملها في المستقبل؛ وليكون حافزا للبحث عن البديل الذي ارتضاه الله لعباده وهو الإسلام، الذي يجب حمله بقوة وفخر كي نغيّر به حالنا أولا، ولنهدي به أمما قد ضلت سواء السبيل.

ولأن هذا الكتاب هو للرد على الكواكبي، فقد ابتدأت به في التعريف بمؤلفه، والتعريف بكتابه (طبائع الاستبداد)، ثم شرعت ببيان أبرز الملحوظات العامة على هذا الكتاب، وبعد ذلك يأتي عملي الرئيس وهو الرد على الأقوال التي يؤاخذ عليها

وبحسب تسلسل الكتاب[1]، جاعلا قول الكواكبي أولا بعد كلمة (قوله:) ومحصورا بين أقواس التنصيص، ثم أبدأ بذكر تعقيبي عليه، وبحسب أحكام الإسلام وما تفرضه من واقع، والتي هي الفيصل بين الناس.

علما أني حاولت أن لا أُطيل من قول الكواكبي، ولا أقصِّر فيه؛ كي لا تشتت الفكرة أو أنها تكون مبتورة، ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وفي الختام أسأل الله العلي العظيم أن يتقبل مني هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون صدقة جارية لي ولذريتي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) اعتمدت نسخة كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، طبعة دار النفائس، الطبعة: الثالثة، تقديم الدكتور: أسعد السحمراني، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

عبد الرحمن الكواكبي

هو عبد الرحمن بن أحمد بن مسعود الكواكبي، ويلقب بالسيد الفراتي: رحالة، من الكتاب الأدباء، ولد وتعلم في حلب، وأنشأ فيها جريدة (الشهباء) فأقفلتها الدولة، وجريدة (الاعتدال) فعطلت أيضا، وأسندت إليه مناصب عديدة، ولكن لحمله الأفكار الغربية الرأسمالية المخالفة للإسلام صادم دولة الخلافة الإسلامية العثمانية ما أدى إلى مضايقته، فرحل إلى مصر، وساح سياحتين إلى بلاد العرب وشرقي إفريقية وبعض بلاد الهند. واستقر في القاهرة إلى أن توفي عام ١٩٠٢م، وله من الكتب (أمّ القرى) و (طبائع الاستبداد)، وهما كتابان مطبوعان مشهوران؛ لتبني الدول في العالم العربي بخاصة وباقي الدول بعامة هذين الكتابين، وهما من الكتب الرئيسة التي ساعدت في نشر الفكر الرأسمالي الغربي في بلاد المسلمين عن طريق مسلمين! وهو ما يدعو إلى التدقيق في قراءة عباراتهما؛ لمعرفة المعاني التي أراد الكواكبي إيصالها للناس.

كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

هو كتاب متوسط في الحجم، يقرب في متنه من مئة وستين صفحة، وهو أشهر كتب الكواكبي، ناقش فيه المؤلف أمر الاستبداد، وعلاقته بالدين والعلم والمجد والمال والأخلاق والتربية والترقي، وختم هذه الأبحاث في كيفية التخلص من الاستبداد.



تمهيد

إن الله تعالى قد ميز الإنسان عن غيره بالعقل، وهو نعمة كبرى لمن عرف قدرها، وقد يكون هذا العقل نقمة كبرى على صاحبه إن لم يعرف قدره، ولم يعمل به كما أراد له خالقه –سبحانه– ومن ضيع هذه النعمة كان للأنعام أقرب، بل أنه أضل منها سبيلا.

وإن أعظم منزلة يصل إليها الإنسان بهذه النعمة، هي منزلة الإيمان بالله وما يفرضه هذا الإيمان من استسلام للأحكام وكلٌ بحسب زمانه، فالله –سبحانه– لن يسأل الإنسان على أمور لم يكن فيها على قيد الحياة، سواء أكان ذلك قبل ولادته أو بعد موته، ولكن السؤال هو عن مواقف هذا الإنسان مما حضره بعد بلوغه في حياته الدنيا.

وكي لا تضل الناس عن السبيل القويم، أو تعدم المقياس الحق للأقوال والأفعال والمواقف، أنزل الله الفرقان وما يكمله من السنة في البيان؛ ليكونا الميزان للعباد مسلمهم وكافرهم، وبحسب هذا الميزان سيكون الحساب في الدنيا والآخرة.

وبعد هذا العرض أقول: إن الكواكبي أو غيره ومثلهم كاتب هذه السطور بل وحتى صحابة الرسول كلٌ يؤخذ منه ويرد إلا النبي المعصوم (صلى الله عليه وآله)، وإني قد اخترت كتاب الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) لأضعه في ميزان الإسلام؛ لنرى ما هي الأخطاء التي وقع فيها المؤلف؟

وهذه الأخطاء هي ليست بحسب آراء عقلية، أو لأظهر أني أخالف رأيه بصفة شخصية، ليقول قائل: لكلٍ وجهة نظره! لا، ليس الأمر كذلك، بل إن ما تكلم به الكواكبي هي أمور فصّل أحكامها رب العالمين وبينها سيد المرسلين، فلا يُرفع صوت فوق صوت النبي (صلى الله عليه وآله).

إن ردي في هذا الكتاب هو رد شرعي، مستند إلى الإسلام، ومستند كذلك إلى فهم الواقع وتدقيقه، قبل إنزال الحكم عليه، وهذه هي طريقة الإسلام في الحكم على ما يصدر من الإنسان، فطريقة الإسلام في إصدار الأحكام تكون بدراسة الواقع أولا، ثم معرفة ما ينطبق عليه من دليل ليعالجه، فلا يعطى حكم البيع للربا وإن تشابها!

كما لا يطلق حكم الرهن في الإسلام، على حكم الرهن في الرأسمالية، وإن تشابها في الاسم، وهكذا.

وما دعاني لاختيار كتاب الكواكبي هو لاشتهاره بين المثقفين في الماضي والحاضر، والذي نسمع التمجيد به دائما، دون إدراك منهم أو تدقيق في صحة هذا التمجيد.

وقد قرأت كتاب طبائع الاستبداد بتؤدة وتدقيق وكتبت ردي لما وجدته مخالفا للإسلام، أو مخالفا للواقع سواء أكانت مخالفته لهما عن جهل أم عن علم وقصد.

وقد كانت غايتي من هذه الردود هي بيان خطأ الأفكار التي حملها الكواكبي، ومن ورثتها عنه ممن يطلب سبيل الخلاص من الظلم الذي تعيشه الناس في بلادنا، وبعضهم ينادي بهذه الأفكار ليشبع غريزة البقاء عنده في حب السيادة على قومه في أنه الأعلم والأذكى والأثقف! وأدهى من هذين الصنفين صنف حمل هذه الأفكار على أنها طريق الخلاص متبعا بذلك الطريقة الغربية الرأسمالية التي تخالف الإسلام بخبث وتدليس ونشرها بين الناس ارضاء للمستعمرين.

ما أردت من الكلام أعلاه هو أن الكواكبي وفكره أصبح يمثل شريحة في مجتمعنا، تحمل أفكارا مخالفة لرسالة ربنا، فالواجب يحتم علينا البيان لهم والرد على خطأ أفكارهم من باب النصيحة في الدين؛ لعلها تهدي أناسا منهم، أو أنها تكون حاجزا لئلا يدخل في عقدهم بعض شبابنا ممن يحمل هَم التغيير.

ملحوظات عامة على الكتاب

١. إن الكواكبي على شهرته وشهرة كتابه، إلا أنه لم يضع طريقة واضحة للتغيير، أو حتى للإصلاح على الطريقة الإسلامية، بل العكس فهو يدعو إلى اللحاق بالغرب الرأسمالي وما فيه من حريات، ويدعو إلى القومية وتقديم الجنس العربي؛ لذلك يعتبره القوميون العرب أنه من أبرز رواد النهضة العربية الحديثة، وإن كان في الحقيقة والواقع أنه لم تتحقق أي نهضة منذ ظهور الكواكبي وإلى يومنا هذا! على الرغم من أن الدول العربية منذ تأسيسها بعد هدم الخلافة الإسلامية العثمانية قد نشرت وتنشر كتب الكواكبي وأمثاله، وتُدرِّس سيرتهم للشعوب والأجيال، بل إنه قد وصل ببعض هذه الدول انها جعلت من عبد الرحمن الكواكبي موضوعا في الكتب المنهجية الدراسية لمادة التاريخ!

٢. إن المقياس الوحيد والدقيق بالنسبة لنا نحن المسلمون هو الإسلام، وعندما نحاكم الكواكبي أو غيره فإنما يكون ذلك بحسب الإسلام وأحكامه، وعلى ذلك فإن الكواكبي لم يطرح الإسلام بديلا عن الواقع السيء، فضلا عن الدعوة إلى تطبيقه، وهذا وحده يكفي لرد ما طرحه من الأفكار.

٣. وجود العديد من الأفكار المتناقضة في الكتاب، فتارة يمدح المؤلفُ الغرب، وتارة أخرى يذمه، وتارة يحمِّل الناس سوء الحال، وتارة يحمِّل الحاكم المستبد كل شيء، وتارة يمدح قومه وأخرى يذمهم، وغير ذلك.

٤. المبالغة في النقد والتعميم على أفراد المجتمع بجعلهم كأنهم على قلب رجل واحد وموقف واحد من الاستبداد والمستبدين، وما يطلقه عليهم لأجل ذلك من شديد العبارات الجارحة بأسلوب فصيح بليغ مؤيد بالأمثال! وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تكبره على قومه ويأسه من نهضتهم، وهي آفة تكمن عند بعض دعاة التغيير، فحامل الدعوة، يجب أن يكون رفيقا ورحيما بأمته، ويجب عليه أن يعتقد أنه خادمهم وواحد منهم، وأنه أكثرهم حملا.

٥. إن من الأخطاء الأساسية الكبرى عند الكواكبي وما تفرع عنها من أخطاء أخرى هو حصر سبب تأخر وفساد مجتمعنا في الاستبداد والظلم، وهذا الأمر غير

صحيح، فاستبداد الحاكم وإن كان له أثر في المجتمع، لكن الأثر الأكبر يكمن في النظام المطبق على الناس، فقد يكون الحاكم عادلا ويحكم بالإسلام، وقد يكون الحاكم عادلا ولكنه يحكم بالكفر، وقيد يكون الحاكم ظالما ويحكم بالإسلام، وقد يكون الحاكم ظالما ويحكم بالكفر وهو أسوأ الأربعة.

٦. استعمال الكواكبي للألفاظ والعبارات الغامضة أو شبه الغامضة، التي ليس لها معنى محدد ودقيق، فهي تحتمل عدة معان، أو أن لبعض منها معنى إسلامي ولكنها إن ربطت بغيرها من الألفاظ أو وضعت في سياق معين، تغيَّر معناها إلى معنى سلبي تابع للفكر الرأسمالي الغربي.

٧. إن المخاطب الأول في هذا الكتاب هم المسلمون بدعوتهم إلى ضرورة الثورة على المستبدين وهم العثمانيين! وهذا من الأخطاء الكبرى التي وقع فيها المؤلف؛ وهو ما جعل الغرب المستعمر يتبنى فكر الكواكبي ويعمل على نشره بين المسلمين بشتى الطرق! وسؤالنا هو كيف يساوى بين العثمانيين الذين يحكمون بالإسلام، والذين مدحهم النبي (صلى الله عليه وآله) الذي لا ينطق عن الهوى، وبين الكفرة المستعمرين الذين يطلب المؤلف عونهم، ويدعو إلى اللحاق بهم وبحضارتهم، هذه الحضارة التي ملئت الأرض ظلما وجورا، والتي أنهت حكم الإسلام من الأرض الذي إن طُبق كما أراد الله –سبحانه– فإنه يملأ الأرض قسطا وعدلا.

٨. بالتأكيد إن الظلم والاستبداد يرفضه الإسلام ويحرمه، قال تعالى: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) الشورى: ٤٢، وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «إِنَّ اللَّهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ: (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)، هود: ١٠٢[1]. ولا ينكر ما وقع من الظلم بعد الخلافة الراشدة وإلى زمان سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤م، ولكن هذا كان بسبب ضعف فهم

([1]) رواه البخاري. الجامع المسند الصحيح المختصر... (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، كتاب التفسير، باب قوله: (وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد)، هود: ١٠٢، ٧٤/٦ برقم ٤٦٨٦.

الناس للإسلام بشكل عام، وضعف فهم المسلمين له بشكل خاص، وما أدى ذلك إلى ترك المحاسبة عند مخالفة تطبيق الإسلام بشكل صحيح.

٩. إن أفكار الناس في كل زمان هي تعبير عن واقعهم، والآراء التي تنتجها العقول هي إحدى إفرازات هذا الواقع الذي تعيش فيه، فالكواكبي وغيره مثَّل فكرا من أفكار مرحلة معينة في تاريخ بلادنا، وما زاد شهرة هذا الكتاب ومؤلفه هو خروجه على الدولة العثمانية، التي استقر في فكر الناس حرمة الخروج عليها، فعامة الناس ضد فكرة مخالفة فكر الدولة ونهجها، فما بالنا بدولة إسلامية أثبتت النصوص حرمة الخروج عليها أو العمل على هدمها!

١٠. إن فكر الكواكبي هو فكر علماني رأسمالي يظهر جليا في مدحه للغرب وحضارته، وهذا انحراف كبير وفكر خطير لا ينبغي لمسلم أن يقع فيه؛ لما سينتج عنه من خسارة الآخرة، إن لم يكن فيه خسارة الدنيا والآخرة.

١١. إن فكرة التغيير هي فكرة تراود كل إنسان، ولكنها فكرة ذات حدين، فقد يصل بها الإنسان إلى الخير، وقد يصل بها إلى الشر، وذلك بحسب ما حمل وآمن به من الأفكار، والكواكبي وفكره كان ردة فعل على مجتمعه الذي رآه يعيش في تخلف كبير، وما يقابله من نهضة كبرى في المجالات المادية في أوربا، وهو ما ولّد ردة فعل سلبية في نفس الكواكبي، فأراد أن يوقظ قومه للّحاق بالغرب الرأسمالي وفكره! ولكن السؤال هو: هل يقبل الغرب في أن يساوي غيره ويشاركه بما يملكه كالمسلمين، وما يحملونه من الإسلام بعقيدته وأحكامه؟! وفي عصرنا الحاضر وبعد ظهور حقيقة الغرب وإجرامه وجشعه، هل يصح أن يتفق الضحية والجلاد على نفس الأفكار؟!

١٢. للأمانة والإنصاف لم يُعدم الكتاب من آراء صحيحة بينتها في أثناءه، كما أنه حوى استشهادا بأمثال كثيرة، فضلا عن عرض المؤلف لكتابه بأسلوب أدبي جميل، كان له أثرا واضحا في إقناع من يطالعه، ويستميل قلبه إن كان هذا القلب خاليا من مقياس الإسلام.

الردود على الكتاب[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الكواكبي عن كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد:

"**وهي كلمة حق وصرخة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح، لقد تذهب غداً بالأوتاد**".

كلامه صحيح، فهذا الكتاب وأمثاله كان يُنظر إليه في زمن حكم الخلافة الإسلامية العثمانية على أنه دعوة انفصالية، فضلا عما فيه من تأثر واضح بالفكر الرأسمالي الديمقراطي الغربي.

وبعد هدم الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤م وظهور الدول الوطنية، جُعل هذا الكتاب مما يدرس في المدارس الرسمية، وفي عدة مراحل ليقلعوا به أوتاد الوحدة الإسلامية وما يدعو لها من أفكار! هذه الدولة التي امتدت لقرون منذ تأسيسها على يد سيد الخلق محمد (صلى الله عليه وآله)، والتي لا فضل فيها لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى.

قوله: "أقولُ وأنا مسلم عربي".

عند التعريف بالكواكبي من قبل بعض أصحاب التراجم فإنهم يعرِّفون به على أنه من أبرز رواد النهضة العربية في العصر الحديث، ومن مؤسسي الفكر القومي العربي، وهذا الفكر والتعصب للقومية لا يجوز في الإسلام، وهو ما سأرد عليه في العديد من مواضع هذا الكتاب، فقد حمل أفكار الكواكبي الكثير من الأحزاب والشخصيات التي كان لها الأثر الكبير في سوء الأوضاع التي تمر بها بلادنا في

---

(1) للإيضاح: لن أرد على كل كلمة أو عبارة وردت في الكتاب، وإلا لطال المقام، ولكني سأرد على الأمور البارزة فيه، وبعض كتابي هو بيان وليس رد لقول الكواكبي، وكتاب **(طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)** هذا هو ما استقر عليه الكواكبي، إذ هو كتابه الثاني الذي ألفه سنة ١٣١٨ هـ، أما كتابه الأول فهو أم القرى الذي ألفه سنة ١٣١٦هـ.

الوقت الحاضر، فضلا عن أن هذا الكتاب كان من معاول هدم الخلافة الإسلامية العثمانية التي وإن كنا نقر بإساءتها في تطبيق بعض أحكام الإسلام وبخاصة في نهاية عهدها، لكن ذلك لا يبرر الانفصال عنها، على أساس وطني أو قومي، بدستور ديمقراطي يشرعه الشعب بنوابه على الطريقة الرأسمالية الغربية.

قوله: "مضطر للاكتتام شأن الضّعيف الصّادع بالأمر".

لا أعرف إن كنت أنا كذلك يجب علي الاكتتام (إخفاء الاسم الحقيقي)، وأنا أعيش في زمن ظهور وسيادة أفكار الكواكبي، بعد أن قلعت أوتاد الوحدة الإسلامية، وغاب الإسلام وسادت العلمانية بمؤسساتها المختلفة.

قوله: "المعلن رأيه تحت سماء الشرق".

الشرق كان يُحكم بالإسلام، وما سيتناوله من أفكار وصفات كانت تسود في تلك البلاد، هي أفكار وصفات خاصة بالمسلمين.

قوله: "فزرتُ مصر، واتخذتها لي مركزاً أرجع إليه مغتنماً عهد الحرّيّة فيها على عهد عزيزها حضرة سميَّ عم النّبي (العباس الثاني)[1]".

ظهر خطأ ظن الكواكبي في هذا الرجل الذي أيد هذه الأفكار كرها بالسلطة العثمانية! ثم بعد أن تصالح معها وقف بالضد من أفكار الكواكبي وأمثاله، حتى أن هناك العديد من المثقفين من يتهم الخديوي عباس بقتل الكواكبي مسموما في القاهرة، بحسب رأي الصحفي جون داية، والدكتور محمد جمال الطحان الباحثان في فكر

---

(١) هو عباس حلمي بن توفيق بن إسماعيل، حفيد محمد علي، ويعرف بالخديوي عباس حلمي الثاني: أحد من حكموا مصر، من أسرة محمد علي. ولد بالقاهرة (١٨٧٤م)، وتعلم بمدرسة عابدين، ثم في (فينة) وولي (الخديوية) بعد وفاة أبيه (سنة ١٣٠٩ هـ ١٨٩٢ م) بإرادة سلطانية من الآستانة. وفي أيامه نبغ مصطفى كامل ومحمد عبده وشوقي الشاعر والناهجون مناهجهم، وظهر عشرات من المؤرخين والكتاب والأدباء، توفي سنة (١٩٤٤م)، ينظر: الأعلام للزركلي ٣/٢٦٠.

الكواكبي، إذ ذكرا ذلك في حلقة خاصة بعنوان: (عبد الرحمن الكواكبي) على قناة الجزيرة الوثائقية.

قوله: "وحيثُ إني قد تمحّص عندي أنّ أصل الدّاء هو الاستبداد السّياسي".

يُقَالُ اسْتَبَدَّ بِالْأَمْرِ يَسْتَبِدُّ بِهِ اسْتِبْدَاداً إِذَا تَفَرَّد بِهِ دُون غيره[1]، والاستبداد السياسي يكون في تفرد الحاكم بالرأي، دون الرجوع لقانون أو مشورة.

وكلام الكواكبي هنا هو رأي كغيره من الآراء التي ذكرها عن سبب الانحطاط، والاستبداد قد يكون بهوى الحاكم كاستبداد فرعون، وقد يكون الاستبداد مع الحكم بالإسلام، كأيام بعض الخلفاء، وقد يكون مع القوانين البشرية الوضعية كأيام هتلر، أو حتى في أيام عصرنا الحاضر.

ومع تطبيق الإسلام بشكل صحيح كما أراد الله –سبحانه– لا يوجد استبداد أبدا، ولا يسمى من يطبق الإسلام كالحكام العثمانيين أنهم مستبدون إن حكموا بالإسلام، بل يكون الحاكم مستبدا إن أتى بأحكام لا يقرها الإسلام، وأجبر الناس على تطبيقها، كأخذ البيعة على الحكم جبرا، أو فرض الضرائب الدورية، أو دخول حرب عبثية لا طائل منها وهكذا، وأما موضوع التفرد في الرأي فسيتضح عند بيان أنواع الآراء في موضع قريب.

الخلاصة: صحيح أنه قد يكون لاستبداد الحاكم وفساده أثرا في تخلف وانحطاط المجتمع، إلا أن الأثر الأكبر هو للنظام المطبق على ذلك المجتمع، وما يوجده من نهضة أو انحطاط.

قوله: "ودواؤه دفعه بالشّورى الدّستورية".

الشورى الدستورية: هي عبارة غامضة لأنها لا تدل على معنى قطعي، ولا يوجد لها طريق دقيق للتنفيذ، وفي الأرجح ومن استقراء كلام المؤلف في هذا الكتاب أنه

([1]) النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزأوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ١/١٠٥، مادة بدد، هذا من حيث اللغة.

يريد انتخابات تفرز نواب عن الأمة، يشرعون لها الأحكام التي تلائمها كما سيذكر في موضع متقدم من كتابه، أما لو أراد أن تحكم الدولة عن طريق حاكم يحكم بدستور إسلامي مع مراقبة لتنفيذ ذلك الدستور من قبل الأمة ونوابها فإن ذلك يصح، وإن كان هذا بعيدا عن فهم المؤلف، فكثيرا من المفكرين بل وحتى بعض الأحزاب والجماعات لم يستطيعوا التفريق بين الشورى والديمقراطية، بل لم يعلموا أن الشورى حكم شرعي يرجع اليه المسلم للتوصل الى رأي صائب، بغض النظر عما اذا كان هذا المسلم حاكماً أو محكوما. فالشورى حكم شرعي مستحب، وهي أسلوب للتوصل لما يغلب على الظن بأنه الصواب، سواء أكان ذلك في الحكم أم في غيره كأمور الفرد اليومية، وما نسمعه من الدعاة والأحزاب الذين يرفعون الشعارات الإسلامية من أن نظام الحكم في الاسلام هو نظام الشورى! غير صحيح. فهم يريدون بذلك الديمقراطية التي هي حكم الشعب عن طريق نوابه الذين يتم انتخابهم، وليس حكم الإسلام.

ولمزيد فائدة نبين ما يأتي:

الفرق بين العبارات الغامضة، وشبه الغامضة

الغموض: هو عدم معرفة القصد، ولا كيفية الوصول اليه، مثل الاستقلال، النهضة العربية، عزة المسلمين، وغيرها.

وأما شبه الغموض: فالمعنى معروف، ولكنه غير واضح المعالم، مثل العودة الى الله، التربية الإسلامية، الوحدة الإسلامية.

قوله: "فالقائلُ مثلاً: إنّ أصل الدّاء التّهاون في الدّين، لا يلبث أنْ يقف حائراً عندما يسأل نفسه لماذا تهاون النّاس في الدّين؟.

إن أصل الداء الذي أصاب المسلمين هو ضعف فهمهم للإسلام، وما أدى ذلك إلى التهاون في تطبيقه، لكن كلمة الدين وبخاصة عند المفكرين الرأسماليين أو الاشتراكيين ومن تأثر بهم تعني صلة الانسان بربه، وأثر هذا الدين في شؤون الإنسان الفردية. والأديان عند هؤلاء المفكرين هي في مرتبة واحدة، إن لم يكن

الإسلام هو أشد هذه الأديان عداوة عند هؤلاء المفكرين؛ لما يحمله من شريعة وتفصيل لكل شيء يخالف ما عليه في تلك المبادئ.

وهذا العداء للدين قد جاء من القياس الشمولي الخاطئ للإسلام على غيره من الأديان، وقد جر بعض هؤلاء إلى الإلحاد، وأن يمنعوا الدين من التدخل في الحياة فعندهم: ما لقيصر لقيصر وما لله لله، بحسب زعمهم، وهذا قمة في الضلال إذ كيف يساوى بين الإسلام القائم على المعجزة الخالدة التي عجز الإنس والجن معهم عن أن يأتوا بمثلها، وبين أديان محرفة أو ديانات مختلقة من عقول البشر وأهواءهم؟!

قوله: "والقائل: إنّ الدّاء اختلاف الآراء، يقف مبهوتاً عند تعليل سبب الاختلاف".

اختلاف الآراء هو أمر لا ينتهي عند كل الناس وفي كل العصور منذ أن خلق الله الإنسان وإلى قيام الساعة، والمهم فيه هو كيف يعالج هذا الاختلاف، فخلاف أراء الفقهاء في مسألة متعلقة بإدارة شؤون المجتمع ينتهي برأي الخليفة وتبنيه لرأي معين من هذه الآراء وعندئذ يرتفع الخلاف، فالخلاف في الآراء ليس حالة مَرَضية كما يتصورها الكثير من الناس، بل هي حالة صحية وطبيعية، إن عُرف أصلها وطريقة التعامل معها.

وللبيان أكثر:

تقسم الآراء إلى أربعة أنواع وهي كما يأتي:

١. رأي الشرع: وهو مقدم ولا شورى فيه، فلا حكم فوق حكم الشرع، كما يظهر ذلك في حادثة الحديبية التي تفرد فيها النبي (صلى الله عليه وآله) بطاعة رأي الشرع، والنزول عند شروط قريش، مع أنها مجحفة بحسب رأي أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة (رضي الله عنهم)، الذي قال فيهما النبي: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لَهُ وَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَوَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ فَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»[1]، وقال لهما: «لَوِ

---

(١) رواه الترمذي وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. سنن الترمذي أبواب المناقب باب مناقب أبي بكر الصديق ٦١٦/٥ برقم ٣٦٨٠.

اجْتَمَعْتُمَا فِى مَشُورَةٍ مَا خَالَفْتُكُمَا»[١]، وهنا قد خالفهما لورود حكم الشرع، فلا شورى عند وجود الحكم الشرعي.

٢. رأي فني يرجع فيه لأهل الاختصاص: فعلاج المرض يرجع فيه إلى الأطباء، والحرب يُرجع فيها إلى ضباط الجيش، والبناء يُرجع فيه إلى المهندسين وهكذا.

٣. مسألة وضع التعريف، وهو بحث في شيء للوصول الى فكر معين عنه، أي لمعرفة حقيقته، وكلما كان التعريف مطابقا للواقع كان هو الراجح، ولذلك يرجح فيه جانب الصواب ولا يبحث فيه عن الدليل الشرعي، ولا يؤخذ فيه برأي الاكثرية، فمتى كان التعريف جامعا مانعا يرجح على غيره من التعريفات، كتعريف العقل والمجتمع وغيرهما.

٤. أما عندما يراد حشد الرأي لأمر ما، كخوض معركة، فيرجع فيه إلى الأكثرية، كما حصل في غزوة أحد، إذ أراد النبي وأصحابه التحصن بالمدينة والقتال بها، وأراد أكثر الناس الخروج لملاقاة قريش خارجها، فنزل النبي عند رأي الأكثرية.

هذا مخلص لأنواع الآراء وأحكامها، وعندما يتفرد الحاكم برأيه الذي يؤيده الإسلام أو يطابق الواقع، فإنه لا يعد مستبدا أو ظالما!

قوله: "فإن قال: سببه الجهل، يَشْكُلُ عليه وجود الاختلاف بين العلماء بصورة أقوى وأشدّ".

اختلاف العلماء في الآراء يكون في مسألة ظنية وليست قطعية هو حالة طبيعية ولا تنكر، إذ يكون خلافا في فهم النص وما يحتمله من معنى، ويكون بصورة ودية وأخوية، بعكس اختلاف الجهلة والذي يكون في الغالب مبناه على الهوى والعصبية والمصلحية وغير ذلك، فشتان ما بين الاختلافين.

---

(١) قال الهيثمي: "رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ ابْنَ غَنْمٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". مجمع الزوائد ٥٣/٩ برقم ١٤٣٥٥.

قوله: "فيرجع إلى القول: هذا ما يريده الله بخلقه".

ارجاع الأمور كلها إلى الله صحيح، ولكن يجب أن لا تجعل قولا عاما يردده البعض دون وعي، فالله –سبحانه– وضع للناس طريق الهداية وطريق الضلال، فمن سلك طريق الهداية فهو قد سار بما أراد الله –سبحانه– وأذن به، ومن سلك طريق الضلال فهو كذلك سار بإرادة الله وما أذن به، ولا يكون في ملك الله أمر جبرا عن الله، والمسلمون عندما تخلوا عن فهم الإسلام بالشكل الصحيح ولم يطبقوه في حياتهم؛ حصل ما كتبه الله على من يعرض عن ذكره وما له من عيش الضنك.

قوله: "وإنّي، إراحةً لفكر المطالعين، أعدّد لهم المباحث التي طالما أتعبتُ نفسي في تحليلها، وخاطرتُ حتّى بحياتي في درسها وتدقيقها".

صحيح أنها مخاطرة؛ لأن دعوة الكواكبي وأمثاله كانت على أساس الفكرة القومية مع الفكر الرأسمالي الغربي، وهذا غير مقبول وغير مسموح به في دولة تطبق الإسلام، حتى وإن أساءت هذه الدولة في تطبيق بعض الأحكام، والذي نتج عنه فيما بعد كثير من النتائج الوخيمة.

قوله عن كتابه: "وجعلته هديةً مني للنّاشئة العربية المباركة الأبية المعقودة آمال الأمة بيُمْنِ نواصيهم".

وهذا ما يؤكد ميوله للأفكار القومية، التي يحرم الإسلام أن تكون مقياسا للناس، أو أن تكون أساسا للحياة، وما ذكره من الاجتماعات ولقاءه بالشباب دليل على السعة في ذلك الزمان في أن يبدي الإنسان رأيه وفكره، أو أن يؤلف الكتب دون أن يخشى عقوبة من أحد.

قوله: "هذا جهدي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخير منه. فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد. عسى الزمان يوسِّعه، والله وليُّ المهتدين".

بالتأكيد أن هذه الردود التي سأكتبها هي ليست طمعا بجدال، ولا حبا في ظهور، ولا تأييدا للظلم والاستبداد، ولكنها تصحيح للأفكار التي وردت في هذا الكتاب، ولبيان الكيفية التي يواجه بها الاستبداد أو إساءة تطبيق الإسلام.

قولـه: "لا خفـاء أنّ السّياسـة علـمٌ واسـعٌ جدّاً، يتفرّعُ إلـى فنـون كثيـرة ومباحثَ دقيقة شتّى. وقلّما يوجد إنسان يحيط بهذا العلم، كما أنّه قلّما يوجد إنسان لا يحتكُّ فيه".

السياسـة تعنـي رعايـة شؤون النـاس داخليا وخارجيا بأحكـام معينـة، وهذه الاحكـام إمـا أن تكـون بشـرية وإمـا أن تكـون مـن الله –سبحانه–، قـال (صـلى الله عليـه وآلـه): كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ» ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ، فَالْأَوَّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ»[1].

وسياسـة شؤون النـاس قد وجدت منذ أن خلـق الله آدم (عليـه السـلام)، ومـن جـاء بعده من الحكام، الذين حكموا بشرائع الله أم بغيرها، منذ ذلك الوقت وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فالسياسة هي من عمل الأنبياء ولا نبي بعد النبي محمد (صـلى الله عليـه وآلـه)، وإنمـا هـم خلفـاء يحكمون بالإسلام، والسياسـة فـي الإسـلام يباشرها الحـاكم، وتحاسـب عليها الأمـة، أمـا السياسـة عند الغرب فهي فن الممكن أو فن الكذب، هذا التعريـف الذي نسمعه كثيرا من المتأثرين بـالغرب وبأفكاره. وبحسب التعريـف الأول يتضـح أن السياسة ومفهومها لم يكونا واضحين عند الكواكبي.

قولـه: "أمّـا المتـأخِّرون من أهل أوروبـا، ثمَّ أمريكـا، فقد توسَّـعوا فـي هذا العلـم وألّفوا فيه كثيراً وأشبعوه تفصيلا".

عدم وضـوح مفهوم السياسـة عنـد الكواكبي جعلـه يشيد بمؤلفـات الغربيين، وأنـهم ميزوا وأوضـحوا هذا العلم بكتبهم المفصـلة، أمـا مـا ذكره من سياسـة خارجيـة وإداريـة واقتصـادية .. إلخ، فهي كلها موضـحة بالتفصيل في كتب الفقه الإسـلامي والسياسـة الشرعية، فهل أنه لم يطلع عليها؟ أم أنه اطلع عليها ولكنه لم يتمكن من إنزالها على

---

(1) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٤/١٦٩ برقم ٣٤٥٥.

الواقع؟ وإلا ببساطة كيف حكم الإسلام أمما وشعوبا مختلفة بالعدل ولمئات السنين وهو لم تكن لديه فكرة واضحة عن مفهوم السياسة وتفصيلاتها؟!

قوله: "يظهر لنا أنّ المحرِّرين السّياسيين من العرب قد كثروا، بدليل ما يظهر من منشوراتهم في الجرائد والمجلات في مواضع كثيرة".

العرب مصطلح يكرره الكواكبي في كتابه لمرات عديدة، وهو ما يدفع المطالع لكتابه أن يصفه بأنه من رواد الفكر القومي العربي، الذي كان كما أسلفنا أحد معاول هدم الخلافة الإسلامية العثمانية، ومن ذكرهم هم ممن يقاربونه في هذا الفكر القومي (السلبي) كسليم البستاني وهو ابن بطرس البستاني، وناصيف اليازجي، الذي هو أخو إبراهيم اليازجي –وهم من النصارى–! إبراهيم صاحب أبيات الشعر المشهورة:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطـب حتى غاصت الركب

فيم التعلل بالآمال تخدعكــم ... وأنتم بيـن راحــات القنــا سلــب

ألستم ممن سطوا في الأرض وافتتحوا ... شرقا وغربا وعزوا أينما ذهبوا

فيالقومي وما قومي ســوى عرب ... ولــن يضيــع فيهم ذلك النسب

إلى أن يقول:

صبرا يا أمة الترك التي ظلمت ... دهرا فعما قليل ترفع الحجب

لنطلبن بحد السيف مأربنــا ... فلن يخيب لنا في جنبه أرب[1]

قوله: "ولمّا كان تعريف علم السّياسة بأنّه هو «إدارة الشّؤون المشتركة بمقتضى الحكمة» يكون بالطّبع أوّل مباحث السّياسة وأهمّها بحث (الاستبداد)؛ أي التّصرُّف في الشّؤون المشتركة بمقتضى الهوى".

هذا التعريف هو تعريف خطأ ولا ينطبق على الواقع، إذ أن المهم في أي تعريف هو أن يكون جامعا مانعا، أي جامعا لما ينطبق على أفراده، ومانعا من دخول غيره فيه، وهذا التعريف الذي يبني الكواكبي عليه فكرته فيقول: "بمقتضى الحكمة"، يثير

---

(1) ينظر: صحوة الرجل المريض، أحمد عبد الله الفليج، مؤسسة صقر، الكويت ١٩٨٤، ٢٠١/١.

تساؤلا وهو: أي حكمة هذه؟ وكل إنسان حاكم أو محكوم يرى في نفسه أنه حكيم في أفكاره، وسديد في أقواله وأفعاله! ثم أين الدستور الذي ينظم الرعية والذي على أساسه سيكون حكم الحاكم، وعلى أساسه ستكون المحاسبة من قبل الأمة، وهل هذا الدستور منبثق عن الإسلام وأحكامه، أم أنه قد وضع من الإنسان وأفكاره، فالمسلمون قد استسلموا لله ولرسالته المعجزة المتمثلة في القرآن الذي هو الميزان والفرقان، وما يبينه من السنة.

ولرب سائل يسأل فيقول: كيف يُحكَم بالإسلام مع وجود هذه المذاهب المختلفة؟

والجواب هو: إن الإسلام نصوص منها (القطعي) من حيث المعنى أي أنه يحتمل معنى واحدا، ومنها (الظني) وهو الذي يحتمل أكثر من معنى.

ففي الظني توجد المذاهب، وفي القطعي لا توجد المذاهب.

ولرئيس الدولة حصرا أن يتبنى (في حكم معين) أحد هذه المذاهب ليحكم فيه الدولة، وتترك باقي الآراء لتُعَلّم وتنشر بين الناس كأحكام شرعية يحتملها النص دون أي قيد أو منع أو إذن مسبق للموافقة على نشرها.

ويجب مع ذلك؟ ملاحظة أمرين، أولهما: أن رئيس الدولة لا يتبنى في العقائد أو العبادات، فهو مثلا لا يتبنى أن القرآن كلام الله أو أنه مخلوق! ومثل ذلك لا يتبنى في أين توضع اليدين في الصلاة. فهذه أمر بين المسلم وربه وليصدق ويعمل المسلم بما ثبت عنده من دليل وما احتمله من معنى. وما يتبناه رئيس الدولة هو الأحكام التي تتعلق بسياسة المجتمع مثل أحكام تنظيم الأراضي وتوزيع الأموال وغير ذلك.

وثانيهما: بالنسبة لغير المسلمين في الدولة فإن لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين في ذلك مما يتعلق بالأمور العامة.

أما أمورهم الخاصة من زواج ومواريث ومطعومات فلهم بما يسمح لهم دينهم ولا يجبرون على العمل بالإحكام التي تخص المسلمين، أما في أحوالهم العامة فهم من الرعية ولا فرق في الرعاية بينهم وبين المسلمين. وكما قال سيدنا علي رضي الله عنه فيهم: (مَنْ كَانَ لَهُ ذِمَّتُنَا فَدَمُهُ كَدَمِنَا وَدِيَتُهُ كَدِيَتِنَا)[1].

([1]) مسند الإمام الشافعي، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى:

كما يجب ملاحظة ما يأتي أيضا:

١. إذا استثنينا النظام الملكي المستبد والنظام الامبراطوري، نجد أن النظام بدستوره هو الحاكم الفعلي للدول، وحتى لو فسد الحاكم غالبا ما يكون فساده محدودا بشخصه ومن حوله، أما فساد النظام أو صلاحه فهو الذي يظهر في الدولة.

٢. أخلاق الرئيس أو هندامه لا يحدد نوع نظام الحكم! فلا يحكم على النظام انه إسلامي إذا أطلق الرئيس لحيته أو لبس العمامة. ومثل ذلك لا يحكم على النظام انه اشتراكي إن لبس الرئيس بدلة حمراء!

٣. الدولة هي كيان تنفيذي للنظام، ولا يجوز ابدا ان يطبق النظام على الناس حزب أو جماعة مهما كان عددهم.

٤. الرسول عليه الصلاة والسلام، والخلفاء من بعده إلى عام (١٩٢٤) م هم من طبق نظام الحكم الإسلامي، وبعد ذلك استُعمِرت البلاد وقُسِّمت إلى دويلات، ولم تقم دولة تحكم بالإسلام بعد ذلك التاريخ.

٥. نظام الحكم في الإسلام يجب تطبيقه ليس لأنه نافع فقط!

بل هو أحكام من الله –سبحانه–، جاءت في كتاب الله المعجز والسنة الشريفة، مثلها مثل الصلاة والصيام وغيرها من الأحكام التي تُصلِح وتَصلُح لكل زمان ولكل مكان.

قوله: "يقول المادي: الدّاء: القوة، والدّواء: المقاومة.

ويقول السّياسي: الدّاء: استعباد البرية، والدّواء: استرداد الحرّيّة.

ويقول الحكيم: الدّاء: القدرة على الاعتساف، والدّواء: الاقتدار على الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الدّاء: تغلّب السّلطة على الشّريعة، والدّواء: تغليب الشّريعة على السّلطة.

ويقول الرّبّاني: الدّاء: مشاركة الله في الجبروت، والدّواء: توحيد الله حقّاً.

٧٤٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م، كتاب القتل والقصاص والديات والقسامة، باب الوفاء لأهل الذمة والقصاص لهم ٣/٢٩٨ برقم ١٦٢٣.

وهذه أقوال أهل النظر، وأمّا أهل العزائم:

فيقول الأبيُّ: الدّاء: مدُّ الرّقاب للسلاسل، والدّواء: الشّموخ عن الذّل.

ويقول المتين: الدّاء: وجود الرّؤساء بلا زمام، والدّواء: ربطهم بالقيود الثّقال.

ويقول الحرّ: الدّاء: التّعالي على النّاس باطلاً، والدّواء: تذليل المتكبّرين.

ويقول المفادي: الدّاء: حبُّ الحياة، والدّواء: حبُّ الموت".

هنا ذكر العديد من الأقوال الغامضة أو شبه الغامضة التي تفتقد الوضوح والدقة، وهذه العبارات وإن كان ظاهرها جميلا، لكنها غير محددة في معناها فيما لو أراد شخص شرحها للناس! فمن المعلوم أن الكلام والشعارات وحدها لا تكفي لإحداث التغيير، بل يجب أن توضح الطريقة لتنفيذ الأفكار، ودراسة التحديات والعوائق التي تحيل من الوصول لتلك الغايات، وإلا أصبحت هذه الشعارات أو الأفكار محض خيالات تستفرغ فيها العواطف والآهات، وتدور في دورة حلزونية تنتهي بالموت، فالدعوة الحقيقة هي الدعوة التي تكون على بصيرة، يُعرف منها نقطة ابتدائها، ويُعرف منها طريق الوصول إلى منتهاها، قال تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، يوسف: ١٠٨.

قوله: "الاستبداد في اصطلاح السّياسيين هو: تَصَرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة".

لكن العثمانيين لا ينطبق عليهم هذا الوصف بالجملة، فمهما يكن من أمر هم خلفاء مسلمون، وأول من أخذ البيعة فيهم هو السلطان سليم الأول من الخليفة العباسي في مصر[١]، وما دام حالهم كذلك فلا يصح أن يطلق عليهم حكم الاستبداد، الذي أخذه الكواكبي من الفكر الأوربي الرأسمالي ليوقعه على الدولة العثمانية وحكامها، وبالتأكيد أنه لا يحسب مصطفى كمال أتاتورك منهم!

([١]) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، المؤلف: محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا) ، المحامي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: إحسان حقي، الناشر: دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١، الناشر: دار النفائس – بيروت، ٢٥/١.

قوله: "وأشكال الحكومة المستبدّة كثيرة ليس هذا البحث محلُّ تفصيلها".

من ناحية شخص الحاكم فإنه قد يوجد الاستبداد أو العدل في كل حاكم، لكن المهم في حياة الناس هو نظام الحكم وما يملكه من تشريعات وأحكام، وللإيضاح فإن أنظمة الحكم في العالم تقسم إلى ما يأتي:

النظام الملكي:

ويقسم إلى:

الملكي المستبد: ويكون فيه المَلك هو الحاكم وهو المشرّع على طريقة (ما أُرِيكم إلا ما أرى).

الملكي البرلماني: المَلك في هذا النظام يملك ولا يحكم، مثل ملوك أوربا والحكم فيه لرئيس الوزراء.

النظام الجمهوري الرئاسي: ويكون فيه الرئيس هو الحاكم وتكون الصلاحيات بيده وليس في هذا النظام رئيسا للوزراء وإن وجد فهو شكلي.

النظام الجمهوري البرلماني: وتكون فيه السلطة لرئيس الوزراء وإن كان للبرلمان وكتله أثرا واضحا.

النظام الاتحادي: وتقسم فيه البلاد إلى أقاليم منفصلة عن بعضها ويربطها الحكم المركزي في الدفاع والخارجية والمالية.

ما ذكر أعلاه هي الأنظمة الديمقراطية، وغيرها ما يأتي:

النظام الامبراطوري: وهذا النظام يُقدّم ويفضّل مركز الدولة على باقي الأقاليم، ويفرق هذا النظام بين أجناس الشعب، فالإمبراطور وجنسه مقدم على غيره، فهو وجنسه الأسياد وغيرهم من الناس هم العبيد أو قريبا من ذلك!

النظام الاشتراكي (الشيوعي): يكون الحكم فيه للحزب الشيوعي بمن يختاره من رئيس له صلاحيات واسعة.

النظام الإسلامي:

وهذا النظام مخالف لكل ما ورد أعلاه جملة وتفصيلا، وأبرز الفروق هو الأساس الذي يقوم عليه النظام، فنظام الحكم في الإسلام من (الله –سبحانه–)، وما عداه من أنظمة مصدرها (البشر)، ويكون الحكم فيه كما يأتي:

بعد اختيار رئيس الدولة من قبل أكثر المسلمين (عن طريق الانتخابات مثلا)، يقوم المسلمون بمبايعته، والبيعة هي (عهد) بين الرئيس والرعية.

ويقوم هذا العهد على:

- أن يحكم الرئيس بالإسلام.
- أن تعاهده الرعية على الطاعة في العسر واليسر.

ويسقط هذا العهد بالحكم بغير الإسلام. قال أبو بكر رضي الله عنه عند توليه الخلافة: "أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ"[(١)].

قوله: "لأنَّ الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية، فيكون المُنَفِّذُون مسؤولين لدى المُشَرِّعين، وهؤلاء مسؤولين لدى الأمَّة، تلك الأمَّة التي تعرف أنَّها صاحبة الشّأن كلّه، وتعرف أنْ تراقب وأنْ تتقاضى الحساب".

هنا يشيد الكواكبي بالنظام الغربي الديمقراطي، وكيف تكون عملية المراقبة للجهة التنفيذية (الحكومة)، من قبل المشرعين (مجلس النواب) الذين هم كذلك مسؤولون من قبل الشعب.

وهنا يُستغرب حقا! لماذا لا يذكر الكواكبي حكم المراقبة للحاكم في الإسلام والذي يظهر بوضوح في عهد النبوة، وعهد الخلافة الراشدة التي كانت بأجمل صورة، ففي هذا العهد طبق الإسلام بشكل صحيح وفريد، يمنع ظن البعض أن أحكام الإسلام خيالية ولا يمكن تطبيقها! وفي هذا العهد بانت الأحكام وكيفية تطبيقها، ومنها مسألة المراقبة للحاكم، فقد رأينا الصحابة يناقشون النبي (صلى الله عليه وآله) بصفته حاكما أخذ منهم البيعة (العهد)، ورأينا كيف تقف امرأة في وجه عمر (رضي الله عنه) عند تحديده المهور في الزواج، وغيرها من الحوادث الكثيرة التي لو ذكرناها لطال بنا المقام.

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)ن تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ٢/٦٦١.

قولـه: "وأشدّ مراتب الاستبداد التـي يُتعوَّذ بها من الشّيطان هـي حكومـة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز علـى سلطة دينيـة. ولنـا أنْ نقول كلّما قلَّ وَصْفٌ منْ هذه الأوصاف؛ خفَّ الاستبداد إلـى أنْ ينتهـي بالحاكم المنتخب الموقت المسؤول فعلا".

هنا هو يعرض بالدولة العثمانية، ويجهل أو يتجاهل أن رئيس الدولة وهو الخليفة في الإسلام لا يُعزل من الحكم ما دام أنه لم يفقد شرطا من شروط الانعقاد وهي: الإسلام، والعقل، والحرية، والذكورة، وأن يكون من أهل الكفاية[1].

ونظام الحكم في الإسلام يكون فرديا مركزيا، والإدارة لا مركزية، وهنا نرى أن الكواكبي يريد أن يحدد وقتا معينا لرئاسة الحاكم في الدولة، وهذا مخالف للحكم الشرعي أولا، وثانيا فإننا قد رأينا كيف أن الحكومات المتعاقبة في النظم الديمقراطي تتنصل عن مسؤولياتها، وكل واحدة ترمي على أختها التقصير والفساد بحجج ضعيفة كقولهم: إننا استلمنا الحكم من الحكومة السابقة بهذا الوضع المتردي! وغير ذلك، فتظل الناس في حيرة من أمرها، وسوء في أوضاعها، ولا تعرف من هو المسؤول عن ذلك أولا!

قولـه: "وكذلك يخفُّ الاستبداد - طبعاً- كلّما قلَّ عدد نفوس الرَّعية، وقلَّ الارتباط بالأملاك الثّابتة، وقلَّ التّفاوت في الثّروة وكلّما ترقَّى الشّعب في المعارف".

ما ذكره من أن الاستبداد يقل "كلما قل عدد نفوس الرعية"، لا يصح اتخاذه مقياسا! فترى الدولة الكبرى في زمن عمر (رضي الله عنه) قمة في العدل، وأميركا وكثرة سكانها التي مدح الكواكبي عدلها وتجربتها في موضع قريب، بالمقابل قد ترى

---

[1] ينظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر: دار الثقافة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، ٦/١.

دولة صغرى قديما وحديثا يبرز فيها الاستبداد، بل قد تجد أن الاستبداد قد يقع في القبيلة والعائلة.

قوله: "إنَّ الحكومة من أيّ نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد؛ ما لم تكن تحت المراقبة الشَّديدة والاحتساب الّذي لا تسامح فيه، كما جرى في صدر الإسلام في ما نُقِم على عثمان، ثمَّ على عليّ رضي الله عنهما، وكما جرى في عهد هذه الجمهورية الحاضرة في فرنسا في مسائل النّياشين وبناما ودريفوس".

محاسبة الأمة للحاكم هو حق لها فلا يجوز منعها منه، وهو واجب عليها فلا يصح أن تتخلى عنه، فقد ورد عنه (عليه الصلاة والسلام) أنه كان كثير المشاورة لأصحابه كحمزة وأبي بكر وعمر وعلي وغيرهم (رضي الله عنهم)، وأما دليل المحاسبة فقد قال النبي (صلى الله عليه وآله): «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ»[1]، فجعل المحاسبة افضل الجهاد. ويقول (صلى الله عليه وآله): «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ»[2].

وعندما مُنعت الأمة وتخلت عن هذا الفهم وهذا الدور المهم أصابها الضعف والهوان، ونسيت أن الحاكم في الإسلام لا يكون حاكما إلا إن هي بايعته وأعطته السلطان الذي ملكه الله لها، فلا يكون أي شخص خليفة على المسلمين إلا إن بايعته

([1]) سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ١٢٤/٤ برقم ٤٣٤٤.

([2]) رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠، كتاب معرفة الصحابة..، ذكر إسلام حمزة بن عبد المطلب ٢١٥/٣ برقم ٤٨٨٤.

الأمة لذلك.

والمفروض أن هذه الأحكام الواضحة تكفي المسلم وتغنيه عن أن يستشهد بغيرها من الأفكار أو الحوادث الأوربية الرأسمالية، فلا داعي لما ذكره الكواكبي عن الجمهورية الفرنسية!

قوله: "وقد تخلَّصت الأمم المتمدِّنة - نوعاً ما- من الجهالة، ولكنْ؛ بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية".

هنا يتكلم الكواكبي عن الجندية وشرها الذي أشقى الأمم، وكلامه هذا صحيح عندما تكون الجندية وسيلة للاحتلال ونهب الخيرات، واستعباد الشعوب فضلا عن قتلها! لكن الذي يجب التنبيه عليه هو أن أهداف الجندية في الإسلام تختلف عن أهدافها في الرأسمالية أو الاشتراكية، أو غيرهما من المبادئ البشرية، فالجندية في الإسلام هدفها سامٍ وحكمها دقيق، وهو إخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، بكل ما تعني هذه العبارة من معان سامية، فنحن مثلا نترحم مرارا وتكرارا على من جاء لفتح بلادنا وخلصنا من ظلم كسرى ونارها، وقيصر وصليبه، والعرب وأوثانها، إلى أن نعبد ربنا الواحد الأحد الغفور الرحيم، ومع هذا التوحيد العظيم تخلصنا من العادات البالية والأفعال الآثمة التي حرمها الله -سبحانه- كالربا والزنا وظلم النساء وقتلهن، وغيرها كثير، لذا ترانا سمينا ابناءنا بأسماء هؤلاء الجنود الأفذاذ مثل محمد وبكر وعمر وعثمان وعلي وحمزة وبلال وصهيب وعمار وصلاح وعبد الحميد وغير ذلك كثير من الأسماء اللامعة في تاريخنا العظيم فرضي الله عنهم وأرضاهم ومن تبعهم إلى يوم الدين.

قوله: "وأمّا الجندية فتُفسد أخلاق الأمّة؛ حيثُ تُعلِّمها الشّراسة والطّاعة العمياء والاتِّكال، وتُميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتُكلِّف الأمّة الإنفاق الذي لا يطاق؛ وكُلُّ ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائدة لتلك القوَّة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى".

وهنا يذكر الأوصاف السيئة للجندية التي حرمها الإسلام، فالطاعة العمياء للأمير وقائد الجيش محرمة في الإسلام كما ورد في ذلك النص، فعَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ

رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»[١]، ومن هذا يتبين أنه وإن تشابهت الجندية في شكلها العام بين الدول، إلا أنها تختلف اختلافا شاسعا في أهدافها رقيا وانحطاطا، ورحمة وظلما، وطاعة ومعصية.

قوله: "لا يُعهد في تاريخ الحكومات المدنية استمرار حكومة مسؤولة مدَّة أكثر من نصف قرن إلى غاية قرن ونصف، وما شذَّ من ذلك سوى الحكومة الحاضرة في إنكلترا..".

مدح للغرب، وبخاصة الإنجليز، وعجب يكف يمدح مسلم غير الإسلام وأحكامه! مع ما أثبته الله من رفعة وثناء للإسلام والمسلمين، وذلة وذم لغير المسلمين، فكان الأولى به أن يضرب مثلا لما أراد إيصاله فيما وجد في الحكم الإسلامي وطرازه الفريد الموحى به إلينا وللناس جميعا من الله –سبحانه–، والذي استمر لقرون، وإنه وإن حصل فيه إساءة تطبيق وظلم، لكنها إن قورنت مع ما حصل في أيام الرأسمالية والاشتراكية فحقا أنها قليلة.

قوله: "أمّا الحكومات البدويّة التي تتألّف رعيتها كلّها أو أكثرها من عشائر يقطنون البادية، يسهل عليهم الرّحيل والتّفرّق متى مسَّتْ حكومتُهم حرّيّتهم الشّخصية".

حريتهم الشخصية! هنا يظهر تأثر الكواكبي بالغرب الرأسمالي الديمقراطي،

([١]) رواه مسلم. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية ٣/ ١٤٦٩ برقم ١٨٤٠.

فمصطلح (الحرية الشخصية) هو ليس مصطلحا إسلاميا بل ولا حتى عربيا! بل هو مصطلح ديمقراطي ويمثل أحد أنواع الحريات الديمقراطية الأربع، فالديمقراطية علاوة أنها تقوم على تشريع الشعب بنوابه لا تشريع الله، فهي كذلك تقدس هذه الحريات وهي كما يأتي:

١. الحرية الشخصية: وهي أن يفعل الإنسان ما يشاء من زنا وخمر وعري...
٢. حرية التدين: فللإنسان فيها أن يكفر أو يعبد صنما أو يشرك بالله...
٣. حرية الرأي: فيسب الله ورسوله والقرآن والإسلام دون حساب...
٤. حرية التملك: فلأي إنسان أن يفتح محل لبيع الخمر أو مكتب للربا أو صالة للقمار...

وبالتأكيد إن هذا كله مما يرفضه الإسلام.

علما إن الاستبداد والظلم إن وقع من الحاكم فلا ينجو منه أحد، لا حضري ولا بدوي، بل إنه ليصل ضرره حتى على الأشجار ودواب الأرض والبحار، وما قول عمر (رضي الله عنه): (لو ان دابة بسواد العراق عثرت لخشيت ان يسألني الله عنها لم لم امهد لها الطريق). إلا ليؤكد هذا المعنى.

قوله عن استقلال الفرد: "كما هي معيشة أكثر الإنكليز والأمريكان الذين يفتكر الفرد منهم أنَّ تعلُّقه بقومه وحكومته ليس بأكثر من رابطة شريك في شركة اختيارية، خلافاً للأمم التي تتبع حكوماتها حتى فيما تدين".

وهنا كذلك يُظهر الكواكبي ميله للثقافة الغربية، وتفضيله للفرد بأن يعيش مستقلا بذاته، ولا تأثير للجماعة والدولة عليه، وهو كذلك خطأ، فالإنسان بطبعه هو كائن اجتماعي يعيش مع غيره، فيساعد أحدهم الآخر في إشباع غرائزه وحاجاته العضوية، وما يزيد على ذلك من حجات كمالية.

ويظهر من هذه العبارة أيضا سخط الكواكبي الكبير على الخلافة العثمانية، وإلا فمن يعرف الخطوط العريضة لأحكام الإسلام، يعلم بأن حاكم المسلمين يجب أن يكون مسلما، وهو أول شروط الانعقاد للخليفة الذي متى ما فقده الخليفة، (كأن ارتد عن الإسلام) فإنه يجب عزله في الحال، قال تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى

الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)، النساء: ١٤١. وفضلا عن ذلك فالأغلب في الحكومات الغربية أن الحاكم يدين بالنصرانية التي تدين بها أغلب شعوب أوربا وأميركا، وإن كانت النصرانية لا تحمل نظام حكم متكامل لحكم الدول.

قصدت من هذا الكلام أن الحاكم هو يكون على دين من يحكمهم في الغالب، وليس عند المسلمين فقط، وإن كان هنالك فرق بين الإسلام والغرب في الوجوب والجواز لهذا الأمر.

قوله: الاستبداد: هو نار غضب الله في الدّنيا، والجحيم هو نار غضبه في الآخرة، وقد خلق الله النّار أقوى المطهِّرات، فَيُطَهِّر بها في الدّنيا دَنَسَ منْ خلقهم أحراراً، وبَسَطَ لهم الأرض واسعة، وبذلَ فيها رزقهم، فكَفَروا بنعمته، ورضخوا للاستعباد والتَّظالم".

هذا كلام عام وفيه إجحاف لكثير من الناس الذين يعيشون تحت ظل الحكم المستبد؛ لأن العيش تحت حكم الاستبداد لا يعني الرضى به أو التأييد له، فالغالب بالناس رفض الظلم والاستبداد الذي لا يحبه إلا بعض الشواذ من المنتفعين والظلاميين، ودرجة رفض الظلم والمنكر وتغييره تتفاوت من شخص لأخر، فالبعض يغير بيده، والآخر يغير بلسانه وقلمه، والآخر أدمى قلبه الظلم، وحال بينه وبين إظهاره الخوف على النفس أو المال أو الأهل.

وهناك أمر آخر يجب بيانه أيضا، وهو أن عهد الاستبداد قد يطول كما ذكر الكواكبي، وقد يفتح الإنسان عينيه على الدنيا وإذا به تحت حكم المستبد، فما كان ذنب هذا الإنسان الذي ولد في عصر الظلم في ذلك؛ ليوصف بهذه الأوصاف التي ذكرها الكواكبي بأنها غضب الله الذي عاقبهم بها بكفرهم لنعمة الحرية!.

قوله: "وإذا سأل سائلٌ: لماذا يبتلي الله عبادَه بالمستبدِّين؟ فأبلغُ جواب مُسْكِت هو: إنَّ الله عادلٌ مطلقٌ لا يظلم أحداً، فلا يُولَّى المستبدّ إلا على المستبدِّين".

ينظر الرد السابق، ويضاف إليه ما ذكرته في بداية الكتاب من أن الاستبداد قد يقع من حاكم يحكم بالإسلام، كما يقع من حاكم يحكم بالكفر، وكذلك العدل قد يقع

من حاكم يحكم بالإسلام، كما يقع من حاكم يحكم بالكفر، والأهم هو نظام الحكم ودستوره.

قوله: "فالمستبدُّون يتولاهم مستبدّ، والأحرار يتولاهم الأحرار، وهذا صريح معنى: «كما تكونوا يُولَّى عليكم»".

(كيفما تكونوا يُولَّى عليكم)، هو حديث ضعيف من حيث سنده فلا يُحتج به[1].

وكذلك فإن الواقع يخالف هذا القول، فيرد دِراية أيضا، فقد حدثنا التاريخ عن تولّي حكام أخيار بعد حكام أشرار مباشرة والشعب نفسه لم يتغيّر! ثم هل أن النبي والصحابة في مكة قبل الهجرة وُلّي عليهم كما كانوا؟! وهل أن المنافقين واليهود في المدينة وُلّي عليهم كما كانوا؟ وعندما نشر النبي (صلى الله عليه وآله) وخلفاءه من بعده الإسلام وطبقوه فورا على مجتمعات كافرة وفاسدة، فعلى ماذا كانت هذه المجتمعات ليأتيهم أعظم الخلق ليحكمهم؟!

جلد الذات هذا غير مبرر، والاستهزاء بمجتمعنا واحتقاره فعل محرّم، فَلِيُنتَبه لذلك! فالمسلمون خير أمة في الأرض بما يحملونه من رسالة، بنص الله العظيم في كتابه المعجز إذ قال: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...) آل عمران: ١١٠.

قوله: "ما أليقَ بالأسير في أرضٍ أن يتحوَّل عنها إلى حيثُ يملك حرّيّته، فإنَّ الكلب الطّليق خيرُ حياةً من الأسد المربوط".

كلام عام! وحكم الهجرة قد بينه الله سبحانه في قوله: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ

---

[1] ينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ، ١/ ١٨٣ برقم ١٨٩، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/٢١٠ برقم ١٠، وغيرهما من كتب التخريج.

وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) النساء: ٩٧. فالمسلم تكون الهجرة بالنسبة له واجبة إن لم يستطع القيام بفروضه العينية، أو أنه أُمر بفعل الحرام، كمن مُنع من صلاة الفريضة، أو صيام رمضان أو خلع الحجاب بالنسبة للمرأة أو شرب الخمر وغير ذلك، أما من لم يصل حاله إلى ذلك فلا تكون الهجرة واجبة عليه، وهو في كل حال عليه أن يغير الواقع ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وطريقة الإسلام في التغيير واضحة بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) في تكوين الجماعة وتثقيفها بالإسلام وطلب النصرة من أهل القوة والمنعة، لإقامة دار الإسلام الذي يحكم فيه الإسلام كما حكم سابقا ولمئات السنين.

عنوان: "الاستبداد والدّين"[١].

قوله: "تضافرت آراء أكثر العلماء النّاظرين في التّاريخ الطّبيعي للأديان، على أنَّ الاستبداد السّياسي مُتَوَلِّد من الاستبداد الدِّيني، والبعض يقول: إنْ لم يكنْ هناك توليد فهما أخوان؛ أبوهما التَّغلب وأمّهما الرّياسة، أو هما صنوان قويّان؛ بينهما رابطة الحاجة على التّعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنَّهما حاكمان؛ أحدهما في مملكة الأجسام والآخر في عالم القلوب".

هنا يذكر الكواكبي رأيين لعلماء تاريخ الأديان عن الاستبداد الديني، ونحتاج بمقابل ذلك بيان نظرة الغربيين الرأسماليين للدين، فنقول ما يأتي:

كانت أوربا تعيش في العصور المظلمة تحت وطأة الكنيسة، المتمثلة برجال الدين، ومن معهم من الأباطرة والقياصرة؛ الذين يستظلون تحت سقف الإيحاءات

---

(١) ذكر الأستاذ أحمد عبد الله الفليج أن كتابا عبد الرحمن الكواكبي وهما (أم القرى) و (طبائع الاستبداد) قد أثبت فيهما مؤلفهما كثيرا مما نقله عن الغرب، وبخاصة (طبائع الاستبداد) الذي اقتبس فيه كثيرا من أقوال الكاتب الإيطالي ألفيري (١٧٤٩-١٨٠٣م) الذي بحث بحثا مستفيضا في الاستبداد، وعلاقته، بالدين وتغنى بالحرية..، وقد هضم الكواكبي هذه الأفكار وعدلها بما يتناسب مع البيئة الشرقية، والعقلية الإسلامية، وزاد عليها من تجاربه وآراءه. ينظر: صحوة الرجل المريض ٢٠٣/١.

المزعومة من رجال الدين بأنها إيحاءات تنزل من السماء، وأن الكنيسة هي نائب عن الله في الأرض.

وبحسب رأي المفكرين أمثال: جان جاك روسو، وفوليتر، ومونتسكيو، وغيرهم:

إن كل ما يأتي من السماء، فيه الظلم والشقاء، والعنت والبلاء! وانسحب ذلك عندهم بالقياس الشمولي على جميع الأديان، فنبذوا الكنيسة وحاربوا كل دين ووصفوه بأنه أفيون (مخدر) الشعوب، لما شاهدوه من أن الكنيسة قد أدمت بقيودها الناس في أوربا.

فقامت على أثر ذلك التضاد بين الطرفين عدة ثورات ضد الكنيسة ولكن دون جدوى؛ لأنها قامت دون وضع البديل، فكانت صورة هذه الثورات كحركة المذبوح الذي تنتهي حركته إلى الهدوء والموت!

وفكرة الرأسمالية تقوم على الحل الوسط وهو: فصل الدين عن الحياة، فما لقيصر لقيصر وما لله لله، وهي بذلك تساوي بين الحق والباطل، والإيمان والإلحاد!

وقام هؤلاء المفكرون بتأليف الكتب وبث الأفكار التي تهاجم الدين، بل وصل الحال ببعضهم ممن لم يقتنع حتى بفصل الدين عن الحياة أنهم فكروا بالقضاء على الدين كليا! ومن رحم هؤلاء ولدت فيما بعد الاشتراكية ومنها الشيوعية التي ترى أنه لا إله والكون مادة تطورت وتتطور، وهكذا فإن أوربا قد نهضت بالرأسمالية نهضة خاطئة.

فإذا كان هؤلاء ممن يسمون علماء الغرب والشرق قد تهجموا على النصرانية أو اليهودية المحرفتان أو الديانات الوثنية المختلقة المبتدعة من الشعور والعقول!

فهل كان من الموضوعية والأمانة الفكرية أن يقاس دين الإسلام العظيم وعقيدته المبنية على العقل والكتاب المعجز الذي عاش الناس في أيامه أجمل أيام في الخير والبركة والعفة والأمان، هل يصح أن يقاس على هذه الأديان المحرفة والباطلة؟ ساء ما يحكمون.

قوله: "والفريقان مصيبان بحكمهما بالنّظر إلى مغزى أساطير الأوّلين، والقسم التّاريخي من التّوراة، والرّسائل المضافة إلى الإنجيل. ومخطئون في حقّ الأقسام التّعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلى أنَّ القرآن جاء مؤيّداً للاستبداد السّياسي. وليس من العذر شيء أنْ يقولوا: نحن لا ندرك دقائق القرآن نظراً لخفائها علينا في طيِّ بلاغته، ووراء العلم بأسباب نزول آياته؛ وإنَّما نبني نتيجتنا على مقدِّمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلى الآن من استعانة مُستبدِّيهم بالدِّين".

إن من يقول بهذا القول وأمثاله سواء أكان مسلما أم غير مسلم فهو إما أن يكون جاهلا وإن سمي بعالم، أو أنه حاقد متحامل يريد أن يتصيد أخطاء الرجال ليلقيها على رسالة الله ودينه العظيم القائم على المعجزة الخالدة، لينتقص منها بسببهم.

ومثل هؤلاء يصعب النقاش معهم؛ لأننا يجب علينا أن نرجع معهم إلى الأصول بل إلى إثبات وجود الله بالدليل القاطع، ثم إذا أثبتنا لهم ذلك بينا أن الخلق يدل على الخالق، وأن الخالق أرسل رسلا وأيدهم بالمعجزات، وإحدى هذه المعجزات هي القرآن، والقرآن تبينه السنة والقرآن والسنة توجب السمع والطاعة فيما أحب المسلم وكره ما لم يؤمر بمعصية، وأن طاعة الإمام واجبة ظاهرا وباطنا وغير ذلك من الأحكام، فمثل هذه الأحكام السامية يصعب على من تربى على الأفكار الرأسمالية الديمقراطية فهمها! فهو سيرى أن منع المسلم في أن يغير دينه هو استبداد!

ويرى أن منع شرب الخمر استبداد!

وأن منع السب أو التهجم حتى ولو كان على الله ورسالاته هو تقييد واستبداد! وغير ذلك كثير، ولذلك لا يصح أن يلتفت لكل قول ولكل قائل لا يعرف أصول الرسالة، لنأتي فنذكر رأيه ونقاشه في فروعها كما ذكرها الكواكبي!

قولـه: "يقـول هـؤلاء المحـرِّرون: إنَّ التَّعـاليم الدّينيـة، ومنـهـا الكتـب السَّماويّة تدعو البشر إلى خشية قوّة عظيمة لا تُدرك العقول كُنْهَها، قوّة تتهدَّد الإنسان بكلّ مصيبة في الحياة ... ثمَّ تفتح هذه التَّعاليم أبواباً للنّجاة من تلك المخاوف نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكنْ؛ على تلك الأبواب حجّاب من البراهمة والكهنة والقسوس وأمثالهم الذين لا يأذنون للنّاس بالدّخول ما لم يعظِّموهم مع التّذلّلِ والصّغار...".

هذا الذي ذكره ينطبق على الأديان المحرفة والديانات الوضعية، ولا ينطبق على الإسلام، إلا ما يحاول تقليده بعض الأئمة والخطباء وأهل الفتوى من المسلمين متأثرين بهذه الفكرة الغربيَّة الغريبة عن الإسلام وأحكامه، لشح في أنفسهم وحب في السيادة على الناس بتزلفهم للمتنفذين. وهذا التقديس للحاكم ومباركة رجال الدين له، هو عملية ارجاع العباد من عبادة رب العباد إلى عبادة العباد، بعكس ما أراده الله –سبحانه وتعالى– من خلقه، ولا يكتفي المستبد بالاستبداد بل قد يصل به حب السيادة إلى مرحلة شاذة وهي ادعاء الألوهية، كما فعل النمرود وفرعون وغيرهم من الطغاة.

علما أن قولهم: "..تدعو البشر إلى خشية قوّة عظيمة.." فيه تعريض بأن هذه القوة هي من الوهم الذي يتخيله العامة عن جهل! ولكن الحق أن هذه الخشية هي موجودة في كل إنسان لشعوره بالعجز والنقص والاحتياج، وعند المسلم المؤمن يكون الأمر واضحا بوجود الله العظيم القدير، وعند غير المسلمين تُوجِد هذه الخشية أخلاط وأوهام، غالبا ما يتم استغلالها لمصالح حكامهم، علما أنه حتى من أنكر وجود الخالق كالشيوعيين، فإنهم قد قدسوا –لعجزهم ونقصهم واحتياجهم– كلام قادتهم كماركس ولينين.

قولـه عـن الاسـتبدادَيْن؛ الـدِّيني والسّياسـي: "ويُقـرِّرون أنَّ هـذا التَّشـاكل بـين القوّتَيْن ينجرُّ بعوام البشر – وهم السواد الأعظم – إلى نقطة أنْ يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحقّ وبين المستبدّ المُطاع بالقهر".

هناك فرق كبير بين المستبدين ومن حولهم من رجال الدين الذين يروجون لهم، وبين الحاكم في الإسلام، والاستبداد الأول قد يأخذ صورة ما ذكر الكواكبي وهي موجودة في أوربا؛ لبناء أو دخول الأساطير والخرافات في الديانات الوضعية والأديان

المحرفة –ومنها النصرانية–، هذه الأساطير التي ألفت من عقول الرجال، وقابليتها للزيادة، كلما دعت إلى ذلك حاجة المستبد الظالم.

أما في الإسلام فقد تظهر صورة مشابهة لذلك مع الفارق في أن المسلمين مغلوبون على أمرهم وممنوعون من أداء واجبهم وأخذهم حقهم في محاسبة الحاكم، ففرق بين من يرضى بالاستبداد على أنه طاعة للإله! وبين من غُلب على أمره بالاستبداد.

ولو فرضنا جدلا أن الاستبداد وقع على المسلمين من حاكمهم، فهناك طرق عديدة للتغيير، ولا يصح التعميم بجعل سلطة الله وسلطة المستبد واحدة؛ لأن المسلمين وعلى مر الأزمان تجد فيهم المؤمن القوي الذي تظهر ثمار الإيمان على أفعاله، وتجد فيهم المؤمن الضعيف الذي يكتفي بأداء الفرائض على كسل، وفي كل خير كما ورد في الحديث النبوي الشريف.

قوله عن رجال الدين: "وأقلُّ ما يعينون به الاستبداد، تفريق الأمم إلى مذاهب وشيع متعادية تقاوم بعضها بعضاً، فتتهاتر قوَّة الأمّة ويذهب ريحها، فيخلو الجوّ للاستبداد ليبيض ويُفرِّخ، وهذه سياسة الإنكليز في المستعمرات، لا يُؤيِّدها شيء مثل انقسام الأهالي على أنفسهم، وإفنائهم بأسهم بينهم بسبب اختلافهم في الأديان والمذاهب".

هذا الكلام صحيح، لكن الكواكبي هنا نظر إلى النتيجة ولم ينظر إلى الأصل، والأصل هو لماذا وصل المستبد إلى هذا الحال؟ وهذا كأي مبحث يجب الانتباه إليه في هذا الكتاب، هو لماذا يُساوى الإسلام بغيره من الأديان على الطريقة الغربية الرأسمالية؟ فإن رضيت الأديان والديانات بتأليه الإنسان فهذا لا يكون أبدا في الإسلام.

أما ظهور مثل هذا التقصير في تطبيق الإسلام واستبداد الحاكم على الرعية فهو لم يصل إلى ما وصل إليه إلا لضعف فهم الإسلام عند المسلمين، وبخاصة في عهد الكواكبي ونهاية الخلافة العثمانية، فقد انتشر الجهل بشكل كبير بين المسلمين مما أدى إلى الضعف الشديد في شعلة الإسلام الفكرية التي بنارها تحرق الفساد،

وبنورها تضيئ الظلمات، وفي مثل هذه الحال لا يستغرب من ظهور العنعنات والتمسك بالقوميات والقبليات والاعتزاز بالوطنيات وما تنتج عنه من نزاعات حرمها الإسلام، فهذه الروابط يحرم الدعوة إليها عندما تقوم على أنها رابطة مقدمة على رابطة الإسلام.

ولذلك كان من أبرز سياسات المستعمرين للدولة العثمانية هي إثارة مسألة الأقليات والقوميات التي مزقت البلاد والعباد بعد أن كان المسلمون لا يعرفون مثل هذه المحرمات، فلا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى، فهل عرفنا بعد هذا البيان لماذا كانت التفرقة من أدوات المستعمرين؟

قوله: "ويحكمون بأنَّ بين الاستبدادَيْن: السّياسيّ والدّينيّ مقارنة لا تنفكُّ متى وُجِد أحدهما في أمّة جرَّ الآخر إليه، أو متى زال، زال رفيقه، وإنْ صلح، أي ضعف الأوّل، صلح، أي ضعف الثّاني. ويقولون: إنَّ شواهد ذلك كثيرةٌ جدّاً لا يخلو منها زمانٌ ولا مكان. ويُبرهنون على أنَّ الدّين أقوى تأثيراً من السّياسة إصلاحاً وإفساداً".

في استشهاد الكواكبي بهذا القول يتبين أحد أمرين، وهو إما أن يكون ممن لا يعرف معنى الدين ومعنى السياسة، وهي مصيبة، وإما أن يكون ممن يعرف ذلك ولكنه يتعمد التظليل للجمهور فتكون المصيبة أعظم!

وللإيضاح، الدين لغة: الجزاء والإسلام والعادة والعبادة والمواظب من الأمطار والطاعة والذل والحساب والقهر والغلبة والاستعلاء والسلطان والملك والحكم والسيرة والتدبير والتوحيد والملة واسم لجميع ما يتعبد اللَّه عز وجل به. وغير ذلك.

ودين الإسلام: هو الدين الذي أنزله الله –تعالى– لتنظيم علاقة الإنسان بربه وبنفسه وبغيره من الناس، ودين الإسلام العظيم قد أيده الله بكتاب معجز وهو القرآن الكريم الذي يقوم فينا مقام النبي في كل بيتٍ مسلم.

والسياسة هي عمل الأنبياء وخلفائهم، والأدلة على ذلك كثير ولنأخذ واحدا منها، عن أبي هريرة – رضي الله عنه–: قال: قال رسولُ الله–صلى الله عليه وسلم–: «كانت بَنُو إِسْرَائيلَ تَسُوسُهُمُ الأنْبيَاءُ، كُلما هَلَكَ نَبيٌّ خَلَفَهُ نَبيٌّ، وَإِنَّهُ لا نَبيَّ بعدي،

وسيكون بعدي خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قالوا: فما تَأْمُرُنا؟ قال: أَوْفُوا بِبَيعَةِ الأول، ثم أعطوهُمْ حَقَّهم، واسأَلوا الله الذي لكم، فَإِنَّ الله سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرعَاهُمْ»[1].

فالسياسة في الإسلام جزء من الدين، ولا يفصل بينهما، وهما وحي من رب العالمين، ولا يصح الاعتراض عليهما، ومن أحسن في تطبيقهما فله أجر إحسانه، ومن لم يطبقهما أو أساء في تطبيقهما فالله بريء مما ليس من دينه.

قوله: "وقد أجمع الكتّاب السّياسيون المُدقِّقون، بالاستناد على التّاريخ والاستقراء، من أنَّ ما من أمّة أو عائلة أو شخص تَنَطَّعَ في الدّين أي تشدَّد فيه إلا واختلَّ نظام دنياه وخسر أولاده وعقباه".

كلامه عام عن التشدد دون تحديده بمعنى معين، ويُظهِر منه أن مفهوم التشدد لم يكن واضحا لديه! فإن كان يريد بكلامه هذا ما يظهر عند بعض المسلمين من التشدد في أمورهم على اعتبار أنه يريد نهضتهم، فيجب بيان ما يأتي:

المسلمون قديما وحديثا هم على أصناف ثلاثة:

١. مسلم متشدد وهما صنفان:

أ. من يجعل النافلة (المستحب) واجبا، أو يجعل المكروه حراما!

ب. من يحرم أو يحلل بحسب ما يراه عقله وهواه!

٢. مسلم متحلل:

وهو من ولد لأبوين مُسْلِمَين، وقد ترك ما أوجب الله –سبحانه–، وانتهك المحرمات، غير معتبر لعقاب الله، ولا راغب في ثوابه.

٣. مسلم متمسك:

وهو الذي تمسك بالإسلام كما أُنزل، جاعلا الواجب واجبا، والحرام حراما، والنافلة نافلة، والمكروه مكروها، والمباح مباحا. فهؤلاء المتمسكون هم أهل الله وصفوته، الناجون من عقابه، والفائزون بثوابه وجنته ورضوانه، إن ماتوا على ذلك. أما المتشددون والمتحللون فندعو الله لهم بالهداية من قبل أن يأتيهم الموت وهم لا يشعرون.

---

(1) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ١٦٩/٤ برقم ٣٤٥٥.

قوله: "والحاصل أنَّ كل المدقِّقين السّياسيين يرون أنَّ السّياسة والدّين يمشيان متكاتفَيْن، ويعتبرون أنَّ إصلاح الدّين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السّياسي...".

ولماذا يستشهد بقولهم؟ ويُسميهم بالمدققين؟ فهل أن هؤلاء عرفوا الدين وأدركوا معناه؟ فبئس هذا الطريق الذي سلكوه! فشرك وكفر أن يُجعل المَلك إلها، وما يؤدي هذا من فساد في الدنيا وعذاب في الآخرة، وهذا أمر واضح، لكن الغريب في الموضوع هو أنه لماذا يسمى هذا الشذوذ العقلي والسلوكي إصلاحا سياسيا، ولماذا لم ينزه الكواكبي دين الإسلام فورا ويرفعه عن غيره عند نقله لمثل هذه الأقوال الغريبة؟! فمثل هذه الملحوظات كثيرة في هذا الكتاب والتي هي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن نظرة الكواكبي للإسلام كانت نظرة غربيَّة، وهو قد يحب دينه، ولكن حبه له كحب الرأسمالي الديمقراطي لديانته النصرانية، التي تشبع غريزة التدين عنده، دون قناعة في عقله ولا اطمئنان في نفسه.

قوله: "ثمَّ جاء الإنجيل بسلسبيل الدّعة والحِلْم، فصادف أفئدةً محروقةً بنار القساوة والاستبداد، وكان أيضاً مؤيّداً لناموس التّوحيد، ولكنْ؛ لم يقْوَ دُعاته الأوَّلون على تفهيم تلك الأقوام المنحطَّة[1].

مسألة اهتداء الأمم لا تتعلق بقوة الدعاة بقدر تعلقها باستعداد المجتمع لقبول التغيير، وذلك يكون عن طريق إحساسه بالواقع الفاسد ثم إدراكه للبديل وصحته، لأن مسألة تغيير المجتمعات هي من أصعب الأعمال في هذه الحياة؛ لأنها تحتاج إلى علم وصبر وقوة وحكمة في مواجهة البيئة الفاسدة التي تغيير النفوس وتشوه الحقائق، وتشكل الأفكار والمفاهيم بل وتوجد القناعات التي تتلاءم مع فسادها وانحرافها، لذلك كان أبرز المتصدين لهذه العملية الكبرى هم الأنبياء المعصومون (عليهم السلام)، وأمثالهم من أهل الصلاح والإصلاح. ثم إن الإنجيل ودعاته المتأخرين، ليسوا

---

(1) ينظر: تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، المؤلف: صالح بن الحسين الجعفري أبو البقاء الهاشمي (المتوفى: ٦٦٨هـ)، المحقق: محمود عبد الرحمن قدح، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ١/١١٠.

كعيسى والحواريين في قوة الإيمان وصحة المنهج، لأن الإنجيل أو الأناجيل الموجودة حاليا كتبت بعد وقت طويل من وفاة عيسى (عليه السلام).

قوله: "أنَّ الأبوّة والبنوّة صفتان مجازيَّتان يُعبَّر بهما عن معنى لا يقبله العقل إلا تسليماً".

هذا الكلام وما سيأتي بعده هو لعدم وضوح معنى العقل والعملية العقلية عند هؤلاء القوم وعدم وضوحها عند الكواكبي أيضا، وللإيضاح نقول:

العقل والفكر والإدراك بمعنى واحد وهو: الحكم على الواقع (شيء/ فعل).

العملية العقلية هي التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات.

العملية العقلية حتى تتم يجب أن تتوفر أربعة أمور وهي:

١ . الدماغ الصالح للربط، فلا يَعقِل من كان مجنونا.

٢. الحواس الخمس (النظر والسمع والشم والذوق واللمس).

٣. الواقع الذي نريد أن نحكم عليه.

٤. معلومات سابقة تفسر هذا الواقع.

مثال:

لو وضعنا أمامنا الموبايل (وهو الواقع)، فلن يستطيع أن يتعرف عليه (المجنون)، ولو كان عاقلا ولكننا (أغلقنا حواسه الخمس) فلن يستطيع أن يتعرف هذا العاقل على الموبايل، ولو أخذنا هذا الموبايل إلى رجل عاقل سليم الحواس ولكنه عاش في زمن الصحابة فلن يتعرف عليه، لأنه لا يملك (المعلومات السابقة) التي تفسر هذا الواقع.

مثال آخر:

إذا عرضنا حركات الصلاة لإنسان عاقل سليم الحواس ليفسر لنا معناها، فإنه لن يستطيع أن يبين معنى هذه الحركات، إلا إن يقول لنا هي أمر من الله، وسمعنا وأطعنا له؛ لأن هذا المسؤول لا يملك معلومات سابقة عن هذه الحركات إلا انها أمر من الله –سبحانه–.

مثال آخر:

لو قال قائل: كيف تجزم بوجود الملائكة وهي مخلوقات لا تدركها الحواس فلا واقع لها؟

قلنا: إن الملائكة ثبت وجودها جزما دون شك، لأنها ورد ذكرها بكتاب الله (المعجز المحسوس) الذي هو بين أيدينا.

ومثال أخير:

لو قال قائل كيف تعقل وجود الله وهو –سبحانه– لا تصل إليه الحواس؟

قلنا: إن وجود الله ثبت بدليلين حسيّين، أولهما عقلي:

فإن من ينظر إلى نفسه، أو أي شيء حوله، يجزم أن هذا الشيء مخلوق لخالق، فالمصباح مصنوع ومثله الشمس والقمر، ومن خلقهما هو الله، وهو الذي أخبرنا بذلك عن طريق رسله الذين أيدهم بالمعجزات ومنها القرآن الكريم الذي عجز ويعجز عن الإتيان بمثله الإنس والجن وإلى يوم القيامة.

ثانيهما نقلي:

ثبت وجود الله، وخلقه للخلق، وكل ما أخبر به من الغيب، بدليل نقلي محسوس وهو القرآن الكريم، الذي نراه ونسمعه ونلمسه ونعجز عن الإتيان بمثله نحن وكل الإنس والجن وإلى يوم القيامة.

هذا هو معنى العقل، أو العملية العقلية أو الفكرية أو عملية الإدراك التي تُميز الإنسان عن غيره من المخلوقات.

ما أردت بيانه من هذا الكلام كله هو أن الأبوة والبنوة لهما معنى حقيقي أنزله النصارى على عيسى (عليه السلام)، دون فكر أو دليل عقلي قطعي أو نقلي قطعي، وهذا ليس شأن النصارى فقط بل هو شأن كل الأديان السماوية والديانات الوضعية منذ بعثة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) بل حتى قبل ذلك، فما هي إلا أساطير وخرافات وكفر، أو أنها أديان حق مزجت وحرفت مع امتداد الزمان.

أما الإسلام فقد قام على الدليل العقلي والدليل النقلي على رسالته، وللحاجة إلى التفصيل في زماننا أبيّن ما يأتي:

لا يستطيع الإنسان –أي إنسان– أن يصدق تصديقا جازما (دون شك) بأمر

معين إلا يكون هذا الأمر قد وصل إلى هذا الإنسان عن طريق الحس (الحواس الخمس وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس).

أما إن وصل هذا الأمر عن غير الحواس كالإخبار مثلا فإن هذا الأمر قد يُصدق ولكنه لا يمكن أن يصل إلى مرتبة الإيمان (التصديق الجازم دون أي شك).

إلا أن يَنقل الخبر (جمع) عن (جمع) من الناس يستحيل اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب.

فمن رأى شروق الشمس بعينه ليس كمن أُخبر بشروقها وهو يعيش في غرفة مظلمة

ومن سمع الأذان بأذنه

ومن شم عطرا طيبا

ومن ذاق طعما حلوا

ومن لمس سطحا ناعما

ليس كمن أُخبر عن هذه الأحداث إخبارا.

وهذا كذلك يبين أن كل الأديان السماوية والديانات الوضعية في الوقت الحاضر إلا الإسلام، كلها قد بُنيت على الأخبار والأساطير وتأليف الرجال، فالإسلام يختلف عنها بأنه قد بُني على المعجزة المحسوسة وهي القرآن العظيم.

فهذا كتاب الله بين أيدينا، نلمسه ونراه ونسمعه.

فنحن أمام قوته مثل سائر البشر نحس بالعجز عن الإتيان بمثله، فنصدق به جزما (دون شك) أنه كلام الله –سبحانه–، فديننا الإسلام قائم على المعجزة الخالدة، بخلاف كل الأديان السماوية والديانات البشرية الوضعية التي تقوم على الخيال والأخبار.

ولو سأل سائل فقال: كيف إذن تصدقون بالجنة والنار والملائكة والجن وبناء نوح (عليه السلام) لسفينته و.. ، كيف تصدقون بهذه الأمور كلها جازمين دون شك، وهي لم تصلكم عن طريق الحواس؟ قلنا: إن هذه المغيبات وغيرها مما ورد في القرآن المحسوس.

فيجب أن نؤمن بها (نصدقها دون شك)؛ لأنها وردت في المعجزة المحسوسة.

وعلى ذلك؛ ولأن المسلمين يجزمون بإيمانهم؛ لأنه قائم على المعجزة جعلهم الله شهداء للأنبياء على تبليغهم رسالة الله لأقوامهم إن أنكروا.

وكأن المسلمين (شاهدوا) هؤلاء الأنبياء وهم يبلغون أقوامهم، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «يُدعى نوح يوم القيامة، فيقول: لبيك وسعديك يا رب، فيقول: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيقال لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير، فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فيشهدون أنه قد بلغ .. فذلك قوله جل ذكره: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً)»(١).

وهذه الشهادة من أمة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) لا تقتصر على قوم نوح عليه السلام فقط، بل هي شاملة للأمم كلها.

وذلك لقول النبي (صلى الله عليه وآله): «يجيء النبي ومعه الرجلان، ويجيء النبي ومعه الثلاثة، وأكثر من ذلك وأقل، فيقال له: هل بلغت قومك؟ فيقول: نعم، فيُدعى قومه، فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، فيقال: من شهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فتُدعى أمة محمد فيقال: هل بلغ هذا؟ فيقولون: نعم، فيقول: وما علمكم بذلك؟ فيقولون: أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا، فصدقناه أي آمنا دون شك، قال: فذلكم قوله –تعالى–: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً)»(٢).

وقول الله –تعالى– أمة وسطا يعني كما ذكره المفسرون: أمة عدولا، وقد اشترط الله –سبحانه– العدالة (وهي عدم الفسق) في الشاهد في أكثر من نص، وهو ما ذُكر في هذا النص أيضا، هذا هو معنى الوسطية في القرآن الكريم، لا الوسطية التي يروج لها العلمانيون، ومن لحق بالحضارة الغربية الرأسمالية!

---

(١) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)، ٢١/٦ برقم ٤٤٨٧.

(٢) سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم ١٤٣٢/٢ برقم ٤٢٨٤.

قولـه: "كمسـألة القدر التـي ورثت الإسـلامية التّفلسف فيها عن أديـان اليهود وأوهام اليونان".

أصل مسألة (القضاء والقدر) بهذا اللفظ جاء عن الفلاسفة اليونان وهي هل أن الإنسان مسير أم مخير؟ وهو سؤال حيّر المتكلمين المسلمين (المعتزلة، الجبرية، أهل السنة...)، ومن قبلهم من الفلاسفة، ومن بعدهم ممن تأثر بهم من المسلمين، وباختصار نبين ما يأتي:

أفعال الإنسان هو مما يقع عليه الحس وهي ليست من الغيب الذي لا يمكن إدراكه.

_ فالإنسان مسيّر بنظام كباقي المخلوقات في هذا الوجود، فقد جاء إلى الدنيا على غير إرادته وسيرحل عنها بغير إرادته، وهو لم يختر والديه أو شكل جسمه أو لون عينيه.

_ والإنسان مسير كذلك في أمور تقع منه أو عليه جبرا عنه، خيرا كانت أو شرا بغير إرادة منه.

كأن يسقط من شجرة على رجل آخر فيقتله فهو من القضاء.

هذا هو القضاء.

_ أما القدر كما بحثه المتكلمون المسلمون والفلاسفة، فهو أن الإنسان يستخدم في حياته أشياء لها خاصيات. كخاصية الإحراق في النار، فمن خلق هذا الإحراق بالنار، بالتأكيد هو الله، فالإنسان يستخدم هذه الأشياء في الخير أو الشر، وسيحاسب على ذلك.

أما ما يكون فيه الإنسان مخيرا: فهو أنه بإرادته أن يؤمن أو يكفر، أو يسرق أو يترك، أو يصوم أو يفطر، وهذا ما سيحاسبه الله عليه.

قوله: "وهكذا صارت النّصرانية تُعظِّم رجال الكهنوت إلى درجة اعتقاد النّيابة عن الله والعصمة عن الخطأ وقوّة التّشريع، ونحو ذلك ممّا رفضه أخيراً البروتستان؛ أي الرّاجعون في الأحكام لأصل الإنجيل".

كأنه في هذا الموضع يظهر إعجابه بالبروتستانت، علما أن كل النصارى وبخاصة بعد البعثة ينطبق عليهم وصف الضلال، ولا يصح مدحهم أو التفريق بينهم، بل يجب دعوتهم إلى اعتناق الإسلام كي يسعدوا في الدنيا وينجوا يوم القيامة، قال تعالى: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) آل عمران: ٨٥. وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»[1].

قوله: "ثمَّ جاء الإسلام مهذِّباً لليهوديّة والنّصرانيّة".

الإسلام لم يهذب اليهودية والنصرانية، بل هو نسخها بالكلية وجاء بتشريع جديد، وأمر أتباعها بتركها واعتناق الإسلام، وهناك فرق بين النسخ والتهذيب، فالنسخ يعني التبديل بحكم جديد، والتهذيب يعني أنه أبعد عنها ما اختلط بها وزاد عليها من غيرها وأقرها على ما تبقى، وليس الأمر كذلك، قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) المائدة ٤٨، وهذه الآية تبين حكم الإسلام في غيره من الأديان ومنها النصرانية، حتى وإن لم تحرف ولم يدخلها الشرك والكفر وغيرهما من الموبقات والمحرمات، فما بالنا بعد دخولها!

قوله عن الإسلام: "مُؤسَّساً على الحكمة والعزم، هادماً للتّشريك بالكُلِّية، ومُحكِماً لقواعد الحرّيّة السّياسية المتوسّطة بين الدّيموقراطية والأرستقراطية".

وهنا تبدأ الأخطاء الكبرى عند المؤلف! فالأرستقراطية تعني حكم الأشراف أو ما

---

(1) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته، ١/١٣٤ برقم ١٥٣.

تسمى بالطبقة الذهبية أو ما يشبه مجالس الأعيان، والديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب عن طريق نوابه الذين ينتخبهم، ثم تنبثق عنهم سلطة تشريعية (البرلمان)، وسلطة تنفيذية (الحكومة)، وسلطة قضائية (القضاء)، وكلا النظامين بعيدان كل البعد عن الإسلام، فكيف يكون الإسلام متوسطا بينهما؟

فالإسلام هو وحي من الله –سبحانه– قائم على الدليل العقلي والدليل النقلي المعجز، وعلى من يؤمن به الاستسلام والخضوع لله، وبعد هذا الإيمان يجب التسليم والاستسلام لما جاء به الوحي، والاحتكام إليه.

أما المبادئ والأفكار البشرية فهي قابلة للتغيير والتبديل بحسب الظروف، وضعها عقل بشري قاصر عن الإحاطة بكل شيء، وإعطاء الإنسان سلطة التشريع سبَّب وسيسبب الفساد والشقاء لهذا الكوكب وأهله، فلا يمكن للمخلوق إلا أن يسير بمثل ما أراد له الخالق، كما أننا نستعمل أي آلة مصنوعة بحسب ما أرشد الصانع، وإلا تعطلت أو اضطربت.

وهذا الأمر يجب فهمه من قبل الناس جميعا، وأولهم كثير من المسلمين الذين لا يقدِّرون قيمة ما يحملون من دين عظيم دقيق يُشرِّف من يؤمن به ويرفعه في الدنيا والآخرة، قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ –لشرف– لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ) الزخرف: ٤٤.

قوله: "فإنَّ هؤلاء الخلفاء الرّاشدين فهموا معنى ومغزى القرآن النّازل بلغتهم، وعملوا به واتَّخذوه إماماً، فأنشؤوا حكومة قضَتْ بالتّساوي حتَّى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمّة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أبٍ واحد وفي حضانة أمٍّ واحدة".

قوله "النازل بلغتهم" هو تعريض بالعثمانيين الأتراك بأن العرب أفهم منهم للرسالة، وما يجر ذلك من تفضيل للجنس العربي على غيره، وهذا يرفضه الإسلام.

وقوله: اشتراكية! وقبلها بقليل مدنية وبعدها قومية، وغير ذلك من المصطلحات الغربية والشرقية التي لها معان اصطلاحية حديثة تخالف الإسلام جملة وتفصيلا.

فالاشتراكية ومنها الشيوعية –مثلا– ترى أنه لا إله والكون مادة تطورت وتتطور!

والمدنية إن أريد بها الأشياء المادية المحسوسة التي لا تتعلق بوجهة نظر كالصناعات فتؤخذ، وإما إن كان المقصود بها الدولة المدنية فهذا هو الذي لا يجوز وللإيضاح:

الدولة المدنية: هي الدولة الديمقراطية (تشريع الشعب بنوابه). وهي عكس الدولة الدينية.

الدولة الدينية: هي الدولة التي يحكمها الملوك بتفويض من رجال الدين الذين يدّعون تمثيل الإله في الأرض. فيحكمون الناس بحسب أهوائهم ومصالحهم، وهي التي سادت في أوربا في القرون المظلمة، وفي الوقت الحاضر متمثلة في دولة الفاتيكان.

الدولة الإسلامية: هي التي يحكمها رجل مسلم سماه رسول الله (عليه الصلاة والسلام) بـ (الخليفة)، يحكم الناس بالإسلام وليس بأهوائه أو بالتشريعات البشرية الوضعية، وأول حاكم للدولة الإسلامية هو النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) ثم من جاء بعده من خلفاءه إلى عام ١٩٢٤م، وهو تاريخ هدم الخلافة الإسلامية العثمانية، وما حصل بعدها من ظهور الدول الوطنية المدنية الديمقراطية.

والدعوة إلى القومية تخالف الإسلام الذي صهر مختلف الأعراق والألوان والشعوب فجعلهم أمة واحدة وهي خير أمة اخرجت للناس، ولا فضل لعربيِّهم على أعجميِّهم (غير العربي) إلا بالتقوى، قال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات: ١٣، وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى...» [1].

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م، أحاديث رجال من أصحاب رسول الله، ٣٨/٤٧٤ برقم ٢٣٤٨٩.

وبعد هذا الاستعراض يجب التدقيق جيدا في الألفاظ قبل النطق بها؛ لما تحمله من المعاني، التي يطلقها البعض جهلا أم تعمدا وقصدا، فقد قال النبي (صلى الله عليه وآله): «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»[1].

قوله: "على أنَّ هذا الطّراز السّامي من الرّياسة هو الطِّراز النّبوي المُحمَّدي الذي لم يخلفه فيه حقّاً غير أبي بكر وعمر، ثمَّ أخذ بالتّناقص، وصارت الأمّة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن، وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدِّين إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسيّ شوريّ؛ ذلك الطّراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب؛ تلك الأمم التي، لربّما يصحُّ أنْ نقول، قد استفادت من الإسلام أكثر ممّا استفاده المسلمون".

في هذا الموضع وما قبله كلام خاطئ من عدة وجوه، ونبينها على شكل نقاط لتتضح الصورة:

١. إن الإسلام هو عقيدة وأحكام تأخذ بيد من يطبقها بدقة إلى سعادة الدارين، ومن يعرض عنها أو يسيء تطبيقها فسيظهر عند ذلك التناقض، وتتضاعف الأخطاء، سواء أكان ذلك في حياة الفرد أم المجتمع، والنبي (صلى الله عليه وآله) ومن بعده من الخلفاء الراشدين طبقوا الإسلام بشكل دقيق فحصل من الخير ما حصل، وليكون لنا درسا في أن الإسلام ليس خياليا، بل هو مبدأ ميسور التطبيق وواضح الأحكام لمن أراد ذلك، فالمشكلة ليست في الإسلام بل فيمن يطبقه، ولا يعد تباكي المسلمين على الإسلام وقيادته أمرا خياليا ومذموما، بل العكس هو أمر طبيعي وصحي، وبخاصة بعد التجارب المريرة مع المستعمرين وأفكارهم، ومع من يحمل ثقافتهم.

٢. مسألة عودة الإسلام للحكم هي مسألة شرعية ويفرضها الواقع، إذ بفقد

---

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب حفظ اللسان ١٠١/٨ برقم ٦٤٧٨.

الإسلام فقد المسلمون الكثير الكثير، فقد مزقت بغيابه دولتهم، وسفكت دماءهم، ونهبت ثرواتهم، وذهبت كرامتهم. وفوق هذه الحاجة هو أن هناك نصوص عديدة تشدد على المسلمين أن يتطلعوا لعودة الإسلام للحياة وتنظيمه لهذا الكوكب، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) النور: ٥٥، وقول النبي (صلى الله عليه وآله): «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ راشدة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّة فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ»[1].

٣. أما الطراز السياسيّ الشوريّ الذي –كما ذكر– اهتدت إليه بعض أمم الغرب، فهذا هو الفكر الذي بحث المستعمرون عمن يروج له، وهو مشروعهم الديمقراطي البديل عن الإسلام من قبل المسلمين أنفسهم، هذا المشروع الذي يروج له الضحية والجلاد في آن واحد! فكيف يُستبدل الإسلام الذي يمدحه الكواكبي، بنظام أشقى أهله المؤمنون به أصلا من الغرب، وما جره بعد ذلك من ويلات على بلاد المسلمين عند استعمارها، فالمفروض أن يميز الكواكبي وغيره بين مشروع واقعي طُبق لفترة طويلة وهو الإسلام، وبين ما يحدث من إساءة في تطبيقه، فلا يصح أن يستبدل الإسلام بنظام بشري يخالف عقيدة من يطبق عليهم.

---

(1) قال الهيثمي: رواه البزار أتم منه والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م، كتاب الخلافة، باب كيف بدأت الإمامة وما تصير إليه والخلافة والملك، ١٨٨/٥ برقم ٨٩٦٠.

٤. قوله إن الأمم استفادت من الإسلام أكثر من المسلمين! فهذا كذلك خطأ محض، ولا أعرف من حكم بهذا! فالإسلام ينفع من يؤمن به، وهو خسارة لمن تركه وأعرض عنه في كل أجزاءه عقيدة وأنظمة، أما ما يُرى في الغرب من الصدق في المعاملة، والإخلاص في العمل وعدم وجود الظلم والاستبداد، وغير ذلك كمن يقول: أن هذه الأخلاق أخذها الغربيين من الإسلام فهو مجرد وهم وخيال! فلو أن أحدنا سأل غربيا رأسماليا هل تأثرت بالإسلام عندما تقوم بمثل هذه الأخلاق؟ لانتابه العجب والاستهجان! وهذه الأخلاق هي ليست نابعة عن وازع ديني أو رجاء لأجر الآخرة، بل هي نابعة من الحضارة الرأسمالية التي تقوم على المنفعة، فالرأسمالي يصدق ويتقن عمله؛ كي يعود له المشتري ليشتري منه أو ليتعامل معه مرة أخرى، وهو يعطي الفقراء لا حبا بهم بل ليمنعهم من سرقته، بينما المسلم يقوم بهذه الأعمال وغيرها ليس للنفعية، بل طاعة لله سبحانه سواء أحصل منها على نفع أو ضر، فهكذا يكون التفريق بين الأعمال وأصلها الذي انبثقت عنه.

قوله: "وهذا القرآن الكريم مشحونٌ بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتّساوي حتّى في القصص منه؛ ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تُبَّع تخاطبُ أشراف قومها: (قَالَتْ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ (٣٢) **قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** (٣٣) **قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)** النمل: ٣٢-٣٤. **فهذه القصة تُعلِّم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ".**

في هذا الموضع يستشهد الكواكبي باستشهاد غير موفق؛ لأن ذكر هذه القصة في القرآن هو بيان لما حصل مع سيدنا سليمان (عليه السلام)، لا للاستشهاد بفعل بلقيس واتخاذها أسوة وهي كانت على الكفر! فأسوتنا النبي (صلى الله عليه وآله)، والأحكام التي نظمت علاقة الراعي والرعية واضحة وميسورة لمن أراد معرفتها وهي كغيرها من الأحكام رحمة من رب العالمين، وأما من يخالفها أو يسيء تطبيقها فهو يمثل نفسه ولا يمثل الإسلام، وقد ذكرت في موضع قريب متى تكون الشورى.

قوله: "ومن هذا الباب أيضاً ما ورد في قصة موسى عليه السلام مع فرعون في قوله تعالى: (قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ (٣٤) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) الشعراء: ٣٤-٣٥، **أي قال الأشراف بعضهم لبعض: ماذا رأيكم؟ (قالوا) خطاباً لفرعون وهو قرارهم: {أَرجِه وأخاه وأرسِل في المدائن حاشرين * يأتوك بكلِّ ساحرٍ عليم}؛ ثمّ وصف مذاكراتهم بقوله تعالى: {فتنازعوا أمرهم}؛ أي رأيهم {بينهم وأسرُّوا النجوى}؛ أي أفضت مذاكراتهم العلنية إلى النّزاع فأجروا مذاكرة سرية طبق ما يجري إلى الآن في مجالس الشورى العمومية".**

ينظر الرد السابق، ويضاف إليه أن مجالس الشورى العمومية التي يتحدث عنها الكواكبي هي البرلمانات، وعملها الرئيس هو التشريع والمراقبة، وفي القليل أن يرجع الحاكم إليها -حقيقة- في شن حرب أو عقد سلام، وإلا فالغالب أن يعمل الحاكم برأيه ويرجع إلى أهل الاختصاص إن كان في الحكم الديمقراطي، ومثل ذلك إن كان الحكم إسلاميا، ولكنه يُقدم الحكم الشرعي على الرأي والمشورة إن كان هناك حكم شرعي يعالج المسألة، علما أنه حتى فرعون قد رجع لأهل الاختصاص وهم السحرة في موضوع موسى (عليه السلام) الذي ظنوه ساحرا؛ لما في معجزته من خاصية تشبه السحر.

قوله: "بناءً على ما تقدّم؛ لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات الآيات البيّنات التي منها قوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) آل عمران: ١٥٩؛ **أي في الشأن، ومن قوله تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)** النساء: ٥٩؛ **أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء على ما اتَّفق عليه أكثر المفسِّرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين. ومما يؤيِّد هذا المعنى أيضاً قوله تعالى: {وما أمرُ فرعون}؛ أي ما شأنه، وحديث «أميري من الملائكة جبريل»؛ أي مشاوري".**

لماذا هذا الخلط من الكواكبي في المصطلحات؟ وحقا هو مما يدعو للريبة والحذر عند قراءة الكتاب؛ لأنه يسوّق الأفكار الغربية بأدلة إسلامية لتقبلها عقول المسلمين! فالأشراف في اصطلاح السياسيين في العصر الحديث هم طبقة حكمت

في أوربا كما أسلفت في موضع سابق، ولا يصح أبدا قياسهم على الإسلام أو قياس الإسلام عليهم لاختلاف المبدأين، فأين الإسلام القائم على الوحي والمعجزة، من جماعات حكمت الناس بأهوائها وما أحاطته لنفسها من رفعة وقدسية؟

ثم هو يذكر أن تفسير (وأولي الأمر منكم) هم أصحاب الرأي والشأن على رأي أكثر المفسرين وليس الأمر كذلك فقد اختلف المفسرون فيمن هم أولي الأمر على أقوال ليست بقليلة، أشهرها أن المقصود بهم هم الحكام، أو الأمراء، أو أهل الخير، أو أهل العلم والفقه، أو أمراء السرايا، أو أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أو أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) رضي الله عنهم[1].

قوله: "وليس بالأمر الغريب ضياع معنى {وأُولي الأمر} على كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد الذي يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، وقد أغفلوا معنى قيد {منكم}؛ أي المؤمنين منعاً لتطرُّق أفكار المسلمين إلى التفكير بأنّ الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله...".

قبل قليل فسر الكواكبي لفظة (منكم) بقوله: "أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء على ما اتَّفق عليه أكثر المفسِّرين"، ثم هنا يريد بـ (منكم) المؤمنين، أي الحكام المسلمون، وذكر أن علماء الاستبداد أغفلوا قيد (منكم) تمويها على العامة لكي يحملونهم على الطاعة لكل ولي أمر كان حتى ولو لم يحكم بما

([1]) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م، ٤٩٥/٨. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد، الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ٩٨٧/٣. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ ٥٢٣/١، وغيرها من كتب التفسير.

أنزل الله، والسؤال هنا هو: هل أن العثمانيين غير مسلمين؟ وهل أنهم حكموا بغير ما أنزل الله؟ وهل يشترط أن يكون الخليفة عربي كما يرى ذلك الكواكبي؟ ثم إن الكواكبي في مواضع سابقة ولاحقة يدعو لحكم الشورى، والحكمة، والأشراف، وغير ذلك من الألفاظ التي تعني عند الكواكبي وأمثاله الحكم الديمقراطي أو غيره، وهو غير إسلامي، فلماذا هنا يذكر الحكام المستبدين، ويثير المشاعر والأفكار ضدهم؛ لأنهم لا يحكمون بما أنزل الله؟ وبالمقابل هو يريد نظاما لا يحكم بما أنزل الله، فهل هذه غفلة أم قصد ونقمة؟!

قوله: "ثمَّ التدرُّج إلى معنى آية {إن الله يأمر بالعدل}، أي بالتساوي؛ {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل}، أي التساوي؛ ثمّ ينتقل إلى معنى آية: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}. ثمَّ يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين وإن قال بوجوبها بعض الفقهاء الممالئين دفعاً للفتنة التي تحصد أمثالهم حصدا".

هذه المسألة تحتاج إلى توضيح، فإنه من يعش تحت حكم المستبد ليس شرطا أن يكون راضيا بهذا الحكم كما ذكرت سابقا، فقد يكون منكرا له ويرغب في تغييره، ولكن السؤال هو: هل يكون التغيير بدعوة سلمية أم بثورة مسلحة؟ أم بالقتال مع المستعمرين لاستبدال دولة تحكم بالإسلام لكنها مسيئة فيه، ليحل محلها المستعمرون؟! وغير ذلك من احتمالات.

فلم يقل الفقهاء المعتبرين بطاعة الظالمين، ولكن اختلفوا بكيفية مواجهة الظلم، وكيفية معالجة مسألة الحكم بما بغير ما أنزل الله إن وجدت، سواء أكان عدم الحكم بما أنزل الله أصالة أم أنه كان يُحكَم بالإسلام وتغير بعد ذلك إلى غيره.

قولـه: "والأغرب مـن هـذا وذاك؛ أنَّهـم جعلـوا للفظـة العدل معنـىً عُرفيـاً؛ وهـو الحكم بمقتضى ما قالـه الفقهاء؛ حتـى أصبحت لفظـة العدل لا تـدلُّ علـى غير هذا المعنى، مع أنّ العدل لغةً للتسوية؛ فالعدل بين النّاس هو التسوية بينـهم، وهذا هو المـراد فـي آيـة: {إن الله يـأمر بالعـدل}، وكـذلك القصـاص فـي آيـة: {ولكـم فـي القصاص حياةٌ} المتواردة مطلقاً، لا المعاقبة بالمثل فقط على ما يتبـادر إلـى أذهان الأُسراء، الذين لا يعرفون للتّساوي موقعاً في الدِّين غير الوقوف بين يدي القضاة".

ليس الأمر كما قال، فإن للعدل عدة معاني، قال الخليل والعَدْلُ: نقيض الجَوْر. يقال عَدْلٌ على الرّعيّة، وقال الجوهري: العَدْلُ: خلاف الجَوَر. وقال ابن فارس: وَالْعَدْلُ: الْحُكْمُ بِالِاسْتِوَاءِ، وغير ذلك[1].

أما ما ذكر المفسرون عن معنى الآية: (إن الله يأمر بالعدل) فكما يأتي:

عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: {إن الله يأمر بالعدل} قال: شهادة أن لا إله إلا الله.

وأخرج سعيد بن منصور والبخاري في الأدب ومحمد بن نصر في الصلاة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه في شعب الإيمان عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ... وأجمع آية في كتاب الله للخير والشر – الآية التي في النحل – (إن الله يأمر بالعدل والإحسان).

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مر بقوم يتحدثون فقال: فيم أنتم فقالوا: نتذاكر المروءة فقال: أو ما كفاكم الله عز وجل ذاك في كتابه إذ يقول الله: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) فالعدل الانصاف والاحسان التفضل فما بقي بعد

---

(1) كتاب العين المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، باب العين والدال واللام ٣٩/٢، وكتاب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، فصل العين ١٧٦٠/٥، و معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون باب العين والدال وما يثلثهما ٢٤٦/٤.

هذا؟

وعن قتادة في قوله: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) الآية قال: ليس من خلق حسن كان أهل الجاهلية يعملون به ويعظمونه ويخشونه إلا أمر الله به وليس من خلق سيء كانوا يتعايرونه بينهم إلا نهى الله عنه وقدم فيه وإنما نهى عن سفاسف الأخلاق ومذامها.

أما معنى القصاص في قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة) أَيْ: في إثباته حياةٌ وذلك أنَّ القاتل إذا قُتل ارتدع عن القتل كلُّ مَنْ يهمُّ بالقتل فكان القصاص سبباً لحياة الذي يُهَمُّ بقتله ولحياة الهامِّ أيضاً لأنه إنْ قَتلَ قُتل (لعلكم تتقون) إراقة الدِّماء مخافة القصاص[١].

قوله: "ما عذرهم في تحويل معنى الآية: {ولتكن منكم أمّةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر} إلى أنّ هذا الفرض هو فرض كفاية لا فرض عين؟ والمراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم على بعض؛ لا إقامة فئة تسيطر على حكامهم كما اهتدت إلى ذلك الأمم الموفقة للخير؛ فخصّصت منها جماعات باسم مجالس نّواب، وظيفتها السيطرة والاحتساب على الإدارة العمومية: السياسية والمالية والتشريعية، فتخلّصوا بذلك من شآمة الاستبداد".

إن المقصود بقوله تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آل عمران: ١٠٤، ولتكن منكم أيها المؤمنون جماعة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، وهذا الفرض هو فرض كفاية، قال الزمخشري: "...والنهى عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر

---

(١) ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. ١/١٤٨، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت ٥/١٦١.

في إقامته وكيف يباشر..."[1]. فلماذا هذا الاعتراض الشديد من الكواكبي؟!

فوظيفة هذه الجماعة المسلمة هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء أكان في حق الحكام أم في حق الرعية، ومن خصص الآية في أنها تقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بين أفراد المؤمنين كما ذكر الكواكبي؟ بل أن عملها في حق الحاكم آكد. وهي بذلك تثبت أن الإسلام سبق من مَدَحهم الكواكبي من الغرب ومجالس نوابهم في مراقبة الحاكم، وعلاوة على ذلك فإن من المفروض أن لا يمدح الكواكبي الغرب بهذا الشكل الواضح، فالغرب الرأسمالي والنصراني لا يؤمنون بالله ورسالة الإسلام! فضلا عن أن عمل البرلمانات الرئيس هو التشريع! التشريع البشري الذي أهلك البلاد والعباد وترك تشريع الله سبحانه خالق الأرض ومدبر أمرها، فهذا المدح لـ "الأمم الموفقة للخير" لا يصح أن يقول به مسلم! فما بالنا بمن حُسب على علمائهم كالكواكبي، قال القرطبي: "جَاءَ عُمَرَ كِتَابٌ فَقَالَ لِأَبِي مُوسَى: أَيْنَ كَاتِبُكَ يَقْرَأُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى النَّاسِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ. فَقَالَ لِمَ! أَجُنُبٌ هُوَ؟ قَالَ: إِنَّهُ نَصْرَانِيٌّ، فَانْتَهَرَهُ وَقَالَ: لَا تُدْنِهِمْ وَقَدْ أَقْصَاهُمُ اللَّهُ، وَلَا تُكْرِمْهُمْ وَقَدْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ، وَلَا تَأْمَنْهُمْ وَقَدْ خَوَّنَهُمُ اللَّهُ"[2].

قوله: "يدري من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكّام عن المسؤولية حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصّبر عليهم إذا ظلموا، وعدّوا كلّ معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين؟!

هنا يظهر تحامل الكواكبي على دولة الخلافة العثمانية! فهناك نصوص عدة تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم والراعي بالرعية، وبالتأكيد نحن نحمد الله إنْ عدل

---

(1) تفسير الكشاف ١/ ٣٩٦، وينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٧/٩٠، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م ٤/١٦٥، وغيرها من كتب التفسير،

(2) الجامع لأحكام القرآن ٤/١٧٩.

الحاكم، فقد سألت امرأة من أحمس أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) فقالت: مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أَئِمَّتُكُمْ...»[1]، أما الصبر على ظلم الحاكم فهو حقا يجب الصبر عليه، إلا إن حكم الحاكم بالكفر ببرهان قاطع. أما إن حكم الحاكم بدليل لا يقلده المسلم أو حكم على وفق دليل ضعيف في حق المحكوم فهنا يجب الصبر عليه قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[2].

أما المعارضة، فإن كانت وفق دليل فلا حرج فيها كما عارض الصحابة النبي في الحديبية، وعارض عمر أبي بكر في شأن المرتدين، وعارض بلال عمرا في تقسيم أرض العراق وغيرها من الحوادث كثير، أما إن خرجت المعارضة بسلاحها تقاتل الدولة، فهؤلاء هم الخوارج الذين يجب على الدولة إفهامهم ما التبس عليهم من أمر، كما فعل علي رضي الله عنه مع الخوارج، فإن أبو إلا القتال فإنهم يقاتلون قتال تأديب لا قتال كفار، فمن حمل السلاح ضد الدولة وقاتلها فستقاتله الدولة وتقتله، ولا شأن لها بأهله أو ماله، فهو مسلم من البغاة وليس بكافر.

بعد هذا الشرح أين الكواكبي من هذه الروايات، ألم يطلع عليها؟ أم أنه أراد الهجوم كيفما أتفق؟!

قوله: "اللهم؛ إنّ المستبدِّين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدِّين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوّة إلا بك!".

دين الله محفوظ من التغيير والتبديل، وهو حجة باقية على الناس إلى قيام الساعة، ومن يغيّر فعليه إثم التغيير، وسرعان ما يُكتشَف التغيير والتحريف إن لم يكن هو مكشوف أصلا، ولكن هناك فرق بين من يجتهد فيخطئ، وبين من يتقصد الخطأ، فالأول معذور مأجور، والثاني خاطئ آثم ويجب عليه أن يتوب، قال النبي

---

(١) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب أيام الجاهلية ٤١/٥ برقم ٣٨٣٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سترون بعدي أمورا تنكرونها» ٤٧/٩ برقم ٧٠٥٤.

(صلى الله عليه وآله): «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[1].

قوله: "لولا حُلم الله لخسف الأرض بالعرب؛ حيثُ أرسل لهم رسولاً من أنفسهم...".

هنا يتضح ميل الكواكبي للفكر القومي العربي، الذي يصفه البعض بأنه من رواده! فالنبي محمد (صلى الله عليه وآله) لم يبعث للعرب خاصة، بل هو رسول من الله –سبحانه– إلى الناس جميعا، وهناك فرق بين أن يقال: أرسل لهم، وبين أن يقال: أرسل منهم. والعرب قبل البعثة أغلبهم من أهل أوثان، وبعد البعثة أصبح أغلبهم مسلمين، وإن كان فيهم المشرك والكافر، فالقومية غير الدين، والمعتبر عند الله هو الدين لا القومية.

قوله: "حيثُ أرسل لهم رسولاً من أنفسهم، أسّس لهم أفضل حكومة أُسِّسَت في النّاس، جعل قاعدتها قوله: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته»؛ أي كلٌّ منكم سلطانٌ عام ومسؤول عن الأمة... فجاء من المنافقين من حرَّف المعنى عن ظاهره وعموميته؛ إلى أنَّ المسلم راعٍ على عائلته ومسؤول عنها فقط".

قوله في معنى الحديث: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته» : أي كلٌّ منكم سلطانٌ عام ومسؤول عن الأمة، بيانه هذا لا يدل عليه منطوق الحديث، بل إن الحديث هو بيان لمسؤولية كل مسلم على ما يليه من أمور، قال المهلب بن أبى صفرة (شيخ ابن بطال) في شرح هذا الحديث: "هذه كلها أمانات تلزم من استرعيها أداء النصيحة فيها لله، ولمن استرعاه عليها"[2]، وقال النووي: "قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ) قَالَ الْعُلَمَاءُ الرَّاعِي هُوَ الْحَافِظُ الْمُؤْتَمَنُ

(١) رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٠٨/٩ برقم ٧٣٥٢.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٧١/٧ برقم ٣٢.

الْمُلْتَزِمُ صَلَاحَ مَا قَامَ عَلَيْهِ وَمَا هُوَ تَحْتَ نَظَرِهِ فَفِيهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ تَحْتَ نَظَرِهِ شَيْءٌ فَهُوَ مُطَالَبٌ بِالْعَدْلِ فِيهِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ"[1].

واتهام الكواكبي بالنفاق لمن حصر معنى الحديث بالمسؤولية على العائلة فقط فيه مبالغة، فالحديث واضح، والنبي (صلى الله عليه وآله) بين المسؤوليات فيه، ومن ضمنها المسؤولية على العائلة، ولا يقول بحصر الحديث بتفاصيله بالعائلة إلا إنسان جاهل أو شاذ في فهمه.

قوله: "كما حرَّفوا معنى الآية: {والمؤمنون والمؤمنات بعضُهم أولياءُ بعض} على ولاية الشهادة دون الولاية العامة. وهكذا غيّروا مفهوم اللغة، وبدَّلوا الدِّين، وطمسوا على العقول حتى جعلوا النّاس ينسون لغة الاستقلال، وعزّة الحريّة؛ بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمّةٌ نفسها بنفسها دون سلطانٍ قاهر".

الاستقلال، الحرية، تحكم أمة نفسها بنفسها!. هي ألفاظ وعبارات تحمل في طياتها الدعوة لحمل الأفكار الغربية، فالاستقلال هي فكرة انفصالية بثها الغرب للناس عن طريق الأحزاب التابعة له، والمفكرين الحاملين لثقافته كالكواكبي وغيره، الاستقلال الذي هو دعوة للانفصال عن دولة الخلافة العثمانية، وما تبع ذلك من نكبات وتجزئة وقيام للثورات، كالثورة العربية الكبرى ١٩١٦، التي قادها الشريف حسين بدعم من البريطانيين ضد الخلافة الإسلامية العثمانية.

أما الحرية فقد بيناها في موضع سابق من أنها جزء من الحريات الديمقراطية، ولمزيد بيان نقول:

هذه الكلمة ومعناها الفكري أصلها من الحضارة الغربية الرأسمالية وليست من الإسلام، إذ بدأت في القرن السادس عشر الميلادي كأبرز مطالب ثورة المفكرين الأوربيين ضد الكنيسة واضطهادها وإجرامها في حق الشعوب، إذ كانت الكنيسة أداة

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ ٢١٣/١٢.

لإعطاء الشرعية لظلم الحاكم، فلم يكن للشعب ولا للفرد أي حرية، فالرأي رأي الحاكم والكنيسة المتمثلة برجال الدين. فما يراه الملك ورجل الدين صوابا فهو صواب والعكس صحيح، والحرية تعني أن يفعل الفرد والشعب ما يشاء، فللشعب ان يشرِّع، وللفرد أن يفعل ما يشاء، دون قيد ولا حساب، إلا إن تعدى على حرية الآخرين، فله ان يعبد ما يشاء أو أن لا يعبد شيئا أصلا، وله ان يفعل بنفسه ما يشاء. يزني، يشرب الخمر، يسب الإله، يتجار بالمحرمات، يرابي، يلعب القمار، بل ويفعل أكبر من ذلك، فكل شيء هو حر فيه. إلا إن تعدى على حرية الآخرين فعند ذلك يُمنع.

وبالمناسبة فإن أصل الحرية في فكرتها هو وجوب أن لا يقيّد الإنسان بشيء، ولكنهم عندما رأوا أن الفرد قد تعدى على غيره بسبب هذه الحرية الفاحشة؛ فإنهم شرَّعوا قانون: (تنتهي حريتك عند بداية حرية الآخرين)!، فكان هذا القانون اول مسمار في نعش الحرية المزيفة، وتلاه من المسامير الكثير، ومن يعيش اليوم في بلاد الغرب الرأسمالي يعرف هذا الأمر جيدا.

وبعد عصر الاستعمار لبلاد المسلمين، نقل المستعمرون هذه الفكرة لبلادنا وجعلوها من الأهداف التي نادى بها الإصلاحيون! لإقصاء أحكام الإسلام عن الحياة. بحجة أن الدين يضّق الحريات! وأنه يجب إعطاء الحرية الكاملة للأفراد، وما علم هؤلاء أن هذه الفكرة تصادم الإسلام و نصوصه صداما عنيفا، إلا أن يتدخل الشياطين عفوا العلماء! فيلوون النصوص كي تتوافق مع هذه الفكرة الغربية الدخيلة، وأول خطأ لهم كان في قياسهم الإسلام ونصوصه المعجزة من رب العالمين، على النصرانية المحرفة بهوى رجال الدين النصارى. فضلا عن مصائب الحريات.

فكيف يمكن لمسلم أن يترك دينه كيف ومتى شاء؟

وكيف يزني أو يشرب الخمر أو ينمي ماله بالربا والقمار كيف شاء؟

وكيف لمسلمة أن تنزع حجابها وتتخذ الأصدقاء كيف شاءت؟

وكيف سنتعامل مع الآيات والأحاديث التي توجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

وكيف سنتعامل مع النصوص الواضحة التي تبين عقوبات بعض الأفعال؟

وكيف وكيف... نتركها خشية الإطالة.

وأما قوله أن تحكم الأمة نفسها بنفسها، فهو يريد الحكم الديمقراطي، الذي هو حكم الشعب بالشعب عن طريق نوابه، ولم يرد قطعا في الثقافة الإسلامية واسعة مثل هذه الأفكار، فهي أفكار دخيلة أدخلها المستعمرون على أذهان المسلمين عن طريق الكواكبي وأمثاله.

الخلاصة:

إن الأفكار التي بين الناس يجب النظر والتدقيق في أصلها وواقعها، لمعرفة مدى موافقتها أو مخالفتها للإسلام ونصوصه، فلهذه النصوص أسلمنا واستسلمنا لله بها، فشرفنا الله بأن أصبحنا مسلمين، وعلى هذه النصوص سيكون الحساب بعد هذه الحياة الفانية، إما بجنة غالية، وإما بنار حامية.

قوله: "وكأنّ المسلمين لم يسمعوا بقول النّبي عليه السلام: «النّاس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربيٍّ على أعجمي إلا بالتّقوى». وهذا الحديث أصحُّ الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسِّراً الآية {إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم} فإنَّ الله جلَّ شأنه ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين في المكرمة بقوله: {ولقد كرَّمنا بنيَ آدم} ثمَّ جعل الأفضلية في الكرامة للمتَّقين فقط. ومعنى التَّقوى لغةً ليس كثرة العبادة، كما صار إلى ذلك حقيقة عُرفية غرسها علماء الاستبداد القائلين في تفسير (عند الله)؛ أي في الآخرة دون الدنيا؛ بل التَّقوى لغةً هي الاتِّقاء؛ أي الابتعاد عن رذائل الأعمال احترازاً من عقوبة الله. فقوله: {إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم} كقوله: إنَّ أفضل النّاس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها".

هنا يصرح الكواكبي بعلمانيته وأفكاره الرأسمالية، فليُنتبه لذلك!

فقول النبي": "كأسنان المشط"، يريد أن الناس لا فرق بينهم عند تطبيق الأحكام العامة من أجل عرق أو لون أو قومية أو وطنية، وحكم الكواكبي على هذا الحديث على أنه أصح الأحاديث، ليس على طريقة علماء الحديث، وإنما هو لغاية يريد إبرازها، إذ جعل كل الناس متساوون ولا فرق بين مسلم وكافر فكلهم بني آدم! ومقياس التفضيل هو الابتعاد عن الرذائل، وهذا الكلام خطير وغير صحيح، فالمسلم الآثم يرتجى منه التوبة، وأبواب المغفرة له عديدة، أما الكافر فلا يقبل منه صرفا ولا

عدلا ما لم يسلم، ولو كانت أخلاقه كأخلاق الأنبياء، فالإيمان قبل العمل، قال تعالى: (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ) إبراهيم: ١٨، وقال سبحانه في حق المسلم المؤمن: (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا) النساء: ١١٠.

ثم كيف يساوى بين الناس بهذه الطريقة فأين فضل المؤمن على الكافر؟ وأين أحكام الدعوة والجهاد التي تدعو غير المسلمين إلى ترك أديانهم المحرفة أو الباطلة، وأين رحمة الإسلام وعدله، وظلم الأديان وجورها؟ حقا إن جهل الكواكبي ذلك فتلك مصيبة، وإن عرف ذلك ثم خدع الناس فالمصيبة أعظم!

قوله: "وقد ظهر مما تقدَّم أنَّ الإسلامية مؤسسة على أصول الحرّية برفعها كلّ سيطرة وتحكُّم، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وبحضِّها على الإحسان والتحابب".

مصطلحات غربيَّة يريد الكواكبي إنزالها على الإسلام بعقله القاصر، فالإسلام ليس فيه حرية بالفهم الغربي، بل هو مقيد في كل حياته بعد الإيمان بالأحكام الشرعية الخمسة وهي الفرض والمندوب والمباح والمكروه والحرام قال تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) الأنعام ١٦٢-١٦٣، فالمسلم عبد وليس حرا.

أما من يستشهد بقول عمر (رضي الله عنه): (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا). فهو أولا: لم يرد في كتب الحديث المؤلفة بطريقة الرواية ودراسة حال الراوي، وإنما ورد في بعض كتب التاريخ.

وثانيا: فإن هذا القول إن صح فملخص قصته هو أن ابن عمرو بن العاص والي مصر آنذاك سابق قبطي فسبقه، فضرب ابن عمرو هذا القبطي لأجل ذلك! فاصطحب أبو القبطي ابنه إلى الخليفة عمر في المدينة يشكو له هذا الأمر، فاستدعى عُمَرٌ عَمْراً وابنه إلى المدينة، وأعطى القبطي سوطا وأمره أن يقتص لنفسه، فضرب القبطي ابن عمرو حتى استوفى حقه وأراح نفسه، وقال عمر له: لو ضربت عَمْراً ما منعتك. ثم التفت إلى عَمْرٍ فقال له: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم

أمهاتهم أحرارا). وهذا دليل على العدل في أحكام الإسلام، والمساواة بين الناس في الأحكام العامة، وحب للناس جميعا، وطمع بهدايتهم للإسلام، الذي فيه الفلاح في الدنيا والآخرة.

قوله: "وقد جعلت أصول حكومتها: الشّورى الأريستوقراطية؛ أي شورى أهل الحلِّ والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم. وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي؛ أي الاشتراكي حسبما يأتي فيما بعد".

هنا الكارثة! فالكواكبي هنا يشرق ويغرب ويخلط الحق بالباطل! ويطلق المصطلحات كما يهوى بدراية أو بغير دراية! فأين أهل الحل والعقد وهم وجهاء المسلمين وقادة رأيهم الذين يصح أن يكونوا وكلاء عن الناس في رأيهم في بيعة (معاهدة) الخليفة على الحكم بشرع الله، أين هؤلاء من حكم الأشراف في أوربا الذين يحكمون الناس بشريعتهم وأهوائهم! وأين الحكم الإسلامي الذي يحكم بشرع الله، من التشريع الديمقراطي وهو حكم الشعب بنوابه الذين ينتخبهم، ثم يقول: "التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي"! تمنيت أن يقرأ هذه العبارة آدم سميث أو جون لوك أو كانت أو غيرهم من الرأسماليين الديمقراطيين أو يقرأها لورباخ أو ماركس أو لينين وغيرهم من الاشتراكيين، تمنيت أن أسمع ردهم على مثل هذه العبارات التي تنم عن جهل قائلها أو أنه مغرض يدس السم في الدسم! فالديمقراطية لا تلتقي مع الاشتراكية وإلا لما ثارت عليها الأخيرة، ومثل ذلك لا يلتقي ولن يلتقي بهما الإسلام العظيم شريعة ربنا الحكيم، فأين الثرى من الثريا!

قوله: "ومن المعلوم أنّه لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحُكم، كلُّها من أجَلّ وأحسن ما اهتدى إليه المشرِّعون من قبل ومن بعد. ولكن؛ وأسفاه على هذا الدين الحرّ، الحكيم، السهل، السمح..".

هنا يُظهر الكواكبي الحزن على أمة لم تفهم إسلامها على الطريقة الغربية! ويتباكى على الجهل والتبديل الذي وقع في الأمة، وكيف أنهم حرموا الفهم الذي

وصل إليه الكواكبي! هذا الفهم الذي يرى أن الإسلام ليس فيه نفوذ ديني! ويرى أن القواعد التشريعية لا تبلغ مائة قاعدة وحكم! وإن كان ذلك صحيحا فكيف سنعد الأحكام التي عالجت كل صغيرة وكبيرة؟، وكيف سيفهم قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الأنعام: ١٦٢، وقوله –سبحانه–: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) النحل: ٨٩.

أما قوله عن الدين "الحر"، و "السهل"، و "السمح"، فإن كان على طريقة فهم الغربيين والحداثيين لهذه الألفاظ، وما تدعو له من التحلل من أحكام الإسلام، فمرفوضة كل الرفض.

قوله: "الدين الذي ظلمه الجاهلون، فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان. الدّين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتَّخذوا وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيَعاً، وجعلوه آلهة لأهوائهم السياسية، فضيّعوا مزاياه، وحيّروا أهله بالتفريع والتوسيع، والتشديد والتشويش، وإدخال ما ليس منه فيه كما فعل قبلهم أصحاب الأديان السائرة، حتى جعلوه ديناً حرجاً يتوهّم الناس فيه أنَّ كلَّ ما دوَنَّه المتفننون بين دفَّتي كتاب يُنسَب لاسم إسلامي هو من الدين، وبمقتضاها أن لا يقوى على القيام بواجباته وآدابه ومزيداته، إلا من لا علاقة له بالحياة الدنيا".

هل الفقهاء من فعل ذلك؟ أم دعاة تفريق الأمة على أساس قومي؟ والذي كان أحد روادها هو الكواكبي الذي دعا للقومية العربية بأفكار رأسمالية، وبحسب ذلك جعله القوميون العرب من علمائهم ومفكريهم.

صحيح أنه لا يصح أن ينسب للدين كل كتاب حمل اسما إسلاميا، ولكن هلا تحلى الكواكبي بالشجاعة لبين لنا بعضا من هذه الكتب، بدل هدا التشويش الذي اتهم به غيره؟ ومن المقصود بكلامه هذا تحديدا؟ وهل أن كتب تفسير القرآن الكريم وشرح العقائد وفقه الأحكام وأصوله وكتب الحديث وعلم الرجال وغيرها من كتب مكتبتنا الإسلامية الثمينة هي للتشويش والتشديد؟! أي فهم هذا؟! بل هو الفهم الذي نسمعه مرارا من دعاة العلمانية في زماننا، كمن يريد أن يأخذ بالقرآن ويترك غيره،

بحجة التخلص من الخلاف! وقد بينّا موضوع خلاف الفقهاء وبيان صحته ذكرته في موضع سابق.

قوله: "وقد جمع بعضهم جملة مما اقتبسه وأخذه المسلمون عن غيرهم، وليس هو من دينهم بالنّظر إلى القرآن والمتواترات من الحديث وإجماع السلف الأول فقال:

(اقتبسوا) من النصرانية مقام البابوية باسم الغوثية... والخلاصة أنّ البِدَع التي شوَّشت الإيمان وشوَّهت الأديان تكاد كُلُّها تتسلسل بعضها من بعض، وتتولّد جميعها من غرض واحد هو المراد، ألا وهو الاستعباد".

هذا الكلام بعيد، فالبدع لها علاقة بالاستبداد في أن كلاهما يظهران عند بعد الفهم الصحيح للإسلام وعدم تطبيقه كما أراد الله سبحانه، فأصل البدع هو استحسان العقول لأمور تخالف التشريع الحق من الله سبحانه، مع الفارق الكبير بين الإسلام القائم على المعجزة والمحفوظ من رب العالمين، وبين الأديان المحرفة من اليهودية والنصرانية ووغيرها من الرسالات السماوية والديانات الوضعية التي ألفتها العقول البشرية التي تزيد وتنقص بأهواء رجال الدين فيها.

فالتشبيه الذي ذكره الكواكبي لا يصح فالأخطاء التي ظهرت في أواخر دولة الخلافة العثمانية هي خطأ وليس كل خطأ هو كفر وخروج للناس أو الدولة من ملة الإسلام! فالمسلمون إن أخطأوا ليس كخطأ البوذيين أو اليهود والنصارى، فالفارق كبير وكبير جدا، بين خطا المسلم المؤمن وبين خطأ الكافر، وحتى أن ما ظهر من التشابه في الأفعال التي رآها الكواكبي عند المسلمين وغيرهم من أهل الأديان، هو ليس تشابها حقيقيا، فالأفعال قد تتشابه ولكنها نابعة من عقائد مختلفة فمثلا، زيارة القبور للموعظة ليس كزيارة الأوثان لطلب قضاء الحاجات وهكذا.

قوله: "والنّاظر المدقّق في تاريخ الإسلام يجد للمستبدّين من الخلفاء والملوك الأولين، وبعض العلماء الأعاجم، وبعض مقلّديهم من العرب المتأخرين أقوالاً افتروها على الله ورسوله تضليلاً للأمة عن سبيل الحكمة، يريدون بها إطفاء نور العلم وإطفاء نور الله".

يتكلم عن الشجاعة وخمول الأمة وهو يعجز أن يصرح بأسماء من يراهم مستبدين! ومن هم الخلفاء والملوك الأولون؟ ومن هم العلماء الأعاجم؟ مع أن هذه التسمية مرفوضة في الإسلام فهي عنصرية للجنس العربي! وهل المقصود أبا حنيفة الفارسي؛ أم لأنهم غير عرب فلا يفهمون أحكام الرسالة ليصل فهم الكواكبي أفضل من سيبويه الفارسي أم ابن الحاجب الكردي؟

وما هي الأقوال التي افتروها حتى نعرف مواطن الزلل وأي الفريقين كان أهدى سبيلا؟ فإطلاق الكلام العام هكذا دون تحديد لا يصح أبدا، فالحجة تقابل بالحجة.

أما قوله "نور العلم" وما بعده، فهي شعارات غامضة وأقرب ما تكون للعلمانية، التي طالما سمعناها تصف رسالة ربنا الحكيم بأنها رسالة رجعية، ولا يمكن للناس أن يتمسكوا بها بعد مئات السنين من إرسالها.

وأما ما يطالب به من الفتح للعلماء للبحث والاجتهاد فلا ينكر، إن كان هذا البحث بحسب طريقة الإسلام في الفهم للنصوص بحسب معانيها الشرعية والعرفية واللغوية.

قوله: "وإني أُمثِّل للمطالعين ما فعله الاستبداد في الإسلام، بما حجر على العلماء الحكماء من أن يفسِّروا قسمَي الآلاء والأخلاق تفسيراً مدقَّقاً، لأنهم كانوا يخافون مخالفة رأي بعض الغُفَّل السالفين أو بعض المنافقين المقرَّبين المعاصرين، فيُكفَّرون فيُقتَلون. وهذه مسألة إعجاز القرآن، وهي أهم مسألة في الدِّين لم يقدروا أن يوفوها حقّها من البحث، واقتصروا على ما قاله فيها بعض السّلف قولاً مجملاً من أنّها قصور الطاقة عن الإتيان بمثله في فصاحته وبلاغته".

وهنا كذلك يظهر تحامل الكواكبي على علماء المسلمين الأوائل الذين لم يمنعهم

الاستبداد من قول آرائهم، هذا إذا افترضنا وجود الاستبداد!، فقد قالوا آراءهم في كتبهم بصراحة وفهم دقيق، ولو شككنا بكتبهم وعلمهم لشككنا بديننا كله فنتركهم، ثم نأتي الكواكبي وما يدعو له من اتباع التشريع الديمقراطي! وسيقول قائل: إنه لم يقصد العلماء المدققين، بل إنه قصد من بدّل وحرّف، وهذا الكلام هو ظني ومردود، لأن عبارات الكواكبي عامة، ولم تفصّل، لذا وجب الرد.

أما مسألة الإعجاز فالذي يظهر أنها كغيرها من المسائل لم تتضح عند الكواكبي، أو أنه يُضِل من يطالع كتابه، فوجه الإعجاز وهو النظم والأسلوب الفريد، لا يمنع ذلك من وجود أمور عظيمة أخرى في القرآن الكريم، لكن ما تحدى به النبي (صلى الله عليه وآله) العرب والناس جميعا هو هذا الوجه فقط، أي: وجه النظم العجيب والأسلوب الفريد.

ولبيان مسألة الإعجاز أكثر نقول:

القرآن الكريم هو معجزة، أي: يعجز كل البشر ومعهم الجن في الماضي والحاضر والمستقبل على أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور منه، أو بسورة واحدة منه.

وما هو وجه إعجازه وهو كتاب كغيره من الكتب الكثيرة؟

وجه إعجاز القرآن هو في أسلوبه الفريد الذي لم تعرفه العرب الأقحاح أهل الفصاحة (في الكلمة) والبلاغة (في الجملة).

وما هو الأسلوب؟!

هو تصوير المعاني التي في النفس بالعبارات اللغوية.

فما يدور في نفسك وتريد أن تخبر به غيرك، فإنك تحتاج لأن تختار ألفاظ (كلمات) مناسبة لتؤدي بها هذا المعنى الذي في نفسك، وإذا لم تتخيّر الألفاظ المناسبة لم يفهمك من تتكلم معه، أو أنه يفهم كلامك مع بعض الغموض بحسب الألفاظ والجمل تكلمت بها.

والله –سبحانه– رتب المعاني العظيمة التي أراد نقلها إلى الناس بألفاظ دقيقة جدا، فوضع أدق الألفاظ للمعنى الذي يريد نقله إلينا، بحيث يليق ويتوافق مع الألفاظ المجاورة له، بل وحتى مجاورة الحرف للحرف فظهر النص بهذا الجرس الجميل الذي يأسر سامعه وإن لم يفهم معاني هذه الألفاظ، فجعل –سبحانه– اللفظ الرقيق للمعنى

الرقيق: (وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا (١٧) عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا)، واللفظ الجزل (القوي) للمعنى الجزل: (إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا (٢١) لِلطَّاغِينَ مَآبًا (٢٢) لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا)، واللفظ المستنكر للمعنى المستنكر: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ).

ولا يستطيع كل البشر بل والجن معهم، أن يضعوا لفظا واحدا أليق وأدق وأجمل وأوضح من ألفاظ القرآن الكريم، ومن شاء فليجرب حظه.

فإن لم يستطع ولن يستطيع فليس له إلا التسليم والإيمان بأن هذا القرآن هو المعجزة الخالدة إلى يوم القيامة، ويؤمن بما جاء به، والله –سبحانه– لن يبعث نبيا بعد النبي محمد (صلى الله عليه وآله)؛ لأن القرآن الكريم وبيانه من السنة (قول وفعل وسكوت النبي) قائم مقام النبي فينا.

فهل هناك معجزات أخرى للنبي محمد (صلى الله عليه وآله)؟

نعم هناك العديد من المعجزات لكنها انتهت في وقتها مثل معجزات الأنبياء السابقين.

ولم يتحد الله –تعالى– الناس إلا بالقرآن العظيم، والتحدي هو في أسلوبه الفريد كما أسلفنا، وليس بالجانب العلمي أو العددي أو غيرها مما يسميه البعض بالإعجاز العلمي أو العددي .. ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يتحدَّ بها.

هذا موضوع إعجاز القرآن باختصار، وإن كان هو أوسع من ذلك، ومع إظهار هذا البيان يتضح أن إذعان المسلمين وتسليمهم جاء عن برهان وبيان لا عن تقليد أعمى، ولا عيب في ذلك، بل هو اعتراف بعجز المخلوق عن معارضة علم الخالق.

قوله: "مع أنه لو فُتح للعلماء ميدان التدقيق وحرية الرأي والتأليف، كما أُطلق عنان التخريف لأهل التأويل والحُكم، لأظهروا في ألوف من آيات القرآن ألوف آيات الإعجاز، ولرأوا فيه كلّ يوم آية تتجدد مع الزمان والحدثان تبرهن إعجازه بصدق قوله: {ولا رَطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين} ولجعلوا الأمة تؤمن بإعجازه عن برهان وعيان لا مجرد تسليم وإذعان".

يبدأ الكواكبي بنسبة كثير من العلوم إلى القرآن الكريم، ولا يصح ذلك، وللإيضاح

نقول:

إن القرآن كلام عربي في ألفاظه وجمله، ولا يخرج عن لغة العرب قيد شعرة، وأي كتاب لا يفسر إلا بحسب قواعد اللغة التي كُتب بها، فلا تُحمَّل أي لغة ما لا تُطيق.

والقرآن الكريم لا تكفي اللغة العربية وحدها في تفسيره؛ لأن الله -سبحانه- نقل بعض ألفاظه من معناها اللغوي إلى معنى شرعي جديد، كلفظ الصلاة والزكاة وغيرهما، والمعاني الشرعية بينها الله على لسان نبيه (عليه الصلاة والسلام) فتؤخذ منه حصرا، قال -تعالى-: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) النحل: ٤٤، وعلى ذلك، فلا يصح أبدا أن ينسب إلى القرآن كل شيء، فلا تنسب للقرآن العلوم والنظريات وتفسير بعض الأحداث السياسية أو ظهور الأمراض والأوبئة أو انهيار برج التجارة العالمية في ١١ أيلول ٢٠٠١م. وغيرها، فهذا من الافتراء على الله وكتابه، ويترتب على من يفعل ذلك العقوبة من الله -سبحانه-؛ لأنه قول في القرآن بغير علم، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «اتَّقُوا الحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

أما أدلة من يقول بأن القرآن قد ذُكر فيه كل شيء فهي ما يأتي:

قوله -تعالى-: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) النحل: ٨٩، والمقصود بهذه الآية ليس ما ذهبوا إليه! بل هو أن القرآن فيه بيان للعقائد والتعبد والتكاليف التي تنظم حياة الإنسان كلها.

وأما قوله -تعالى-: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) الأنعام: ٣٨، فالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ وهو كناية عن علم الله الذي لا يخفى عليه شيء، وليس المقصود به القرآن الكريم.

---

(١) رواه الترمذي. سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن ٥/١٩٩ برقم ٢٩٥١.

وأخيرا فالتفسير مفتوح لكل مسلم وفي كل زمان بشرط أن يكون المفسر ممن ملك معرفة بعلوم اللغة العربية ووجوهها، ومعرفة الاصطلاحات الشرعية لألفاظ القرآن الكريم وعباراته، فقد تجد مفسرا في زماننا قد تمكن من هذه العلوم، ودرس الوقائع وتجدد الأشياء والحوادث، فخرج بتفسير منضبط يحتمله نص القرآن الكريم.

هذه هي طريقة المفسرين المعتبرين من هذه الأمة المباركة على مر السنين، ولولا هذه العلوم، لأصبح القرآن في مهب الريح يتلاعب به كل من هب ودب، ولن تبقى له قيمة وقدرة على التغيير!.

قوله: "لا يخفى على المستبدّ، مهما كان غبياً، أنْ لا استعباد ولا اعتساف إلا مادامت الرّعية حمقاء تخبط في ظلامة جهل وتيه عماء، فلو كان المستبدُّ طيراً لكان خفّاشاً يصطاد هوام العوام في ظلام الجهل، ...ولكنّه هو الإنسان يصيد عالِمَه جاهلُهُ".

ليس شرطا أن تكون الرعية حمقاء؛ كي يكون الحاكم مستبدا، فقد تكون الرعية واعية ولكن بطش الحاكم شديد فيمن يظهر له ولحكمه المعارضة، وهذا كله هو تعريض من الكواكبي لاستبداد العثمانيين –كما يراه–، ولكنه لو عاش بعد انحسار وهدم الخلافة الإسلامية العثمانية، وشهد استعمار البلاد الإسلامية وتقسيمها، لكان حتما عليه أن يعيد النظر بما كتب، وأن يغير رأيه هذا إن كان فيه أدنى إخلاص، مع التأكيد مرارا أننا لسنا مع الظلم، بل مع الإسلام وعدله.

قوله: "والمتأمل في حالة كلِّ رئيس ومرؤوس يرى كلَّ سلطة الرئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته".

ليس ذلك على الإطلاق، فبلاد العالم الإسلامي –مثلا– فيها نسبة كبيرة من العلماء وحملة الشهادات في شتى العلوم والاختصاصات، ولكنها لم يكفها ذلك بأن تكون بلاد ناهضة، أو أنها خالية من الاستبداد! فالنهضة التي تقضي على الاستبداد هي الارتقاء الفكري والسلوكي عند الفرد والمجتمع، ثم يجب كذلك التفريق بين (العلم) و (الثقافة) فالثقافة: هي أفكار خاصة متعلقة بأمة معينة، أما العلم: فهو

عالمي وليس له حدود في انتقاله بين الناس، فعلوم الطب والكيمياء والفيزياء وغيرها تؤخذ دون حرج من غير المسلمين.

فإن كان مقصود الكواكبي العلم بأفكار النهضة وطريقها فجيد، أما إن كان يتكلم عن العلوم بشكل عام فلا يصح.

قوله: "المستبدُّ لا يخشى علوم اللغة، تلك العلوم التي بعضها يقوّم اللسان وأكثرها هزلٌ وهذيان يضيع به الزمان، نعم؛ لا يخاف علم اللغة إذا لم يكن وراء اللسان حكمة حماس تعقد الألوية، أو سحر بيان يحلُّ عقد الجيوش..".

للأسف أن تكون نظرة الكواكبي هذه، كنظره الكثيرين حتى في زماننا الحاضر لعلوم اللغة، وهي –بحسب رأيهم– أن اللغة لا تعدو فائدتها عن نظم الشعر، أو تقويم اللسان، أو التكلم بالفصحى في زمن انتشار وعلو اللهجات العامية! وبالتأكيد إن هذا الأمر ليس كذلك بتاتا، فعلم اللغة العربية هو علم بالأداة التي تُفهم بها النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة الشريفة، القرآن الكريم الكتاب المعجز على مر الدهور، ووجه إعجازه هو بنظم ألفاظه بأسلوب دقيق فريد عجز ويعجز عن الإتيان بمثله الإنس والجن معهم، قال تعالى: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) الإسراء: ٨٨، وقد بينت ذلك في موضع قريب.

والقرآن الكريم وبيانه من السنة هما رسالة الخالق –سبحانه– للناس جميعا لتنظيم العلاقة بين الفرد وربه، وبين الفرد ونفسه، وبين الفرد وغيره من الناس وباقي المخلوقات، وهذا كله قد ورد بنصوص لا يمكن أن تفهم إلا باللغة العربية، لذا نرى مكتبتنا الإسلامية وكتبها الضخمة عامرة بعلوم اللغة، وفي كل المجالات من عقيدة وتفسير للقرآن الكريم، وشروح للحديث الشريف وما يتبعها لأجل ذلك من تأليف لكتب المعاجم وكتب النحو والصرف والبلاغة وغيرها، مما يحتاج إليه من يريد أن يدرك أعظم كلام سمعه ويسمعه الإنسان، وهو كلام الله العليم الحكيم، الذي فيه سعادة الدنيا والآخرة.

قوله: "وكذلك لا يخاف المستبدُّ من العلوم الدينية المتعلّقة بالمعاد، المختصة ما بين الإنسان وربه، لاعتقاده أنّها لا ترفع غباوةً ولا تزيل غشاوة، إنما يتلهّى بها المتهوِّسون للعلم".

العلوم المتعلقة بالمعاد هي جزء من رسالة الإسلام، والصحيح فيها أنه لا يجوز أن تُفْصل عن غيرها من الأحكام، وهي إن فُهمت فهما دقيقا تكون دافعا للتمسك بالإسلام كله، فكثيرا ما يربط الله سبحانه بين الإيمان باليوم الآخر، وعمل المسلم في الدنيا؛ لأن الدنيا هي مزرعة الآخرة، ولا يجوز فصل الدنيا عن الآخرة، والدين عن الحياة، وهو ما فعله الغرب وتبناه، إذ كان لهذا الأمر الأثر الأكبر لفساده وقرب انهياره.

وعلى هذا فإن وصف الكواكبي هذه العلوم بهذه الأوصاف لا يصح، وإن نسبها للمستبد، ووصف الدين كما ذكر هو نظرة الحضارة الغربية الرأسمالية للدين.

وأكرر ما قلته سابقا وهو أن لا يصح التعميم على كل أفراد الرعية، فالمسلمون متفاوتون بالتقوى والتمسك بأحكام الله من شخص لآخر، وكذلك مسألة أن يرى العابد نفسه ويغتر بعمله، كذلك لا يصح تعميمه على كل العباد والزهاد، ومثل ذلك كسبهم من قبل المستبد، فمن أخلص عمله لله وزهد في الدنيا، لن يرضى أن يأكل لقمة رماها له المستبد ليشتريه بها.

قوله: "وكذلك لا يخاف من العلوم الصناعية محضاً؛ لأنّ أهلها يكونون مسالمين صغار النّفوس، صغار الهمم، يشتريها المستبدُّ بقليل من المال والإعزاز، ولا يخاف من الماديين، لأنّ أكثرهم مبتلون بإيثار النّفس، ولا من الرياضيين؛ لأنّ غالبهم قصار النظر".

قد يكون صحيحا ما ذكره الكواكبي عن الصناعيين والماديين والرياضيين وغيرهم، بل وحتى المتدينين الذين لم يدركوا فساد واقعهم، ولم يتعرفوا على طريق خلاصهم، وعاشوا واقعيين لا يدركون رسالتهم في الحياة فيكونوا مثل ما وصفهم، لكن هذا الوصف لا ينطبق على كل الناس من حيث أننا نرى من يقاوم الاستبداد ويرفض الظلم أنه لا يختص بطبقة دون طبقة، أو اختصاص دون آخر.

قوله: "ترتعد فرائص المستبدُّ من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصّل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم... والخلاصة: أنَّ المستبدّ يخاف من هؤلاء العاملين الراشدين المرشدين، لا من العلماء المنافقين أو الذين حفر رؤوسهم محفوظاتٌ كثيرة كأنّها مكتبات مقفلة!".

صحيح أن العلم وحده لا يكفي في التغيير والإصلاح حتى ولو حُفظت الكتب، ولا يكفي حتى ما ذكره الكواكبي من تلك الاختصاصات، بل ما يدفع للتغيير ومقاومة الاستبداد هو الإحساس بفساد الواقع والرغبة في تغييره، وبخاصة عند المسلم الذي يرى أن شريعة الله رب الأرض وخالقها مُغيّبة، وما يؤديه هذا التغييب من أثر سيء في المجتمع، وفي نفس هذا المسلم الذي يشعر بالذنب لأجل هذا التغييب، فالإحساس بالفساد، وفهم واقعه، وإيجاد البديل الواضح له (وهو حكم الإسلام)، ومعرفة طريق الوصول لهذا البديل، هو المهم في التخلص من الاستبداد والفساد.

قوله: "أنَّ بين الاستبداد والعلم حرباً دائمةً وطراداً مستمراً: يسعى العلماء في تنوير العقول، ويجتهد المستبدُّ في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام".

لا ينطبق هذا الكلام على كل العلوم أو كل العوام، والمهم هو فهم العلوم السياسية التي تساس بها الأمم بشكل خاص، وأبرزها الإسلام الذي فيه حكم وبيان لكل شيء، وبه يُفرّق بين الحق والباطل، والهدى والضلال.

قوله: "والحاصل أنَّ العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنوَّر العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعاً لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بدَّ للمستبدِّ من الاعتزال أو الاعتدال".

كلام الكواكبي موجه بالدرجة الأولى للمسلمين، وهو قد ينطبق على بعض فئات الناس، ولكنه على المسلمين أو حتى على أغلب عوامهم لا ينطبق، فالمسلم غايته

من أعماله سواء أكانت مادية أم خُلُقية أم روحية أم إنسانية هي رضوان الله – تعالى–، وهذه الأفكار هي أفكار رأسمالية، فالرأسمالية هي التي تقول بالنفعية وتقدسها، فعند الرأسمالي ما يكون نافعا يعمل به وما يكون خسارة لا يعمل به، ولا ينظر بعد ذلك إلى حلال أو حرام، أو أن فيه نفع للبشرية أو ضرر عليها!

قوله: "وكم أجبرت الأمم بترقّيها المستبدَّ اللئيم على الترقّي معها والانقلاب – رغم طبعه– إلى وكيلٍ أمين يهاب الحساب".

رغم ذكر الكواكبي لهذا القول بصيغة التكثير إلا إن هذا الكلام ليس له واقعا، وإن وجد فقليل محدود، ففي غالب دعوات التغيير، يكون تغيير الحاكم هو أبرز أهدافها، لا لإجباره على أن يكون وكيلا أمينا كما ذكر، ثم إنه حتى هذه الصفات الشخصية للحاكم لا تنفع شيئا، إن لم يكن هنالك دستور وقوانين تنظم المجتمع وعلاقات أفراده، ولو كانت صفة الأمانة والصدق وغيرها من الأخلاق تؤثر في نظام الحكم؛ لما امتنع أفضل الناس شرفا، وأعلاهم خلقا، وأتقاهم لله، وأشدهم له خشية، وهو رسول الله (صل الله عليه وآله)، لما امتنع من قيادة مكة بعد أن عرضت قريش عليه الحكم، مقابل أن يترك الإسلام وشريعته ويحكم بشريعتهم، فدل ذلك على أن تأثير القوانين هو أهم وأقوى من تأثير الأشخاص في صلاح أو فساد المجتمع.

قوله عن حاشية المستبد: "هؤلاء أشقى خلق الله حياةً، يرتكبون كلَّ جريمةٍ وفظيعة لحساب المستبدِّ الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يُجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله بدون أن يطلب أو يصرِّح".

كلامه صحيح في هذه الفقرة، ويصدق على الحاشية قول النبي (صلى الله عليه وآله): «مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَبْدٌ أَذْهَبَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ»[1].

([1]) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب إذا التقى بسيفيهما ٢/١٣١٢ برقم ٣٩٦٦.

قوله: "من قواعد المؤرِّخين المدققين: إنَّ أحدهم إذا أراد الموازنة بين مستبدَّين كنيرون وتيمور مثلاً، يكتفي أن يوازن درجة ما كانا عليه من التحذُّر والتحفُّظ. وإذا أراد المفاضلة بين عادلين كأنو شروان وعمر الفاروق، يوازن بين مرتبتي أمنهما في قوميهما".

لإيضاح القول: فإن نيرون هو امبراطور روماني، وتيمور هو تيمورلنك زعيم المغول، وهذان الاثنان هما رمز للظلم والاستبداد. وأنو شروان: هو ملك الفرس، الذي اشتهر بالعدل.

وحتى لو صح كلامه هذا، فإن التحذر والتحفظ هو جزئية بسيطة في قياس عدل الحكام أو جورهم، والمعول عليه عندنا نحن المسلمون أن عدل الحاكم هو في مدى تطبيقه لأحكام الله سبحانه، دون أن يخرج عليها، فكلما ابتعد عن حكم الله فقد ابتعد عن العدل، وما سينتج ذلك من فساد.

قوله: "قال أحد المحررين السياسيين: إني أرى قصر المستبدِّ في كلِّ زمان هو هيكل الخوف عينه: فالملك الجبار هو المعبود، وأعوانه هم الكهنة، ومكتبته هي المذبح المقدَّس.. والإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه، وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأنّ المستبدَّ امرؤٌ عاجز مثلهم، زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم".

لو صرح الكواكبي باسم هذا المحرر لكان أفضل؛ كي نعرف من هو، وهل هو مسلم أم غير مسلم؛ لأن المسلم يختلف عن غيره فيما ينطلق منه في أحكامه؛ ولأن الإسلام يفرض المفاهيم والقناعات التي تؤثر في فكر وسلوك من يعتنقه.

أما قول هذا المحرر: "والإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف" فغير صحيح، فالخوف مظهر غريزي من مظاهر غريزة البقاء في كل إنسان، ولا يوجد إنسان لا يخاف، ولكن الإيمان وما يفرضه من قناعات يهذب هذا الخوف، أو أنه يستبدله بهدف أسمى كنوال الجنة عند المسلم في حال قوله الحق أمام سلطان جائر، او أنه يستبدل هذا الخوف بخوف أكبر، كخوف المسلم من نار جهنم إن ترك التصريح بأمر هو قادر على بيانه.

قوله: "ويقول أهل النظر: إنَّ خير ما يستدل به على درجة استبداد الحكومات؛ هو تغاليها في شنآن الملوك، وفخامة القصور، وعظمة الحفلات، ومراسيم التشريفات، وعلائم الأبَّهة، ونحو ذلك من التمويهات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضاً عن العقل والمفاداة، وهذه التمويهات يلجأ إليها المستبدُّ كما يلجأ قليل العزِّ للتكبُّر، وقليل العلم للتصوُّف، وقليل الصِّدق لليمين، وقليل المال لزينة اللباس.

ما ذكره من أمثلة هي أمثله صحيحة لها واقع معروف.

قوله: "ويقولون: إنَّه كذلك يُستدلُّ على عراقة الأمة في الاستعباد أو الحرية باستنطاق لغتها؛ هل هي قليلة ألفاظ التعظيم كالعربية مثلاً؟ أم هي غنية في عبارات الخضوع كالفارسية، وكتلك اللغة التي ليس فيها بين المتخاطبين أنا وأنت، بل سيدي وعبدكم؟!".

المسألة لا تتعلق بكلمات اللغة أو القومية، بل هي تتعلق بالرعية التي عاشت تحت حكم المستبد، فهل أن هذه الرعية استعملت في زمن حكم المستبد ألفاظ الذلة والمهانة أم ألفاظ والعزة والكرامة، فكل لغة توجد في مفرداتها كلمات العزة والكرامة، وما يقابلها من كلمات الذلة والمهانة.

قوله: "والغالب أنَّ رجال الاستبداد يُطاردون رجال العلم وينكلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكّن من مهاجرة دياره، وهذا سبب أنَّ كلَّ الأنبياء العظام – عليهم الصلاة والسلام– وأكثر العلماء الأعلام والأدباء والنبلاء تقلَّبوا في البلاد وماتوا غرباء".

يفهم من كلام الكواكبي هنا أن النبي (صلى الله عليه وآله) هاجر من مكة إلى المدينة بسبب استبداد قريش أو خوفا من بطشها! وهذا فهم خاطئ ويتحدث به البعض عن قصد أو عن جهل، والصحيح أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يهاجر بسبب الاستبداد، بل بسبب قبول الأنصار نصرة الإسلام، وإقامة دولته الأولى في المدينة، بعد أن أعرضت القبائل عن نصرته لمدة ثلاثة عشر عاما، وكما هو معلوم

فإن النبي (صلى الله عليه وآله) يوحى إليه بالقول والفعل والإقرار، إلا ما كان من أفعالة الجبلِّية، فلم يكن خروجه هروبا أو خوفا من استبداد، بل هو طاعة لله وتنفيذا لأمر الله –سبحانه–.

قوله: "وبذلك صار العلم في الأمة حراً مباحاً للكلِّ لا يختصُّ به رجال الدّين".

عبارة "رجال الدين" هي من العبارات المستوردة من الحضارة الغربيَّة ولا يجوز استعمالها بحق المسلمين، فالإسلام ليس فيه رجال دين ورجال دنيا كما في الأديان الأخرى!

ولا يصح أن يكون لرجل الدين المسلم –كما يسمونه– لباس خاص به كما أن هناك لباس خاص برجال الأديان الأخرى!

فلبس العمامة والجبة تقليدا لطريقة رجال دين الأديان الأخرى بأن لهم لباس خاص بهم: لا يجوز، أما إن أصبحت هذه الملابس –الجبة والعمامة– ملابس يلبسها أفراد المجتمع بمختلف مهنهم، كالطبيب والمهندس وصاحب المحل وغيرهم، فلا شيء فيها وتعود لحكمها الأصلي وهو الإباحة كأي ملابس أخرى، وبحسب حدود الشرع.

قوله: "المستبدون يخافون من العلم حتى من علم الناس معنى كلمة (لا إله إلا الله)، ولماذا كانت أفضل الذكر، ولماذا بُني عليها الإسلام. بُني الإسلام، بل وكافة الأديان على (لا إله إلا الله)".

غير صحيح فلا يقوم على شهادة (لا إله إلا الله) غير الإسلام، فالديانات الوضعية والوثنية واضح أمرها، والنصرانية واليهودية كذلك لا تقوم على التوحيد بل على التثليث والإشراك، قال تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)، التوبة: ٣٠، إلا أن يريد بهذا القول الديانات السماوية قبل تحريفها، وعندئذ كان لزاما عليه أن يصرح بعبارات أكثر وضوحا للقارئ.

قولـه عن معنـى لا إلـه إلا الله: "ومعنـى ذلـك أنّـه لا يُعبـد حقـاً سـوى الصـانع الأعظم، ومعنى العبادة الخضوع ومنها لفظة العبد، فيكون معنـى لا إلـه إلا الله: لا يستحق الخضوع شيءٌ غير الله".

كلامـه هنـا يناقض مـا ذكره فـي موضـع سابق عنـد قولـه: "لا يخـاف المستبدُّ من العلـوم الدينيـة المتعلِّقـة بالمعـاد، المختصـة مـا بـين الإنسـان وربـه"، فمعلـوم أن رأس العلوم الدينية كما وصفها التي هي بين العبد وربه، رأسها وقيامها على شهادة أن لا إله إلا الله، وصحيح ما ذهب إليه في أن من يفهم معنى لا إله إلا الله فإنه ينجو من الوقوع في عبادة المستبد أو الخضوع إليه في معصية الله سبحانه.

قوله: "وربمـا عدّوا [المستبدون] كلمـة (لا إلـه إلا الله) شتماً لـهم! ولـهذا؛ كـان المستبدون –ولا زالوا– من أنصار الشِّرك وأعداء العلم.

لـيس الأمـر كـذلك دائمـا، فقـد يكـون مـا ذكـره الكـواكبي صـحيحا عنـد بعـض المستبدين فـي أنهم يكونـون من أنصـار الشرك، ولكن بالمقابل قد يكون المستبد من أنصار التوحيد! ويستعين ببعض علماء الاستبداد ليحرفوا النصوص ويجعلونها تبريرا لاستبداده، وحجة في طاعته التي تعني طاعة الله، كما ذكر ذلك الكواكبي في مبحث الاستبداد والدين.

قوله: "والحاصل: أنَّه ما انتشر نـور العلم فـي أمـةٍ قطّ إلا وتكسَّرت فيهـا قيـود الأسر، وساء مصير المستبدّين من رؤساء سياسة أو رؤساء دين".

لم يظهر أبدا في الثقافة الإسلامية ورسالة الإسلام الفصل بين السياسة والدين، ولـم يعرف ذلك إلا عند الرأسماليين الديمقراطيين في أوربـا ومن تـأثر بهم كـالكواكبي وغيره، فالإسلام هو سياسة الخالق للخلق، ولا يوجد فيه رجال سياسة ورجال دين كما في الغرب.

قولـه: "وذلـك أنَّ المجد مفضَّل علـى الحياة عنـد الملـوك والقُوَّاد وظيفـةً، وعنـد النُّجبـاء والأحـرار حميّـةً، وحـبُّ الحيـاة ممتـاز علـى المجد عنـد الأُسـراء والأذِّلاء

طبيعةً، وعند الجبناء والنساء ضرورةً. وعلى هذه القاعدة يكون أئمة آل البيت – عليهم السلام– معذورين في إلقاء أنفسهم في تلك المهالك؛ لأنَّهم لمّا كانوا نجباء أحراراً، فحميّتهم جعلتهم يفضّلون الموت كراماً على حياة ذلٍّ...".

المجد إن عرَّفناه بالعيش بكرامة وسيادة، لا العيش بذل وانقياد يكون أحد مظاهر غريزة البقاء التي هي في كل إنسان، وما ضربه من مثال في آل البيت وإقدامهم على المعارضة لحكم الوراثة، هو لا يندرج تحت حب المجد، بل هو التصحيح للخطأ، والالتزام بحكم الإسلام الذي هو اختيار الأفضل للخلافة عن طريق بيعة الأمة، لا عن طريق الوراثة والعهد، وإدراكهم –رضي الله عنهم– لخطورة تبديل الأحكام وما أنتجته وستنتجه في النهاية من زوال الحكم الإسلامي، بمجيء الخلفاء الضعفاء وإساءتهم في تطبيق الإسلام، وجعل الأمة في جانب والحكام في جانب آخر، ففقدوا القوة العظيمة التي تستمد الدولة قوتها منها وهي الأمة.

قوله: "المجد لا يُنال إلا بنوعٍ من البذل في سبيل الجماعة، وبتعبير الشرقيين في سبيل الله أو سبيل الدّين، وبتعبير الغربيين في سبيل المدنية أو سبيل الإنسانية".

من يقرأ هذه العبارات وأمثالها يرى التنكر أو الخجل من الانتساب للإسلام عند الكواكبي ومن على شاكلته! فعبارته "بتعبير الشرقيين في سبيل الله" توحي بذلك، وإلا لماذا لم يقل بتعبير المسلمين، ومعروف أن عبارة "في سبيل الله" هي عبارة شرعية إسلامية وتعني الإنفاق في وجوه الخير، أو في الجهاد في سبيل الله، مع الفارق الكبير بين من ينفق ماله في مرضات الله، وبين من ينفقه طالبا للمجد الشخصي، فقوله "بتعبير الشرقيين" هو قول خاطئ لأن الله هو من سمى الإنفاق في سبيله بذلك.

أما نسبته الانفاق للغربيين على أنه في سبيل الإنسانية والمدنية، فهو قول يخالفه الواقع، فمعروف عند كل من عرف الرأسماليين أنهم لا ينفقون إلا لمنفعة، حتى ولو أعطوا الأموال للفقراء فهو كذلك للمنفعة؛ وهي كي لا يسرقهم الفقراء وليأمنوا جانبهم،

لذلك وجب التدقيق دائما عند اختيار الألفاظ كي لا يرتكب الحرام دون علم، وليظهر أهل المقاصد السيئة بمقاصدهم.

قوله: "وهذا البذل إما بذل مال للنفع العام ويسمى مجد الكرم؛ وهو أضعف المجد، أو بذل العلم النّافع المفيد للجماعة؛ ويسمّى مجد الفضيلة، أو بذل النّفس بالتعرُّض للمشاقّ والأخطار في سبيل نصرة الحقّ وحفظ النِّظام؛ ويُسمى مجد النّبالة، وهذا أعلى المجد؛ وهو المراد عند الإطلاق".

ويسمى...، ويسمى...، هي تسميات سمها الكواكبي من نفسه وقيم درجاتها بحسب نظره، وإن كان قد يفهم من تقديمه مجد النبالة على أن الجود بالنفس هو أعلى غاية الجود وهو صحيح، إلا أن الملاحظ -والله أعلم- أن البذل تختلف قيمته بحسب ظروفه، فمثلا عند إنفاق دينار من معسر لا يملك غيره وهو ثمن لعشاء أولاده، لمسكين هو بأمس الحاجة إليه، يختلف عن إنفاق دينار من رجل ثري لفقير ليس له به حاجة ماسة، وهكذا، ولمثل هذا التفصيل مدح الله الأنصار بقوله: (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) الحشر:٩ والخصاصة تعني: الحاجة وفاقة إلى المال.

قوله: "ومن أمثلة المجد قولهم: خلق الله للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله، ولا سبيل إليه إلا بعظيم الهمّة والإقدام والثّبات، تلك الخصال الثّلاث التي بها تقدَّر قيم الرجال".

بالتأكيد أن الجود بالنفس هو أعلى غاية الجود، ولكن قبل ذلك يجب أن تقاس الأعمال بمقياس الإسلام وهو الحلال والحرام، ومنها الخروج على الحاكم، فلا يصح مثلا الخروج على الحاكم المسلم بشبهة أنه ظالم، فيموت هذا الخارج دون ذلك، أما إن تيقن المسلم من أن الحاكم قد بدل وغيَّر، وحكم بالكفر بعد أن كان الحكم بالإسلام، فقام إلى هذا الحاكم فأمره ونهاه فقتله، فهو يكون بذلك سيد الشهداء، عَنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَقَتَلَهُ»[1].

قوله: "وهذا نيرون الظالم... وكان ترايان العادل ... وخرج قيس من مجلس الوليد مغضباً... وقيل لأحد الأباة...وقيل لأحد النبلاء... وهذا مكماهون رئيس جمهورية فرنسا استبدَّ ..".

أمثلة عديدة تُظهر إعجاب الكواكبي بالحضارة الغربية وتأثره بها، رغم أن ما في الإسلام ونصوصه يكفي للأسوة، ولا تقاس الأمور كما ذكر الكواكبي ففرق بين مستبد يحكم بشريعة وضعية بشرية، وبين مستبد يحكم بشريعة إلهية يتعسف في تطبيقها.

فالحكم أولا يجب أن يكون على الدستور والقوانين النافذة التي تنظم حياة الناس، ويأتي بعد ذلك الحكم على شخص الحاكم ومدى التزامه بهذه القوانين وتطبيقها.

علما أن ما ذكره من قصة قيس والوليد، فإني لم أجدها فيما بين يدي من كتب السير والتاريخ.

قوله: "التمجّد خاص بالإدارات المستبدَّة، وهو القربى من المستبدِّ بالفعل كالأعوان والعمال، أو بالقوة كالملقَّبين بنحو دوق وبارون، والمخاطبين بنحو ربِّ العزة وربّ الصولة، أو الموسومين بالنياشين، أو المطوَّقين بالحمائل".

لا يشترط أن يكون كل من حمل النياشين والألقاب هو كما ذكر الكواكبي في تفصيله لهذا الموضوع، فالأصل أن تقليد هذه النياشين والحصول على هذه الألقاب هو لمن يستحقها، وقد يحصل عليها من هو ليس بأهل لها!

علما أن مسألة الألقاب جائزة في الإسلام، فقد لُقِّب أبا بكر بالصدِّيق، ولُقِّب عمر بالفاروق، ولُقِّب حمزة بأسد الله، ولُقِّب خالد بسيف الله وغيرهم (رضي الله عنهم).

---

(1) سبق تخريجه.

قوله: "وإنما نشأ التمجّد بالألقاب والشّارات في القرون الوسطى، وراج سوقه في القرون الأخيرة، ثمَّ قامت فتاة الحرية تتغنّى بالمساواة وتغسل أدرانه على حسب قوتها وطاقتها، ولم تبلغ غايتها إلى الآن في غير أمريكا".

في هذا الكلام إعجاب واضح بالحضارة الغربية، وإعراض وإهمال عن الحضارة الإسلامية المجيدة التي نتشرف أننا من أتباعها وأبناء، بخلاف الكواكبي ومن هو على شاكلته!

قوله: "وهكذا يكون المتمجّدين أعداء للعدل أنصاراً للجور، لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة، وهذا ما يقصده المستبدٌّ من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكَّن بواسطتهم من أن يغرِّر الأمة على إضرار نفسها تحت اسم منفعتها، فيسوقها مثلاً لحرب اقتضاها محض التجبُّر والعدوان على الجيران، فيوهمها أنَّه يريد نصرة الدين".

هو يعرض بالعثمانيين وحروبهم، ولكن ذلك غير صحيح بالمطلق، فالعثمانيون هم من نشر الإسلام في شرق أوربا، ودافعوا عن المسلمين وبلادهم لفترة طويلة، وهم من حقق بشارة النبي (صلى الله عليه وآله) بفتح القسطنطينية، وفازو بمدحه، عَنْ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَتَفْتَحُنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ»[1].

وعندما ضعفوا وذهبت الخلافة الإسلامية وقوتها رأينا كيف تم تقسيم ونهب بلاد المسلمين شيئا فشيئا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهكذا فلم تكن حروب العثمانيين للغلبة وقتل الخصوم، بقدر نشر الإسلام وعدله الذي لم تر الأرض مثله، ومن أساء منهم في تطبيق أحكام الإسلام فعليه إثم ما أساء، ومن أحسن فله ثواب ما أحسن، وكفى بالله حسيبا.

([1]) قال الهيثمي: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ وَالطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. مجمع الزوائد، باب السريا والبعوث، باب فتح القسطنطينية وورومية ٢١٨/٦ برقم ١٠٣٨٣.

قولـه: "والخلاصـة: أنَّ المستبد يتّخذ المتمجّدين سماسرة لتغرير الأمـة باسم خدمـة الدين، أو حبّ الوطن، أو توسيع المملكـة، أو تحصيل منـافع عامـة... مـا هي إلا تخييل وإيهام ... لأنّه ما الفرق على أمةٍ مأسورة لزيد أن يأسرها عمرو؟ وما مثلها إلا الدّابة التي لا يرحمها راكب مطمئن، مالكاً كان أو غاصباً.

نقول للكواكبي: ليتك عشت بيننا اليوم؛ لترى بعد ذهاب الحكم الإسلامي العثماني –على ما فيه من إساءة تطبيق يمكن إصلاحها– ماذا حل بنا؟ ليتك بيننا لترى ما وصل إليه حالنا من استعمار، وحروب وقتل وتهجير، وانتهاك للمقدسات، وفقدان للأمان وغيرها بسبب غياب شريعة الرحمن، فهل أنك إن رأيت ذلك ستبقى على رأيك هذا؟ الذي ترى فيه أن استبداد العثمانيين وحكمهم، كحكم المستعمرين والغاصبين؟ بالتأكيد ستكون الإجابة: لا، وألف لا.

قوله: "وهنا أنبِّه فكر المطالعين إلى أنَّ هذه الفئة من العقلاء الأمناء بالجملة، الذين يذوقون عسيلة مجد الحكومة وينشطون لخدمة ونيل مجد النّبالة، ثمَّ يضرب على يدهم لمجرَّد أنَّ بين أضلعهم قبسة من الإيمان وفي أعينهم بارقة من الإنسانية، هي الفئة التي تتكهرب بعداوة الاستبداد وينادي أفرادها بالإصلاح".

أمر جيد أن ينادى بالإصلاح لا التغيير في دولة تحكم بالإسلام كالدولة العثمانية، ولكن المفكرين ومن تأثر بالفكر الغربي الرأسمالي لم يدعو إلى الإصلاح، بل دعو إلى التغيير، وبالاستعانة بالقوات الاستعمارية وبخاصة البريطانية، والذي كان له الأثر السيء والمدمر في حياة المسلمين، كما رأينا ما حدث بعد هدم الخلافة من تقسيم لبلاد المسلمين والتي أصبحت هدفا كل طامع وحاقد.

قوله: "وبيوت الأصالة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: بيوت علم وفضيلة، وبيوت مال وكرم، وبيوت ظلم وإمارة. وهذا الأخير هو القسم الأكثر عدداً والأهمّ موقعاً، وهم – كما سبقت الإشارة إليه– مطمح نظر المستبدّ في الاستعانة وموضع ثقته".

بالتأكيد إن هذا التقسيم هو ليس على إطلاقه –وهو ما سيذكره الكواكبي بعد قليل– فكم من عالم وُلِد لجاهل، وكم من كريم وُلِد لبخيل، وكم من صالح وُلِد لطالح،

والعكس صحيح، وما زال الإنسان على قيد الحياة، فإن احتمال الهدى أو الضلال قائم في نفسه.

قوله: "وأمثال هؤلاء النوابغ النُجَباء إذا كثروا في أمة يوشك أن يترقّى منهم آحاد إلى درجة الخوارق فيقودوا أممهم إلى درجة النجاح والفلاح".

صحيح أن دور القائد الصالح والمخلص مهم، ولكن القيادة يجب أن تكون بالمنهج الواضح لا بالشعارات والعواطف وأطباع الرجال؛ لأن المجتمع يحتاج لأنظمة تنظم علاقات أفراده، لا خطابات إنشائية، أو قوة شخصية!

قوله: "ألا قاتل الله الهمّة السّاقطة التي قد تتسفّل بالإنسان إلى عدم إتعاب الفكر فيما يطلب هل هو ممكن أم هو محال؟!"

إيضاح عن الممكن والمحال، أو الفرق بين الواقع والخيال:

هناك من الناس من يتكلم في الخيال، ويحسب أن كلامه هو الواقع والحقيقة، أو أنه يصف الكلام الذي له واقع محسوس بأنه خيال!

فما الفرق بين الواقع والخيال؟ لتكون الإجابة بالأمثلة كي يتضح المقال:

مثال الواقع، قال الشاعر:

ومن الرجال إذا انبريتَ لهدْمِهِمْ ... هَرَمٌ غليظُ مَناكِبِ الصُّفَّاح

فإذا رميتَ الحَقَّ في أَجْلادِهِ ... تركَ الصراعَ مُضعضَعَ الألواح

فهنا يصف الشاعر واقعا محسوسا، وليس بخيال، فأقوى الناس شدة في الباطل، إذا ناقشته بالحق، وجدته خاويا ضعيفا، لا يستطيع أن يَرُد بعلم وحكمة، بل يكون رده بالبطش والظلم.

فهذا القول له واقع مشاهد محسوس.

ومثل ذلك قول الشاعر

كالعِيسِ في البيداء يقتلها الظمأ ... والماء فوق ظهورها محمولُ

فهذا الكلام له واقع محسوس في أن الإبل (العيس) يقتلها العطش، مع أنها تحمل الماء على ظهرها، ولكنها لا تملك وسيلة في الحصول عليه.

ومثل ذلك ما جاء في المثل: رب أخ لم تلده أمك.

فهذا القول له واقع، وليس بخيال، فقد يجد الإنسان من يقف بجانبه كأنه أخوه.

وأما أمثلة الخيال فكما يأتي:

قال الشاعر

قالوا: أَينظم فارسين بطعنةٍ ... يومَ النّزالِ ولا يراه جَليلا

فأجبتهمْ: لو كانَ طولُ قَناتِهِ ... مِيلاً إذنْ نَظَمَ الفَوارسَ ميلا

هنا يستنكر الشاعر على الناس أنهم لا يصدقون بقوة الفارس الممدوح الذي يُدخِل فارسين في سيفه بضربة واحدة، فأجابهم:

إن قصر السيف هو الذي حال (منع) دون أن يُدخِل الفارس القتلى في سيفه بطول ميل بضربة واحدة، لا فارسين فقط !!

فهذا القول ليس له واقعا، وهذه الضربة خيالية، ولا يمكن وقوعها بحال.

ومثل ذلك قول الشاعر

إذا بَلَغَ الرَّضِيعُ لَنَا فِطاماً ... تَخِرُّ لَهُ الجَبابِرُ ساجِدِينا

فالجبابرة لا تخر ساجدة لمن بلغ الفطام!

وما هذا القول إلا من باب مدح عمرو بن كلثوم لقومه وإبرازه لشجاعتهم.

ومثل ذلك الأفلام الخيالية التي تعرض مشاهد لا يمكن حصولها، كمن يسقط من عمارة شاهقة ثم يقوم راكضا!

الخلاصة :

لا يصح إطلاق لفظ الخيال أو الواقع على أي قول أو فكر قبل التدقيق فيه.

فإن كان هذا القول أو الفكر طُبّق يوما ما، أو يمكن حصوله، فهو من الواقع والحقيقة.

أما إن كان مجرد أحلام وأوهام، ولا يمكن تطبيقه أو حصوله بحال، فهو من الخيال.

قولـه: "بنـاءً عليـه، إذا لـم يوجد فـي أمّة أصلاء بالكليـة، أو وجد، ولكن؛ كـان لسـواد النـاس صـوتٌ غالـب، أقامـت تلـك لنفسـها حكومـة انتخابيـة لا وراثـة فيهـا ابتداءً".

كـلام الكواكبي هنـا وبيانـه هو علـى الطريقـة الغربيـة ومـا ينبثق عنهـا مـن أنظمـة الحكم، وذلك عن طريق انتخاب الشعب لنواب عنـه، ومنهم تؤلف السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذيـة، والقضـائية. وهو لا يـذكر طريقة الإسـلام وأحكام الله في إيجاد الدولة واختيار الحاكم، مما يدل على تأثر الكواكبي بالغرب وطريقة عيشه كثيرا، فهو يـذكر أنظمـة الحكـم التـي سـادت الغرب كحكـم الأشـراف، أو حكـم الملـوك، أو حكـم الشعب بالشعب وهي الديمقراطية.

قولـه: "ويسـتعمل المسـتبدُّ أيضـاً مـع الأصـلاء سياسـة الشـدّ والرّخـاء، والمنـع والإعطاء، والالتفات والإغضاء كي لا يبطروا، وسياسة إلقاء الفساد وإثارة الشحناء فيمـا بيـنهم كـي لا يتفقـوا عليـه، وتـارة يعاقـب عقابـاً شـديداً باسـم العدالـة إرضـاءً للعـوام، وأخـرى يقـرنهم بـأفراد كـانوا يقبّلـون أذيـالهم اسـتكباراً فـيجعلهم سـادة عليهم...".

كأن الكواكبي قد وضع في ذهنه شخصية من الحكام ومن حوله من الملأ، ثم بدأ بإنزال هذه الأفكار والأحكام على ما ابتناه من واقع في ذهنه، وإلا فلا يمكن تعميم ما ذكره الكواكبي على كل حاكم، ولا تعميم ذلك على كل رعية، أو علماء، أو سياسيين، فما ذكره وإن كان قد يكون له واقعا، ولكنه ليس على الإطلاق ولا يعمم.

علما أن الكواكبي قد عاصر السلطان عبد الحميد الثاني الذي يعد من أفاضل الخلفـاء العثمـانيين؛ لمـا فعلـه مـن أعمـال أراد بهـا إنهـاض وإصـلاح دولـة الخلافـة فـي ذلك الوقت الحرج جدا بالنسبة للدولة العثمانية من حيث ضعفها في الداخل، وتكالب الأعداء المستعمرين في الخارج.

قوله: المستبدُّ في لحظة جلوسه على عرشه ووضع تاجه الموروث علـى رأسـه يرى نفسه كان إنساناً فصار إلهاً... ثمَّ يلتفت إلى جماهير الرّعية المتفرجين، منـهم

الطائشين المهللين المسبِّحين بحمده، ومنهم المسحورين المبهوتين كأنهم أموات من حين...".

كلام عام عمن تعسف في الحكم من الحكام، ويظهر من هذا الكلام كذلك أن تفكير الكواكبي لم يكن مهتما بحكم الإسلام وتنفيذ أحكامه، بقدر مهاجمته لشخص الحاكم ورعيته، التي أبدى فيهما امتعاضه الشديد.

قوله: "الحكومة المستبدّة تكون طبعاً مستبدّة في كل فروعها من المستبدّ الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنَّاس الشوارع".

صحيح إن طبائع الملا ومن دونهم من الموظفين تتأثر كثيرا بالحاكم، وما يحكم به من أحكام، بل وقد يتعدى ذلك إلى الناس، قال ابن كثير: "قالوا: وكانت همة الوليد في البناء، وكان الناس كذلك يلقى الرجل الرجل فيقول: ماذا بنيت؟ ماذا عمرت؟ وكانت همة أخيه سليمان في النساء، وكان الناس كذلك، يلقى الرجل الرجل فيقول: كم تزوجت؟ ماذا عندك من السراري؟ وكانت همة عمر بن عبد العزيز في قراءة القرآن، وفي الصلاة والعبادة، وكان الناس كذلك، يلقى الرجل الرجل فيقول: كم وردك؟ كم تقرأ كل يوم؟ ماذا صليت البارحة؟ والناس يقولون: الناس على دين مليكهم"[1].

قوله: "ولهذا، لا بدَّ أن يكون الوزير الأعظم للمستبدّ هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم من دونه لؤماً، وهكذا تكون مراتب الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربى منه".

كلامه صحيح إن كان الحاكم كما وصف، ولكن هذا الكلام لا ينطبق على كل حاكم، وبخاصة بعض الحكام العثمانيين الذين يُشهد لهم بالفضل والحرص على الأمة.

---

(1) البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م، ٩/١٨٦.

قوله: "وأما تلوُّم بعض الوزراء على لوم المستبدّ فهو إن لم يكن خداعاً للأمة فهو حنقٌ على المستبدّ؛ لأنه بخس ذلك المتلوّم حقه، فقدَّم عليه من هو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه".

كلامه صحيح، يعني أن البغض الذي يكون بين الحاكم المستبد وبين الوزير المستبد هو بغض مصلحي، وهذا الأمر موجود.

قوله: "والنتيجة أنَّ وزير المستبدّ هو وزير المستبدّ، لا وزير الأمّة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائد يحمل سيف المستبدّ ليغمده في الرقاب بأمر المستبدّ لا بأمر الأمة، بل هو يستعيذ أن تكون الأمة صاحبة أمر، لما يعلم من نفسه أنَّ الأمّة لا تقلِّد القيادة لمثله".

للإيضاح: الخليفة في الإسلام هو نائب عن الأمة في تطبيق الإسلام عليهم، فهو المسؤول عن القضاء، والجيش، وعن جمع الواردات وإنفاقها في وجوهها بحسب أحكام الإسلام، وهو المسؤول عن الزراعة، والصناعة، وكل أمور الدولة، وبالتأكيد هو لا يستطيع أن يقوم بذلك بمفرده بل يتخذ الوزراء والقضاة والولاة والعمال والموظفين وغيرهم ليقوم بأمر الناس كما أمر الله –سبحانه–، وهنا يجب الانتباه إلى أمور وهي:

١. في الإسلام وإن لم يكن هنالك دستور واضح مكتوب يعرفه العامة والخاصة، في داخل الدولة أو خارجها، إلا أنه لم يأت زمن منذ بعثة النبي (صلى الله عليه وآله) وإلى قبيل هدم الخلافة عام ١٩٢٤م، لم يأت زمن أن حكم الخلفاء بغير الإسلام، وهذا الأمر وإن جهله بعض العوام في الماضي، أو بعض المثقفين في الحاضر، فلا يعني ذلك أن بلاد الإسلام حكمت بغير الإسلام، ومن أراد الاطلاع على ذلك فليبحث في الكتب الفقهية والتشريعية وأرشيف المحاكم والآثار التي لا يوجد فيها غير الإسلام وأحكامه.

٢. لفظ الوزير استعمل في العصور الإسلامية الأولى وهو يختلف عن الوزير في النظام الديمقراطي، ففي العصر الإسلامي يطلق هذا اللفظ على المعاون، ويقسم إلى معاون التفويض الذي له عموم النظر والنيابة عن الخليفة، ومعاون التنفيذ الذي

يكون صلة بين الخليفة وولاته وعماله لتنفيذ ما يصدر عن الخليفة، أما الوزير في النظام الديمقراطي فهو يخصص بناحية من نواحي الحكم، يملك فيها الصلاحيات التي يخوله بها مجلس الوزراء بمجموعه، وعلى هذا فالوزير في الإسلام يختلف عن الوزير في الديمقراطية وإن تشابهت الأسماء.

٣. ربط الكواكبي بين الوزير في الإسلام واستبداده (على حد قوله)، وبين الوزير في الحكومات الدستورية، هو غير صحيح لاختلاف واقع كل منهما، مع أن المشاهد المحسوس الذي نراه اليوم هو أن الوزير في الحكومات الدستورية قد يقع منه الاستبداد والظلم أيضا، لضعف الرقيب، وسهولة أن يجد له تفسيرا للقوانين الوضعية؛ كي توافق هواه واستبداده.

قوله: "بناءً عليه؛ لا يغترُّ العقلاء بما يتشدَّق به الوزراء والقوّاد من الإنكار على الاستبداد والتفلسف بالإصلاح وإن تلهَّفوا وإن تأففوا، ولا ينخدعون لمظاهر غيرتهم وإن ناحوا وإن بكوا، ولا يثقون بهم ولا بوجدانهم مهما صلّوا وسبّحوا".

بالتأكيد لا يصح أن يقاس صلاح الحاكم أو الوزير بصحة صلاته أو كثرة ذكره لله –سبحانه– فهذه وغيرها هي أحكام فردية بين العبد وربه، بل أن مقياس الحاكم أو المسؤول هو بالتزام تطبيق الإسلام كدستور وقوانين تنظم شؤون الرعية داخليا، وحمل الإسلام كرسالة خير للناس خارجيا، كي يخرجهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

قوله: "فهي لا ترى غير هول وظلام وشدة وآلام، فتئنُّ من البلاء ولا تدري ما هو تداويه، ولا من أين جاءها لتصدَّه، فتواسيها فئة من أولئك المتعاظمين باسم الدين يقولون: يا بؤساء؛ هذا قضاءٌ من السماء لا مردَّ له، فالواجب تلقّيه بالصبر والرضاء والالتجاء إلى الدعاء".

صحيح أننا قد نجد من يقول بهذا القول، أو أنه يفكر بمثل هذه الطريقة، وهو تفكير القدرية، بأن الإنسان وما يحصل له في هذه الحياة هو كالريشة في مهب الريح وكل أمر يقع منه أو عليه فهو بإرادة الله! وهذا فهم خاطئ، وقد جاء من

ضعف فهم المسلمين للإسلام، وعدم بلورة فكرة القضاء والقدر عندهم، فقضاء الله شيء وإرادة التغيير عند الإنسان شيء آخر، وللإيضاح نقول: هل الإنسان مسير أم مخير؟ هو سؤال حيّر المتكلمين المسلمين (المعتزلة، الجبرية، أهل السنة...)، ومن قبلهم من فلاسفة اليونان، ومن بعدهم ممن تأثر بهم من المسلمين، وباختصار:

أفعال الإنسان هو مما يقع عليه الحس وهي ليست من الغيب الذي لا يمكن إدراكه.

_ فالإنسان مسيّر بنظام كباقي المخلوقات في هذا الوجود، فقد جاء إلى الدنيا على غير إرادته وسيرحل عنها بغير إرادته، وهو لم يختر والديه أو شكل جسمه أو لون عينيه.

_ والإنسان مسير كذلك في أمور تقع منه أو عليه جبرا عنه، خيرا كانت أو شرا بغير إرادة منه.

كأن يسقط من شجرة على رجل آخر فيقتله فهو من القضاء.

هذا هو القضاء.

_ أما القدر كما بحثه المتكلمون المسلمون والفلاسفة، فهو أن الإنسان يستخدم في حياته أشياء لها خاصيات. كخاصية الإحراق في النار، فمن خلق هذا الإحراق بالنار، بالتأكيد هو الله، فالإنسان يستخدم هذه الأشياء في الخير أو الشر، وسيحاسب على ذلك.

أما ما يكون فيه الإنسان مخيرا: فهو أنه بإرادته أن يؤمن أو يكفر، أو يسرق أو يترك، أو يصوم أو يفطر، وهذا ما سيحاسبه الله عليه.

قوله: "من دلائل أن أولئك الأكابر مغرّرون مخادعون يظهرون ما لا يُبطنون، أنَّهم لا يستصنعون إلا الأسافل الأراذل من الناس، ولا يميلون لغير المتملقين المنافقين من أهل الدين، كما هو شأن صاحبهم المستبدّ الأكبر... والحاصل أنَّ الأكابر حريصون على أن يبقى الاستبداد مطلقاً لتبقى أيديهم مطلقة في الأموال".

من وصفهم الكواكبي هم الظلاميون الذين ألفوا الظلام وكرهوا النور، وهؤلاء موجودون في كل عصر من عصور الظلم والاستبداد، والبعد عن تطبيق شرع الله القويم، ومثل هؤلاء هم أبعد الناس عن التغيير أو الإصلاح، لأن الوضع إن تغير

وانتهى الظلم ستذهب مصالحهم ومنافعهم ومناصبهم وسلطانهم فكيف يسمحون بالتغيير؟!

وهذه الفئة يرفضها الإسلام الذي يحرم الظلم والرشوة والسرقة وغير ذلك، وما جنوا منها من أموال حرام، في أي زمان أو مكان، وفي هذا المعنى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ سُفَهَاءُ يُقَدِّمُونَ شِرَارَ النَّاسِ، وَيَظْهَرُونَ بِخِيَارِهِمْ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا وَلَا شُرْطِيًّا وَلَا جَابِيًا وَلَا خَازِنًا»[1].

قوله: "والنتيجة أنَّ المستبد فردٌ عاجز لا حول له ولا قوة إلا بالمتمجدين، والأمة؛ أي أمة كانت، ليس لها من يحكُّ جلدها غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والإهداء والثبات".

ألفاظ "بالتنوير"، و "الاهتداء"، و "الثبات"، هي عبارات غامضة وتفسر بوجوه عديدة ، فأي تنوير واهتداء وثبات يريده الكواكبي؟ هل هو بالإسلام أم بغيره؟، ثم لماذا غاب أو غُيّب ذكر الإسلام وأحكامه في طريقة التغيير، هل حدث ذلك صدفة عند الكواكبي؟ فكلامه كلام علماني، ولا يظهر أنه كلام مسلم يعرف هدفه قبل السير في طريق التغيير، فهذه المعرفة للهدف ركن أساسي لكل من يسعى إلى التغيير، فلا يصح أن تقوم الثورات، وتفنى الأرواح وتهدر الأموال، وتهدم الأوطان ولا يعرف من يدعو إلى التغيير ما الذي يريده بدقة؟!

قوله: "الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: "أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ،

([1]) قال محقق مسند أبي يعلى: عبد الرحمن بن مسعود وثقه ابن حبان والهيثمي وباقي رجاله ثقات. مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، من مسند أبي سعيد الخدري ٣٦٢/٢ برقم ١١١٥.

وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال".

في هذا الموضع كغيره من المواضع يركز الكواكبي على شخص الحاكم، ويغفل الجانب المهم في الحكم وهو الدستور والقوانين التي تنظم شؤون الحياة كلها.

قوله: "المال تعتوره الأحكام، فمنه الحلال ومنه الحرام وهما بيِّنان، ولَنِعْمَ الحاكم فيها الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان، أو أجرة أعمال، أو بدل وقت، أو مقابل ضمان. والمال الخبيث الحرام هو ثمن الشّرف، ثمَّ المغصوب، ثمَّ المسروق، ثمَّ المأخوذ إلجاءً ثمَّ المحتال فيه".

المال مال الله، ولا يأخذ أحد هذا المال دون إذن الله إلا استحق العقوبة، سواء أكانت هذه العقوبة في الدنيا أم في الآخرة، فالحاكم في المال والشارع لأحكام تداوله هو الله –سبحانه– لا الوجدان الذي هو "النفس وقواها الباطنة"[1]، فكان الأجدر بالكواكبي أن يصرح بذلك، كون ذلك من المسلمات في الإسلام.

قوله: "عاش الإنسان دهراً طويلاً يتلذذ بلحم الإنسان ويتلمَّظ بدمائه، إلى أن تمكَّن الحكماء في الصّين، ثمَّ الهند من إبطال أكل اللحم كليّاً، سدَّاً للباب، كما هو دأبهم إلى الآن. ثمَّ جاءت الشرائع الدينية الأولى في غربي آسيا بتخصيص ما يؤكل من الإنسان بأسير الحرب، ثمَّ بالقربان يُنذَر للمعبود، ويُذبَح على يد الكهان. ثمَّ أُبطِل أكلُ لحم القربان، وجُعِل طعمة للنيران، وهكذا تدرَّج الإنسان إلى نسيان لذَّة لحم إخوانه، وما كان لينسى عبادة إهراق الدِّماء لولا إبراهيم شيخ الأنبياء استبدل

([1]) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م، حرف الواو ١٧٥٨/٢.

قربان البشر بالحيوان، واتَّبعه موسى عليهما السلام، وبه جاء الإسلام. وهكذا بطل هذا العدوان بهذا الشكل إلا في أواسط أفريقيا عند (النامنام)".

كلام غير صحيح. فأين الرسالات منذ آدم (عليه السلام) وهو أول الأنبياء، ومن بُعث بعده من الرسل ورسالاتهم التي بين الله فيها الحلال والحرام، وأولها حرمة الاعتداء على الإنسان، وأشهرها حرمة القتل الذي سنه ابن آدم الأول، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «لاَ تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ[1].

فلماذا لم يذكر الكواكبي ذلك ليذكر الحكماء في الصين! والذين هم اليوم من أبشع الناس وأشدهم في تناول المحرمات ابتداء من السقط (جنين المرأة)، إلى كل ما دب على الأرض من ثعابين وخفافيش وخنازير وعقارب وغيرها من الخبائث!

ثم هو ذكر الأصناف الأخرى التي هذَّبت هذا العمل المنكر، إلى أن يقول في إبراهيم (عليه السلام): "استبدل قربان البشر بالحيوان"، هل إن إبراهيم من فعل ذلك أم الله سبحانه؟ قال تعالى: (وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ) الصافات: ١٠٧. ثم إن هذا الاستبدال كان رحمة بإبراهيم (عليه السلام) من الله –سبحانه– بعد امتحان شديد، لا أن هذا الأمر كان شائعا في زمن إبراهيم، ليغيره ويدعو لتغييره من خلال هذا العمل وهو استبدال قربان البشر بالحيوان!

قوله: "الاستبداد المشؤوم لم يرضَ أن يقتل الإنسان الإنسان ذبحاً ليأكل لحمه أكلاً كما كان يفعل الهمج الأولون، بل تفنَّن في الظلم، فالمستبدّون يأسرون جماعتهم، ويذبحونهم فصداً بمبضع الظلم، ويمتصون دماء حياتهم بغصب أموالهم... وهكذا لا فرق بين الأولين والآخرين في نهب الأعمار وإزهاق الأرواح إلا في الشكل".

الاستبداد وإن كان ضارا بالفرد والمجتمع، إلا أنه لا يُساوى بقتل وأكل لحكم الإنسان والتلمظ بدمه، كما ذكر الكواكبي عن أفعال غير المسلمين، فالكلام فيه

([1]) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ٤/١٣٣ برقم ٣٣٣٥.

مبالغة، ويفهم منه أن الاستبداد هو كالعذاب الذي لا مفر منه ولا خيار فيه للإنسان من النجاة منه، ولو كان ذلك كذلك فكيف يعمل من كتب الله عليه أن يعيش عمره كله تحت الظلم والاستبداد؟ فهل أنه لا يحاسب لأنه منزوع من كل قوة ولا رأي له؟!

قوله: "إنَّ بحث الاستبداد والمال بحثٌ قويُّ العلاقة بالظُّلم القائم في فطرة الإنسان".

الفطرة هي طبيعة الإنسان التي خلقه الله عليها من كونه كائنا حيا، لديه غرائز وحاجات عضوية تدفعه لإشباعها، كما أن لديه عقل يوجه تلك الغرائز والحاجات ويضبطها لتسير وفق مسارات معينة، ومن هذه الغرائز هي غريزة البقاء التي من مظاهرها حب السيادة، وحب المال وغيرهما، والتي يختبر الله الإنسان بها في كيفية إشباعها، فهل إنه سيظلم أم إنه سيعدل، وهل أنه سيسرق أم سيعمل، وهل سيشبع حاجاته وغرائزه بحلال أم بحرام.

قوله: "إنَّ البشر المقدَّر مجموعهم بألف وخمسمائة مليون نصفهم كَلٌّ على النّصف الآخر، ويشكِّل أكثرية هذا النصف الكَلّ نساء المدن. ومن النّساء؟ النّساء هنَّ النّوع الذي عرف مقامه في الطبيعة بأنَّه هو الحافظ لبقاء الجنس، وأنَّه يكفي للألف منه ملقح واحد... وبهذا النظر اقتسمت النساء مع الذكور أعمال الحياة قسمةً ضيزى... والحاصل أنَّه قد أصاب من سمَّاهنَّ بالنصف المضرِّ!... وما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا؛ أن تسمّى المدنية النسائية، لأنَّ الرِّجال فيها صاروا أنعاماً للنِّساء".

في هذا الموضع يذكر الكواكبي كلاما لا يصح في حق النساء، ويبدو أن كلامه هذا هو كذلك اتباعا للفكر الرأسمالي والاشتراكي اللذان يعتبران المرأة وسيلة لإشباع غريزة النوع، وهي كسلعة ثمنها في شبابها وجمالها وقدرتها على العمل والإنتاج، بعكس نظرة الإسلام الذي جعل الأصل فيها أنها أم وربة بيت، وعرض يجب أن يصان، بحسب ما وردت بذلك الأحكام الشرعية.

وقول الكواكبي هذا يُرد من عدة وجوه إن بحسب ميزان الإسلام الذي هو عماد

كتابي هذا ومن هذه الوجوه:

١. إنه ليس صحيحا أن النساء كَلٌّ على الرجال، بل هن عرض يجب أن يصان، وهن التِّيجان، ومن مات في الدفاع عن هذا العرض مات شهيدا، فالمرأة هي الأم والبنت والأخت و... .

٢. ذكره أن وظيفة النساء هي للحفاظ على الجنس غير صحيح، فهن فوق ما ذكر مربيات وأزواج للرجال، وراعيات في بيوتهن، وما سمح لهن الله سبحانه من القيام به من أعمال خارج بيوتهن كالتمريض والتعليم وغير ذلك.

٣. ذكره أن الألف من النساء يكفيها رجل واحد! هو قول لا يقول به مسلم يعرف أحكام النظام الاجتماعي الذي ينظم علاقة المرأة بالرجل، من زواج وطلاق ونفقة وولاية وأرث وعدد الزوجات وغير ذلك، فكلامه هنا غريب وعجيب.

٤. لم تقتسم النساء الحياة مع الذكور، بل من قسم ذلك هو الله سبحانه بنظام دقيق، نظم العلاقة بينهما، وبين وظيفة كل منهما، بأحكام دقيقة هي كأحكام الصلاة والزكاة التي نتعبد الله بها.

٥. أما كلامه عن ضعفهن، أو إيهام العفة وما بعد ذلك مما ذكر من صفات، فإن كان ذلك ينطبق على بعض النساء، فإنه لا يعمم ولا يصح جعل ذلك صفة ثابتة لجنس الإناث! فاين مكانة أمهات المؤمنين والصحابيات (رضي الله عنهن) ومن تبعهن بإحسان إلى يوم الدين؟

٦. أما قوله: "صدق من سماهن بالنصف المضر"، فحقيقة أكاد أترك الرد عليه، لخطئه وجرم ومرض قائله، فهذا القول لا يصح أن يقول به عاقل، فكيف يقول به أو يؤيده من يدعي أنه مسلم؟ فالمرأة والرجل متساوون في الإسلام إلا بما تميز بعضهم عن بعض في الأحكام الشرعية، فكلاهما إنسان له نفس الحرمة والقدر، ولكن ماذا نعمل، وكيف نتعامل مع المبادئ والأفكار الوضعية البشرية المجرمة، ومن تبعها من الأتباع عن جهل أو عناد ومكابرة؟

٧. أما قوله: "وما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا؛ أن تسمّى المدنية النسائية، لأنَّ الرِّجال فيها صاروا أنعاماً للنِّساء". فليس بصحيح كذلك؛ لأن المشاهد المحسوس أن الرجال هم المتحكمون في البلدان الرأسمالية، وليس النساء.

قولـه: "ثـمَّ إنَّ الرِّجـال تقاسـموا مشـاقَّ الحيـاة قسـمةً ظالمـةً أيضـاً، فـإنَّ أهـل السياسـة والأديـان ومـن يلتحـق بهـم - وعـددهم لا يبلـغ الخمسـة فـي المائـة - يتمتعون بنصف ما يتجمَّد في دم البشر... ثمَّ أهل الصنائع النفيسة والكمالية، والتجـار الشَّـرهون المحتكـرون وأمثـال هـذه الطبقـة -ويقـدَّرون كـذلك بخمسـة فـي المائة- يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصُّنّاع والزُّرّاع. وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظّالمة هي الاستبداد لا غيره".

النظام الرأسمالي أو أي نظام غير إسلامي هو من يُوجِد الطبقية في المجتمع، ويوجـد المـواخير والملاهـي، والاحتكـارات وغيرهـا مـن المحرمـات، وتوجـد فـي غيـر النظـام الإسـلامي رؤوس الأمـوال الكبـرى، التـي تبتلـع الصـغرى عـن طريـق الشـركات والمصانع والبنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، فالأنظمة الوضعية، والبعد عن أحكام الله -سبحانه- هو الذي يُوجد الضنك وليس فقط الاستبداد.

قوله: "نعم؛ لا يقتضي أن يتساوى العالم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذاك الجاهل النـائم فـي ظلِّ الحـائط، ولا ذاك التـاجر المجتهد المخاطر بالكسول الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضـي الإنسـانية أن يأخـذ الراقـي بيـد السّـافل، فيقرِّبـه مـن منزلتـه، ويقاربـه مـن منزلته، ويُقاربه في معيشته، ويعينه على الاستقلال في حياته".

ولماذا يقول الإنسانية ولا يقول: الإسلام، فالإسلام هو الرابطة الإنسانية الصحيحة التي تربط الإنسان بالإنسان دون النظر إلى عرقه أو لونه، وينظم الإسلام هذه العلاقة بين الناس ولو كانوا مختلفو الأديان.

أما مسألة الفقر والغنى وتفاوت الناس فيها فهي كذلك ترجع إلى النظام المطبق في الدولة، ففي الرأسمالية توجد الطبقية في الغنى والفقر وبشكل واضح، والاشتراكية حاول مفكروها بإنهاء الطبقية ولكن دون جدوى؛ لأنهم أرادوا القضاء على الملكية الفردية، وإبقاء الملكية الجماعية، وهو محال؛ لأن ذلك مخالف لفطرة الإنسان وحبه للمال، واختلاف الناس في الذكاء، والقوة، والقدرة على اكتساب المال.

أما الإسلام فقد قرر أن مسألة الغنى والفقر لا تنتهي للأسباب أعلاه، فشرع الله أحكاما تعالج هذه المسألة، ونظم إدارة الأموال والخدمات والاقتصاد بصورة عامة بنظام اقتصادي فريد ودقيق، يضمن لكل فرد العيش الكريم، بالزكاة والصدقات وتنظيم الواردات والنفقات، التي من شأنها أن تنهي الطبقية وتقلل الفوارق في المجتمع، وحادثة تقسيم أموال بني النضير بين المهاجرين واثنين من فقراء الأنصار، للقضاء على الطبقية دليل على ذلك[١].

قوله: "وروى كريسكوا المؤرِّخ الروسي: إنَّ كاترينا شكت كسل رعيّتها، فأرشدها شيطانُها إلى حمل النِّساء على الخلاعة، ففعلت وأحدثت كسوة المراقص، فهبَّ الشبّان للعمل وكسب المال لصرفه على ربّات الجمال، وفي ظرف خمس سنين؛ تضاعف دخل خزينتها، فاتَّسع لها مجال الإسراف. وهكذا المستبدّون لا تهمهم الأخلاق، إنَّما يهمهم المال".

المفروض في المسلم الذي يعتز بإسلامه أنه يبتعد عن الاستشهاد بغير نصوص القرآن والسنة ومعالجاتهما للواقع، وأن يترفع عن إيراد مثل هذه الأمثلة، وإن ذكر الكواكبي ذلك مثالا على عمل المستبدين، ثم إن هذه المرأة هي غير مسلمة ولا يهمها الحلال أو الحرام، أما الحاكم المسلم الذي يحكم بالإسلام فلا يفعل هذا الفعل وإن كان مستبدا، لأنه يعرف أن ذلك محرم ويثير الرأي العام ضده، والذي سيؤدي إلى اهتزاز عرشه، وإيذان بزوال ملكه عن الرعية التي تعرف أحكام الله –سبحانه–.

قوله: "والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما: تحصيل لذّة أو دفع ألم، وفيهما تنحصر كلُّ مقاصد الإنسان، وعليهما مبنى أحكام الشرائع كلها، والحاكم المعتدل في طيّب المال وخبيثه؛ هو الوجدان".

كلام غير صحيح! فالحاكم في طيب المال وخبيثه هو الله سبحانه برسالاته وما فيها من أحكام، ولو تُرك الأمر للوجدان وهو النفس، لرأى الإنسان الحلال حراما أو

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٠.

العكس، ولم تكن هناك حاجة لبعث الرسل، ومعنى إلهام النفس الفجور والتقوى هو التخيير بين طريق المعصية وطريق الطاعة، والاختيار هو للإنسان، وقوله: "والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما: تحصيل لذّة أو دفع ألم"، يحتاج لتفصيل وبخاصة إن صدر عن الكواكبي وأمثاله من المتأثرين بالحضارة الرأسمالية الغربية، فالسعادة تختلف بحسب المبدأ الذي يعتنقه الإنسان، فسعادة المسلم، تختلف عن سعادة الرأسمالي أو الاشتراكي أو غيرهم، وما يراه المسلم من إنفاق الرأسمالي في المحرمات، قد يراه الرأسمالي لذة ومتعة هذه الحياة، وقد يرى الرأسمالي إنفاق المسلم في وجوه الخير جنون وهدر للمال! وهكذا.

قوله: "ثمَّ إنَّ أعمال البشر في تحصيل المال ترجع إلى ثلاثة أصول: ١ - استحضاره المواد الأصلية. ٢ - تهيئته المواد للانتفاع. ٣ - توزيعها على الناس. وهي الأصول التي تسمّى بالزراعة والصناعة والتجارة، وكلٌّ وسيلة خارجة عن هذه الأصول وفروعها الأولية، فهي وسائل ظالمة لا خير فيها".

ما ذكره هنا هو عن السلع، وقد يكون تحصيل المال عن طريق الخدمات، كأعمال أهل الحرف، والاختصاصات المختلفة كالتعليم والطب والهندسة والجندية وغيرها، فما ذكره عن حصر تحصيل المال بالسلع فقط –إنتاجا وصناعة وتجارة– هو حصر غير دقيق، أما الطرق المحرمة فظاهر أمرها كما بينها الله –سبحانه–.

قوله: "التموُّل؛ أي ادِّخار المال، طبيعة في بعض أنواع الحيوانات الدنيئة كالنمل والنحل، ولا أثر له في الحيوانات المرتقية غير الإنسان... ويلتحق بالحاجة المحقَّقة حاجة العاجزين جسماً عن الارتزاق في البلاد المبتلاة بجور الطبيعة أو جور الاستبداد".

حب التملك هو من مظاهر غريزة البقاء التي خلقها الله سبحانه في الإنسان؛ ليبتليه أيخذ هذا المال من وجه حلال أم من وجه حرام، والادخار هو نتيجة لهذا الحب، وقد شرع الله –سبحانه– أحكام شرعية دقيقة لتنظيم إدارة المال، وحرم كنزه ولو أخرجت زكاته –على الراجح–، فذم الكواكبي للإنسان على الادخار يصح إن

كان هذا الادخار للكنز، أما إن كان لحاجة كشراء دار أو غير ذلك فيجوز شرعا ولا حرج فيه، فطبع الإنسان وفطرته أنه يحب الادخار سواء أكان محتاجا لهذا الادخار أم لا.

قوله: "والمراد بالانتظام العام، معيشة الاشتراك العمومي التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين، ولكن؛ لم يكد يخرج ذلك من القوة إلى الفعل، ثمَّ أحدث الإسلام سُنَّة الاشتراك على أتمِّ نظام، ولكن؛ لم تدم أيضاً أكثر من قرنٍ واحد كان فيه المسلمون لا يجدون من يدفعون لهم الصدقات والكفّارات، وذلك أنَّ الإسلامية - كما سبق بيانه- أسست حكومة أرستقراطية المبنى، ديمقراطية الإدارة، فوضعت للبشر قانوناً مؤسساً على قاعدة: إنَّ المال هو قيمة الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغَلَبة والخداع".

كلام الكواكبي في هذه الفقرة فيه مغالطات عديدة كغيره! فليس الإنجيل هو من أسس الاشتراك العمومي، بل سبقه بذلك الأنبياء الذين منهم من قصص الله علينا، ومنهم من لم يقصص، فالأنبياء هم قادة الناس في زمانهم، وقصص داود ويوسف وسليمان (عليهم السلام) واضحة في الحكم الرشيد الذي يرضي الله، ومنه إدارة المال بشكل عادل.

وأما كلام الكواكبي عن الإسلام فخاطئ من جهتين، الأولى: يظهر أن الإسلام لم يعالج أمور الناس سوى في القرن الأول، وهو خطأ كبير، فكتب الفقه وأحكام المحاكم تشهد بأن بلاد المسلمين حكمت بالإسلام لقرون، ونظمت أمرهم ومنها المالية أدق تنظيم، منذ بعثة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وإلى زمن هدم الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤م على يد المستعمرين. والثانية: وهي الكارثة! أنه يسمي حكم الإسلام بأنه حكومة أرستقراطية المبنى، ديمقراطية الإدارة! فالأرستقراطية هي حكم أشراف الناس ووجوههم، وفي الغالب يكون بالوراثة، وهو نظام أوربي بشري ولا يمت للإسلام بصلة، والديمقراطية هي كذلك لا تمت للإسلام بصلة كونها حكم الشعب بالشعب عن طريق نوابه، وكما ذكرت سابقا.

وليس كما ذكر الكواكبي في أن المال هو (قيمة) الأعمال، بل هو (ثمن) وليس

قيمة، والقيمة تحددها حاجة المجتمع للسلعة أو العمل، وهي تختلف من مجتمع لآخر.

أما ختامه للفقرة في أن المال لا يجتمع بيد الأغنياء إلا بالغلبة والخداع! فهو كلام عجيب، فكم من الأغنياء ممن سمعنا بهم في الماضي أو رأيناهم في الحاضر قد ملكوا الأموال الكبرى وبطريق مشروع كالتجارة والصناعة وغيرهما، فالإسلام لا يحد من الثروة بل ينظم امتلاكها، ولا يقتصر الغنى على المسلمين فقط، بل يتعدى ذلك إلى غيرهم، وبعضهم كذلك ملكوا أموالهم بطرق مشروعة. فكلام الكواكبي يخالف الواقع.

قوله: "فالعدالة المطلقة تقتضي أن يؤخذ قسمٌ من مال ويُردّ على الفقراء؛ بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل. وهذه القاعدة يتمنّى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي، وتسعى وراءها الآن جمعيات منهم منتظمة مكوَّنة من ملايين كثيرة. وهذه الجمعيات تقصد حصول التساوي أو التقارب في الحقوق المعاشية بين البشر، وتسعى ضدَّ الاستبداد المالي، فتطلب أنْ تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلات المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة".

هل اختلط الأمر على الكواكبي هنا؟ إذ خلط بين الإسلام والاشتراكية ومنها الشيوعية! فالإسلام مصدره الوحي، والاشتراكية مصدرها العقل البشري، وشتان ما بين الاثنين.

الإسلام لا يحدد الملكية، ولكنه يحدد نوع المملوك، فيحرم تملك المحرمات كالخمر وغيرها، ويحرم على الفرد تملك الأموال العامة والأموال المرتبطة بها، فمثلا يحرم على الفرد تملك آبار النفط أو شركات استخراجه وتكريره، ومثل ذلك يحرم على الفرد تملك دبابة أو طائرة حربية أو مصانعها، أما الأشياء غير المحرمة أو غير المتعلقة بالأموال العامة فيجوز تملكها أو تملك مصانعها، ولا يجوز تحديد ملكية أي فرد أو تأميم ماله بحجة المساواة أو القضاء على الطبقية كما في الاشتراكية، لأن أحكام المال جاءت واضحة من الله –سبحانه–، ويجب تطبيقها كما تطبق الصلاة

فهما قد وردا في كتاب ورسالة واحدة.

فالإسلام لا يمنع وجود الأثرياء، والثراء لا يؤدي إلى الاستبداد كما ذكر الكواكبي، نعم لا يؤدي إلى الاستبداد إن طُبق الإسلام بصورة صحيحة، فالإسلام وإن سمح بالثراء لكنه فرض الزكاة والكفارات، وحث على الصدقات، وحرم الاحتكار، وحرم بخس الأموال، وحرم أكل أموال الناس بالباطل، وحرم الظلم، وهكذا.

قوله: "جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كليّة تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة، كما تطلبه أغلب جمعيات الاشتراكيين. على أنَّ هذا النظام الذي جاء به الإسلام، صعب الإجراء جداً، لأنَّه منوط بسيطرة الكلّ ورضاء النفوس، ولأنَّ القانون الكثير الفروع يتعذَّر حفظه بسيطاً، ويكون معرَّضاً للتأويل حسب الأغراض، وللاختلاف في تطبيقه حسب الأهواء، كما وقع فعلاً في المسلمين، فلم يمكنهم إجراء شريعتهم ببساطة وأمان إلا عهداً قليلاً، ثمَّ تشعَّبت معهم الأمور بطبيعة اتِّساع الملك واختلاف طبائع الأمم، وفَقَدَ الرجال الذين يمكنهم أن يسوقوا مئات ملايين من أجناس الناس: الأبيض والأصفر، والحضري والبدوي، بعصا واحدة قروناً عديدة".

في هذا الموضع يتضح جليا أن الكواكبي لم يكن على علم بكيفية الحكم بما أنزل الله وكيفية تطبيق ذلك فعليا، وليكون الرد على شكل نقاط:

١. إن سعة الأحكام في الإسلام هي ليست للتعقيد بل للتفصيل بحسب الحوادث المختلفة وشتان ما بين التفصيل والتعقيد، وتأويل النصوص بحسب الأهواء وحملها على ما لا تحتمل، هو بسبب ضعف الفهم للإسلام وأحكامه من قبل المسلمين بالدرجة الأولى، وترك محاسبة الحكام التي هي حق لهم وواجب عليهم.

٢. الأحكام الإسلامية عند تطبيقها لا يشترط لصحتها أن ترضى بها النفوس، فمن لا يرضى بها هو الخاسر قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)، النساء: ٦٥، هذا بالنسبة للمسلمين، وغير المسلمين هم كذلك مخاطبون بأحكام الإسلام أصولا وفروعا، قال تعالى: (...وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ (٦) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...) فصلت: ٦-

٧، ومعلوم أن المشرك لا تقبل منه زكاة قبل الإسلام، فدل على مخاطبة الكفار بأحكام الإسلام فروعا وأصولا، رضي من رضي وأعرض من أعرض.

٣. الدليل وإن كان يحتمل عدة وجوه في التفسير، فتتعدد بذلك المذاهب، لا يعني صعوبته بل هو من الله العليم الخبير، ولرئيس الدولة (الخليفة) أن يتبنى أحد هذه المذاهب ليحكم بها، وتترك باقي المذاهب للتعليم، وقد يأتي الخليفة الذي بعده فيتبنى مذهبا آخر، والتبني بالنسبة للخليفة يكون بحسب ما يراه من قوة الدليل.

٤. ما ذكره الكواكبي من تعذر الحكم بالإسلام؛ بسبب صعوبة شريعة المسلمين، واتساع ملكهم، ودخول الأجناس المختلفة الطبائع تحت حكم الإسلام وغير ذلك، غير صحيح ويخالف النصوص والواقع، فالشريعة هي شريعة الله وهو يعلم بما ينزل، ويعلم بما يصلح الخلق فلا علم لأحد بالصنعة أعلم بها من الصانع، ومن يقول غير ذلك فهو يمهد لزوال حكم الله –سبحانه– واستبداله بشرائع البشر وظلمها.

٥. اتساع الملك لا يعني شيئا إن كان الحكم مطبقا بشكل دقيق فالخلافة –مثلا– في زمن عمر (رضي الله عنه) على سعة ملكها لكن الكل يشهد بعدلها، ومثل ذلك الدول الكبرى في زماننا يسيرها الدستور ولا يمنع كبرها من تنفيذ قوانينها.

وجود الأجناس المختلفة هو كذلك لا يؤثر في انحطاط الدولة أو رقيّها، وبخاصة في الدولة الإسلامية التي بنيت على أنه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، بل على العكس فقد يكون وجود هذا التنوع هو من مظاهر وعلامات قوة الدولة، وهو أحد وسائل الدعوة للالتحاق بها والانضمام إليها كون هذه الدولة لا يظلم فيها أحد بسبب عرقه أو لونه أو دينه أو أي نسب آخر.

قوله: "ولا غَرْوَ إذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوَّره العقل، ولكن؛ مع الأسف لم يبلغ البشر بعد الترقّي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية إلى إدارة الأمم الكبيرة".

الكواكبي هنا يسبح في الأحلام كالاشتراكيين، وأفكارهم التي هي أضغاث أحلام؛ لأنها تخالف الواقع ولا يمكن تطبيقها بحال –كما أراد مفكروها–؛ لأن الله قد خلق في الإنسان حب التملك والرغبة فيه، والناس متفاوتون في الذكاء والقوة والقدرة على

كسب المال، ومنهم النشيط الحريص ومنهم الكسول المبذر، فكيف يتساوى الناس جميعا، وكيف يؤخذ مال من سهر الليالي وأرهقه العمل، ليُساوى مع الكسول الذي لا يعمل، وعلى هذا ففكرة المساواة بين الناس أمر لا يمكن تحقيقه إلا في الخيال والأحلام، أما الإسلام فقد عالج مسألة الفقر والغنى وأنهى الطبقية، ووفر الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن لكل من يحمل تابعية دولته، أما أن ينتهي الفقر أبدا وتعيش الناس كلها أغنياء أو في مستوى واحد من المعيشة، فهذا الأمر لم ولن يحدث أبدا؛ لاختلاف طبيعة البشر كما أسلفنا.

قوله: "والمتأمِّل في عدم انتظام حالة العائلات الكبيرة، يقنع حالاً بأنَّ التكافل والتضامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة؛ ولهذا يكون خير حلٍّ مقدور للمسألة الاجتماعية هو ما يأتي:

١ - يكون الإنسان حرّاً مستقلاًّ في شؤونه، كأنه خُلِق وحده.

٢ - تكون العائلة مستقلة، كأنها أمة وحدها.

٣ - تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارّة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

٤ - تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك؛ كلٌّ منها مستقلٌّ في ذاته، لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي؛ وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها".

وهنا يستمر حلم الكواكبي، ويقرر نتيجة على ما استحال تطبيقه من التضامن والتساوي بين الناس –بحسب رأيه– وهذه النقاط كذلك هي خاطئة ولا يمكن تطبيقها في الواقع، إذ كيف يمكن للإنسان والعائلة والقرية والمدينة والقبيلة أن يعيشوا مستقلين؟!

١. فالإنسان مرتبط بغيره من أبناء جنسه ويحتاج ضرورة أن يشبع حاجاته وغرائزه التي خلقها الله –سبحانه– فيه، فمن سيمكنه من إشباع تدينه أو زواجه أو تملكه أو طعامه وشرابه، وأي قانون سينظم هذا الإشباع سيكون قيدا لهذا الإنسان، وهذه القوانين ستكون قيود لهذه الحرية التي يدعو لها الكواكبي!

٢. والعائلة كالإنسان هي مرتبطة بغيرها من العوائل، وتحتاج ضرورة لنظام ينظم هذه العلاقة، التي تقوم لإشباع الحاجات والغرائز.

٣. والقبيلة مثل العائلة في حاجتها للقبائل الأخرى.

٤. والقرية أو المدينة هي مرتبطة ارتباط حتمي بغيرها من القرى والمدن، ليتكون المجتمع الذي هو عبارة عن أفراد تربطهم علاقات دائمة، تحتاج لنظام ينظمها بكل تفاصيلها في الاقتصاد والاجتماع والتعليم، وقبل ذلك نظام الحكم الذي يحافظ على كيان المجتمع، ويدفع عنه أعدائه، وينظم علاقات أفراده بقوانين دقيقة، ولا يوجد كالإسلام الذي جاء به خير الأنام، من الحكيم العلَّام من ينظم هذا المجتمع، لضمان سعادة الدنيا والآخرة، ففكرة الاستقلال التي يراها الكواكبي للإنسان أو العوائل والمناطق هي فكرة لا توافق الشرع ولا العقل.

قوله: "أن يكون المال بوجه مشروع حلال؛ أي بإحرازه من بذل الطبيعة، أو بالمعاوضة، أي في مقابل عمل، أو في مقابل ضمان على ما تقوم بتفصيله الشرائع المدنية".

الشرائع المدنية! وأين شريعة الله –سبحانه–، ولِم لَم يذكرها الكواكبي، أهو جهل أم خجل أم نسيان؟ وعلى هذه العبارة يظهر أن مراده في السطر السابق من هذا القول بلفظ (حلال): أي أنه لم يأت بطريق غير قانوني! وإذا كان ذلك كذلك يُخشى أن يكون مراد الكواكبي أن كسب الإنسان ماله بعرق جبينه عن طريق أي عمل هو حلال، حتى ولو كان بعمل محرم، كالعمل في مصنع خمر كما يرى ذلك العلمانيين!

قوله: "فهذه إيرلندة –مثلاً– قد حماها ألف مستبدّ مالي من الإنكليز، ليتمتعوا بثلثي أو ثلاثة أرباع ثمرات أتعاب عشرة ملايين من البشر الذين خُلِقوا من تربة إيرلندة".

"الذين خُلِقوا من تربة إيرلندة"، هذه من الأفكار والشعارات الوطنية بمفهومها المحرم، والتي تنسب الأشخاص إلى تراب وطنهم وأنهم خُلقوا منه، وهذا الكلام يخالف ما جاء في النصوص من أن الناس كلهم يرجعون في نسبهم إلى آدام وحواء،

ولم يخلق كل أحد منهم من تراب وطنه!

والوطن بمفهومه اللغوي هو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، قال الخليل: الوَطَنُ: مَوْطِنُ الإنسان ومَحَلُّهُ. وأوطانُ الأغنام: مَرابضُها التي تأوي إليها، ويُقال: أَوْطَنَ فلانٌ أرضَ كذا، أي: اتّخذها مَحَلاًّ ومَسْكَناً يُقِيمُ بها... والمَوْطِنُ: كلّ مكان قام به الإنسانُ لأمرٍ[1].

وكل إنسان يحب المكان الذي ولد وعاش فيه ولا حرج في ذلك، لكن أن يجعل الوطن سبب لتفريق الناس وظهور النزاعات والحروب بينهم بحسب الروابط الوطنية فهذا الذي يحرمه الإسلام وبخاصة إن كانت الحروب بين المسلمين، كحرب العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨ وغيرها.

قوله: "وكم من البشر في أوربا المتمدنة، وخصوصاً في لندرة وباريس، لا يجد أحدهم أرضاً ينام عليها متمدداً، بل ينامون في الطبقة السفلى من البيوت؛ حيث لا ينام البقر، وهم قاعدون صفوفاً يعتمدون بصدورهم على حبالٍ من مسد منصوبة أفقية يتلوون عليها يمنةً ويسرة".

هذا كله بسبب ضلالهم عن طريق الحق الذي أراده الله، إذ كانوا في السابق تحت ظلم الكنيسة والملوك، ثم بعد ثوراتهم الطويلة اهتدوا للرأسمالية التي اصطلى الناس بنار فسادها على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع فكريا واقتصاديا واجتماعيا، وما صنعته هذه الحضارة من طبقية كبرى، إذ جعلت أنه يصل بحال بعض الأغنياء أن يأكلوا بأواني من الذهب والفضة، وبعض العوام يبحث في مكبات النفايات عن لقمة طعام يسد بها رمقه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قال تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) الأعراف ٩٦.

---

(١) ينظر العين، باب الثلاثي المعتل من الطاء، باب الطاء والنون و (وا يء) معهما ط ن و...، ٤٥٥/٧.

قوله: "وحكومة الصين المختلّة النظام في نظر المتمدنين، لا تجيز قوانينها أن يمتلك الشّخص الواحد أكثر من مقدار معين من الأرض لا يتجاوز العشرين كيلومتراً مربعاً ... وروسيا المستبدّة القاسية في عُرف أكثر الأوربيين وضعت – أخيراً– لولايتها البولونية الغربية قانوناً أشبه بقانون الصين، وزادت عليه أنَّها منعت سماع دعوى دينٍ مسجّل على فلاح، ولا تأذن لفلاحٍ أن يستدين أكثر من نحو خمسمائة فرنك. وحكومات الشّرق إذا لم تستدرك الأمر فتضع قانوناً من قبيل قانون روسيا، تصبح الأراضي الزراعية بعد خمسين عاماً أو قرن على الأكثر كإيرلندة الإنكليزية المسكينة، التي وجدت لها في مدى ثلاثة قرون شخصاً واحداً حاول أن يرحمها فلم يُفلح؛ وأعني به غلادستون، على أنَّ الشرق ربما لا يجد في ثلاثين قرناً من يلتمس له الرَّحمة".

في مسألة تملك الأرض يُظهر الكواكبي إعجابه بالاشتراكية التي في الصين وروسيا، وذمه للأوربيين، ويطلب الكواكبي من حكومات الشرق اللحاق بأوربا والصين في تجربتهما من جعل الأرض لكل الناس، وتحديد مساحة التملك للأرض. والسؤال هو لماذا لم يذكر الكواكبي أحكام الأراضي في الإسلام وكيف أنه نظمها أفضل تنظيم، من حيث أحكام الأرض الخراجية والعشرية والأراضي التي فتحت صلحا، وحرمة إجارة الأرض، وليس لمحتجر أرض حق فيها بعد ثلاث سنين إن لم يزرعها فتؤخذ منه لتعطى من يزرعها، عَن الْحَارِث بن بِلَال بن الْحَارِث رَضِيَ اللَّهُ عَنْه: " أَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقطعه العقيق أجمع، فَلَمَّا كَانَ عمر بن الْخطاب قَالَ لِبلَال: «إِن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لم يقطعك إِلَّا لتعمل! قَالَ: فأقطع عمر بن الْخطاب للنَّاس العقيق»[1]، وغير ذلك من روايات. فهل أن كل هذه الأحكام لا تكفي لنذهب إلى روسيا والصين فنتعلم منهم الأحكام؟!

([1]) المحرر في الحديث، المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، المحقق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر : دار المعرفة – لبنان / بيروت، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، كتاب الزكاة باب زكاة المعدن والركاز ٣٤٧/١ برقم ٥٨٠.

قوله: "والشرط الثالث لجواز التمّول، هو: ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير، لأن إفراط الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان، وهذا معنى الآية: {كلا إنَّ الإنسان ليطغى*أن رآه استغنى}، والشرائع السماوية كلُّها، وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حرَّمت الربا؛ صيانةً لأخلاق المرابين من الفساد، لأنَّ الربا: هو كسب بدون مقابل مادي؛ ففيه معنى الغصب، وبدون عمل...".

بداية إن قوله: "والشرائع السماوية كلُّها، وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حرَّمت الربا" لا يصح أن يقول به مسلم يعرف عظمة الإسلام وشرفه على الأديان، فكان الأحرى به أن يذكر نصوص الإسلام الصريحة في تحريم الربا، ويكتفي بها.

وفي هذه الفقرة أيضا نرى أن الكواكبي خلط بين الحلال والحرام، فالإسلام لم يحدد الملكية أبدا ما دامت بشروطها من إخراج للزكاة وعدم الكنز وعدم الاحتكار وغير ذلك من المحرمات، وليس شرطا أن الإفراط في الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة، فقد كان بعض الأنبياء ملوكا وأغنياء، وكان من الصحابة وغيرهم من يملك الكثير ولم يزده ماله إلا قربا من الله –سبحانه– كعثمان بن عفان (رضي الله عنه).

وأما الربا فمحرم، ولا يصح ربط كثرة المال بالربا، فليس كل من كثر ماله فهو مرابي! وتحريم الربا لا يعلل، فهو من الحكيم الخبير، وما شرحه الكواكبي من أضرار الربا هو بعض من آثارها.

قوله: "وقد نظر المالّيون وبعض الاقتصاديين من أنصار الاستبداد في أمر الرِّبا، فقالوا: إنَّ المعتدل منه نافع، بل لا بدَّ منه. أولاً: لأجل قيام المعاملات الكبيرة، وثانياً: لأجل أنَّ النقود الموجودة لا تكفي للتداول، فكيف إذا أمسك المكتنزون قسماً منها أيضاً؟! وثالثاً: لأجل أنَّ كثيرين من المتمولين لا يعرفون طرائق الاسترباح أو لا يقدرون عليها، كما أنَّ كثيراً من العارفين بها لا يجدون رؤوس أموال ولا شركاء عنان. فهذا النظر صحيح من وجه إنماء ثروات بعض الأفراد. أما السياسيون الاشتراكيو المبادئ والأخلاقيون، فينظرون إلى أنَّ ضرر الثروات الأفرادية في جمهور الأمم أكبر من نفعها. لأنها تمكّن الاستبداد الداخلي،

فتجعل الناس صنفين: عبيداً وأسياداً، وتقوّي الاستبداد الخارجي، فتسهِّل للأمم التي تغنى بغناء أفرادها التعدّي على حرية استقلال الأمم الضعيفة. وهذه مقاصد فاسدة في نظر الحكمة والعدالة؛ ولذلك يقتضي تحريم الرِّبا تحريماً مغلَّظاً".

في هذه الفقرة يظهر كم هو الضعف الفكري وفقدان الثقة بأحكام الإسلام الذي وصل إليه الكواكبي ومن على شاكلته؟ فحكم الربا لا يُنظر إليه بحسب رأي المآليين والاقتصاديين الذين أباحوا الربا، ولا ينظر إلى منع الربا بحسب رأي الاشتراكيين والأخلاقيين! فحكم الربا هو حكم الله ولا جدال، والمفروض بأي مسلم أن يسلم تسليما كاملا ظاهرا وباطنا لأحكام الله –سبحانه–، لا أن يعقِّب على قول المآليين بقوله: "فهذا النظر صحيح من وجه إنماء ثروات بعض الأفراد"!، وترجيحه لمنع الربا وفائدته على رأي الاشتراكيين دون ذكر للإسلام الذي سبقهم بذلك أمر خاطئ ومخجل، ولا يجوز أبدا أن يظهر هكذا في كلام المسلم.

قوله: "حِرْص التموُّل، وهو الطمع القبيح، يخفُّ كثيراً عند أهالي الحكومات العادلة المنتظمة ما لم يكن فساد الأخلاق منغلباً على الأهالي، كأكثر الأمم المتمدِّنة في عهدنا؛ لأنَّ فساد الأخلاق يزيد في الميل إلى التموُّل في نسبة الحاجة الإسرافية، ولكنَّ تحصيل الثروة الطائلة في عهد الحكومة العادلة عسيرٌ جداً، وقد لا يتأتى إلا من طريق المراباة مع الأمم المنحطّة، أو التجارة الكبيرة التي فيها نوع احتكار، أو الاستعمار في البلاد البعيدة مع المخاطرات، على أنَّ هذه الصعوبة تكون مقرونة بلذّة عظيمة من نوع لذّة من يأكل ما طبخ، أو يسكن ما بنى".

حقيقة أني لو أردت التفصيل في الرد على كل أمر لطال المقام، وليكون الرد على هذا الفقرة بشكل نقاط:

١. للدقة يجب أن يقال: إن هناك طمع مشروع وطمع محرم، وعبارة الحكومات العادلة هي عبارة غامضة، فنحن المسلمون لا نرى العدل إلا بأحكام الله –سبحانه– إذ لا يخضع العدل لحكم الأهواء، وإلا فما يراه زيد عدلا، قد يراه عمرو ظلما.

٢. فساد أخلاق الأهالي في الغالب تبع لما يطبق عليها من قوانين، ففي عصر

الخلافة الراشدة وعصر عمر بن عبد العزيز (رحمه الله) كثرت الفضيلة وساد الورع، بخلاف عصر الرأسمالية النفعية وبخاصة في أوربا، التي تنتشر فيها المحرمات، وتندر فيها العفة، لذلك قالوا: الناس على دين مليكهم.

٣. قوله: "تحصيل الثروة الطائلة في عهد الحكومة العادلة عسيرٌ جداً، وقد لا يتأتى إلا من طريق المراباة مع الأمم المنحطّة، أو..."، هذا الكلام لا يصح، فهل أن في قرون تطبيق الإسلام لم يوجد أغنياء؟ ألم يجهز عثمان (رضي الله عنه) جيش العسرة بثلاثمئة بعير بأكسيتها مع ألف دينار ذهبا؟ وهل أن الكواكبي لم يعرف أن تطبيق الإسلام بشكل صحيح يُوجِد الثروات والغنى بما يُرضي الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ العَلاَءَ بْنَ الحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَافَتْ صَلاَةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا صَلَّى بِهِمُ الفَجْرَ انْصَرَفَ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَآهُمْ، وَقَالَ: «أَظُنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ؟»، قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَبْشِرُوا [ص:٩٧] وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ لاَ الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخَشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ»[1]، فالنبي (صلى الله عليه وآله) يخبر المسلمين أن الدنيا ستفتح عليهم؛ لأجل تطبيق الإسلام، ويذكرهم أن الله وأمره هو أفضل من منافسة الدنيا وملذاتها بينهم، وما يولد ذلك من عداء.

ولماذا لا تحصل الثروة الكبيرة –على رأي الكواكبي– إلا بطرق الحرام التي ذكرها كالربا والاحتكار والاستعمار؟ ثم ألا يوجد الأغنياء جدا من الذين كسبهم في الحلال حتى في زماننا؟

٤. أما ذكره عن اللذة في طرق الربا، والاحتكار، والاستعمار، فهي تكون عند الفساق والفجار من الناس، ولا يشعر الصالحون بهذه اللذة!

---

(١) رواه البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ٤/٩٦ برقم ٣١٥٨.

قولـه: "وقد ذكر المدققون أنَّ ثروة بعض الأفراد فـي الحكومات العادلـة أضرّ كثيراً منها في الحكومات المستبدَّة؛ لأنَّ الأغنياء في الأولى يصرفون قوّتهم الماليـة فـي إفسـاد أخـلاق النـاس وإخـلال المسـاواة وإيجـاد الاستبداد، أمّـا الأغنيـاء فـي الحكومات المستبدّة فيصرفون ثروتهم في الأبَّهـة والتعاظم إرهاباً للنـاس، وتعويضاً للسّفالة المنصبّة عليهم بالتغالي الباطل، ويسرفون الأموال في الفسق والفجور".

بالعكس فقد تكون الأموال مصدر خير في الدولـة العادلـة كالخلافة الراشدة، ثم لماذا يُنظر للمال على أنه وسيلة للفساد أو الإفساد كما هي نظرة الكواكبي؟! فهذه النظرة تخالف نظرة الإسلام له، فالمال كغيره من الأشياء، يمكن أن يستعمله الإنسان في الخير ويمكن أن يستعمله في الشر، لذا ذكَّر الإسلام المسلمين بأن يستعملوا أموالهم في الخير في نصوص عدة، وذكَّر الإسلام بفضل المال الصالح، من ذلك ما روي عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: «بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: " خُذْ عَلَيْكَ ثِيَابَكَ، وَسِلَاحَكَ، ثُمَّ ائْتِنِي ". قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَصَعَّدَ فِيَّ الْبَصَرَ، ثُمَّ طَأْطَأَهُ فَقَالَ: " إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَكَ عَلَى جَيْشٍ فَيُسَلِّمُكَ اللَّهُ وَيُغَنِّمُكَ، وَأَرْغَبُ لَكَ مِنَ الْمَالِ رَغْبَةً صَالِحَةً ". فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَسْلَمْتُ مِنْ أَجْلِ الْمَالِ، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنْ أَكُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –. فَقَالَ: " يَا عَمْرُو، نَعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلْمَرْءِ الصَّالِحِ»(١).

قوله: "حِفْظُ المال في عهد الإدارة المستبدّة أصعب من كسبه؛ لأنَّ ظهور أثره على صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه، ولذلك يُضطر الناس زمن الاستبداد لإخفاء نعمة الله والتّظاهر بالفقر والفاقة، ولهذا ورد فـي أمثال الأُسراء أنَّ حفظ درهم من الذهب يحتاج إلى قنطار من العقل، وأنَّ العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه، وأنَّ أسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكّام ولا يعرفونه".

كلامه صحيح وله واقع.

---

(١) قال الهيثمي: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِنَحْوِهِ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ، وَأَبِي يَعْلَى رِجَالُ الصَّحِيحِ. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب البيوع، باب اتخاذ المال، ٤/٦٤ برقم ٦٢٤٢.

قوله: "وقد يبلغ فساد الأخلاق في الفقراء أن يسرّهم فعلاً رضاء المستبدِّ عنهم بأيِّ وجهٍ كان رضاؤه".

كلامه قد يكون صحيحا، ولكنه ليس على الإطلاق، فكلما ازداد الظلم وعم الفقر، ازدادت نقمة الناس وبخاصة الفقراء، وأدى ذلك إلى ظهور دعوات التغيير المختلفة، والتي سرعان ما يستجيب الناس لها في عهد الظلم والاستبداد.

قوله: "وقد خالف الأخلاقيون المتأخِّرون أسلافهم في قولهم، ليس الفقراء بعيب، فقالوا: الفقر أبو المعائب؛ لأنه مفتقرٌ للغير، والغناء استغناءٌ عن النّاس".

كلام الكواكبي هنا في وصف الغنى والفقر، والأغنياء والفقراء ليس على الإطلاق، ولا ينطبق على كل غني ولا على كل فقير، فالغنى والفقر ابتلاء من الله – سبحانه– كما وردت بذلك النصوص، فقد يوجد غنيا صالحا أو العكس، ومثل ذلك بالنسبة للفقير.

قوله: "يُقال في مدح المال: إنَّ ما يحلُّ المشكلات الزمان والمال.. وورد في الأثر: إنَّ اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى. وأنَّ الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر... ولا تعارض هذه القاعدة ثروة اليهود؛ لأنها ثروة غير مزاحمين عليها، لأنها فيما يقوله أعداؤه فيها: ثروة رأسمالها الناموس، ومصرفها الملاهي والمقامرة والربا والغشّ والمضاربات، ولا يخلو هذا القول من التحامل عليهم حسداً ممن يقدمون إقدامهم ولا ينالون منالهم".

هنا كأنه يصف حال زمانه من ظهور الرأسمالية، وأهمية رأس المال وتقديمه على كل شيء، كما يظهر ذلك واضحا في قوله: "وقد مضى مجد الرجال وجاء مجد المال..."، ثم يستشهد على ما ذهب إليه بالأحاديث الشريفة، كغيره ممن يريد أن يعضد قوله بالنصوص، رغم أنه عارضها في العديد من أقواله، كقوله: "حِفْظُ المال في عهد الإدارة المستبدّة أصعب من كسبه؛ لأنَّ ظهور أثره على صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه"، وغير ذلك.

أما رده على من وصف ثروة اليهود بأنهم كسبوها أو أنفقوها بطرق محرمه، فإنه رد غير صحيح؛ لأنهم حقا كسبوا أغلب ثرواتهم بطرق محرمة، سواء في الماضي أم في الحاضر، وسواء إن كان بالربا أم بالاحتيال أم بالمضاربات، أم بتجارة المحرمات إلى غير ذلك.

قوله: "هذا وللمال الكثير آفات على الحياة الشريفة ترتعد منها فرائص أهل الفضيلة والكمال، الذين يفضلون الكفاف من الرِّزق مع حفظ الحرية والشرف على امتلاك دواعي الترف والسّرف، وينظرون إلى المال الزائد عن الحاجة الكمالية أنّه بلاء في بلاء في بلاء؛ أي أنّه بلاءٌ من حيث الافتكار بإنمائه، وأما المكتفي فيعيش مطمئناً مستريحاً أميناً بعض الأمن على دينه وشرفه وأخلاقه".

ليس الأمر كذلك كما ذكرنا في موضع قريب.

قوله: "قرر الأخلاقيون أنَّ الإنسان لا يكون حراً تماماً ما لم تكن له صنعة مستقلٌّ فيها؛ أي غير مرؤوس لأحد، لأن حريته الشخصية تكون تابعة لارتباطه بالرؤساء".

الحرية الشخصية هي إحدى الحريات الديمقراطية وهي من الأفكار والمصطلحات الغربية التي تخالف الإسلام مخالفة عظيمة، وقد بينت ذلك في موضع سابق.

قوله: "ولا يقصد الأخلاقيون من التزهيد في المال التثبيط عن كسبه، إنما يقصدون أن لا يتجاوز كسبه بالطرائق الطبيعية الشريفة. أما السياسيون فلا يهمهم إلا أن تستغني الرعية بأي وسيلة كانت، والغربيون منهم يُعينون الأمة على الكسب ليشاركوها، والشرقيون لا يفتكرون في غير سلب الموجود، وهذه من جملة الفروق بين الاستبدادين الغربي والشرقي، التي منها أنَّ الاستبداد الغربي يكون أحكم وأرسخ وأشدّ وطأةً، ولكنْ؛ مع اللّين، والشرقي يكون مقلقلاً سريع الزوال، ولكنّه يكون مزعجاً. ومنها أنَّ الاستبداد الغربي إذا زال تبدّل بحكومة عادلة تُقيم ما

ساعدت الظروف أن تقيم، أما الشرقي فيزول ويخلفه استبداد شرٌّ منه؛ لأنَّ من دأب الشرقيين أن لا يفتكروا في مستقبل قريب، كأنَّ أكبر همهم منصرف إلى ما بعد الموت فقط، أو أنهم مبتلون بقصر النظر".

هنا إنما قال هذا القول لما رأى من نظام حكم قائم على الخلفاء الضعفاء، الذين يصلون إلى الحكم عن طريق الوراثة، هذا الطريق الذي آذى المسلمين، وخالف شريعتهم، والذي كان أول من ابتدعه هو معاوية بن أبي سفيان.

فهو لا يرى لبلاد المسلمين التي ولد فيها، وتقلب بين أمصارها حلا في الأفق، بخلاف ما يراه في الغرب الذي بنهضته الرأسمالية بدأ يتطور شيئا فشيئا، فتزداد ابتكاراته، وتكثر صناعاته، وتتسع مدنه. لكن الكواكبي -وللأسف- لم يستطع تحديد نقاط الضعف، وأسباب انحطاط المسلمين بشكل دقيق؛ فظهر بسبب ذلك انبهاره بالحضارة الغربية وأفكارها وطريقة عيشها التي تخالف شريعة الله -سبحانه-، هذه الحضارة التي هي في انحدار وخراب دائم، كما يظهر ذلك لنا عيانا يوما بعد يوم.

قوله: "وخلاصة القول: إنَّ الاستبداد داءٌ أشدُّ وطأةً من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريباً من السّيل، أذلُّ للنفوس من السؤال. داءٌ إذا نزل بقومٍ سمعت أرواحهم هاتف السماء ينادي القضاء القضاء، والأرض تناجي ربّها بكشف البلاء. الاستبداد عهدٌ؛ أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بمحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجّلون الموت فيحسدهم الأحياء".

في هذا الموضع يكرر ما ذكره في كتابه مرارا من أن سبب الشقاء في الدول هو الاستبداد، ونكرر ما قلناه مرارا من أن سبب الشقاء هو النظام بأحكامه، الذي يمكن أن يوجد الاستبداد له موضعا فيه فينمو ويكبر، أم أن تربة النظام وأحكامه الدقيقة تمنع وجود الاستبداد، وتقتله إن يوجد، كنظام الإسلام إن طُبق كما أراده الله -سبحانه-.

قوله: "الاستبداد يتصرَّف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيُضعفها، أو يُفسدها، أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَم مولاه؛ لأنه لم يملكها حقّ الملك ليحمده عليها حقّ الحمد، ويجعله حاقداً على قومه؛ لأنهم عونٌ لبلاء

الاستبداد عليه... أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه؛ لأنَّه لا يملك مالاً غير معرَّض للسّلب ولا شرفاً غير معرَّض للإهانة..".

الكلام فيه مبالغة، ويخالف ما استشهد به في موضع سابق عن الأسراء بقوله: "... وأنَّ أسعد الناس الصعلوك (الفقير) الذي لا يعرف الحكّام ولا يعرفونه"، فهناك يذكر أن الفقير أسعد الناس ولا يعرفه أحد، وهنا يذكر أنه حاقد على قومه، متجرع لما ينزل عليه من آثام الاستبداد.

قوله: "وهذه الحال تجعل الأسير لا يذوق في الكون لذةً نعيم، غير بعض الملذّات البهيمية. بناءً عليه؛ يكون شديد الحرص على حياته الحيوانية وإنْ كانت تعيسة".

مصطلحات جارحة ولا يصح التعميم.

قوله: "ومثال الأسراء في حرصهم على حياتهم الشيوخ، فإنَّهم عندما تمسي حياتهم كلُّها أسقاماً وآلاماً ويقربون من أبواب القبور، يحرصون على حياتهم أكثر من الشباب في مقتبل العمر، في مقتبل الملاذ، في مقتبل الآمال".

حب الحياة وكراهية الموت هو من غريزة البقاء التي خلقها الله -سبحانه- في كل إنسان، فلا يلام المرء على هذا الحب أو ينتقص لأجله، ودليل ذلك إقرار النبي (صلى الله عليه وآله) لقول عائشة (رضي الله عنها): لَيْسَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ الْمَوْتَ. في الحديث الذي روي عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه» فقلت: يا نبي الله أكراهية الموت؟ فكلنا نكره الموت، فقال: «ليس كذلك، ولكن المؤمن إذا بشر برحمة الله ورضوانه وجنته، أحب لقاء الله، فأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه، كره لقاء الله، وكره الله لقاءه»[1].

([1]) رواه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ٤/٢٠٦٥ برقم ٢٦٨٤.

قوله: "والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصل مرضهم العقلي إلى درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر، في كلِّ ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانية. ويصل تسفُّل إدراكهم إلى أنَّ مجرّد آثار الأبَّهة والعظمة التي يرونها على المستبدّ وأعوانه تبهر أبصارهم، ومجرّد سماع ألفاظ التفخيم في وصفه وحكايات قوته وصولته يزيغ أفكارهم، فيرون ويفكرون أنَّ الدواء في الداء، فينصاعون بين يدي الاستبداد انصياع الغنم بين أيدي الذئاب؛ حيث هي تجري على قدميها جاهدةً إلى مقرِّ حتفها".

هذا الكلام صحيح في رعاع الناس، وإذا ما زاد المستبد استبدادا، وزادت الرعية انقيادا وطاعة عمياء، ظهر الاستعباد ورجع الناس من عبادة رب العباد إلى عبادة العباد، لذا كان المعول عليه هو في حياة الأمم هو المبدأ الذي تقوم عليه، وما يحتاج له من بلورة ووضوح لأفكاره التي يحارَب بها كل فكر دخيل يؤدي إلى انحطاط الأمة.

قوله: " ولا غرابة في تأثير ضعف الأجسام على الضعف في العقول، فإنَّ في المرضى وخفّة عقولهم، وذوي العاهات ونقص إدراكهم، شاهداً بيّناً كافياً يُقاس عليه نقص عقول الأُسراء البؤساء بالنسبة إلى الأحرار السعداء".

كلامه عن تأثير صحة الإنسان على عقله غير صحيح، وما ذكره من خطأ الفهم عن موضوع الصحة هو لأنه لم يدرك واقع العملية العقلية أو الفكرية عند الإنسان، والذي بينته في موضع سابق، وقياس الأسراء على ذوي العاهات والمرضى وتأثير ذلك على عقولهم ليس صحيحا.

قوله: "ربما يستريب المطالع اللبيب الذي لم يُتعب فكره في درس طبيعة الاستبداد، من أنَّ الاستبداد المشؤوم كيف يقوم على قلب الحقائق... يرى أنَّه كم مكّن بعض القياصرة والملوك الأولين من التلاعب بالأديان تأييداً لاستبدادهم

فاتَّبعهم الناس.. ويرى أنَّ الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أنَّ طالب الحقِّ فاجرٌ، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلِّم مفسد، والنّبيه المدقق ملحد ..".

كلامه صحيح وله واقع، إلا أن مسألة تلاعب القياصرة والملوك المفروض أنها لا تكون عند المسلمين ولا في بلاد المسلمين؛ لأن الإسلام هو نصوص واضحة، ومن يحاول ليَّها فإنها تلويه وتفضحه عاجلا أم آجلا، فالحلال بين والحرام بين.

قوله: "ولا غرابة في تحكُّم الاستبداد على الحقائق في أفكار البسطاء، إنما الغريب إغفاله كثيراً من العقلاء، ومنهم جمهور المؤرِّخين الذين يُسمّون الفاتحين الغالبين بالرِّجال العظام".

هنا يجب إيضاح أمرين، الأول: إن التاريخ يجب أخذه بطريق الرواية، كما فعل المسلمون؛ كي يعرف صدق من رواه أو كذبه، ونرى طريق الرواية واضحا في تاريخ الطبري وسيرة ابن إسحاق وابن هشام وغيرهم، ويؤخذ التاريخ كذلك من الآثار المادية التي تركتها الأمم، وهي وإن كانت قليلة لكنها تنقل بعض الصور عن تلك الحوادث، وأما أن تكتب كتب التاريخ عن كتب مثلها فهذا الطريق غير آمن، وبخاصة أنه في الغالب يكتب المؤرخ مادحا لحاكم زمانه، فإذا مات أو ذهب ملكه تجد الذم والقدح للحاكم نفسه.

الثاني: الفتح غير الاستعمار، فبعض ممن يسمون أنفسهم بالمثقفين! يسمون الفتح الإسلامي جهلا أو عداوة: استعمارا، ويصفون الفتح بأوصاف لاذعة، ولا نراهم يصفون الاستعمار بهذه الأوصاف، ولنذكر بعض الفروق بينهما:

١. الفتح هو بأمر الله في كتابه المعجز، وأول من قام به النبي (عليه الصلاة والسلام)، وأكمله خلفاؤه من بعده.

٢. أما الاستعمار فهو بجشع النفوس الغربية وغايته الاستعباد ونهب الخيرات.

٣. الفتح نقلنا من عبادة النار والأوثان والعباد. إلى عبادة الله رب العباد، فضلا عن الأحكام الدقيقة والصحيحة التي تنظم كل شؤون الحياة، أما الرأسمالية الاستعمارية فانحراف فكري مع انحراف تشريعي ينفذ بإجرام عسكري.

٤. الإسلام يساوي بين أفراد البلد المفتوح والبلد الفاتح في الحقوق والواجبات، أما

الاستعمار فنهب وقتل وتدمير للبلد المستعمَر من قبل البلد المستعمِر.

٥. في البلاد المفتوحة والعراق مثلا نجد أن الناس قد أحبت الفاتحين بشدة فتجدهم سموا أبناءهم محمد وبكر وعمر وعلي وعثمان وحسن وحسين، وسعد (قائد الفتح)، ولا تجد من سمى ابنه نابليون وتشرشل وبوش وكلينتون وترامب.

وغير ذلك من الفروق.

قوله: "وقد يظنُّ بعض الناس أنَّ للاستبداد حسناتٍ مفقودة في الإدارة الحرّة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يليّن الطباع ويلطِّفها، والحقُّ أنَّ ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يُعلِّم الصغير الجاهل حسن الطاعة والانقياد للكبير الخبر، والحقُّ أنَّ هذا فيه عن خوف وجبانة لا عن اختيارٍ وإذعان...".

لماذا تم حصر الناس بين خيارين أحلاهما مر؟ فهو على رأي الطرفين:

إما أن يعيش الناس بحرياتهم دون أي ضابط، وإن كان هناك ضابطا فهو ضابط مصلحي عقلي، كما تعيش الناس في العالم الرأسمالي في أوربا وأميركا، والذي كما نرى ويرونه هم من فساد في المجتمع، وانحلال في الأخلاق، وهدم للأسرة، ومص لدماء الفقراء وغير ذلك كثير.

وإما أن يعيش الناس تحت حكم مستبد، وأشده أن يرافقه عدم الحكم بالإسلام، فيحارب الناس في عيشهم، وينشر الخوف والرعب بينهم، وغير ذلك من نكد العيش.

والصواب لا هذا ولا ذاك، والمفروض بنا جميعا والكواكبي وغيره أن ندعو لحكم الإسلام الذي حكم مئات السنين، ومن أراد الأدق فليدعو إلى تطبيق الإسلام كما طبقه النبي (صلى الله عليه وآله) وخلفاءه الراشدون (رضي الله عنهم)، فهذا الأنموذج من الحكم الفريد العادل طبق على الأرض، ولم يبق خيالا في بطون الكتب كمدينة أفلاطون الفاضلة، فلندعو إليه وننصره، وبخاصة أننا موعودون بنصر الله لهذا الأنموذج الفريد كما قال النبي (صلى الله عليه وآله) في الحديث الصحيح الذي سبق تخريجه:

"تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ راشدة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّة فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ"(١).

قوله: "الأخلاق أثمار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسُقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة، بناءً عليه؛ تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر".

"تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر" هو كلام صحيح من ناحية ظهور أفكار النظام المطبق على الناس في أفعالهم وطريقة عيشهم وأحكامهم، فمثلا عندما طبق الإسلام ظهر جيل الصحابة بعقليتهم ونفسيتهم المتميزة، وعندما طُبقت الديمقراطية، ظهرت أفكار الحريات والانحلال وشاعت المخالفات والمحرمات.

وللإيضاح نذكر ما يأتي: كثيرا ما نسمع: عن الأخلاق ثم الأخلاق ثم الأخلاق.

وليس للتقليل من شأنها ولكن لنضرب هذا المثل:

لو ذهب رجل لشراء طحين هو بحاجة إليه، من بائع شديد في تعامله، فقال البائع للمشتري: الطحين بـ كذا، فساومه المشترى على سعر أقل ولكن دون جدوى، وقال له البائع بوجه عبوس!: لا أبيعه لك بأقل، إن أعجبك فاشتري! وإلا فاذهب عني! فكلامك لا يعجبني، رضي المشتري بسعر البائع على مضض واشترى الطحين، وقال في نفسه: ما أصعب هذا البائع، فعملية البيع هذه حلال ينقصها (خلق السماحة) في البيع.

ولو ذهب رجل لشراء خمر اعتاد أن يشتريه بسعر معين، فاستقبله البائع بجميل الكلمات، ولمّا أعطى المشترى مبلغ المال للبائع رد له بائع الخمر جزءا من الثمن!

---

(١) سبق تخريجه.

فقال له المشتري: هذا سعره فلماذا رددت لي بعض الثمن، فقال له البائع: لأن سعره قد انخفض قليلا وهذا حقك! فعجب المشتري من أمانة صاحب الخمر، ولما انصرف المشتري سقطت بعض نقوده فناداه بائع الخمر أن نقودك قد سقطت فانتبه المشتري والتقطها بعجب أكبر لأمانة هذا البائع، ومع خلق الأمانة هذا، لكن العملية حرام آثم فيها البائع والمشتري.

الخلاصة:

الأخلاق صفة للعمل، فالعمل هو (الأصل) والخلق (ملحق) به، فالأصل في حياتنا بعد الإيمان الأحكام وهي أوامر الله ونواهيه، وليست الأخلاق فقط، فبالأوامر والنواهي ندخل الجنة أو يُدخل بها إلى النار.

قوله: "نعم: الأقوام كالآجام، إن تُرِكت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقُم أكثرها.. وإن صادفت بستانياً يهمه بقاؤها وزهوها فدبّرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسُنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بُليت ببستانيٍّ جدير بأن يسمّى حطّاباً لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخرّبها، وهذا مثل الحكومة المستبدّة".

لماذا لا يقال: إن النظام يفرض أجواءه، ففي عصر النبوة والخلافة الراشدة وعصر عمر بن عبد العزيز ساد الورع والتقوى، وظهر مجتمع لم يظهر له مثيل في الصلاح والنقاء على مر العصور، وصار مثلا وهدفا لكل مصلح، أما في عصور غياب شريعة الله عن الحياة فتجد الآثام والفساد وغياب الأخلاق وغيرها من الشرور التي لا تنتهي.

قوله: "ومتى كان الحطّاب غريباً لم يُخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنّما همّه الحصول على الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطّامة وهناك البوار".

كأنه هنا يعرِّض بالعثمانيين، وإن كان ذلك كذلك، فغير صحيح، فالخلفاء العثمانيون ليسوا بمستوى واحد، صحيح أن منهم من كانت إساءته أكبر من غيره،

ولكن فيهم من الأفذاذ الذين عمَّروا بلاد المسلمين، وحكموا الناس بالإسلام، وكانوا من خيار الحكام، كسليمان القانوني ومحمد الفاتح وغيرهم (رحمهم الله).

قوله: "لا تكون الأخلاق أخلاقاً ما لم تكن ملكة مُطردة على قانون فطري تقتضيه أولاً وظيفة الإنسان نحو نفسه؛ وثانياً وظيفته نحو عائلته؛ وثالثاً وظيفته نحو قومه؛ ورابعاً وظيفته نحو الإنسانية؛ وهذا القانون هو ما يسمّى عند الناس بالناموس[١]".

الأخلاق كما ذكرت في موضع سابق، هي أحكام شرعية وهي صفات للأعمال، والأحكام التي بينت أفعال العباد هي العمدة، وما ذكره الكواكبي من وظيفة الأخلاق هي ليست كما ذكر، بل أن ما ينظم ذلك هو الشريعة ككل، فالإسلام كما في أحد تعاريفه: هو النظام الذي ينظم علاقة الإنسان بربه، وبنفسه، وبغيره من الناس، فالشريعة هي المنظمة لا الأخلاق فقط.

قوله: "ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس، وهو كالحيوان المملوك العنان، يُقاد حيث يُراد، ويعيش كالريش، يهبُّ، حيث يهبُّ الريح... وقد يُعذر الأسير على فساد أخلاقه؛ لأنَّ فاقد الخيار غير مؤاخذ عقلاً وشرعا".

هذا الكلام وما قبله وما بعده ليس على إطلاقه ولا يصح هذا التعميم، فالناس متفاوتون بالنسبة لموقفهم من الاستبداد، والمسلمون كما ذكرنا آنفا منهم من ينكر

---

(١) قال الزبيدي: الناموس: صاحب السر، أي سر الملك، وعمه ابن سيده، وقال أبو عبيد: هو الرجل المطلع على باطن أمرك، المخصوص بما تستره من غيره. أو هو صاحب سر الخير، كما أن الجاسوس صاحب سر الشر. وأهل الكتاب يسمون جبريل صلى الله عليه وسلم: الناموس الأكبر، هو المراد في حديث المبعث، في قول ورقة، لأن الله تعالى خصه بالوحي والغيب الذي لا يطلع عليهما غيره. والناموس: الحاذق الفطن. والناموس: من يلطف مدخله، في الأمور بلطف احتيال، قاله، الأصمعي. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية ١٦/ ٥٨٠.

ويأتي بمعنى القانون والشريعة. معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/٢٢٨٥.

بيده، ومنهم من ينكر بلسانه وقلمه، ومنهم من يكون إنكاره بقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

أما تشبيه الأسير بالحيوان أو الرقيق ففيه مبالغة ومغالطة كبيرة، فالأسير لم يسلم نفسه للأسر، بل هو غُلب على أمره فأصبح أسيرا، وقد يكون معذورا، إلا أن يكون ممن رضي وتابع الظلم والاستبداد، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»[1].

ويختم هذه الفقرة بمبالغة لا تصح أيضا! وهي ذكره أن أسير الاستبداد غير مؤاخذ عقلا وشرعا! وكلامه هو المردود عقلا وشرعا، وكما هو معروف فإنه لا يسقط التكليف إلا عن الصبي والمجنون والمكره الذي يصل به الإكراه إلى الموت.

قوله: "شاعت بين الأسراء قواعد كثيرة باطلة كقولهم: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، وقولهم: البلاء موكولٌ بالمنطق وقد تغالى وعّاظهم في سدِّ أفواههم حتى جعلوا لهم أمثال هذه الأقوال من الحِكَم النبوية..".

ما ذكره من أمثلة لا تتعلق بالأسراء كما وصفهم، بل هي أمثله عامة تضرب عند خوض الناس في الكلام الذي ضره أكبر من نفعه، إن لم يكن ذلك الكلام مضر أصلا ولا نفع فيه، وقد وردت نصوص عديدة في الشرع تنهى عن مثل هذا الكلام نذكر منها على سبيل المثال ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) إذ قال: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ المَشْرِقِ»[2]، وبالتأكيد يقابل ذلك أن الكلام في الحق والذكر وغير ذلك، له من الأجر والدرجات الكثيرة كما نصت على ذلك النصوص العديدة.

قوله: "أقوى ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ؛ أي بحرص

---

(1) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك، ٣/١٤٨٠ برقم ١٨٥٤.

(2) رواه البخاري، كتاب الرِّقَاق، باب حفظ اللسان، ٨/١٠٠ برقم ٦٤٧٧.

الأفراد على حراسة نظام الاجتماع".

الصواب أن يقال: حراسة أنظمة المجتمع، لا نظام الاجتماع؛ لان أنظمة المجتمع هي التي تنظم العلاقات بين الناس في شتى المجالات من اقتصاد وتعليم وغير ذلك، أما كلمة اجتماع فلا نجد لها واقعا إلا عند اجتماع الرجل بالمرأة وهذا الاجتماع وما ينظمه من أحكام هو الذي يطلق عليه بـ: النظام الاجتماعي.

ولنقرب الصورة أكثر لو جمعنا (عدة رجال)، أو (عدة نساء) في مكان واحد فإن اجتماعهم لا يحتاج إلى نظام، بل إن المصالح التي بينهم هي التي تحتاج إلى نظام، أما لو جمعنا (الرجال والنساء) في هذا المكان فاجتماعهم هذا يحتاج إلى نظام، فضلا عن اجتماع الرجل والمرأة في الزواج وما يتعلق به من أحكام، والخلاصة من هذا الكلام إن النظام الاجتماعي أو نظام الاجتماع يطلق على الأحكام التي تنظم اجتماع الرجل بالمرأة والنساء بالرجال.

وما ذكره من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الحراسة من جانب الأمة لأنظمة الإسلام، وكل بحسب قدرته، ويأتي قبل ذلك حراسة الدولة على هذه الأنظمة التي بذهابها تذهب صفة الإسلام عن هذه الدولة.

قوله: "والموظَّفون في عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون –مطلقاً– ولا أقول غالباً، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملّق، وما أبعد هؤلاء عن التأثير، لأنَّ النصح الذي لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت، وإنْ نبت كان رياءً كأصله، ثمَّ إنَّ النُّصح لا يفيد شيئاً إذا لم يصادف أذناً تتطلّب سماعه؛ لأنَّ النصيحة وإن كانت عن إخلاص فهي لا تتجاوز حُكْمَ البذر الحيّ: إنْ أُلقي في أرضٍ صالحة نبت، وإن أُلقي في أرضٍ قاحلة مات".

صحيح أن كلامه هنا له واقع، ولكن كما قال النبي (صلى الله عليه وآله): «... فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»[1] وتبقى أمة محمد عليه الصلاة والسلام فيها الخير إلى يوم القيامة.

([1]) رواه البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رُب مبلغ أوعى من سامع» ٢٤/١ برقم ٦٧.

قوله: "أمّا النهي عن المنكرات في الإدارة الحرة، فيمكن لكلِّ غيورٍ على نظام قومه أن يقوم به بأمانٍ وإخلاص، وأن يوجِّه سهام قوارصه على الضعفاء والأقوياء سواء، فلا يخصُّ بها الفقير المجروح الفؤاد، بل تستهدف أيضاً ذوي الشّوكة والعناد".

هنا كأن الكواكبي يخلط بين الإسلام والمذهب الحر (الرأسمالية)، فهو تارة يمدح "الإدارة الحرة"، ثم يستشهد بحديث شريف!، ولو كان عقل الكواكبي قد مُلأ فكرا إسلاميا، ونفسه طمأنينة برسالة الإسلام فلِمَ لم يُظهر ذلك بوضوح؟ ولكن الظاهر أنه أعجب كثيرا بالرأسمالية، وأحيانا بالأفكار الاشتراكية، مع عدم إنكاره لأصله الإسلامي، فهو أصبح كاليهود أو أتباع أي دين من الرأسماليين الذين لم يتنكروا لديانتهم كعلاقة بين الفرد وربه، أما الحياة فالرأسمالية علاجها.

وبالتأكيد أن المسلم إن فعل ذلك فهو في خطر كبير، فهو إن جهل خطورة هذا الخلط فهو مسلم عاص يجب نصحه، وأما من اعتقد ذلك وأصر عليه فيكفر؛ لما أنه أنكر الجزء الأكبر من الإسلام وأحكامه التي تنظم كل شؤون الحياة، وليس جانب العبادة فقط.

قوله: "لمّا كان ضبطُ أخلاق الطبقات العليا من النّاس أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرّة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنيةً القذف فقط، ورأت أن تحمل مضرَّة الفوضى في ذلك خير من التحديد؛ لأنَّه لا مانع للحكّام أنْ يجعلوا الشّعرة من التقييد سلسلة من حديد، ويخنقون بها عدوّتهم الطبيعة، أي الحريّة. وقد حمى القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم: (ولا يُضارُّ كاتبٌ ولا شهيد)".

وهنا كذلك يخطأ الكواكبي خطأ فادحا! فهو يمدح المذهب الحر (الأمم الحرة) في إطلاق حرية الرأي إلا القذف -كما قال-، ويستشهد استشهادا خاطئا بنص من القرآن الكريم لتأييد هذه الحرية! وشتان ما بين الثرى (الرأسمالية)، وما بين الثريا (رسالة الإسلام).

ولا يصح أبدا أن يُسمح بحرية الرأي بحجة دفع الاستبداد، وقد رأينا هذه الحرية بآثامها على حقيقتها في زماننا في أن يسب من يشاء ما يشاء، ويتجاوز بألفاظه

كيفما شاء، ومثل ذلك التأليف والخطابة وغيرهما، ففي الإسلام لا يسمح –مثلا– بنشر أفكار الإلحاد والشرك وأي محرم من المحرمات، وتحت أي حجة من الحجج.

فضلا عن أننا كذلك رأينا المشاهد وسمعنا المواقف في وسائل الإعلام كيف أن هذه الحرية في الرأي لا يسمح بها للمسلمين! أما أن يسب بعض أعداء الإسلام مقدسات هذا الدين العظيم فله الحق، ودون رادع!

قوله: "الخصال تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: الخصال الحسنة الطبيعية، كالصدق والأمانة والهمّة والمدافعة والرحمة، والقبيحة الطبيعية كالرياء والاعتداء والجبانة والقسوة، وهذا القسم تضافرت عليه كلُّ الطبائع والشرائع.

والنوع الثاني: الخصال الكمالية التي جاءت بها الشرائع الإلهامية، كتحسين الإيثار والعفو وتقبيح الزنّى والطمع؛ وهذا القسم يوجد فيه ما لا تدرك كلُّ العقول حكمته أو حكمة تعميمه، فيمثّله المنتسبون للدّين احتراماً أو خوفاً..".

الأخلاق أو المعاملات هي أحكام شرعية، ومن يُحسِّن أو يُقبِّح الأقوال أو الأفعال هو الله –سبحانه–، فالكذب –مثلا– مذموم، ولكن ذمه ليس على الإطلاق، فقد جاءت النصوص التي تستثني جواز الكذب في الحرب، وفي إصلاح ذات البين، وكذب الرجل على زوجته فيما يكون بينهما من كلام في المدح والحب وأشباهه، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُوَلِ، اللَّاتِي بَايَعْنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَقُولُ خَيْرًا وَيَنْمِي خَيْرًا» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ أَسْمَعْ يُرَخَّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبُ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا[١]. ومثل ذلك استحباب المشي بتكبر استثني إذا

([١]) رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وما يباح منه ٤/٢٠١١ برقم ٢٦٠٥.

كان أمام جيش الكفار لإظهار القوة، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ رَأَى أَبَا دُجَانَةَ يَتَبَخْتَرُ: «إِنَّهَا لمشية يبغضها انه، إِلَّا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ»[1]، وهكذا.

أما ذكره لـ "الشرائع" أو "الشرائع الإلهامية" فلا عبرة فيه، ولا عبرة بغير الإسلام الذي هدم كل الديانات الوضعية، ونسخ كل الشرائع السماوية، فالإسلام هو الفيصل، وهو الذي يعلو ولا يُعلَى.

قوله: "أسير الاستبداد العريق فيه يرث شرَّ الخصال، ويتربّى على أشرِّها، ولا بدَّ أن يصحبه بعضها مدى العمر...".

بالتأكيد إن كلامه ووصفه ليس على الإطلاق، فكل إنسان وقناعاته وأفكاره التي بحسبها يكون سلوكه، وقابلية الهدى والضلال باقية في الإنسان إلى آخر يوم في حياته، وإن كان غير المسلم قد يتصف بما ذكره الكواكبي، فإن المسلم يكون أبعد عن هذه الصفات من غيره.

قوله: "انَّ الأمين يظنُّ الناس أمناء خصوصاً أشباهه في النشأة، وهذا معنى "الكريم يُخدَع"، وكم يذهل الأمين في نفسه عن اتِّباع حكمة الحزم في إساءة الظنِّ في مواقعه اللازمة".

ملحوظة: في زمن اختلاط المفاهيم، وظهور الفساد بين الناس، لا يصح أن نحسن الظن بكل أحد، بل يجب أن يكون المسلم كيس (عاقل) فطن حذر! وإلا كان فريسة لأهل الشر ومكرهم، فصحيح أن حسن الظن مطلوب، لكنه ليس على الإطلاق!

روي عن الإمام عليّ رضي الله عنه قوله:

"إذا استولى الصلاح على الزمان وأهله ثم أساء رجل الظن برجل لم تظهر منه خزية فقد ظلم، وإذا استولى الفساد على الزمان وأهله فأحسن رجل الظن برجل فقد غَرَّرَ "[2].

---

(1) السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ١١٥.

(2) أي: أوْقَعَ بنفسه في الغَرَر وهو الخطر. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، المؤلف: جار الله

قولـه: "وهنـا أستوقف المطالع وأستلفته إلـى التأمّل فـي مـا هـي ثمـرة الاشتراك التي يحرمها الأسراء، فأذكره بأنَّ الاشتراك هو أعظم سرٍّ في الكائنـات، بـه قيـام كلِّ شـيء مـا عـدا الله وحـده بـه قيـام الأجـرام السـماوية؛ بـه قيـام كـلِّ حيـاة؛ بـه قيـام المواليد؛ به قيام الأجناس والأنواع؛ بـه قيام الأمـم والقبائـل؛ بـه قيـام العائلات؛ بـه تعاون الأعضاء. نعم، الاشتراك فيه سرُّ تضاعف القوة بنسبة نـاموس التربيـع؛ فيـه سرُّ الاستمرار على الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد. نعم؛ الاشتراك هو السرُّ كلُّ السرّ في نجاح الأمم المتمدنـة. بـه أكملوا نـاموس حياتهم القوميـة، بـه ضبطوا نظام حكوماتهم، به قاموا بعظائم الأمور".

في موضـع سابق استبعد الكواكبي تحقق الاشتراك بين النـاس، وهنا يدعو إليـه، فكيف يدعو إلى ما استبعد تحقيقه؟ إذ قال في ذلك الموضـع:

"وكم جرَّبت الأمم ذلك فلم تنجح فيها إلا الأمم الصغيرة مدة قليلة. والسبب كما تقدَّم هو مجرّد صعوبة التحليل والتركيب بين الصوالح والمصالح الكثيرة المختلفة. والمتأمِّل فـي عدم انتظـام حالـة العـائلات الكبيرة، يقنـع حـالاً بـأنَّ التكافل والتضـامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة؛ ولهذا يكون خير حلٍّ مقدور للمسألة الاجتماعية هو ما يأتي:

١ – يكون الإنسان حرّاً مستقلاًّ في شؤونه، كأنه خُلِق وحده.

٢ – تكون العائلة مستقلة، كأنها أمة وحدها.

٣ – تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارّة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

٤ – تكـون القبائـل فـي الشـعب أو الأقـاليم فـي المملكـة كأنهـا أفـلاك؛ كـلٌّ منهـا مسـتقلٌّ فـي ذاتـه، لا يربطهـا بمركـز نظامهـا الاجتمـاعي؛ وهـو الجـنس أو الـدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها".

وقد ردد عليه هناك.

وقوله: "الأجناس والأنواع"، "حياتهم القومية". فإنه لم يتعصب المسلمون لمثل

الزمخشري توفي ٥٨٣ هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ ٢٩٧/٣.

هذه الروابط، إذ وردت الأدلة بذم العصبيات التي تفرق المسلمين على أي أساس، وهنا كذلك يظهر مدى إعجابه بالأمم المتمدنة الغربية الاشتراكية أو الرأسمالية، وما جره هذا الإعجاب إلى صياغة عقليته، وطريقة تفكيره البعيدة عن الطريقة الإسلامية، التي هي ببساطة أن يبحث الواقع المراد علاجه، ثم يحدد الدليل الشرعي الذي ينطبق عليه، نعم كل هذا قد غاب عند الكواكبي فأوقع نفسه في الضلال، سواء أشعر بذلك أم لم يشعر، لأن الهدى والضلال هما مصطلحان شرعيان يحددان من هو الضال ومن هو المهتدي وبحسب موقف هذا الإنسان من الإسلام.

علما أن الإسلام هو كذلك منع الحرية الفردية وحث المسلم على الاختلاط وعدم العزلة، وبين أن هناك أمورا وأحكاما خاصة بكل إنسان، وأخرى لا تتحقق إلا بأن يشترك فيها مع غيره من أفراد المجتمع.

قوله: "قاتل الله الاستبداد وشؤمه، جعل الكتّاب يحصرون أقوالهم في الدعوة إلى الاشتراك، وما بمعناه من التعاون والاتحاد والتحابب والاتِّفاق، ومنعهم من التعرُّض لذكر أسباب التفرّق والانحلال كليّاً، أو اضطرهم إلى الاقتصار على بيان الأسباب الأخيرة فقط. فمن قائلٍ مثلاً: الشرق مريضٌ وسببه الجهل، ومن قائلٍ: الجهل بلاء وسببه قلّة المدارس... وهذا أعمق ما يخطُّه قلم الكاتب الشرقي كأنّه وصل إلى السبب المانع الطبيعي أو الاختياري. والحقيقة، أنَّ هناك سلسلة أسباب أخرى حلقتها الأولى الاستبداد".

كلامه صحيح، ولكن الاستبداد والظلم هو فرع وليس أصل في الفساد، فالأنظمة والقوانين هي الأصل في فساد أو صلاح الفرد أو المجتمع.

قوله: "وكاتب آخر يقول: الشرق مريض وسببه فقد التمسّك بالدين، ثمَّ يقف، مع أنَّه لو تتبَّع الأسباب لبلغ إلى الحكم بأنَّ التهاون في الدين أولاً وآخراً ناشئ من الاستبداد".

كلام غير صحيح، وإلا لترك النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه (رضي الله عنهم) الدين وتهاونوا به، من ظلم وشدة قريش، ومثلهم الأنبياء السابقين (عليهم

السلام)، بل إن الاستبداد كثيرا ما يدفع المسلمين إلى التفكر فيما حل بهم بعدما تخلوا عن تطبيق الإسلام كما أراد الله –سبحانه– في كل شؤون الحياة، التي أولها الحكم وآخرها الصلاة.

فالضعف والتهاون بأمر الدين جاء نتيجة لضعف الفهم للإسلام، والذي أدى فيما بعد إلى ظهور الاستبداد الذي ساعد بدوره على تشويه صورة الإسلام، وتحريف الفهم لنصوصه بوسائل مختلفة كالفتاوى ومناهج التعليم ووسائل الإعلام، وتتويج ذلك بإبعاد حكم الإسلام، والحكم بما أنزل الله وما نتج عنه من الشرور والآثام.

قوله: "وآخر يقول: إنَّ السبب فساد الأخلاق، وغيره يرى أنّه فقد التربية، وسواء ظنَّ أنَّه الكسل، والحقيقة أنَّ المرجع الأول في الكلّ هو الاستبداد، الذي يمنع حتى أولئك الباحثين عن التصريح باسمه المهيب".

ذكرنا في أكثر من موضع أن الاستبداد وإن كان له أثرا، إلا أن أثره يسير مقابل أثر الشرائع والقوانين التي تنظم المجتمع، فالمجتمع الذي يطبق عليه الإسلام يختلف كثيرا عن المجتمع الذي يطبق عليه الديمقراطية أو الاشتراكية.

قوله: "وقد اتَّفق الحكماء الذين أكرمهم الله تعالى بوظيفة الأخذ بيد الأمم في بحثهم عن المهلكات والمنجيات، على أنَّ فساد الأخلاق يُخرج الأمم عن أن تكون قابلة للخطاب ... وذكروا أنَّ فساد الأخلاق يعمُّ المستبدَّ وأعوانه وعماله، ثمَّ يدخل بالعدوى إلى كلّ البيوت، ولا سيما بيوت الطبقات العليا التي تتمثَّل بها السفلى. وهكذا يغشو الفساد".

من هم الحكماء تحديدا؟ وكيف عرف اتفاقهم! وهل أن الأنبياء (عليهم السلام) –وهم دعاة الإصلاح وقادته– طلبوا تغيير أخلاق الأمم فقط، أم طلبوا تغيير العقائد والأحكام، لتوافق ما أرسلوا به من الله –سبحانه–.

أما ما ذكره من فشو الفساد وتشبه صغار المستبدين بكبارهم فهو ما ذكرناه سابقا من أن كل نظام يفرض أجواءه وأفكاره التي تظهر في سلوك الناس وعلاقاتهم.

قولـه: "وقد سلك الأنبياء عليهم السلام، في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق، مسلك الابتداء أولاً بفكِّ العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه. وذلك بتقوية حسن الإيمان المفطور عليه وجدان كلُّ إنسان، ثمَّ جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته؛ أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدّوا منابع الفساد".

ذكرت تفصيل موضوع الأخلاق في موضع سابق، وأضيف إليه: صحيح أن الإنسان لا يجبر على الإيمان (لا إكراه في الدين)، ولكنه عند الإيمان لا تبقى له حرية، فالمؤمن ملزم بتوحيد الله، والتمسك بأحكام الرسالة، والفرح بنيل شرف العبودية والتسليم لله –سبحانه–، فمفهوم الحرية كما فهمها الكواكبي على النمط الغربي مرفوض في الإسلام.

قوله: "ثمَّ بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلى الإنسان بأنَّه مكلَّف بقانون الإنسانية، ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقنع وبثّ التربية التهذيبية".

ملحوظة: نسمع كثيرا عن الإنسانية وأنها مقدّمة على الدين وللإيضاح نقول ما يأتي: الإنسانية هي الرابطة التي (تنظم) علاقة الإنسان بالإنسان دون النظر إلى لونه أو عرقه أو دينه أو غير ذلك.

وهذه الرابطة الإنسانية لم توجد إلا في ثلاثة مبادئ فقط وهي الإسلام، والرأسمالية، والاشتراكية.

فهذه الثلاث روابط إنسانية قد تكون (صالحة وما ينتج عن صلاحها من خير) كالإسلام الذي هو من الخالق، وقد تكون (باطلة وما ينتج عن بطلانها من شر) كالرأسمالية والاشتراكية التي هي من وضع المخلوق.

وللإيضاح أكثر، الرابطة حتى تكون إنسانية وتنجح في ربط الناس بموجبها لا بد لها من شروط وهي:

١. يمكن أن يربط بها كل إنسان، فلا تصلح الرابطة القومية أو الوطنية أو العائلية (القبليّة)؛ لأنها لا يمكن أن تربط إلا من كان من هذا العرق أو الوطن أو

الدم.

٢. أن تكون ثابتة ودائمة ومستقرة، فلا تصح الرابطة التي تقوم على المصلحة؛ لأنها تنتهي بانتهاء هذه المصلحة أو ظهور مصلحة أكبر.

٣. أن تقدّم تنظيما للعلاقات بين البشر، فلا تكفي الروابط الدينية أو الطائفية لربط الناس؛ لأنها تعالج الجانب الروحي فقط (علاقة الفرد بربه).

مثال ذلك النصرانية التي تدين بها أغلب شعوب أوربا فهي لم تستطع أن تربط أفرادها فضلا عن النهضة بهم؛ لأنها رابطة روحية فقط.

فالرابطة الانسانية هي (صفة)، وليست (اسم) يطلقها البعض دون فهم لواقعها!

قوله: "والحكماء السياسيون الأقدمون اتَّبعوا الأنبياء -عليهم السلام- في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب؛ أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثمَّ باتِّباع طريق التربية والتهذيب بدون فتورٍ ولا انقطاع".

ليته ذكر لنا من هم هؤلاء "السياسيون الأقدمون"؟ وما هي أفعالهم؟ ليتسنى لنا قياس ذلك بمقياس الإسلام. ثم إن من يبتدئ من نقطة الدين ولا يجعله رفيق طريقه في إصلاح نفسه ومجتمعه، سيصطدم حتما بعقبات الطريق، فعقليا وفطريا لا يمكن أن يؤمن الإنسان بوجود خالق عظيم لهذا الوجود، ثم يطلب من هذا الإنسان أن يؤمن بأن هذا الخالق يجب لا يتدخل في الحياة!، فإن لم يتدخل الدين (وهنا أقصد الإسلام برسالته الخاتمة) فمن أين سيأتي هؤلاء الحكماء بشرائع وقوانين تقوم عليها التربية التهذيب كما ذكر؟!

قوله: "أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فمنهم فئة سلكوا طريقة الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية، إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أنَّ الفطرة في الإنسان أهدى سبيلاً، وحاجته إلى النظام تغنيه عن إعانة الدين، التي هي كالمخدرات سموم تعطِّل الحسَّ بالهموم، ثمّ تذهب بالحياة، فيكون ضررها أكبر من نفعها".

عجبا لمن يمتدح كتاب الكواكبي الذي هو كتاب قصصي وإنشائي أكثر منه فكري وسياسي لا يضع لما ينتقده بديلا! فترى الكواكبي هنا –مثلا– يخلط بين الرأسمالية وتحررها من الدين، ثم يذكر أن الدين هو مخدرات وهو ما تقول به الاشتراكية! ويتكلم عن الغرب الرأسمالي بكلام عام يظهر منه إعجابه فيه، رغم الاختلاف الكبير بين الرأسمالية والاشتراكية وما قامت بينهما من ثورات وحروب، وكل ما ذكره حول الدين يصح إن كان دين الكنيسة في أوربا وظلمه وتحريفه، وكان أولى بالكواكبي كونه مسلم أن يفتخر بإسلامه، وينزهه عمّا يُوهم القارئ ويربكه فيجعله من المبغضين للدين، شعر بذلك أم لم يشعر.

قوله: "وقد ساعدهم على سلوك هذا المسلك، أنَّهم وجدوا أممهم قد فشا فيها نور العلم، ذلك العلم الذي كان منحصراً في خدمة الدين عند المصريين والآشوريين، ومحتَكَراً في أبناء الأشراف عند الغرناطيين والرومان، ومخصصاً في أعداد من الشّبان المنتخبين عند الهنديين واليونان، حتى جاء العرب بعد الإسلام، وأطلقوا حرية العلم، وأباحوا تناوله لكلِّ متعلم...".

قطعا المسألة لا تتعلق بالعرب أو غيرهم من قوميات المسلمين، والصواب أن يقال: حتى جاء الإسلام وأطلق الحرية..، لأن العربية قومية، والقومية هي رابطة دم، ولا ينبثق منها أنظمة حياة كالإسلام، وما ذكره من انتقال العلم بين الناس هو أحكام شرعية يجب أن يعمل بها، لا أن نتمسك بغير الإسلام كأنظمة منظمة التجارة العالمية وقوانينها الجائرة، والتي منها تجارة المحرمات وإباحة الربا، وحمايتها لحقوق الملكية الفكرية التي تحدد انتقال العلم بين الناس.

قوله: "فانتقل العلم إلى أوربا حراً على رغم رجال الدين، فتنوَّرت به عقول الأمم على درجات... اغتنم زعماء الحرية في الغرب قوة هذه الحركة وأضافوا إليها قوات أدبية شتّى، كاستبدالهم ثقالة وقار الدين بزهوة عروس الحرية، حتى إنَّهم لم يبالوا بتمثيل الحرية بحسناء خليعة تختلب النفوس".

الحقيقة هو أن ما حدث في أوربا ليس بسبب العلم، بل هو لظهور الرأسمالية،

وإطلاقها للعلم وما يدر عليها من أموال وللإيضاح أكثر نقول:

كانت أوربا تعيش في العصور المظلمة تحت وطأة الكنيسة، المتمثلة برجال الدين، ومن معهم من الأباطرة والقياصرة؛ الذين يستظلون تحت سقف الإيحاءات المزعومة من رجال الدين بأنها إيحاءات تنزل من السماء، وأن الكنيسة هي نائب عن الله في الأرض.

وحسب رأي المفكرين! أمثال: جان جاك روسو، وفوليتر، ومونتسكيو، وغيرهم، إن كل ما يأتي من السماء، فيه الظلم والشقاء، والعنت والبلاء، وانسحب ذلك عندهم بالقياس الشمولي على جميع الأديان، فنبذوا الكنيسة وحاربوا كل دين! لما شاهدوه من أن الكنيسة قد أدمت بقيودها الناس في أوربا.

فقامت على أثر ذلك التضاد بين الطرفين عدة ثورات ضد الكنيسة ولكن دون جدوى؛ لأنها قامت دون وضع البديل، فكانت صورة هذه الثورات كصورة المذبوح الذي تنتهي حركته الهوجاء إلى الهدوء والموت، وفكرة الرأسمالية تقوم على الحل الوسط وهو فصل الدين عن الحياة، فما لقيصر لقيصر وما لله لله، وهي بذلك تساوي بين الحق والباطل والإيمان والإلحاد، وقام هؤلاء المفكرون بتأليف الكتب وبث الأفكار التي تهاجم الدين، بل وصل الحال ببعضهم ممن لم يقتنع حتى بفصل الدين عن الحياة أنهم فكروا بالقضاء على الدين كليا! ومن رحم هؤلاء ولدت فيما بعد الاشتراكية ومنها الشيوعية التي ترى أن لا إله والكون مادة تطورت وتتطور.

وهكذا فإن أوربا قد نهضت بالرأسمالية نهضة خاطئة، وإنه وإن كان البعضُ يرى المظاهر المدنية الجميلة في تلك البلاد، لكنها في الحقيقة قد أخفقت وبشكل كبير في جوانب أخرى فحصلت من أثر ذلك مشاكل كبرى وهذه بعض منها:

-قيام أكبر حربين في تاريخ البشرية وهي الحرب العالمية الأولى (٧ مليون قتيل، ١٥ مليون جريح تقريبا) والحرب العالمية الثانية (٥٠ مليون قتيل، ٩٠ مليون جريح تقريبا.

-اعتماد الرأسمالية على الاستعمار (بأنواعه) للبلدان الأخرى، وبالطبع كان النصيب الأكبر هو لبلاد المسلمين بعد الحرب العالمية الأولى والقضاء على الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤م.

-الحريات التي أفسدت البلدان المستعمَرة، فضلا عن بلاد المستعمِرين، فانتشر الزنا والخمر والمخدرات والربا وكل الموبقات، ولولا قوة القانون والمراقبة بأنظمة الكامرات الضخمة؛ لانهارت تلك الدول على يد أهلها! ولأصبحت أثرا بعد عين.

قوله: "وكاستبدالهم رابطة الاشتراك في الطاعة للمستبدين برابطة الاشتراك في الشؤون العمومية، ذلك الاشتراك الذي يتولّد منه حبُّ الوطن".

ذكرت في موضع سابق أن كل إنسان يحب وطنه وهو المكان الذي ولد وعاش فيه، ولا حرج في ذلك، لكن الحرج والحرام هو في أن يُجعل الوطن سبب لتفريق الناس وظهور النزاعات والحروب بينهم بحسب هذه الروابط الوطنية فهذا هو الذي يحرمه الإسلام وبخاصة إن كانت الحروب بين المسلمين، كحرب العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨ وغيرها.

قوله: "ثمَّ إنَّ هؤلاء الزعماء استباحوا القساوة أيضاً، فأخذوا من مهجورات دينهم قاعدة (الغاية تبرر الواسطة)، كجواز السرقة إذا كانت الغاية من صرف المال في سبيل الخير، وقاعدة (تثقيل الذمة يبيح الفعل القبيح) كشهادة الزور على ذمّة الكاهن التي يتحمَّل عنها خطيئتها".

فكرة "الغاية تبرر الوسيلة" هي من الأفكار الغربية الرأسمالية، والتي نسمع بها أحيانا من المسلمين، وهي فكرة خاطئة ومحرمة، فلا يُتوصل إلى النصر بالغدر، ولا إلى المال بأي طريق كانت! روي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خرج يوم أحد فإذا كتيبة حسناء أو خشناء، فقال: «من هؤلاء»؟ قالوا يهود كذا وكذا، فقال: «لا نستعين بالكفار»، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان في أحلك الظروف إلا أنه لم يستعن بهم إلا أن يسلموا، مما يدل على أن الغاية لا تبرر الوسيلة، فلم يقل كمن يقول في زماننا أتحالف واستعن بالشيطان للوصول إلى الأهداف![1].

---

(1) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه سعد بن المنذر بن أبي حميد ذكره ابن حبان في الثقات فقال: سعد بن أبي حميد فنسبه إلى جده، وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد كتاب الجهاد، باب الاستعانة بالمشركين ٣٠٣/٥ برقم ٩٥٧٠.

قوله: "ودفعوا الناس بهما إلى ارتكاب الجرائم الفظيعة التي تقشعرُّ منها الإنسانية، التي لا يستبيحها الحكيم الشرقي لما بين أبناء الغرب وأبناء الشرق من التباين في الغرائز والأخلاق".

تقسيم الناس إلى شرقي وغربي هو تقسيم غير صحيح، فأفكار الإنسان ومفاهيمه هي التي تحدد سلوكه، لا مكان إقامته، والمفروض أن يكون التقسيم على أساس الإسلام وغيره من الرأسمالية أو الاشتراكية؛ لأن هذه المبادئ تعطي أتباعها أفكارا مفاهيما خاصة بكل منها.

وموضوع الأخلاق قد بينته في موضع سابق، أما موضوع الغرائز فيحتاج موضوعها إلى بلورة كذلك لتتضح الصورة:

الغرائز:

خلق الله الإنسان ذكرا وأنثى وجعله محتاجا إلى الطعام والشراب وإلا مات، وخلق فيه الغرائز الثابتة التي إن لم يشبعها أصابه الاضطراب والقلق وهذه الغرائز في مجملها ثلاث:

١. غريزة التدين: ومن مظاهرها التقديس والعبادة.

٢. غريزة النوع: ومن مظاهرها ميل الرجل إلى المرأة وميل المرأة إلى الرجل.

٣. غريزة البقاء: كل إنسان يحب أن يبقى في هذه الحياة الدنيا ويكره الموت، ومن مظاهرها حب التملك وحب السيادة.

وهذه الغرائز والحاجات العضوية تدفع الانسان دفعا لإشباعها، فكل إنسان فيه هذه الغرائز والحاجات العضوية وهي محل الاختبار، والحساب والجزاء في الدنيا والآخرة وكما يأتي:

ماذا شرب وأكل هذا الانسان؟ وماذا عبد؟ وأين أفرغ شهوته؟ وماذا تملك و.؟ كل ذلك أبحلال أم حرام؟

فمن دواعي إرسال الله لرسله (عليهم السلام) هي لتنظيم هذا الاشباع، فمن أشبع حاجاته وغرائزه وفق رسالة الله وهي الإسلام فقد فاز، ومن أتبع نفسه هواها فقد خاب وخسر.

قولـه: "الغربـي: مـاديٌّ الحيـاة، قـويٌّ الـنفس، شـديد المعاملـة، حـريصٌ علـى الانتقـام... فالجرمـاني مـثلاً: جـاف الطبـع، يـرى أنَّ العضـو الضـعيف مـن البشـر يستحق الموت، ويرى كلَّ فضيلة في القوة، وكلَّ القوة في المال... وهذا اللاتينـي مطبوع على العجب والطيش، يرى العقل في الإطلاق، والحياة في خلـع الحيـاء... أما أهل الشرق فهم أدبيون، ويغلب عليهم ضعف القلب وسلطان الحبِّ، والإصـغاء للوجدان، والميل للرّحمة ولو في غير موقعها، واللُّطف ولو مع الخصم...".

تقسيم الناس إلى شرقي وغربي غير صحيح كما بينت قبل قليل، وذكره للمسيحية وأثرها في الإنسان الغربي غير موفق؛ لأن ما ذكره من صفات الجرماني هي صفات كل رأسمالي وليس الجرماني فقط، فالرأسمالي همه جمع المال والتمتع باللذات، ولا اعتبار له بأي أمر آخر، فلا يهمه الشرف ولا يهمه العمل الصالح! فأي شيء يدر عليه بالمال يُقدم عليه، ولو كان من المحرمات كالربا وصناعة أو تجارة الخمر أو فتح بيوت الدعارة أو صالات القمار وغيرها من الموبقات التي أوصلتهم إلى الهاوية والنهاية القريبة إن شاء الله.

وما ذكره عن اللاتيني كذلك غير صحيح، فاتخاذ المقياس القومي في الحكم عند الكواكبي أوقعه في كثير من الأخطاء.

قولـه: "لـيس مـن شـأن الشـرقي أن يسـير مـع الغربـي فـي طريـقٍ واحـدة، فـلا تطاوعه طباعه على استباحة ما يستحسنه الغربي، وإن تكلَّف تقليده في أمر فلا يُحسن التقليد... فالشرقي مثلاً يهتمُّ في شأن ظالمه إلى أن يزول عنه ظلمه، ثمَّ لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه، فيقع في الظلم ثانيةً... أما الغربي إذا أخذ على يد ظالمه فلا يفلته حتى يشلَّها، بل حتى يقطعها ويكوي مقطعها".

كل هذا التفريق على أساس المكان أو العرق مخالف للإسلام، بل يجب أن يقال: المسلم وفرقه عن غير المسلم كذا...، ثم نراه تارة يمتدح الشرقيين على حد زعمه، وأخرى يمتدح الغربيين، وحتى لو ذكر بعد ذلك ما يُمدح من صفات الشرقي، أو ما يمدح من صفات الغربي فإنه لا يعذر؛ لأن المقياس هو الإسلام، وإن الأفعال

وأن تشابهت في ظاهرها لكنها تختلف في الأصل الذي انبثقت عنه، فالانقياد والطاعة للحاكم بالإسلام عند المسلمين ليس ذلا وصغارا، بل هو أمر من الله بالبيعة وينفذ كما أمر، ولا يعد استعبادا، وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها.

قوله: "الغربيون يستحلفون أميرهم على الصداقة في خدمته لهم والتزام القانون. والسلطان الشرقي يستحلف الرعية على الانقياد والطاعة! ... الشرقي أكثر ما يغار على الفروج كأنَّ شرفه كلّه مستودَعٌ فيها، والغربي أكثر ما يغار على حريته واستقلاله! الشرقي حريصٌ على الدين والرياء فيه، والغربي حريصٌ على القوة والعزّ والمزيد فيهما! والخلاصة: أنَّ الشرقي ابن الماضي والخيال، والغربي ابن المستقبل والجد!".

لو أن غير مسلم كتب هذه السطور لعذرناه! ولكن أن يكتبها من ينظر إليه على أنه عالم ويلبس الجبة والعمامة فهذا هو الذي ليس فيه عذر، فأي هزيمة فكرية كان يعاني منها الكواكبي؟ ومن قال أن الشرقي (المسلم) ليس له حقوق؟ وهل أن الكواكبي لا يعرف عقد البيعة بأنه عهد لانقياد الرعية للراعي بحسب الأحكام وليس الأهواء؟ ولماذا يستنقص من الشرقي والمسلم لأنه يغار على الفروج؟ ولماذا يتهم الشرق بالرياء؟ إلا إذا كان قلب المتهِم ليس نظيفا، فالرياء فعل قلبي لا يعلمه إلا الله. ولماذا هذا المدح الذي يخالف الإسلام بتقديم الغربي وجعله ابن المستقبل والجد، والانتقاص من الشرقي بأنه ابن الخيال والماضي، ألم يعلم الكواكبي كم من النصوص هي التي تمدح المسلم وتفضله على غيره من الناس؟

قوله: "الحكماء المتأخرون الغربيون ساعدتهم ظروف الزمان والمكان، وخصوصية الأحوال، لاختصار الطريق فسلكوه، واستباحوا ما استباحوا، حتى إنَّهم استباحوا في التمهيد السياسي تشجيع أعوان المستبدَّ على تشديد وطأة الظلم والاعتساف بقصد تعميم الحقد عليه، ويمثل هذه التدابير القاسية نالوا المراد أو بعضه، من تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق وجعل الإنسان إنساناً".

كلام غير صحيح، فالزمان والمكان لم يكونا يوما عاملا في التغيير، بل المبادئ

وما تحمله من عقائد وأحكام وما ينبثق عنها من أفكار هي التي تنهض بالأمم وترتقي بها، ثم إنه هذه الفقرة على صغرها يظهر فيها تناقضا واضحا، إذ كيف يشجعون أعوان المستبد على الظلم بقصد الحقد على الظالم الأكبر وما سيؤديه ذلك من شر في المجتمع، لتكون هذه التدابير نفسها أو كما قال القاسية حلا لإيجاد الأخلاق الفاضلة والأفكار المتحررة؟!.

وليس بالضرورة أن تكون حرية الأفكار خيرا، فقد تكون شرا كالإلحاد أو الإشراك، أو أنها تكون سببا في صناعة الأشياء الضارة، أو إيجاد التصرفات الهدامة والمحرمة كالزنا والشذوذ وغير ذلك.

قوله: "وقد سبق هؤلاء الغُلاة فئة اتَّبعت أثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعني بتلك الفئة أولئك الحكماء الذين لم يأتوا بدينٍ جديد، ولا تمسّكوا بمعاداة كلِّ دين، كمؤسسي جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فُتوق الدّهر في دينهم بما نقَّحوا، وهذَّبوا، وسهَّلوا، وقرَّبوا، حتى جدَّدوه، وجعلوه صالحاً لتجديد خليق أخلاق الأمة".

في هذا الكلام وما بعده يظهر فكر الكواكبي الحقيقي، وهو فكر رأسمالي غربي يمزجه بشيء من الفكر الاشتراكي بوعي أو دون وعي، فهو يمدح الثورة الفرنسية وعقيدتها الرأسمالية، وهي فصل الدين عن الحياة، فالأديان كلها بل والإلحاد معها كلها في نظر هذه الثورة ومفكروها سواء، ولا دخل للدين في الحياة، والشعب هو مصدر السلطات، وهو من يضع الدستور والقوانين التي تنظم المجتمع عن طريق نوابه، أما الإسلام وأحكامه وطريقة إصلاحه لكل زمان ومكان فلا نجد لها فهما دقيقا ولا طريقا واضحا عند الكواكبي وأمثاله.

قوله: "وما أحوج الشرقيين أجمعين من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين وغيرهم، إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء المرائين الأغبياء، والرؤساء القساة الجهلاء. فيجددون النّظر في الدّين ... وبذلك يعيدون النواقص المعطَّلة في الدين، ويهذِّبونه من الزوائد الباطلة مما يطرأ عادةً على كلِّ دينٍ

يتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة ورفع البلادة من كل ما يشين، المخفِّف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصِّر بطرائق التعليم والتعلّم الصحيحين، المهيّئ قيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة مما به يصير الإنسان إنساناً، وبه لا بالكفر يعيش الناس إخواناً".

وتستمر العثرات والزلات عند الكواكبي، ففي هذه الفقرة يجمع المسلمين مع غيرهم في مستوى واحد! وهذا وحده هو ثلمة كبيرة في الفهم، وأثم يتبعه ظلم، فكيف يساوى المسلمون بغيرهم، المسلمون المؤمنون الذين آمنوا بالله عن يقين وكتاب معجز، لا كغيرهم من أهل الأديان المحرفة والديانات المبتدعة.

ثم هو يدعو كغيره في زماننا ممن يروجون لثقافة الغرب إلى التجديد، وماذا عسانا أن نجدد بأحكام ثبتت، والتحق مبلغها (صلى الله عليه وآله) إلى الرفيق الأعلى، إلا أن يراد بالتجديد أنه التغيير ليوافق الرأسمالية الغربية ولا يعارضها، مع التأكيد أنه لا اعتراض على التمسك بالإسلام والعمل به كما أنزله الله سبحانه ودون زوائد وبدع أو تأييد لظلم، لكن هذا لم يكن قصد الكواكبي وإنما قصد –بحسب استقراء كتابه– بالعلم والتعلم وغيرهما هو اللحاق بالدول الغربية وأفكارها لما رأى من نهضة مادية وعمرانية في ذلك الزمان، أما في زماننا فكل يوم يظهر للناس عوار أفكار الغرب وعيشهم الخاطئ الذي هو إلى زوال؛ لمخالفته أحكام الله –سبحانه–.

أما ختامه للفقرة بقوله عن الدين المُجَدَّد: "وبه لا بالكفر يعيش الناس إخواناً"، فيُرد عليه أن الإسلام الحق هو الذي عاشت الناس في ظل حكمه لقرون بكل أديانهم ومذاهبهم وأعراقهم بسلام، ولم يتعد أحد على غيره؛ لوضوح الأحكام الشرعية التي تنظم علاقة الناس ببعضهم، وهذا لم يمنع إطلاق لفظ الكفار على غير المسلمين، فالكفر يعني الإنكار، فهم يكفِّروننا؛ لأننا لا ندخل بأديانهم وننكر عليهم، ونحن نكفرهم كما كفرهم الله؛ لأنهم لم يدخلوا في الإسلام، وهذا لا يمنع العيش في بلد واحد، كما ذكرت آنفا.

قولـه: "والأمـر الغريـب، أنَّ كـلَّ الأمـم المنحطّـة مـن جميـع الأديـان تحصـر بليـة انحطاطها السياسي في تهاونها بأمور دينها، ولا ترجو تحسين حالتها الاجتماعية إلا بالتمسُّك بعروة الدين تمسكاً مكيناً، ويريدون بالـدين العبـادة، ولنِعم الاعتقاد لـو كان يفيد شيئاً، لكنه لا يفيد أبداً؛ لأنه قولٌ لا يمكن أن يكون وراءه فعل، وذلك أنَّ الدين بذرٌ جيد لا شبهة فيه، فإذا صدقت مغرساً طيباً نبت ونما، وإن صادف أرضاً قاحلة مات وفات، أو أرضاً مغراقاً هاف الاستبداد بصرها وبصيرتها، وأفسد أخلاقها ودينها، حتى صارت لا تعرف للدين معنى غير العبادة والنسك اللذين زيادتهما عن حدِّهما المشروع أضرُّ على الأمة من نقصهما كما هو مشاهد في المتنسكين".

إن الذي يقرأ في هذا الكتاب هو كالذي يسير في حقل ألغام! فلا يعرف أهو وطئ لغما سيقطعه أشلاء، أم أنه وطئ أرضا خالية ليقرب خطوة إلى بر الأمان، فهو هنا –مثلا– يذم الأمم التي تجعل سبب تخلفها هو التهاون بأمر دينها، ثم يردفه أن المقصود بالدين الجانب العبادي الذي لا ينفع شيئا على حد زعمه، والسؤال هو: لماذا لم يبين فضل الإسلام وقابليته على النهوض بالأمم، عن غيره من الأديان المحرفة والديانات الوضعية البشرية؟ ولماذا لم يقل أصلا إن العبادات وحدها لا تنهض بالمجتمع ولا يعمم بذكر الدين؟ وكيف حكم على العبادات بأنها لا تنفع شيئا؟ وما هي هذه العبادات التي إن زادت عن حدها كان ضررها أكبر من نفعها؟ وهل المقصود العبادات الإسلامية، أم الوثنية؟ وغيرها من الأسئلة التي تتطلب الإجابة لنصوص الكواكبي وحقل ألغامه.

قوله: "نعم! الدين يفيد الترقّي الاجتماعي إذا صادف أخلاقاً فطرية لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، تلك النهضة التي نتطلبها منذ ألف عام عبثاً".

لماذا لم يقل الكواكبي الإسلام بدل كلمة الدين الذي يعرِّض به كل حين؟ حتى يفهم المطالع لكتابه مقصود كلامه، وهل أن الإسلام هو أمر ثانوي بحيث أنه إن لم يجد الأخلاق الجيدة ستعدم قابليته للتغيير؟ وهل كانت العرب وأوثانها على فطرة لم تفسد؟ وهل أن انتشار الإسلام بهذا العالم المترامي الأطراف وبين كل الناس بمختلف

أعراقهم وصفاتهم ورقيه بهم، كانوا كلهم من ذوي الأخلاق قبل مجيء الإسلام إليهم؟

وقوله اننا نطلب النهضة على أساس الدين عبثا منذ ألف عام هو قول مردود، فلا نهضة إلا بالإسلام وحده قولا واحدا، فهو رسالة الخالق إلى المخلوق، أما ما قرره الكواكبي من النهضة على طريقة الغرب الرأسمالي فهي التي سببت لنا الشقاء، وهدمت على أساسها دولتنا، دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، التي هي وإن كانت مسيئة للتطبيق في بعض الأمور، لكنها أفضل وأقوم عند الله من الاستعمار وأفكاره التي حملها وروج لها الكواكبي وأمثاله.

قوله: "وقد علَّمنا هذا الدهر الطويل -مع الأسف- أنَّ أكثر الناس لا يحفلون بالدين إلا إذا وافق أغراضهم، أو لهواً ورياءً، وعلمنا أنَّ الناس عبيد منافعهم وعبيد الزمان...".

كلام فيه تعميم مجحف، ونظرته فيها استعلاء ويأس من قومه، ويأس من نهضتهم، وهذا كله مردود لما ثبت من أن الخير في أمة محمد (صلى الله عليه وآله) وإلى يوم القيامة بما تحمل من رسالة سامية حمّلها لها ربها -سبحانه- فأخرجت العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وهذه الأمة حتى ولو كان فيها بعض الشوائب عند أفرادها، لكنها تبقى كأي أمة سامية يخرج بعض أفرادها عن مبدأها، ويشذون عن تطبيقه.

قوله: "ما أجدر بالأمم المنحطّة أن تلتمس دواءها من طريق إحياء العلم وإحياء الهمة مع الاستعانة بالدين والاستفادة منه بمثل: {إنَّ الصّلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر}، لا أن يتَّكِلوا على أنَّ الصلاة تمنع الناس عنهما بطبعها".

هذا هو منبع كلام العلمانيين الذين يجعلون الدين أمرا ثانويا بعد أن جعلوا الإسلام مساويا لغيره من الأديان! فهو بكلامه هذا جعل الدين ملحق بالعلم وخادم له، بينما الصواب هو العكس، فأي علم دون نهضة مبدأ تحمله وتطوره سيموت في عقول الرجال، وابرز مثال على ذلك العرب قبل الإسلام وأوربا قبل الرأسمالية، وروسيا قبل الاشتراكية، إذ لم يظهر عندهم العلم إلا بعد نهضتهم على أساس مبدأ

ينبثق عنه نظام، ولنرى حالنا اليوم في بلاد المسلمين عموما، فكم أنجبت هذه البلاد من العلماء الأفذاذ، وكم فيها من حملة الشهادات وفي شتى الاختصاصات، ولكنها لم تجد من يأخذ بيدها وينتفع منها، بل وأصبح أصحاب هذه الشهادات عبئا على الدولة؛ لأنها لم تجد لهم فرص عمل لتنفعهم وتنتفع منهم، مما اضطر كثيرا من هذه العقول للسفر إلى خارج البلاد، لعلها تجد من تقدم له خدماتها، بعد أن استغنت عنهم بلادهم الأصلية.

قوله: "خلق اللهُ في الإنسان استعداداً للصلاح واستعداداً للفساد، فأبواه يصلحانه، وأبواه يفسدانه... تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين في النتائج، فكلٌّ ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته، وهل يتمُّ بناءٌ وراءه هاد؟".

صحيح إن الأبوين يهودان الابن، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما ذكر في الحديث الشريف، وهذا يكون في بداية توجه الطفل، وبعد تقدم العمر لهذا الطفل واختلاطه بالمجتمع تجد أن أفكاره بدأت بالتغير ليكون فكره صورة عما هو موجود في المجتمع من أفكار، فتجد أن الناس في زمن النبوة والخلافة الراشدة ارتقوا إلى أفضل درجات التقوى والصلاح والعلم بالرسالة، وتراهم في عصر الديمقراطية يعملون بالحريات والأفكار الغربية، وعلى هذا فالمجتمع يربي الأفراد تربية قد تفوق تربية الآباء لأبنائهم، وما ذكره الكواكبي عن تأثير الاستبداد صحيح، إلا أن سلطان الدولة وقوانينها التي تنظم المجتمع لها الدور الأكبر من الاستبداد في تربية الرعية، وإن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

قوله: "الإنسان لا حدَّ لغايتيه رقيّاً وانحطاطاً. وهذا الإنسان الذي حارت العقول فيه، الذي تحمَّل أمانة تربية النَّفس، وقد أبتها العوالم، فأتمَّ خالقه استعداده، ثمَّ أوكله لخيرته، فهو إن يشأ الكمال يبلغ فيه إلى ما فوق مرتبة الملائكة، وإن شاء تلبَّس بالرَّذائل حتى أحطّ من الشياطين...".

كلامه صحيح في هذه الفقرة لولا عبارة: "تحمل أمانة تربية النفس"! فتربية النفس

هي جزء من الأمانة التي تحملها الإنسان في قوله تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) الأحزاب: ٧٢.

وإذا ما ألحقنا هذه العبارة بغيرها من العبارات التي في الكتاب فإنه يفهم منها أن الدين هو علاقة الفرد بربه، وما يأمره به من تهذيب نفسه، أما باقي معاملات المجتمع وقوانينها فيضعها الشعب بإرادته كما في الديمقراطية، وإن كان قصده كذلك فهي مخالفة كبرى!

قوله: "الإنسان في نشأته كالغصن الرَّطب، فهو مستقيمٌ لدِنٌ بطبعه، ولكنّها أهواء التربية تميل به إلى يمين الخير أو شمال الشرّ، فإذا شبَّ يبس وبقي على أمياله ما دام حياً، بل تبقى روحه إلى أبد الآبدين في نعيم السرور بإيفائه حقَّ وظيفة الحياة أو في جحيم الندم على تفريطه. وربما كان لا غرابة في تشبيه الإنسان بعد الموت بالمرء الفرح الفخور إذا نام ولذَّت له الأحلام، أو بالمجرم الجاني إذا نام فغشيته قوارص الوجدان بهواجس كلُّها ملام وآلام".

ذكر الكواكبي أن الإنسان إذا شب يبس وبقي على أمياله غير صحيح، لما ورد في النقل وما قطع به العقل من أن أمر الهدى أو الضلال قائم مدى حياة الإنسان، وكم يتغير الإنسان من حال إلى حال؟ فينتقل من الضلال إلى الهدى، ومن الهدى إلى الضلال وفي كل مراحل عمره.

أما ذكره لعذاب الروح أو نعيمها فإنه يحتاج إلى تدقيق، فظاهر كلام الكواكبي هنا أن العذاب هو للروح فقط دون البدن، وإن كان فهمه كذلك فهو فهم خاطئ ومردود، فالنعيم أو العذاب في الآخرة هو للروح وللجسد معا، قال تعالى عن بعث الأجساد مع الأرواح للحساب: (...قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ) يس: ٧٨-٧٩.

وقد أوجب الله -تعالى- الإيمان بالآخرة وما فيها من جنة ونار، ومن الإيمان بالجنة الإيمان بأن نعيمها هو نعيم محسوس، وأن أهلها يأكلون ويشربون ويلبسون ويتلذذون ويطئون. قال تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ

مِنْ مَعِينٍ، لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلاَ يُنزِفُونَ، وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ، جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقال تعالى: (وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ) وقال (عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ، وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً) وقال: (إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً، عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً)... إلى غير ذلك من أنواع النعيم التي ذكرها القرآن صراحة.

ومن الإيمان بالنار الإيمان بأن عذابها هو عذاب محسوس، وأن أهلها يعذبون بأنواع العذاب في النار مما ورد في صريح القرآن مثل التعذيب بالسلاسل والأغلال والقطران وأطباق النيران وأكلهم الزقوم وشربهم الماء كالمهل والحميم. قال الله تعالى: (سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ) وقال: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً) وقال: (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ، طَعَامُ الأَثِيمِ) وقال: (فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ) وقال: (وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ، بِئْسَ الشَّرَابُ) وقال: (وَلاَ طَعَامٌ إِلاَّ مِنْ غِسْلِينٍ).

قوله: "التربية ملكةٌ تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس، فأهمُّ أصولها وجود المربين، وأهمُّ فروعها وجود الدين. وجعلت الدين فرعاً لا أصلاً؛ لأنَّ الدين علمٌ لا يفيد العمل إذا لم يكن مقروناً بالتمرين".

بل إن الصواب هو عكس ما ذكره الكواكبي، فالأصل هو الدين والفرع هو وجود المربين الذين يكونون قدوة، وما يكسبه الإنسان فوق ذلك من المعارف عن طريق التعليم والتمرين والاقتباس، وما قصدته من الدين هو الإسلام لا غير؛ لأن فيه عقيدة ينبثق عنها نظام، تقنع العقل وتوافق فطرة الإنسان، كما ذكرت في موضع سابق.

فالأصل في الإنسان هو بما يحمله من أفكار تحدد نظرته وسلوكه في الحياة، وهذه الأفكار حتى تؤثر في سلوك الإنسان يجب أن تكون في نفس هذا الإنسان كمفاهيم ثابتة وقناعات راسخة، وهذه الرسوخ لا يكون بالتعليم ولا بالقدوة فقط، بل إنه يكون عن طريق الإيمان وما يفرضه من قناعات وأحكام.

قولـه: "ملكـة التربيـة بعد حصولها إنْ كانـت شراً تضـافرت مـع النّفس ووليهـا الشيطان الخنّاس فرسخت، وإن كانت خيراً تبقى مقلقلة كالسفينة في بحر الأهواء، لا يرسو بها إلا فرعها الديني في السرِّ والعلانيـة، أو الـوازع السياسي عند يقين العقاب".

كلامه صحيح في أن المسلم يردعه عن معصية الله أمران، وهما تقوى الله وقوة القانون، فإن لم يحصل المنع بتقوى الفرد، فقوة القانون هي التي تردعه عند يقين العقاب، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

أما ما ذكره عن رسوخ التربية إن كانت شرا، فهو ليس على الإطلاق، لتسليمنا أن الهدى والضلال يستمر مع الإنسان إلى آخر يوم في حياته فقد يصبح الكافر مؤمنا، وقد يصبح المؤمن كافرا، ونسأل الله السلامة.

قوله: "والاستبداد ريحٌ صرصر فيه إعصار يجهل الإنسان كلّ ساعة شأنه، وهو مُفسِدٌ للدين في أهمِّ قسميه؛ أي الأخلاق، أما العبادات منه فلا يمسّها لأنها تلائمه أكثر. ولهذا تبقى الأديان في الأمم المأسورة عبارة عن عبادات مجرّدة صارت عادات، فلا تفيد في تطهير النفوس شيئاً، ولا تنهى عن فحشاء ولا منكر لفقد الإخلاص فيها تبعاً لفقده في النفوس، التي ألفت أن تتلجأ وتتلوّى بين يدي سطوة الاستبداد في زوايا الكذب والرّياء والخداع والنفاق، ولهذا لا يُستغرب في الأسير الأليف تلك الحال؛ أي الرّياء، أن يستعمله أيضاً مع ربِّه، ومع أبيه وأمِّه ومع قومه وجنسه، حتى ومع نفسه".

في هذه الفقرة عدة مغالطات، فالدين لا يقسم إلى قسمين فقط كما ذكر الكواكبي! فإننا إن أردنا تقسيم الدين بحسب موضوعاته، فهو ليس أخلاق وعبادات فقط كما يظن بذلك العلمانيون، بل إن الدين فيه العقيدة، وفيه أحكام المعاملات بأنواعها وتفصيلاتها، وفيه العقوبات، والبينات. وقوله: "تبقى الأديان في الأمم المأسورة.." كذلك فيه انتقاص من قدر الإسلام بمساواته (حاشاه) بالأوثان، وما حُرِّف من الأديان.

وذكره أن العبادات لا تنفع في الأمم المأسورة، نعم هذا يكون في غير الأمة

الإسلامية ودينها العظيم، وهو أمر لا ينطبق على عبادات الإسلام المرتبطة بعقيدة عظيمة هي شعلة تنير الظلام وتحرق الفساد، وتنهى عن الفحشاء والمنكر.

وأما ما ذكره من صفات ذميمة ومحرمة كالرياء والكذب والخداع وغير ذلك، فهي مما حرمه الإسلام ولا يصح وصف المسلمين بها، وبخاصة أن الرياء والنفاق من الأفعال القلبية، فكيف عرف ذلك؟!

قوله: "التربية تربية الجسم وحده إلى سنتين، هي وظيفة الأم أو الحاضنة، ثمَّ تُضاف إليها تربية النفس إلى السابعة، وهي وظيفة الأبوين والعائلة معاً، ثمّ تُضاف إليها تربية العقل إلى البلوغ، وهي وظيفة المعلِّمين والمدارس، ثمَّ تأتي تربية القدوة بالأقربين والخلطاء إلى الزواج، وهي وظيفة الصُّدفة، ثمَّ تأتي تربية المقارنة، وهي وظيفة الزوجين إلى الموت أو الفراق".

ما ذكره من تقسيم التربية بحسب مراحل عمر الإنسان ليس على الإطلاق، فقد يحصل ما ذكره وقد لا يحصل، أو قد تتداخل بعض المراحل ببعض، وأما قوله: "الصدفة"، فالغالب في حياة الإنسان وما يسيرها ليست الصدف، بل ما يسيرها هو أفكار هذا الإنسان ومفاهيمه التي تدفعه لأن يصاحب من يراه يحمل نفس أفكاره أو قريبا منها، وحتى اختياره للزوجة يأتي في الغالب لما يراه من قرب أفكارها لأفكاره أو طريقة عيشها التي يحبها ويرضى عنها.

قوله: "ولا بدَّ أن تصحب التربية من بعد البلوغ، تربية الظروف المحيطة، وتربية الهيئة الاجتماعية، وتربية القانون أو سير السياسي، وتربية الإنسان نفسه".

كلامه صحيح، وإن كان من هذه المؤثرات ما قد يكون قبل البلوغ.

قوله: "الحكومات المنتظمة هي التي تتولّى ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بأن تسنّ قوانين النكاح، ثم تعتني بوجود القابلات والملقّحين والأطباء، ثمَّ تفتح بيوت الأيتام اللقطاء ... وتسهر على حفظ

العادات القومية، وإنماء الإحساسات الملية ... وهكذا تلاحظ كلَّ شؤون المرء؛ ولكن، من بعيد، كي لا تخلّ بحريته واستقلاله الشخصي، فلا تقرب منه إلا إذا جنى جرماً لتعاقبه، أو مات لتواريه".

في هذه الفقرة كأن الكواكبي يصف الحياة الفاضلة -كما يراها- في أوربا عند بداية نهضتها بالرأسمالية، ورؤيته هذه تصح من المسلم أو غيره! فذكره "اللقطاء" هو ما نتج في أوربا من الحرية الشخصية والزنا، فاللقطاء لا وجود لهم في العصر الإسلامي إلا نادر النادر.

وقوله: "حفظ العادات القومية"، كذلك لا وجود لهذا الفكر في الإسلام، صحيح وكما ذكرت آنفا إن الإسلام لا يلغي الأنساب أو القوميات، ولكنه بنفس الوقت يحرم أن تُجعل رابطة الدم أساسا للارتباط بين الناس، هذه الرابطة التي طالما أثاراها المستعمرون لضرب الإسلام أولا، ولتمزيق بلاده وأهله ثانيا.

أما قوله: "كي لا تخل بحريته واستقلاله"، فهو ما يشهد على ما ذكرته من أن الكواكبي يمتدح العيش الأوربي الرأسمالي، فهذه المصطلحات وما تحمله من معاني لا وجود لها في الإسلام ولا في المسلمين، وإنما هي أفكار رأسمالية تقدس الفرد وحريته بأن يفعل أي شيء ما لم يؤذ غيره على حد زعمهم! وهو ما كان سببا للشقاء وقرب للهلاك كما نراه في أيامنا هذه في الدول الرأسمالية، وطبائع أهلها.

قوله: "وهكذا، الأمة تحرص على أن يعيش ابنها راضياً بنصيبه من حياته لا يفتكر قطّ كيف تكون بعده حالة صبية ضعاف يتركهم وراءه، بل يموت مطمئناً راضياً مرضياً آخر دعائه: فلتحي الأمة، فلتحي الهمة".

ليت الكواكبي بذل جهدا ليطلع على أحكام الإسلام؛ كي يرى عظمتها، وأنه إن كان هناك إساءة في تطبيقها فيمكن له أن يدعو لإصلاحها، لا أن يترك الإسلام وأحكامه ليلحق بأوربا ونهضتها الخاطئة، فلو اطلع على أحكام الإسلام لرأى كيف يحافظ الإسلام على الإنسان وهو جنين، ويعاقب من يعتدي عليه، وكيف يحافظ عليه وليدا ورضيعا وغلاما وشابا ورجلا وشيخا وحتى أرذل العمر، وما بيّنه من أحكام الولاية والنفقة وغيرها من الأحكام التفصيلية، فلماذا ترك الكواكبي كل هذا،

ليرى بعض ما في الغرب مما يُتوهم أنها صور جميلة، والتي نرى اليوم كيف أن بعض الناس تموت جوعا لسوء قوانين الرأسمالية، وأنه ليس هناك ولاية ولا كفالة لمرضى وعجزة، وكيف تفكك المجتمع برذيل الأخلاق، وسيء العلاقات هذا إن كانت هنالك علاقات أصلا! والحمد لله على نعمة الإسلام أولا وآخرا.

قوله: "يعيش الإنسان في ظلِّ العدالة والحرية نشيطاً على العمل بياض نهاره، وعلى الفكر سواد ليله، إن طعم تلذَّذ، وإن تلهّى تروَّح وتريّض؛ لأنّه هكذا رأى أبويه وأقرباءه، وهكذا يرى قومه الذين يعيش بينهم. يراهم رجالاً ونساءً، أغنياء وفقراء، ملوكاً وصعاليك، كلُّهم دائبين على الأعمال، يفتخر منهم كاسب الدينار بكدِّه وجدّه، على مالك المليار إرثاً عن أبيه وجدِّه...".

ألفاظ العدالة والحرية هي ألفاظ عربية، ولكن إن استعملها الكواكبي ومن تبع المفكرين الأوربيين، كان لها معانٍ أخرى، وهي المعاني الرأسمالية، وثورتها على الدولة الدينية الظالمة والمستعبدة للناس، فيجب عدم استعمال المسلم لمثل هذه الألفاظ إلا مع البيان.

وكل ما ذكره الكواكبي هو ينطبق على الإنسان الأوربي الرأسمالي الذي يعد الحياة وسعادتها بقدر ما يجنيه منها من ملذات، بخلاف المسلم الذي تكمن سعادته في رضوان الله، والتي تتحقق بالتزام أوامره، وترك نواهيه، وما تكلفه هذه الأحكام من مشقات وبذل وتضحية في سبيل نيل هذه الغاية السامية.

فوظيفة المسلم في الحياة تختلف عن وظيفة الرأسمالي في الحياة، مع التأكيد على أن الاستبداد مرفوض من أي شخص، أما ضبط الدولة للناس بقوانينها فلا يعد استبدادا أو تقييدا للحريات، وإنما الدولة هي منظِمة وراعية للمجتمع.

قوله: "أما أسير الاستبداد، فيعيش خاملاً خامداً ضائع القصد، حائراً لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه، كأنَّه حريصٌ على بلوغ أجله ليستتر تحت التراب. ويخطئ، والله من يظنُّ أنَّ أكثر الأسراء لا سيما منهم الفقراء لا يشعرون بآلام الأسر".

في هذه الفقرة قد خالف الكواكبي ما ذكره في مواضع أخرى من كتابه، فهنا يذكر

أن الأسراء يتألمون، وفي غيرها يصفهم كالحيوانات التي لا هم لها إلا البطن والفرج! إذ قال: "أما ملذّات هؤلاء التعساء فهي مقصورة على لذتين اثنتين؛ الأولى منها لذة الأكل، وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات إن تيسَّرت، وإلا فمزابل للنباتات، أو بجعلهم أجسامهم في الوجود كما قيل: أنابيب بين المطبخ و (الكنيف)، أو جعلها معامل لتجهيز الأخبثين. واللذّة الثانية هي الرّعشة باستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم خلقت دمامل جرب على أديم الأرض، يطيب لها الحكّ ووظيفتها توليد الصديد ودفعه. وهذا الشره البهيمي في البِعال هو ما يعمي الأسراء ويرميهم بالزواج والتوالد".

وقال عنهم أيضا: "وهذه الحال تجعل الأسير لا يذوق في الكون لذةً نعيم، غير بعض الملذّات البهيمية. بناءً عليه؛ يكون شديد الحرص على حياته الحيوانية وإنْ كانت تعيسة".

وقال: "والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصل مرضهم العقلي إلى درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر، في كلِّ ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانية".

وقال: "وأما الاستبداد فإنَّه يقلب السير من الترقّي إلى الانحطاط... أفعاله التي تبلغ بالأمة حطّة العجماوات فلا يهمها غير حفظ حياتها الحيوانية فقط".

وقال: "وهكذا يعيش الأسير في حين يكون نسمة في ضيق وضغط، يهرول ما بين عتبة همٍّ ووادي غمٍّ، يودِّع سقماً ويستقبل سقماً إلى أن يفوز بنعمة الموت مضيعاً دنياه مع آخرته، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه".

قوله: "فيرى أحدهم نفسه منقبضاً عن العمل، لأنه غير أمين على اختصاصه بالثمرة. وربما ظنَّ السّلب حقاً طبيعياً للأقوياء فيتمنّى أنْ لو كان منهم. ثمَّ يعمل تارةً، ولكن؛ بدون نشاط ولا إتقان، فيفشل ضرورةً، ولا يدري أيضاً ما السبب، فيغضب على ما يسمّيه سعداً أو حظاً أو طالعاً أو قدراً".

صحيح أن للاستبداد والظلم تأثير في العمل والرغبة فيه، لكن الأثر الأكبر يكمن في التشريعات والقوانين التي تنظم المجتمع وما يحصل فيه من إنتاج وتسويق، والتي لسوئها–القوانين– نتج أن كثيرا من الناس لا تملك الإرادة الحقيقية، فالعقول قد سرقها

الغرب (بترهيبها) في بلادنا بالقتل والتهديد، و (ترغيبها) بما في بلاده من الأمن والمال، والصناعة قيدت بقوانين لا يستطيع معها أحد في بلادنا من فتح مصنع إلا بشق الأنفس، بسبب الضرائب، والجمارك على المواد الخام، وإجازات العمل وصعوبة تحصيلها، ومشاكل الكهرباء وفواتيرها، والمولدات وثمنها وثمن إيجارها، فضلا عن فتح الحدود أمام السلع الرديئة والرخيصة التي تحطم إنتاج هذه المصانع، ويرافق ذلك عدم وجود أي دعم من الدولة لهذه القطاعات، ما جعل أكثر رؤوس الأموال تهاجر البلاد، وتترك هذا العمل الذي لا يُكسب منه إلا المشقة والخسارة.

ومثل ذلك التجارة وصعوبتها وارتباطها بقوانين منظمة التجارة العالمية، التي هي أداة بيد المستعمرين لتنفيذ سياساتهم التي تدعم البنوك وبرامجها الربوية الاستعمارية، وترعى براءة الاختراع بأن لا تسمح بإعادة صناعة المنتج إلا بإذن من اخترعه، أو الشركة التي سُجِّل الاختراع باسمها (وهو الغالب)، وتلزم الناس بما يصنعون وما لا يصنعون!

وقل مثل ذلك عن الزراعة في انتشار الأمراض، وكثرة الحشرات وفي عدم مكافحتها من قبل الدولة، وفتح البلاد أمام المنتجات الرخيصة والمسرطنة، وغلاء وقلة المعدات الزراعية ووقود تشغيلها، ما أدى إلى انهيار أسعار الناتج المحلي، الذي نتج عنه -مثلا- ترك الناس للزراعة في بلاد النيل ودجلة والفرات!

هذا غيض من فيض، ولا يكون الإصلاح إلا عن طريق الدولة، فالدولة هي راعية الناس وهي التي تأخذ بأيديهم إلى الخير ورفعته، أو إلى التخلف وحضيضه.

قوله: "الأسير المعذَّب المنتسب إلى دين يسلّي نفسه بالسعادة الأخروية، فيعدها بجنان ذات أفنان ونعيم مقيم أعدَّه له الرحمن، ويبعد عن فكره أنَّ الدنيا عنوان الآخرة، وأنَّ ربما كان خاسراً الصفقتين، بل ذلك هو الكائن غالباً. ولبسطاء الإسلام مسليات أظنُّها خاصّة بهم يعطفون مصائبهم عليها، وهي نحو قولهم: الدنيا سجن المؤمن، المؤمن مصاب، إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه، هذا شأن آخر الزمان، حسب المرء لقيماتٍ يقمن صلبه. ويتناسون حديث: "إنَّ الله يكره العبد البطّال"، والحديث المفيد معنى "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسةً فليغرسها"،

ويتغافلون عن النص القاطع المؤجّل قيام الساعة إلى ما بعد استكمال الأرض زخرفتها وزينتها. وأين ذلك بعد؟".

لماذا نكّر "المنتسب إلى دين"؟ مع أن المقصود هو الإسلام والمسلمين؛ بدليل ما سيأتي من كلامه، أما حكمه على الأسير –كما يسميه– بخسارة الدنيا والأخرة غالبا فحقا عجيب! إذ أنه وكما هو معروف إن كل فرد سيأتي الله –سبحانه– فردا، وكل نفس تجادل عن نفسها، وأن كل نفس بما كسبت رهينة وسيحاسبها الله على الأقوال والأفعال والمواقف ولا توضع الناس كلها بمستوى واحد، وفي كل المواقف.

وقد يولد الإنسان وينشأ في مجتمع الاستبداد والظلم الذي لم يكن له يد في إيجاده، ولا طائل له بدفعه، إلا إن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بقدر استطاعته، ويسلك طريق التغيير الذي بينه له خالقه عن طريق سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله).

أما ما ذكره من "مسليات"، فعجيب أيضا! فهي أحاديث صحيحة وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله) الذي لا ينطق عن الهوى، وهي روايات تعالج واقعا معينا، وهو صعوبة عيش المسلم في هذه الحياة التي حفت بالمكاره بالنسبة له، وما تدعوه من الصبر على الحلال والرضى به والامتناع عن الحرام مهما كان مغريا، وبمقابل ذلك ذكر أحاديث أخرى تعالج واقعا مختلفا، وهو دعوة الإسلام للمؤمن أن يعمل ولا يكون بطَّالا، وأن يعيش المؤمن بالأمل ولا ييأس وإلى آخر لحظة في الحياة.

وما ذكره الكواكبي من أحاديث شريفة لا يعد متعارضا أبدا، فالإسلام لم يترك شاردة ولا واردة إلا بين حكمها، وهذا ما جعله رسالة خالدة تُصلِح كل زمان ومكان، وكثرة أحكامها هي ليست تعقيدا، بل تفصيل لكل شيء مما يحتاجه الناس في حياتهم، وكل نص يعالج مشكلة معينه تختلف في واقعها عن غيرها التي لها نص يعالجها كذلك، وهذا من رحمة الله بالناس، وتشريفا لأمة محمد (صلى الله عليه وآله)، بأنها صاحبة الرسالة الخاتمة.

قوله: "وكلُّ هذه المسميات المثبطات تهون عند ذلك السمّ القاتل، الذي يحوّل الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء، فيرفع المسؤولية عن المستبدّين، ويلقيها على عاتق القضاء والقدر، بل على عاتق الأُسراء المساكين أنفسهم، وأعني بهذا السمّ، فهم العوام، ويله الخواص، لما ورد في التوراة من نحو: "اخضعوا للسلطان ولا سلطة إلا من الله"، و"الحاكم لا يتقلّد السيف جزافاً، إنه مقام للانتقام من أهل الشر"، وقد صاغ وعّاظ المسلمين ومحدِّثوهم من ذلك قولهم: "السلطان ظلُّ الله في الأرض"، و"الظالم سيف الله ينتقم به، ثمَّ ينتقم منه"، و"الملوك ملهمون". هذا وكلُّ ما ورد في هذا المعنى إنْ صحَّ فهو مقيّد بالعدالة أو محتمل للتأويل بما يعقل، وبما ينطبق على حكم الآية الكريمة التي فيها فصل الخطاب، وهي: {ألا لعنة الله على الظالمين}، وآية {فلا عدوان إلا على الظالمين}".

بداية فإنه قد تم بيان موضوع القضاء والقدر في موضع سابق. وكلامه هنا هو كما ذكرت آنفا، فلا يصح تسمية أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) الذي لا ينطق عن الهوى "مثبطات"!، فكل حديث ينطبق على واقع معين، ثم هو لماذا جعل الصورة كأنه هناك تناقضا في الأحاديث؟! لماذا لا يفهم منها إن المسلم عليه بالصبر في هذه الحياة ويتحمل مشاقها ويسلك طريق التغيير إلى ما أراده الله – سبحانه– من حكم الأرض بالإسلام، وهكذا يعمل كل النصوص دون إنكار لأحدها.

ثم هو لماذا ينكر أن السلطان ظل الله في الأرض، هذا السلطان الذي لم يعرف المسلمون قدره إلا بعد أن ضاع، فأصبحوا فريسة ضعيفة، ولقمة سائغة لوحوش الشرق والغرب من غير المسلمين.

السلطان الذي أمرنا ربنا بطاعته عند حكمه لنا بالإسلام، قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ..) النساء: ٥٩.

وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[1]، وقال أيضا: «...وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[2]، وغيرها من أحاديث.

قوله: "التربية علمٌ وعمل. وليس من شأن الأمم المملوكة شؤونها، أنْ يوجد فيها من يعلم التربية ولا من يعلمها. حتى إنَّ الباحث لا يرى عند الأسراء علماً في التربية مدفوناً في الكتب فضلاً عن الأذهان".

كلام عام! ولو حدده بأمثلة لكان أفضل، وإن كان القصد من كلامه هو الأمة الإسلامية فخطأه جسيم، لأن الكواكبي وإن رأى فيها الضعف في زمانه، أو حتى من يرى ضعفها في زماننا، إلا إن هذه الأمة الفاضلة تملك أعظم رسالة ومنهج للتغيير في الأرض، يصلح لأن ينهض بمن يطبقه في كل زمان ومكان.

قوله: "نعم؛ ما أبعد الأسراء عن الاستعداد لقبول التربية، وهي قصر النظر على المحاسن والعِبَر، وقصر السمع على الفوائد والحِكَم، وتعويد اللسان على قول الخير، وتعويد اليد على الإتقان، وتكبير النفس عن السفاسف، وتكبير الوجدان عن نصرة الباطل، ورعاية الترتيب في الشؤون، ورعاية التوفير في الوقت والمال. والاندفاع بالكلّية لحفظ الشرف، لحفظ الحقوق، ولحماية الدين، لحماية الناموس، ولحبِّ الوطن، لحبِّ العائلة، ولإعانة العلم، لإعانة الضعيف، ولاحتقار الظالمين، لاحتقار الحياة. على غير ذلك مما لا ينبت إلا في أرض العدل، تحت سماء الحرية، في رياض التربيتين العائلية والقومية".

في هذه الفقرة تظهر عقلية الكواكبي العلمانية البعيدة عن الفهم الإسلامي، وذلك باستخدامه المصطلحات الغربية التي أخذها من أوربا كالوطن، والحرية، القومية،

([1]) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، ٣/١٤٧٨ برقم ١٨٥١.

([2]) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم ٣/ ١٤٨١ برقم ١٨٥٥.

والتـي كـان لها الأثر فيما بعد ببث الفرقة بين المسلمين، فهذه الأفكار إن جُعلت أساسا للتفكير، وتعصب كل فريق لوطنه أو قومه أو أنه يريد العيش حرا دون قيد فإنها ستصبح معاول هدم لبنية المجتمع.

قوله: "الاستبداد يُضطرُّ النّاس إلى استباحة الكذب والتحيُّل والخداع والنِّفاق والتذلل...هو يتولى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة. بناءً عليه، يرى الآباء أنَّ تعبهم في تربية الأبناء التربية الأولى على غير ذلك لا بدَّ أنْ يذهب عبثاً تحت أرجل تربية الاستبداد، كما ذهبت قبلها تربية آبائهم لهم، أو تربية غيرهم لأبنائهم سدى".

بحسب كلام الكواكبي هنا إن الآباء في عصر الاستبداد لا يربون أبنائهم؛ لأن جهد التربية ضائع لا محالة أمام تأثير تربية المستبد! وهذا كلام غير صحيح، والواقع يكذبه، فإن الآباء لم يتركوا تربية أبنائهم يوما، وحتى الأبناء بعد أن يبلغوا فإنهم يفرقون فيما بينهم، بين من يحب تربية الاستبداد ويرضى بها، وبين من يجبر عليها، وبين من يفضل الموت على أن يتخلق بأخلاقها.

نظرة يائسة لا تصح، ولو أخذ الناس بها لتوقفت الحياة! وحتى إن كان لهذه النظرة واقع فإنه لا ينطبق على المسلمين؛ لما يحملون من صفات تفرقهم عن غيرهم من الأمم.

قوله: "وغالب الأُسراء لا يدفعهم للزواج قصد التوالد، إنما يدفعهم إليه الجهل المظلم، وأنَّهم حتى الأغنياء منهم محرومون من كلِّ الملذّات الحقيقية: كلذّة العلم وتعليمه، ولذّة المجد والحماية .. أما ملذّات هؤلاء التعساء فهي مقصورة على لذتين اثنتين؛ الأولى منها لذة الأكل، وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات إن تيسَّرت، وإلا فمزابل للنباتات، ... واللذّة الثانية هي الرّعشة باستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم خلقت دمامل جرب على أديم الأرض، يطيب لها الحكّ ووظيفتها توليد

الصديد ودفعه. وهذا الشره البهيمي في البِعال هو ما يعمي الأسراء ويرميهم بالزواج والتوالد".

كلام يُظهر ما في قلب الكواكبي من تكبر ويأس من مجتمعه، وهو كلام مبالغ فيه جدا، والمفروض أن يترفع الكاتب عن مثل هذه الأمثلة التي وإن صحت فإنها تنطبق على الشواذ فقط.

قوله: "العِرض -زمن الاستبداد- كسائر الحقوق غير مصون، بل هو معرَّض لهتك الفُسّاق من المستبدين والأشرار من أعوانهم... ومن الأمور المشاهدة أنَّ الأمم التي تقع تحت أسر أمةٍ تغايرها في السيماء، لا يمضي عليها أجيال إلا وتغشو فيها سيماء الآسرين: كسواد العيون في الإسبانيول، وبياض البشرة في الأفريقيين. وعدم الاطمئنان على العِرض يُضعف الحبّ الذي لا يتمُّ إلا بالاختصاص، ويُضعف لصقة الأولاد بأزواج أمهاتهم، فتضعف الغَيرة على تحمّل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرَّع الله النكاح، وحرَّم السِّفاح".

إتهام عظيم لا يصح أن يصدر من مسلم! وعبارته الأخيرة هي دليل على أنه يقصد المسلمين، وحتى لو حصلت حالات شاذة مما ذكر فهل يصح أن تعمم على الأمم؟!

قوله: " ما أبعد الأُسراء عن النشاط للتربية، ثمَّ لماذا يتحمَّلون مشاقَّ التربية، وهم إنْ نوَّروا أولادهم بالعلم جنوا عليهم بتقوية إحساسهم، فيزيدونهم شقاءً، ويزيدونهم بلاءً، ولهذا لا غرو أن يختار الأسراء الذين فيهم بقية من الإدراك، ترك أولادهم هملاً تجرفهم البلاهة إلى حيث تشاء".

كلامه ليس على الإطلاق، بل قد يكون العكس وبخاصة عند المسلمين الذين يسعون لتغيير واقعهم كي يوافق الإسلام، وهذا السعي موجود عند كل مسلم مخلص وعلى مر الأزمان.

قوله: "وإذا افتكرنا كيف ينشأ الأسير في البيت الفقير، وكيف يتربَّى، نجد أنَّه يُلقَّح به، وفي الغالب أبواه متناكدان متشاكسان، ثمَّ إذا تحرَّك جنيناً حرَّك شراسة أمِّه فتشتمه، ... فإذا ما فُطِم، يأتيه الغذاء الفاسد يضيق معدته، ويفسد مزاجه، ... فإذا سأل واستفهم ماذا وما هذا ليتعلّم، يُزجَر ويلكم لضيق خُلُق أبويه، وإن جالسهما ليألف المعاشرة، وينتفي عنه التوجّس يبعدانه كي لا يقف على أسرارهما، فيسترقها منه الجيران الخلطاء، فتنمى أعوان الظالمين وما أكثرهم، فإذا قويت رجلاه يُدفع به إلى خارج الباب، إلى مدرسة الإلفة على القذارة، وتعلّم صيغ الشتائم والسباب، فإنْ عاش ونشأ وُضع في مكتب أو عند ذي صنعة، فيكون أكبر القصد ربطه عن السّراح والمراح. فإذا بلغ الشباب، ربطه أولياؤه على وتد الزواج كي لا يفرّ من مشاكلتهم في شقاء الحياة، ليجني هو على نسله كما جنى عليه أبواه، ثمَّ هو يتولى التضييق على نفسه بأطواق الجهل وقيود الخوف، ويتولى المستبدّون التضييق على عقله ولسانه وعمله وأمله".

هنا الكواكبي يبالغ في النقد والتعميم كعادته في هذا الكتاب، وكأنه يريد عرض قوته الأدبية في نظم الألفاظ، مع ما في قلبه من غيض وحقد على واقعه الذي يعيش فيه.

قوله: "وهكذا يعيش الأسير في حين يكون نسمة في ضيق وضغط، يهرول ما بين عتبة همٍّ ووادي غمٍّ، يودِّع سقماً ويستقبل سقماً إلى أن يفوز بنعمة الموت مضيعاً دنياه مع آخرته، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه".

كل نفس بما كسبت رهينة، ولا يعمم هذا الكلام!

قوله: "وما أظلم من يؤاخذ الأسراء على عدم اعتنائهم بلوازم الحياة. فالنظافة مثلاً: لماذا يهتم بها الأسير؟ هل لأجل صحَّته وهو في مرضٍ مستمرّ؟ أم لأجل لذَّته وهو المتألم كيفما تقلَّب جسمه أو نظره؟ أم لأجل ذوق من يجالس أو يؤاكل، وهو من عفَّت نفسه صحبة الحياة؟".

وهل أنه من ولد وعاش في ظل حكم الاستبداد عليه أن ينتظر موته؟! غير آبه بأحكام الله وما فيها من بيان لكل مسلم يعيش في أي زمان وأي مكان، وفي هذا

الموضع وغيره يظهر ما ذكرته سابقا من أن كلام الكواكبي هذا يمكن أن يقوله مسلم أو غير مسلم، فلا نرى العقلية ولا النفسية الإسلامية تظهر عند الكواكبي.

قوله: "ولا يظننَّ المطالع أنَّ حالة أغنياء الأسراء هي أقلُّ شراً من هذا؛ كلا، بل هم أشقى وأقلّ عافيةً، وأقصر عمراً من هذا، إذا نقصتهم بعض المنغِّصات، تزيد فيهم مشاق التظاهر بالراحة والرفاه والعزّة والمنعة، تظاهراً إن صحَّ قليله فكثيره الكاذب حملٌ ثقيل على عواتقهم كالسكران يتصاحى فيُبتلى بالصداع، أو كالعاهرة البائسة تتضاحك لترضي الزاني.

حياة الأسير تشبه حياة النائم المزعوج بالأحلام، فهي حياة لا روح فيها، حياة وظيفتها تمثيل مندرسات الجسم فقط، ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية، وبناءً على هذا؛ كان فاقد الحرية لا أنانية له لأنه ميتٌ بالنسبة لنفسه، حيٌّ بالنسبة لغيره؛ كأنَّه لا شيء في ذاته، إنَّما هو شيء بالإضافة. ومن كان وجوده في الوجود بهذه الصورة وهي الفناء في المستبدين، حقَّ له أن لا يشعر بوظيفة شخصية فضلاً عن وظيفة اجتماعية. ولولا أنْ ليس في الكون شيء غير تابع لنظام حتى الجماد، حتى فلتات الطبيعة والصُّدف التي هي مسببات لأسباب نادرة، لحكمنا بأنَّ معيشة الأسراء هي محض فوضى، لا شبه فوضى".

في هذا الموضع وما قبله مبالغات وتجاوزات كبيرة، ثم إن من عاش في زمن الاستبداد هو إما أن يكون راضيا به، فتجده متجملا وفرحا بما عنده، وإما أن تجده يبغض الاستبداد وأهله، وهذا هو من يترك التجمل والفرح إلى أن يتغير وضع الحياة إلى حياة يرضى بها الله سبحانه، وعندئذ لا يسمى من يحمل هذه الصفات أسيرا.

وكم ذكرنا مرارا أنه لا يصح التعميم، فكيف بمن ولد ومات في عصر الاستبداد، ورغب بالتغيير وسعى له ولكن الله -سبحانه- لم يكتب له الوصول إلى ما سعى إليه، ولا ننسى أبدا أن المجتمع الإسلامي بل وأمة محمد عليه الصلاة والسلام لا تعدم الخير أبدا، ولا ترضى بالظلم والحرام في أن يكونا عيشها، وما ثورة الحسين (رضي الله عنه) على من غير وبدل حكم الله من شورى وبيعة إلى وراثة، وما تبع ذلك من أحداث وإلى يومنا هذا إلا شاهد على ذلك.

قوله: "على أنَّ التدقيق العميق، يفيدنا بأنَّ للأسراء، قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، إنما الأسير يرضعها مع لبن أمه، ويتربَى عليها، وقد يبدع فيها بسائق الحاجة، ويكون منهم الحاذق فيها علماً، الماهر في تطبيقها عملاً، هو الموفَّق في ميدان حرب الحياة مع الذل، كالهنود واليهود. والعاجز عنها، إمّا جاهل هذا القانون أو العاجز فطرةً عن اتِّباعه كالعرب مثلاً، فلا يخرج عن كونه كرة يلعب بها صبيان الاستبداد، تارةً يضربون بها الأرض أو الحيطان، وأما إذا كان عجزه كما يقال عن عرق هاشمي، أي عن شيءٍ من كرامة نفس أو قوة إحساس أو جسارة جنان، فيكون كالحجارة تتكسَّر ولا تلين".

كلام قومي ليس له وزن في الإسلام، فلم تكن القومية يوما مقياسا صالحا لقياس الناس، فالعرب وحتى الهاشمي منهم فيهم العزيز والذليل، إلا من اتقى، وغيرهم كذلك، أما الشرف والرفعة فلم تحصل إلا للمسلمين الذين شرفهم الله بالإسلام وهو الرسالة الخالدة التي فيها تبيانا لكل شيء. وقد يقول قائل: إن العرب أهل خلق وطبائع طيبة حتى قبل الإسلام. والجواب على ذلك هو: وإن صح هذا القول فإن الله أرسل إليهم النبي (صلى الله عليه وآله)، الذي من آمن به كان له الشرف وإلا الذل ببقائه على الشرك والأوثان، وحتى هذه الأخلاق فأنها قد نسخت بأحكام جديدة، نابعة عن عقيدة فريدة، فمن يكرم ضيفه لأنه يؤمن بالله واليوم الآخر، ليس كمن يكرمه عصبية لقومه، أو شهرة لكرمه.

قوله: "إنَّ أخوف ما يخافه الأسير هو أن يظهر عليه أثر نعمة الله في الجسم أو المال، فتصيبه عين الجواسيس (وهذا أصل عقيدة إصابة العين)! أو أن يظهر له شأن في علمٍ أو جاهٍ أو نعمةٍ مهمة، فيسعى به حاسدوه إلى المستبدِّ (وهذا أصل شر الحسد الذي يُتعوَّذ منه)! وقد يتحيّل الأسير على حفظ ماله الذي لا يمكنه إخفاؤه كالزوجة الجميلة، أو الدابة الثمينة، أو الدار الكبيرة، فيحميها بإسناد الشؤم، (وهذا أصل التشاؤم بالأقدام والنواصي والأعتاب)".

بداية فإن المقصود بالأقدام هي الدواب، والنواصي هي الخيل، والأعتاب هي مداخل المساكن.

وقوله عن أصل العين أنه عين الجواسيس، وأن أصل الحسد هو أن يصل بالأسير حاسدوه إلى المستبد، أو أنه يحمي الزوجة الجميلة، والدابة الثمينة.. يحميها بإسناد الشؤم إليها وهذا أصل الشؤم، فما ذكره غير صحيح ومخالف للإسلام! فالعين والحسد والتشاؤم ألفاظ لها معاني شرعية ثبتت بالنصوص الشرعية، بل إن هذه الأمور وهي العين والحسد والتشاؤم قد وجدت حتى قبل الإسلام، وليس الاستبداد العثماني هو من أوجدها، على اعتبار أن كلام الكواكبي هو موجه ضد العثمانيين بالدرجة الأولى.

قوله: "ومن غريب الأحوال أنَّ الأُسراء يبغضون المستبدَّ، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الإنسان إذا غضب، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلماً: فيُعادون من بينهم فئةً مستضعفةً، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك. ومَثَلُهم في ذلك مثل الكلاب الأهلية، إذا أريد منها الحراسة والشراسة، فأصحابها يربطونها نهاراً ويطلقونها ليلاً فتصير شرسة عقورة، وبهذا التعليل تعلَّل جسارة الأسراء أحياناً في محارباتهم، لا أنها جسارة عن شجاعة. وأحياناً تكون جسارة الأسراء عن التناهي في الجبانة أمام المستبدِّ الذي يسوقهم إلى الموت، فيطيعونه انذعاراً كما تطيع الغنمة الذئب فتهرول بين يديه إلى حيث يأكله".

هذا الكلام وإن كان له واقعا، ولكنه ضيق ولا يعمم، وليس كل الأسراء يحملون نفس الصفات، كي يستحقوا أن يصفهم بهذه الأوصاف القاسية!

قوله: "وقد أجمع علماء الاجتماع والأخلاق والتربية على أنَّ الإقناع خير من الترغيب فضلاً عن الترهيب، وإنَّ التعليم مع الحرية بين المعلِّم والمتعلِّم أفضل من التعليم مع الوقار، وأنَّ التعليم عن رغبة في التكمُّل أرسخ من العلم الحاصل طمعاً في المكافأة، أو غيرة من الأقران. وعلى هذه القاعدة بنوا قولهم: إنَّ المدارس تقلل الجنايات لا السجون، وقولهم: إنَّ القصاص والمعاقبة قلَّما يفيدان في زجر النفس..".

صحيح إن الإقناع أفضل من الترغيب والترهيب، ولكن فضل الترغيب والترهيب

لا ينكر، وصحيح أن حرية الطالب بالسؤال كي يفهم مطلوبة، ولكن ذلك لا يمنع إثبات الوقار للمعلم، وصحيح أن الرغبة في التكمل أرسخ ولكنها في الغالب قليلة، وتأتي المكافئة والغيرة لتدفع الطلبة نحو العلم بالمنافسة، أما ما ذكره عن المدارس والسجون فلكل منهما دور في التربية، فقد تجد حليما تكفيه الإشارة، وتقيا يترك من حقه ويتورع منه خشية الوقوع في الحرام، وتجد بمقابل ذلك مجرما عصيًّا عاصيا يجلد ويحبس مرات ومرات ثم يعود لما نهي عنه.

أما ما ذكره عن القصاص، فهو حكم الله –سبحانه–، ولا نقدم قول أحد من الناس عليه، وقلة من الناس هم من يستجيب للنصح والوعظ، أما الأكثر والأغلب فتردعه القوانين، وما توجبه من عقوبات.

قوله: "ومن يتأمل جيداً في قوله تعالى: {ولكم في القصاص حياةٌ يا أولي الألباب} ملاحظاً أنَّ معنى القصاص لغةً: هو التساوي مطلقاً، لا مقصوراً على المعاقبة بالمثل في الجنايات فقط، ويدقق النظر في القرآن الكريم وسائر الكتب السماوية، ويتَّبع مسالك الرُّسل العظام –عليهم الصلاة والسلام– يرى أنَّ الاعتناء في طريق الهداية فيها منصرفٌ إلى الإقناع، ثمَّ إلى الأطماع عاجلاً أو آجلاً، ثمَّ إلى الترهيب الآجل غالباً ومع ترك أبواب تُدلي إلى النجاة".

لا داعي لصرف معنى الآية إلى غير معناها المعروف! فالآية هي خاصة بالجنايات، وما يفعله القصاص من إنهاء الاعتداء واضح وثابت(١)، ولا داعي

---

(١) للتأكيد على هذا المعنى ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م، ٢٦٨/١، الكشاف ٢٢٣/١، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، ٢٤٧/١ وغيرها من كتب التفسير.

لاستشهاده بالكتب السماوية؛ لأنها منسوخة، هذا إذا افترضنا صحتها كما أنزلها الله؛ والحق أن أتباعها حرفوها وبدلوا فيها، وهذا أمر معروف وردت به النصوص، إلا من خجل وتراجع عن حمل الإسلام كما أراده الله -سبحانه-.

أما ما ذكره من الإقناع والاطماع والترغيب والترهيب، فلكل شخص أو مجتمع طريقة تلائمه وتكون بحسب وضعه، وقابليته للهداية.

قوله: "ثمَّ إنَّ التربية التي هي ضالّة الأمم، وفقدها هي المصيبة العظيمة، التي هي المسألة الاجتماعية؛ حيث الإنسان يكون إنساناً بتربيته، وكما يكون الآباء يكون الأبناء، وكما تكون الأفراد تكون الأمّة، والتربية المطلوبة هي التربية المرتَّبة على إعداد العقل للتمييز، ثمَّ على حسن التفهيم والإقناع...، ثمَّ على التوسّط والاعتدال، وأنْ تكون تربية العقل مصحوبةً بتربية الجسم، لأنهما متصاحبان صحة واعتلالاً، فإنه يقتضي تعويد الجسم على النظافة وعلى تحمّل المشاقّ، والمهارة في الحركات، والتوقيت في النوم والغذاء والعبادة، والترتيب في العمل وفي الرياضة والراحة. وأن تكون تلكما التربيتين مصحوبتين أيضاً بتربية النفس على معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه".

التربية تختلف في أفكارها ومفاهيمها وغاياتها من مبدأ لآخر، فالتربية الإسلامية تختلف في الأصول والفروع عن التربية الرأسمالية والاشتراكية.

وليس كل تربية تجعل من الإنسان إنسانا، ولا هو شرط أن يكون الأبناء كالآباء...، وليس ما ذكره من صفات التربية هي الغاية، إذ أنه ذكر أمورا شبه غامضة ويختلف فهمها من مبدأ لآخر.

وأما موضوع التوسط والاعتدال فهو كذلك يحتاج إلى توضيح وبيان، فمع أن التشدد مرفوض، ولكن بل المقابل لا يصح جعل الإسلام بلا لون ولا طعم ولا رائحة بحجة التوسط وعدم التشدد، كما نراه من دعوات البعض في هذا الزمان.

وأما ما ذكره من موضوع العبادة، فإنه قد جعله أمرا ثانويا، وينطبق على أتباع أي دين، فهو ذكرها من باب علاقة الفرد بخالقه، وما تنفعه من راحة نفسية لمن يقوم بواجبات هذه العبادة.

علما أن تربية المجتمع في الغالب تكون على ما يطبق فيه من قوانين، وإن كان هناك دور للتذكر والنصح لكنه قليل وضيق إذا ما قورن بدستور البلد وأنظمته.

قوله: "الأمّة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين، كما أنَّ البناء مجموع أنقاض، فحسبما تكون الأنقاض جنساً وجمالاً وقوّةً يكون البناء، فإذا ترقَّت أو انحطَّت الأمة ترقَّت هيئتها الاجتماعية، حتى إنَّ حالة الفرد الواحد من الأمّة تؤثِّر في مجموع تلك الأمة. كما إذا لو اختلَّت حجرة من حصن يختلُّ مجموعه وإنْ كان لا يشعر بذلك، كما لو وقفت بعوضة على طرف سفينة عظيمة أثقلتها وأمالتها وإنْ لم يُدرَك ذلك بالمشاعر. وبعض السياسيين بنى على هذه القاعدة: أنَّه يكفي الأمة رقيّاً أن يجتهد كلُّ فرد منها في ترقية نفسه بدون أن يفتكر في ترقّي مجموع الأمة".

في هذه الفقرة يجب إيضاح ما يأتي:

١. إن تعريف الصحيح للأمة هو أنها مجموعة من الأفراد تربطها عقيدة واحدة وتنبثق عن هذه العقيدة نظام يعالج شؤون الحياة، وما ذكره من أن الأمة هي أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين غير صحيح، لأن النسب والوطن واللغة لا تملك عقيدة تجيب التساؤل عن حقيقة الإنسان والكون والحياة، ومن ثم هي لا تملك نظاما ينبثق عنها، ورابطة الدين –ما عدا الإسلام– هي وإن كانت تربط الناس وتملك عقيدة، إلا أنها لا تملك نظاما ينظم شؤون الحياة، كالنصرانية واليهودية وغيرهما والتي يصح أن نطلق عليها أمة.

٢. ما ذكره كذلك في هذه الفقرة متأثرا بالرأسمالية هو فكرة: اصلح الفرد يصلح المجتمع هي فكرة خاطئة، لأن المجتمع لا يتكون من أفراد فقط، فألف شخص يركبون باخرة في سفر لا يعتبرون مجتمعا؛ لأنهم أفراد لا تربطهم علاقات دائمة، وإنما جمعتهم الرحلة، بينما لو وجدت قرية مكونة من مئة شخص فهي تعد مجتمعا؛ لأنها مجموعة أفراد تربطهم علاقات دائمة، وللإيضاح أكثر يجب عدم الخلط بين مقومات الفرد ومقومات المجتمع لأن ذلك يؤدي إلى نتائج خطيرة، فلا يجوز إصلاح المجتمع بالدعوة إلى الاخلاق؛ لأنها من مقومات الفرد، ومثلها العبادة.

ولا نقول: إن رئيس الدولة على صواب؛ لأن أخلاقه راقية ويصلي؛ لأن الموضوع متعلق بالنظام: السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسة الخارجية، ونظام التعليم و. (يعني القوانين المطبقة على الناس).

أو مثلا يريد بعض الافراد أو الجماعات أن يجعل نفسه مكان الدولة فيقتل هذا أو يسجن هذا، أو أنه يشق طريقا أو يستخرج النفط .. وهذا كله مخالف للإسلام.

فلو أصلحت آلاف من أفراد المسلمين لن ينهض المجتمع؛ لأن المجتمع ليس أفرادا فقط، وإنما هو أفراد تربطهم علاقات دائمة، فبإصلاح المجتمع يصلح الأفراد، وليس بإصلاح الفرد يصلح المجتمع، فمقومات الفرد ليست هي مقومات المجتمع.

وإذا أردنا إصلاح الفرد علينا أولا معرفة مقوماته وهي:

أ- عقيدته: إذا كانت عبادة المسلم ومعاملاته وأخلاقه صالحة لن تنفعه إذا كان يشرك مع الله شيئا. فهو يحتاج لإصلاح عقيدته.

ب- معاملاته: فلو كان موحدا لله وأخلاقه طيبة وعبادته صحيحة لكنه يفعل المحرمات كالسرقة. فيحتاج لإصلاح.

ت- اخلاقه: فقد يكون موحدا لله ويتمسك بالحلال ويترك الحرام وعبادته صحية لكن أخلاقه سيئة .. فيحتاج لإصلاح.

ث- عبادته: قد يكون الفرد المسلم موحدا لله ويتعامل بالحلال والحرام وأخلاقه طيبة لكنه لا يصلي أو لا يزكي .. فيحتاج لإصلاح

إصلاح المجتمع يكون بصلاح مقوماته أيضا وهي:

أ- أفراده: سبق بيانها أعلاه.

ب- أفكاره: يعرف المسلم -مثلا- أن الزواج حلال والزنا حرام.

ت- مشاعره: يفرح المسلم بالزواج ويغضب للزنا.

ث- نظامه الحكم (الدولة): يبارك ويسهل عملية الزواج، ويعاقب الزاني.

مع ملا حظة أنه لا عصمة لغير الأنبياء. فلا يضر إذا كانت هناك ثغرات في السلوك الفردي لمن يدعوا لتطبيق الإسلام، والصحابة رضي الله عنهم مثالا.

قوله: "الترقّي الحيوي الذي يجتهد فيه الإنسان بفطرته وهمّته هو أولاً: الترقّي في الجسم صحّةً وتلذُّذاً، ثانياً: الترقّي في القوّة بالعلم والمال، ثالثاً: الترقّي في النفس بالخصال والمفاخر، رابعاً: الترقّي بالعائلة استئناساً وتعاوناً، خامساً: الترقّي بالعشيرة تناصراً عند الطوارئ، سادساً: الترقّي بالإنسانية، وهذا منتهى الترقّي".

هذا الترقي الذي ذكره هو بحسب ما يراه في عقله، ويظهر لنا ما استقر عليه فهمه، وهو فكر خليط بين الفكر الرأسمالي والفكر القومي، فما ذكره من ترقي النفس وملذاتها هو فكر غربي، أما الخصال الفردية هو يميل إلى قومه العرب وما أُثر عنهم من كرم الخصال وهي وإن تشابهت مع بعض الأخلاق في الإسلام، ولكنها تختلف معه في الأصل الذي انبثقت عنه.

أما الترقي بالإنسانية، فغالب من يذكرون ذلك أنهم يتكلمون به بشكل عاطفي، ولا يطرحون طريقة واضحة لذلك، بل هم يبحثون عن رابطة إنسانية، ولا يعرفون أنهم معتنقوها ويدعون لها! وهي رابطة الإسلام الصحيحة التي تقنع العقل وتوافق الفطرة بما فيها من غرائز وحاجات، وإن كان هناك روابط إنسانية ولكنها غير صحيحة؛ لأنها لا تقنع العقل ولا توافق الفطرة كالرأسمالية والاشتراكية، فالرابطة الإنسانية هي الرابطة التي يمكن أن يرتبط بها كل إنسان بغض النظر عن جنسه ولونه.

قوله: "وهناك نوعٌ آخر من الترقّي ويتعلق بالروح وبالكمال، وهو أنَّ الإنسان يحمل نفساً ملهمة بأنَّ لها وراء حياتها هذه حياةً أخرى يترقّى بها على سلّم العدل والرحمة والحسنات. فأهل الأديان –ما عدا أهل التوراة– يؤمنون بالبعث أو التناسخ، فيأتون بالعدل والرحمة رجاء المكافأة أو خوف المجازاة، وهم من قبيل الطبيعيين يعتبرون أنفسهم مدينين للإنسانية بحفظها تاريخ الحياة الطبيعية، فيلتزمون بخدمتها اهتماماً بحياتهم التاريخية بحُسن الذّكر أو قبحه".

المفروض بالكواكبي أنه مسلم ويدافع عن عقيدته ويجعلها مقياسا لغيرها، لكنه لم يفعل؛ لأن فكره في كتابه يُظهر أن ثقته بالإسلام ومعالجاته قد ضعفت، فهو في الفقرة السابقة لم يذكر الترقي بالإسلام وأهله كونهم أمته، وما يوجبه عليه الإسلام في ذلك، وفي هذه الفقرة يذكر الأديان كلها بمستوى في أنها ترتقي بروح الإنسان وما

ذكره بعد ذلك من كلام. وهذا الذي كتبه لا يتحرج أن يكتبه غير مسلم، فهو – الكواكبي– لم يميز الإسلام القائم على المعجزة بشيء عن الأديان المحرفة والباطلة.

قوله: "وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحوِّل ميلها الطبيعي من طلب الترقّي إلى التسفُّل، بحيث لو دُفِعَت إلى الرِّفعة لأبت وتألَّمت كما يتألَّم الأجهر من النور، وإذا أُلزِمَت بالحرية تشقى، وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أُطلِق سراحها. عندئذٍ يصير الاستبداد كالعلق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، فلا ينفكُّ عنها حتى تموت ويموت هو بموتها".

هنا يذكر الحرية –كما في العديد من مواضع الكتاب– التي كانت هدفا للثورة الرأسمالية الفرنسية، وكأنها عنده هي الغاية للخلاص من الاستبداد، وقد فاته أن الأمم والأقوام ليسوا على صعيد واحد وبنفس الأفكار، وما تصبوا إليه من أهداف، فلا يصح التعميم بهذه الألفاظ الثقيلة التي تبعث اليأس، وتظهر تكبر من يطلقها.

قوله: "وتوصف حركة الترقّي والانحطاط في الشؤون الحيوية للإنسان؛ أنها من نوع الحركة الدودية، التي تحصل بالاندفاع والانقباض، وذلك أنَّ الإنسان يولد وهو أعجز حراكاً وإدراكاً من كلِّ حيوان، ثمَّ يأخذ في السير، تدفعه الرغائب النفسية والعقلية وتقبضه الموانع الطبيعية والمزاحمة. وهذا سرُّ أن الإنسان ينتابه الخير والشر".

الحق أن ما يدفع الإنسان للحركة هو الرغبة بإشباع الغرائز والحاجات كما ذكرت ذلك في موضع سابق، وما يقيده هو طريقة الإشباع التي رسخت في المجتمع وأصبحت عرفا لا يجوز مخالفته، وهذه الطريقة تنبثق من عقيدة هذا المجتمع وما أثبتته من قوانين أصبحت أعرافا لا تجوز مخالفتها، وما تنتجه إن خولفت من إثارة مشاعر الغضب لهذا المجتمع، وصحيح أنه كما ذكر من أن هذا الإشباع هو الذي سيحدد الخير أو الشر في تصرفات الإنسان.

قوله: "وهو المراد من أقوال الحكماء نحو: على قدر النّعمة تكون النقمة، على قدر الهمم تأتي العزائم، بين السعادة والشقاء حربٌ سِجال، العاقل من يستفيد من مصيبته، والكيِّس من يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره، والحكيم من يبتهج بالمصائب ليقطف منها الفوائد، ما كان في الحياة لذّة لو لم يتخللها آلام".

جمال العرض يحسب للمؤلف هنا وكقوله"، كما أنَّ البناء مجموع أنقاض، فحسبما تكون الأنقاض جنساً وجمالاً وقوّةً يكون البناء".

قوله: "فإذا تقرر هذا فليعلم أيضاً أنَّ سبيل الإنسان هو الرقي، ما دام جناحا الاندفاع والانقباض فيه متوازيين كتوازن الإيجابية والسلبية في الكهربائية، وسبيله القهقرى إن غلبته الطبيعة أو المزاحمة. ثمَّ إنَّ الاندفاع إذا غلب فيه العقل النفس، كانت الوجهة إلى الحكمة، وإنْ غلبت النفس العقل، كانت الوجهة إلى الزيغ".

الحكمة والزيغ مصطلحات يختلف معناها باختلاف عقيدة الإنسان وقناعاته التي تسيره في الحياة، فالحكمة عند المسلم تختلف عن الحكمة عند الرأسمالي أو الاشتراكي، ومثل ذلك اختلاف معنى الزيغ.

ومهما كان استبداد الحاكم وظلمه، فهو لا يغير قناعات الإنسان وأفكاره، بل ربما يكون ظلم الحاكم دافعا لوقوف الرعية ضده، حتى ولو كان هذا المستبد على صواب في أمر ما.

قوله: "نعم: أسراء الاستبداد أحقُّ بوصف المساكين من عجزة الفقراء. ولو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل لهم الله نصيباً من الزكاة فقالوا: هم عبيد الاستبداد، ولجعلوا كفَّارات فكِّ الرقاب تشمل هذا الرقّ الأكبر".

كلا عجيب وغريب! ولم يسبقه إليه أحد، وهو مرفوض، ومخالف لشريعة الإسلام، وهل جرأته هذه تسمى فكرا وعلما! ومن قال إن الفقهاء لا يملكون حرية النظر؟ وحتى لو افترضنا صحة كلام الكواكبي في وصف حال عصره، فلماذا لم

يقل الصحابة والفقهاء الأوائل ممن ملك حرية الاجتهاد بمثل هذا القول؟ فهذا مغالطة تضاف لما سبقها وما سيلحقها من مغالطات.

قوله: "أسراء الاستبداد حتى الأغنياء منهم كلُّهم مساكين لا حراك فيهم، يعيشون منحطّين في الإدراك، منحطِّين في الإحساس، منحطّين في الأخلاق".

لو قال في هذا الموضع وغيره من المواضع أهل الاستبداد، أو المنتفعون من الاستبداد أو غير ذلك من الأسماء التي تضيف من وصفهم إلى الاستبداد لكان أفضل، أما من وقع عليه ظلم الاستبداد فأصبح دون إرادته أسيرا فمثل هذا لا يوصف بمثل هذه الأوصاف الشنيعة.

قوله: "وما أظلم توجيه اللوم عليهم بغير لسان الرأفة والإرشاد، وقد أبدع من شبَّه حالتهم بدود تحت صخرة، فما أليق باللائمين أن يكونوا مشفقين يسعون في رفع الصخرة ولو حتّاً بالأظافر ذرَّةً بعد ذرّة".

هذا الكلام يتناقض مع ما ذكره في العديد من المواضع في ذم الأسراء! فتارة هو يذمم ذما شديدا، وتارة يعذرهم، وتارة يشفق عليهم ويذكّر بالشفقة عليهم!

قوله: "بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أنَّ الدِّين يؤثِّر على الترقّي الإفرادي، ثمَّ الاجتماعي تأثيراً معطِّلاً كفعل الأفيون في الحسِّ، أو حاجباً كالغيم يغشى نور الشمس. وهناك بعض الغلاة يقولون: الدين والعقل ضدّان متزاحمان في الرؤوس، وإنَّ أول نقطة من الترقّي تبتدئ عند آخر نقطة من الدين. وإنَّ أصدق ما يُستدَلُّ به على مرتبة الرُّقي والانحطاط في الأفراد أو في الأمم الغابرة والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوةً وضعفاً.

هذه الآراء كلُّها صحيحة لا مجال للردِّ عليها، ولكن؛ بالنظر إلى الأديان الخرافية أساساً أو التي لم تقف عند حدِّ الحكمة، كالدين المبني على تكليف العقل بتصوُّر أنَّ الواحد ثلاثة والثلاثة واحد. لأنَّ مجرَّد الإذعان لما يعقل برهان على

فساد بعض مراكز العقل، ولهذا أصبح العالم المتمدن يعدُّ الانتساب إلى هذه العقيدة من العار؛ لأنه شعار الحُمق".

هذه هي النظرة الغربية للأديان سواء نظرة الاشتراكيين أو الرأسماليين، ولكنها عند الاشتراكيين أوضح، لما رأوا من أن الدين هو وسيلة لاستعباد الشعوب، وتنفيذ رغبات الملوك، ولكن مع ذلك كان الأحرى بالكواكبي أن لا يؤيد ذلك مطلقا في تعقيبه على العبارة بقوله: "هذه الآراء كلُّها صحيحة لا مجال للردِّ عليها"، وإن استثنى الإسلام فيما بعد.

قوله: "أما الأديان المبنية على العقل المحضّ كالإسلام الموصوف بدين الفطرة، ولا أعني بالإسلام ما يدين به أكثر المسلمين الآن، إنَّما أريد بالإسلام: دين القرآن؛ أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كلُّ إنسانٍ غير مقيَّد الفكر بتفصُّح زيد أو تحكُّم عمرو".

هنا يظهر انحراف فكر الكواكبي وبيان ذلك بما يأتي:

١. لا يوجد دين مبني على العقل سوى الإسلام، وقد بينت معنى العقل في موضع سابق، فكل الأديان الحالية هي أخبار وروايات تناقلتها الأجيال كأساطير الأولين ولا تقوم على حجة معجزة كالقرآن.

٢. لا يصح –كما ذكر– عيب الإسلام الذي يدين به أكثر أهل زمانه، فالإسلام هو الإسلام، ومن يخالفه لا يمثله في تلك المخالفة، ولينسب الخطأ للشخص لا للإسلام.

٣. قوله: ": دين القرآن؛ أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كلُّ إنسانٍ"، وهل يستطيع أن يفهم الإنسان نصوص القرآن أو أن يأخذ منها حكما دون أن يكون مجتهدا أو مقلدا لمجتهد؟ وهل الكواكبي أصلا هو قد أخذ دينه مباشرة دون مجتهد؟! إلا أن يكون ممن يجهل موضوع الاجتهاد والتقليد.

وللإيضاح نذكر ما يأتي:

القرآن كلام الله، ووحيه المعجز، بلفظه ومعناه، والسنة هي وحي الله للنبي محمد (صلى الله عليه وآله) بالمعنى فقط، فالمعنى من الله، واللفظ من النبي الذي

آتاه الله جوامع الكلم، كما ورد ذلك في الحديث الشريف، وجوامع الكلم تعني: إيراد الألفاظ القليلة التي تحمل المعاني الكثيرة.

٤. كل الناس مخاطبون بنصوص القرآن والسنة، وعلى الأخص المسلمون ولكن، هل يستطيع كل مسلم أن يفهم النصوص ويدرك معانيها دون الاستعانة بأي أحد؟ بالتأكيد الجواب: لا. صحيح أن أغلب الناس في عهد الرسالة كانوا ممن يفهم معاني النصوص مباشرة وبشكل صحيح (لمشاهدتهم الوحي) و (لفصاحة لسانهم)، ولكن بعد اختلاط العرب بالأعاجم، وفساد اللسان، وضعف العلم شيئا فشيئا كما هو في زماننا، فقد قل الاجتهاد، وندر المجتهدون.

٥. الاجتهاد يعني أن يبذل المسلم طاقته كلها في استنباط الحكم الشرعي (واجب، مستحب، مباح، مكروه، حرام) من الدليل الشرعي (آية، حديث، إجماع، قياس).

٦. إمام المذهب: هو المجتهد الذي ألزم نفسه بطريقة معينة في استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الشرعية، ومن ثم التزم بهذه الطريقة أتباع هذا المذهب من بعده.

وهنا أذكر بعض الملحوظات عن الاجتهاد:

١. لا يكون الاجتهاد إلا في النص الظني، أي النص الذي يحتمل أكثر من معنى، أما النص القطعي فلا اجتهاد فيه، فيكون الاجتهاد –مثلا– في ما هو المقصود من لفظة: (قروء) في الآية، هل هو الحيض أم الطهر؟ ولا يكون الاجتهاد في هل يحرم زواج الأم من ابنها، أم لا؟!! والجواب قطعا: لا.

٢. لا يصح الاجتهاد إلا ممن ملك (علوم القرآن) كأسباب النزول والناسخ والمسوخ وغيرهما، وملك (علوم اللغة العربية) التي تكفيه للمسألة، أو للمسائل التي يريد الاجتهاد فيها.

٣. للمجتهد أن يترك اجتهاده في أربع حالات، اثنتان منها (واجبتان)، واثنتان منها (جائزتان) وليستا بواجبتين وهي كما يأتي:

– (يجب) على المجتهد أن يترك اجتهاده إن ظهر له أن الدليل الذي استند إليه هو دليل ضعيف، وأن دليل مجتهد آخر أقوى من دليله.

- (يجب) على المجتهد أن يترك (العمل) باجتهاده إن تبنى الإمام (رئيس الدولة) حكما يخالف اجتهاده، ولهذا المجتهد أن يُعلِّم اجتهاده، لا أن يعمل به، ويكون هذا في الأحكام العامة التي تنظم الحياة في المجتمع.
- (يجوز) للمجتهد أن يترك اجتهاده لرأى مجتهد أعلم منه.
- (يجوز) للمجتهد أن يترك اجتهاده لجمع كلمة المسلمين .

٤. النبي (صلى الله عليه وآله) لا يجوز أن يكون مجتهدا لما يأتي:

ورود الآيات الصريحة التي تدل على أن ما يصدر عن النبي (غير الأمور الجبلية أو ما كان خاصا به).. ما يصدر عنه هو وحي لا اجتهاد من نفسه، كقوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) و (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) وغيرهما .

٥. إن النبي (صلى الله عليه وآله) كان ينتظر الوحي في كثير من الأحكام مع الحاجة الماسة لبيان حكم الله، فلو جاز له الاجتهاد لما أخر الحكم بل يجتهد، وبما أنه كان يؤخر الحكم حتى ينزل الوحي فدل على أنه لم يجتهد، ودل على أنه لا يجوز له الاجتهاد، إذ لو جاز لما أخر الحكم مع الحاجة إليه .

٦. إنه (صلى الله عليه وآله) واجب الاتباع، فلو اجتهد لجاز عليه الخطأ، ولو أخطأ لوجب علينا اتباعه فيلزم الأمر باتباع الخطأ وهو باطل. لأن الله لا يأمر باتباع الخطأ .

٧. إن الرسول معصوم عن الخطأ في التبليغ ولا يجوز في حقه الخطأ في التبليغ مطلقاً. لأن جواز الخطأ على الرسول ينافي الرسالة والنبوة.

ويقسم المسلمون أمام الأحكام الشرعية إلى:

مجتهد: يستنبط الحكم الشرعي من الدليل الشرعي بنفسه .

مقلد: هو الذي يأخذ الحكم الشرعي الذي استنبطه غيره، سواء عَرَف المستنبط أم لم يعرف، ما دام يثق أن هذا حكم شرعي.

ويقسم المقلد إلى:

مقلد متبع: وهو الذي يقلّد المجتهد مع معرفة دليله .

مقلد عامي: وهو الذي يقلّد دون معرفة الدليل.

أعلى الناس درجة بالنسبة للأحكام هم المجتهدون.

أما من يقول: أنا اتبع الكتاب والسنة ولا دخل لي بالمذاهب! فإن قوله هذا هو أول علامات جهل القائل، فيجب نصحه وتعليمه.

وإلا فهل اتبعت المذاهب التوراة والإنجيل؟!

قوله: "فلا شك أنَّ الدِّين إذا كان مبنياً على العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع في مصائد المخرِّفين، وأنفع وازع بضبط النَّفس من الشطط، وأقوى مؤثِّر لتهذيب الأخلاق، وأكبر معين على تحمُّل مشاقّ الحياة، وأعظم منشِّط على الأعمال المهمَّة الخطرة. وأجلَّ مثبِّت على المبادئ الشريفة، وفي النتيجة يكون أصحَّ مقياس يُستدلُّ به على الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقيّاً وانحطاطا".

ذكرت موضوع العقل بالتفصيل في موضع سابق، والعقل وظيفته أدراك أن لهذه المخلوقات خالقا خلقها بهذا النظام الدقيق، ووظيفته بعد الإيمان هو التسليم للنصوص وفهمها كما توجبه اللغة العربية وقواعدها مع الأخذ بمعاني الألفاظ الشرعية وتقديمها على المعاني اللغوية، وبالتأكيد لا يصح جعل العقل مقياسا للأمم والأفراد، بل المقياس هو الإسلام ونصوصه.

قوله: "هذا القرآن الكريم إذا أخذناه وقرأناه بالتّروي في معاني ألفاظه العربية وأسلوب تركيبه القرشي، مع تفهُّم أسباب نزول آياته وما أشارت إليه، ومع التبصُّر في مقاصده الدقيقة وتشريعه السامي، ومع أخذ بعض التوضيحات من السُّنَّة العملية النبوية أو الإجماع إن وجدا، وقلَّما يوجدان، فحينئذٍ لا نرى فيه من أولِّه إلى آخره غير حِكَمٍ يتلقّاها العقل بالإجلال والإعظام، إلى درجة انقياد العقل طوعاً أو كرهاً للايمان إجمالاً بأنَّ تلك الحِكَم حِكَمٌ عزيزة إلهية، وأنَّ الذي أنزلها الله على قلبه هو افضل من أرسله الله مرشداً لعباده".

في الموضع السابق يقول: "دين القرآن الذي يقوى على فهمه كل أنسان" وهنا يوصي بالتروي والتبصُّر وأخذه وفهمه مع علومه!

وقوله: "ومع أخذ بعض التوضيحات من السُّنَّة العملية النبوية أو الإجماع إن وجدا، وقلَّما يوجدان"، صحيح أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يفسر القرآن إلا

قليلا؛ وذلك لفصاحة وبلاغة أهل زمانه، ومشاهدتهم للوحي، أما إجماع الصحابة (رضي الله عنهم) فهم مجمعون على كل معاني القرآن إلا ما اختلفوا فيه، ومع ذلك لا يصح رد ما ورد من التفسير الصحيح عن الأئمة المفسرين المعتبرين (رحمهم الله).

وأما ذكره أن القرآن حكم عزيزة إلهية فهو كلام علماني، فهو كمن يقول إن الدين مقدس ولا نلوثه بالسياسة، وإن كان حقا كما يقول أنها حكم إلهية فلماذا لم يفصلها ويبينها ويدعو لها على أنها معالجات تُصلح الحياة وتقضي على الاستبداد، فنراه ترك هذه الحكم وذهب يلهث وراء الشرق والغرب ليأخذ ثقافتهم وينشرها بين المسلمين!

ومع ما ذكره من كلام عن القرآن، نرى تغييبه للسنة واضحا، والتي هي بيان القرآن ومصدر التشريع الكبير، وإغفالها بهذا الشكل يثير الشكوك أيضا.

قوله: "وتوضيح ذلك: أنَّ الناظر في القرآن حقّ النظر يرى أنَّه لا يكلِّف الإنسان قطّ بالإذعان لشيء فوق العقل، بل يحذِّره وينهاه من الإيمان اتِّباعاً لرأي الغير أو تقليداً للآباء. ويراه طافحاً بالتنبيه إلى أعمال الإنسان فكره ونظره في هذه الكائنات وعظيم انتظامها، ثمَّ الاستدلال بذلك إلى أنَّ لهذه الكائنات صانعاً أبدعها من العدم، ثمَّ الانتقال إلى معرفة الصِّفات التي يستلزم العقل أن يكون هذا الصانع متَّصِفاً بها، أو منزَّهاً عنها، ثمَّ يرى القرآن يعلِّم الإنسان بعض أعمال وأحكام وأوامر ونواهي كلّها لا تبلغ المائة عدداً، وكلُّها بسيطة معقولة، إلا قليلاً من الأمور التعبُّدية التي شُرِّعت لتكون شعاراً يعرف به المسلم أخاه، أو يستطلع من خلال قيامه بها أو تهاونه فيها أخلاقه، فيستدلُّ مثلاً بالتّكاسل عن الصلاة على فَقدِ النشاط، وبترك الصوم على عدم الصبر، وبالسُّكر على غلبة النفس والعقل ونحو ذلك".

أيضا في هذا الكلام أخطاء وكما يأتي:

١. قوله: "انَّ الناظر في القرآن حقّ النظر يرى أنَّه لا يكلِّف الإنسان قطّ بالإذعان لشيء فوق العقل"، هذا القول يصح فيما يمكن أن يقوم الإيمان به عن

طريق العقل كإثبات وجود الله –سبحانه–، وإثبات إعجاز القرآن الكريم وإثبات بعثة النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، أما الجنة والنار والملائكة والجن وغير ذلك فنؤمن بها بالرغم من أن العقل لا يصل إليها ولا يتمكن من إدراكها.

٢. وقوله: "معرفة الصِّفات التي يستلزم العقل أن يكون هذا الصانع متَّصِفاً بها، أو منزَّهاً عنها"، هذا أيضا مما يخطأ به البعض فيقيس أفعال الله بحسب ما يراه صالحا، ولا يصح أبدا قياس الله على الإنسان قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) الشورى: ١١، وصفات الله ثابتة بالنصوص التي نفهمها كما وردت، وإلا –مثلا– هل من الإصلاح والصلاح أن يميت الله الأنبياء، ويحيي إبليس؟!، وغير ذلك.

٣. حصر الكواكبي لأحكام الأوامر والنواهي أنها لا تبلغ مئة حكم هو أمر عجيب وغريب، وعجيبه هو هل إن الكواكبي حقا لم يطلع على الفقه الإسلامي ليرى الكثير من الأحكام بمختلف حالاتها التي تنظم كل شؤون الحياة وفي كل زمان ومكان؟ وغريبه هو هل إنه بهذا القول يعرِّض بقلة الأحكام الإسلامية كي نستورد غيرها من الأديان والمبادئ الأخرى؟

أما ذكره إن تمسك المسلم بالأحكام هو للتعرف من خلالها على أخلاقه فهذا قول من عاش في الدين على أطرافه، إن لم يكن فكره خارجه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فتمسك المسلم بالأحكام فيه الحياة الهانئة في الدنيا، وفيه الفوز في الآخرة، وليس الغاية منه تقييم الأخلاق!

قوله: "وأعظم بهذا التعليم الذي يرمي الإنسان عن عاتقه جبالاً من الخوف والأوهام والخيالات، جبالاً اعتقلها منذ كان يسرح مع الغيلان، أو ورثها من أبيه آدم الذي طغاه شيطان النفس. أو ليس العتيق من الأوهام يصبح صحيح العقل، قوي الإرادة، ثابت العزيمة، قائده الحكمة، سائقه الوجدان، فيعيش حراً...".

"يعيش حرا" يكرر الحرية مرارا مع أن القرآن الذي يتكلم عنه يريد من الإنسان إن يكون الإنسان عبدا لخالقه، الذي يلزمه بالتقييد بالأوامر والنواهي.

قوله: "بل ولا خلاف إلا في الأسماء بين (الله) وبين (مادة) أو (طبيعة)".

هذا الكلام خطير، بل ويكفر من يعتقده، فكيف لا يوجد فرق بين الله –سبحانه– الواحد الأحد، وبين المادة والطبيعة عند الاشتراكيين، كيف لا فرق بين الخالق والمخلوق سوى في الاسم فقط؟

وحتى لو استرسل الماديون بالبحث وأكملوه للنهاية وأيقنوا أن لهذا الوجود خالقا، فهل التقينا بهم؟! ومن هو الخالق؟ وهل كل من يقول إن لهذا الوجود خالقا كالأديان المحرفة، والديانات الوضعية، بل وحتى بعض المفكرين الذين يجزمون أن هذا الوجود لم يأت صدفه، هل كل هؤلاء التقينا بهم وارتفع الخلاف وأسلم الكل لله؟ بالتأكيد إن هذا الكلام خطأ يصدر من رجل خاطئ.

قوله: "وعلى ذكر اللوم الإرشادي لاح لي أنْ أصوِّر الرقي والانحطاط في النَّفس، وكيف ينبغي للإنسان العاقل أن يعاني إيقاظ قومه، وكيف يرشدهم إلى أنهم خُلِقوا لغير ما هم عليه من الصَّبر على الذُّلِّ والسَّفالة، فيذكِّرهم، ويحرِّك قلوبهم، ويناجيهم، وينذرهم بنحو الخطابات الآتية:".

قد يقول قائل: إن الكواكبي يتكلم عن الاستبداد بشكل عام، ولا يقصد في كلامه المسلمين أو دولتهم، دولة الخلافة العثمانية، وليس ذلك صحيحا، فها هو هنا يصرح بمخاطبة قومه المسلمين، بخطابات تحرض على الثورة، وما أدى ذلك من إيجاد رأي عام في التخلص من حكم العثمانيين، حتى ولو بمساعدة البريطانيين والفرنسيين المستعمرين في ذلك!

قوله: "يا قومُ: ينازعني والله الشعور، هل موقفي هذا في جمع حيٍّ فأحيّيه بالسلام؟ أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة؟ يا هؤلاء، لستم بأحياء عاملين، ولا أموات مستريحين، بل أنتم بين بين: في برزخٍ يسمّى التنبُّت، ويصرح تشبيهه بالنّوم! يا ربّاه: إني أرى أشباح أناس يشبهون ذوي الحياة، وهم في الحقيقة موتى لا يشعرون، بل هم موتى؛ لأنهم لا يشعرون".

لا يصح بمن يريد إنهاض قومه أن يصفهم بالموتى! بل عليه أن يبعث فيهم الهمة، ويضع لهم طريق الخلاص الواضح البيِّن، وبخاصة إن كان هؤلاء الذين يناديهم هم المسلمين، الذين هم خير أمة أخرجت للناس.

قوله: "يا قوم: هداكم الله، إلى متى هذا الشقاء المديد والنّاس في نعيمٍ مقيم، وعزٍّ كريم، أفلا تنظرون؟ وما هذا التأخُّر، وقد سبقتكم الأقوام ألوف مراحل، حتى صار ما بعد ورائكم أماماً! أفلا تتبعون؟ وما هذا الانخفاض والناس في أوج الرّفعة، أفلا تغارون؟..".

ينادي قومه بأن يلحقوا الغرب الرأسمالي وتقدمه، وما عندهم من "النعيم المقيم"! وليته اليوم يعيش معنا ليرى إجرام الغرب فينا وفي بلادنا، وكيف أنه لا يعطي علمه وتقدمه لأحد، إلا ما يرميه علينا من أسلحة فتاكة في صراعات وحروب يصنعها ويغذيها؛ كي تكون سوقا رائجة لمصانعه، وما يرميه علينا من قوانين وثقافة تصنع الجريمة، وتهدم الأخلاق، وتسرق الأموال، وتنهب البلدان.

قوله: "يا قوم: وقاكم الله من الشر، أنتم بعيدون عن مفاخر الإبداع وشرف القدوة، مُبتلون بداء التقليد والتبعية في كلِّ فكرٍ وعمل، وبداء الحرص على كلِّ عتيق كأنَّكم خُلِقتم للماضي لا للحاضر: تشكون حاضركم وتسخطون عليه، ومن لي أن تدركوا أنَّ حاضركم نتيجة ماضيكم، ومع ذلك أراكم تقلِّدون أجدادكم في الوساوس والخرافات والأمور السافلات فقط، ولا تقلِّدونهم في محامدهم! أين الدين؟ أين التربية؟ أين الإحساس؟ أين الغيرة؟ أين الجسارة؟..".

في هذا الموضع وغيره يكتب الكواكبي عبارات تحتمل المدح والذم، فقوله – مثلا–: "مبتلون بداء التقليد والتبعية"! فإن كان يريد التقليد الأعمى، والتقليد في الأمور الخاطئة فكلامه صحيح، أما إن كان يريد بقوله هذا تقليد سلفنا الصالح من هذه الأمة، والتمسك بديننا فيرفض قوله كل الرفض، ومثل ذلك قوله: "ان حاضركم نتيجة لماضيكم"!، فإن كان يريد الماضي القريب إلى عصره وما توارثوه من العادات

الخاطئة، والأحكام المخالفة للشرع فصحيح، وأما إن كان يريد ماضي هذه الأمة المباركة ورفعتها بدينها العظيم فمرفوض، وغير ذلك من مثل هذه العبارات.

يا قومُ: عافاكم الله، إلى متى هذا النوم؟ وإلى متى هذا التقلُّب على فراش البأس ووسادة اليأس؟ أنتم مفتَّحةٌ عيونكم ولكنكم نيام، لكم أبصار ولكنكم لا تنظرون...، ولكم نفوسٌ حقُّها أن تكون عزيزة، ولكنْ؛ أنتم لا تعرفون لها قدراً ومقاماً".

خطابات ثورية لقومه، وأي ثورة؟ هي ثورة على حكم إسلامي فيه أخطاء، ليستبدل باستعمار وتقسيم للدولة العظمى إلى دويلات متناحرة، يأكلها المستعمرون الواحدة تلو الأخرى.

قوله: "يا قومُ: قاتل الله الغباوة، فإنها تملأ القلوب رعباً من لا شيء، وخوفاً من كلِّ شيء، وتفعم الرؤوس تشويشاً وسخافة. أليست هي الغباوة جعلتكم كأنكم قد مسَّكم الشيطان، فتخافون من ظلِّكم وترهبون من قوتكم...

فكركم في الدِّماغ واللسان وإحساسكم في الوجدان خوفاً من أن يسجنكم الظالمون، وما يسجنون غير أرجلكم أياماً، فما بالكم يا أحلاس النساء[1] مع الذلّ تخافون أن تصيروا جُلاَّس الرجال في السجون؟".

في هذه الفقرة وغيرها من المواضع يُفهم منها تكبر الكواكبي على قومه، وأنه أفهم منهم وأعلم، وهذا من الأخطاء التي يقع فيها كثير من المصلحين في أنهم يرون أنهم أفهم من قومهم، وأعلى درجة منهم، وهم الخاصة، وقومهم العامة! وهذا غير صحيح، فحامل الدعوة هو خادم لأمته، التي يجب أن يحبها ويحترمها ويشفق عليها، لا أن ينظر إليها بعين الجهل، والازدراء؛ لأن الأمة لا تثق بمن يتكبر عليها، ومن لم تثق الأمة به كان سقوطه قريبا، إن لم تسقطه هي، أو أنها تعين على هذا

---

(1) [حلْس] "...وَيُقَال: فلَان حلْس بَيته إِذا لم يبرحه" . جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م مادة (ح س ل) ٥٣٣/١.

السقوط.

فوصف الأمة بـ "الغباوة" و "أحلاس النساء" و " أراكم تقلّدون أجدادكم في الوساوس والخرافات والأمور السافلات فقط" و "ليس لكم إلا القهر في الحياة، وقبيح الذِّكر بعد الممات" وغير ذلك لا يصح أبدا.

"**يا قومُ: هوَّن الله مصابكم، تشكون من الجهل ولا تنفقون على التعليم نصف ما تصرفون على التدخين، تشكون من الحكَّام، وهم اليوم منكم، فلا تسعون في إصلاحهم، تشكون فقد الرابطة، ولكم روابط من وجوهٍ لا تفكِّرون في إحكامها. تشكون الفقر ولا سبب له غير الكسل. هل ترجون الصَّلاح وأنتم يُخادع بعضكم بعضاً ولا تخدعون إلا أنفسكم؟. ترضون بأدنى المعيشة عجزاً تُسمّونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاوناً تُسمّونه توكُّلاً! تموِّهون على جهلكم الأسباب بقضاء الله وتدفعون عار المسببات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر!** ".

وهنا كغيره من بعض الدعاة، يبدأ بجلد الناس ولومهم وهذا غير صحيح، فمع أنه في أغلب الكتاب يذكر الكواكبي شدة الاستبداد وسلبه لحقوق الرعية وأموالهم، لكنه هنا يبدأ بلوم الرعية على عدم إنفاقها على التعليم! ويضع سبب تأخرهم أنهم كسالى وغير ذلك مما ذكره من علل.

علما أن الإنفاق على التعليم من واجبات الدولة وليس على الأفراد أو الأحزاب والجماعات، وحكام المسلمين العثمانيين هم من المسلمين ولكنه لم يدع إلى إصلاحهم بل دعا إلى التغريب وما أدى بعد ذلك من الاستعمار، أما الروابط فلا رابطة صالحة تربط المجتمع الإسلامي غير الإسلام، ومن بحث وتعصب لغيرها ؛ فإنه يأثم؛ لما يُوجده ذلك من فرقة بين المسلمين، وما ذكره عن الخديعة فلا يعمم الفعل الفردي ليصف به كل المجتمع، وأما الفقر وإدارة الشؤون فالصحيح وكما ذكرت عدة مرات أن النظام ودستوره هو صاحب الأثر الأكبر بصلاح أو فساد المجتمع وعلاقاته.

"**يا قومُ: سامحكم الله، لا تظلموا الأقدار، وخافوا غيرة المنعم الجبّار. ألم يخلقكم أكفاءً أحراراً طلقاء لا يثقلكم غير النّور والنسيم، فأبيتم إلا أن تحملوا على عواتقكم**

ظلم الضعفاء وقهر الأقوياء؟!... ماذا استفدتم من هذا الخضوع والخشوع لغير الله؟ وماذا ترجون من تقبيل الأذيال والأعتاب وخفض الصوت ونكس الرأس؟ أليس منشأ هذا الصّغار كلِّه هو ضعف ثقتكم بأنفسكم... ".

"أحرار طلقاء"، هذه العبارة يختلف مفهومها في الإسلام عنه في الرأسمالية، فالإسلام لا يُكره أحدا على الإيمان من غير المسلمين، أما المسلمون فلا يقبل منهم غير الإسلام، وأما الحرية في الرأسمالية فهي أن يفعل الإنسان كل شيء دون قيد إلا إن تعدى بحريته على حرية الآخرين فعندئذ يُمنع، كما شرعوا.

وأما ما ذمه من الخضوع والطاعة فيحتاج إلى تفصيل، وهو أنه وبحسب أحكام الإسلام يجب طاعة الرعية لولي الأمر الذي بويع بيعة شرعية على الحكم بكتاب الله وسنة نبيه، ويحرم الخروج عليه –بحسب البيعة– أو عصيانه، أما إن حكم بغير الإسلام فلا طاعة، قال أبو بكر الصديق (رضي الله عنه): «أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ»[1].

قوله: "يا قوم: رفع الله عنكم المكروه، ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء في البنية، أكفاء في القوة، أكِّفاء في الطبيعة، أكفَّاء في الحاجات، لا يفضل بعضكم بعضاً إلا بالفضيلة، لا ربوبية بينكم ولا عبودية؟... كان الناس في دور الهمجية، فكان دُهاتهم بينهم آلهة وأنبياء، ثمَّ ترقّى النّاس، فهبط هؤلاء لمقام الجبابرة والأولياء، ثمَّ زاد الرّقي فانحطَّ أولئك إلى مرتبة الحُكَّام والحكماء، حتى صار النّاس ناساً فزال العماء..".

عبارة "لا يفضل بعضكم بعضاً إلا بالفضيلة"، تحتمل أكثر من معنى، فهل كان قصده الأخلاق والإنسانية كما نسمعه أحيانا من البعض! أم أن قصده بالفضيلة التقوى، كما وردت بذلك النصوص، ومنها قوله تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)

---

(1) السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م ٢/٦٦١.

الحجرات: ١٣. وكلامه عن الهمجية وتسلسل الأحداث لم يذكر فيه الأنبياء وفضلهم، وهم من ارتقوا بالناس إلى عبادة الله بعد أن كانوا عبيدا للعباد، فخيار الترقي هو بالتمسك بشرع الله وهدي رسله، لا أن الترقي حدث من قبل الناس نفسها.

قوله: "يا قومُ: جعلكم الله من المهتدين، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعاً لله، وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعِمين ولو بلقمةٍ مغموسةٍ بدم الإخوان، وأجدادكم ينامون في قبورهم مستوين أعزاء، وأنتم أحياء معوَّجة رقابكم أذلاّء! البهائم تودُّ لو تنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع كادت تصير أيديكم قوائم. النبات يطلب العلو وأنتم تطلبون الانخفاض. لفَظَتكم الأرض لتكونوا على ظهرها وأنتم حريصون على أن تنغرسوا في جوفها، فإنْ كانت بطن الأرض بغيتكم، فاصبروا قليلاً لتناموا فيها طويلاً".

يدعو لهم بالهداية ثم يوبخهم مرات ومرات، وهذا من التناقض.

قوله: "يا قومُ: ألهمكم الله الرّشد، متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظاركم، وتميل إلى التعالي نفوسكم، فيشعر أحدكم بوجوده في الوجود، فيعرف معنى الأنانية ليستقلّ بذاته لذاته، ويملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربّه، لا يتكِّل على أحد من خلق الله اتِّكال الناقص في الخلق على الكامل فيه، أو اتِّكال الغاصب على مال الغافل أو الكلِّ على سعي العامل، بل يرى أحدكم نفسه إنساناً كريماً يعتمد على المبادلة والتعاوض فيسلف، ثمَّ يستوفي، ويستوفي على أن يفي، بل ينظر في نفسه أنَّه هو الأمّة وحده، وما أجدر بأحدكم أن يعمل لدنياه بنفسه لنفسه، فلا يتَّكل على غيره، كما يعمل الإنسان ليعبد الله بشخصه لا ينيب عنه غيره؟ فإذا فعلتم ذلك أظهر الله بينكم ثمرة التضامن بلا اشتراط، والتقاضي بلا محاشرة، فتصيرون بنعمة الله إخواناً".

هذا الكلام فيه تأثُر بالمذهب الفردي وهو الرأسمالية، وتنشيط للأنانية، وهو مخالف لإيثار الإسلام، ومخالف للواقع في أن كل إنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده، فالناس يكمل بعضهم بعضا كما قال الشاعر أبو المعرِّي:

«الناس للناس من بدوٍ وحاضرةٍ ... بعض لبعض وإن لم يُشعروا خدمُ».

وقوله: "كما يعمل الإنسان ليعبد الله بشخصه لا ينيب عنه غيره"، لا يصح، فالعبادة لله كالصلاة فرض عين لا يؤديها إلا صاحبها، وتعامله مع الناس وتحمله لأذاهم هو كذلك عبادة (طاعة) لله –سبحانه–، ولا تضاد بين الأمرين، قصدت من ردي هذا هو حاجة الناس لبعضهم، ولا يسمى حاجة الفرد لغيره اتكالا عليه.

قوله: "يا قومُ: أناشدكم الله، ألا أقول حقاً إذا قلتُ إنَّكم لا تحبُّون الموت، بل تنفرون منه، ولكنكم تجهلون الطريق فتهربون من الموت إلى الموت".

قد خالف قوله هنا ما قاله في موضع قريب: "لفَظَتكم الأرض لتكونوا على ظهرها وأنتم حريصون على أن تنغرسوا في جوفها، فإنْ كانت بطن الأرض بغيتكم، فاصبروا قليلاً لتناموا فيها طويلا".

قوله: "ولو اهتديتم إلى السبيل لعلمتم أنَّ الهرب من الموت موتٌ، وطلب الموت حياة، ولعرفتم أنَّ الخوف من التعب تعبٌ، والإقدام على التعب راحةٌ، ولفطنتم إلى أنَّ الحرية هي شجرة الخلد، وسُقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح، والأسارة هي شجرة الزقّوم، وسقياها أنهر من الدم الأبيض؛ أي الدموع، ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزيين صدوركم بورد الجروح لا بوسامات الظالمين؟!".

حتى لو اتفقنا بشدة وبُعْد الواقع –في عصر الكواكبي– عن الحياة الطيبة، وكما أرادها الله سبحانه، فمع ذلك لا يصح التنادي للثورة الدموية من أجل الحرية، الحرية التي هي عند كثير من الناس فكرة غامضة، لا يفهم دقيق معناها، ولا يتضح طريق الوصول إليها على بصيرة، فلا يصح أبدا بعد التجارب التي خاضتها الأمة بالثورات، أن تقوم ثورة كثورة الطائر المذبوح التي تنتهي بالموت، ثورة هي ردة فعل على الظلم فقط، دون أن تملك مشروعا بديلا تقيمه عند إزالة الظالم بعد عناء طويل.

قوله: "يا قومُ: وأعني منكم المساكين، .. أيها المسلمون: إني نشأت وشبت وأنا أفكِّر في شأننا الاجتماعي، عسى أهتدي لتشخيص دائنا، فكنتُ أتقصّى السبب بعد السبب، .. وطالما أمسيتُ وأصبحتُ أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيراً ما سعيتُ وسافرتُ لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسى أهتدي إلى ما يشفي صدري من آلام بحث أتعبني به ربِّي".

جميل هذا التعب إن كان في سبيل الله، ورغبة بتحقيق ما أمر الله به –سبحانه– في أن يُغيَّر الواقع ليطابق الإسلام، وفي هذه الفقرة أيضا يظهر أن خطاب الكواكبي هو للمسلمين وإن سمّاهم بالشرقيين أحيانا.

قوله: "وآخر ما استقرَّت عليه سفينة فكري هو:

إنَّ جرثومة دائنا هي خروج ديننا عن كونه دين الفطرة والحكمة، دين النظام والنشاط، دين القرآن الصريح البيان، إلى صيغة أنَّا جعلناه دين الخيال والخبال، دين الخلل والتشويش، دين البِدَع والتشديد، دين الإجهاد. وقد دبَّ فينا هذا المرض منذ ألف عام، فتمكَّن فينا وأثَّر في كلِّ شؤوننا...".

هذه الفقرة تحتاج لإيضاح، وهو أن الإسلام لم يخرج هو عن كونه دين الفطرة والحكمة، ولكن بعض المسلمين هم من ابتعدوا عن الإسلام وفهمه كما أراد الله – سبحانه–، وهو وإن كان سيذكر ذلك قريبا، ولكنه كان الأولى أن يكتب هذه العبارة أولا، لما سيترتب عليها من فهم عند من يقرأها، فالإسلام بنصوصه المعجزة والمحفوظة من قبل رب العالمين ليس فيه خبالا وتشويش وبدع وتشديد، ومن أراد أن يأخذ الإسلام كما أنزل فإن ذلك ميسور لمن طلب الهداية، والحمد لله رب العالمين.

لمرات عديدة لا يذكر الكواكبي السنة عند ذكره للقرآن والإسلام، وهذا يؤاخذ عليه، لأنه كما هو معروف لا إسلام دون سنة.

وذكره أن المرض قد دب فينا قبل ألف عام، هو كلام عام يحتاج لتدقيق وبيان ما هو المرض بالتحديد، فليس انتشار البدع والخلل والتشويش قد ظهر في ذلك الزمان، فهذا من المبالغة، بل يمكن أن يقال إنه ظهرت إساءة في التطبيق وهو صحيح، وأول ما كان من هذه الإساءة هو جعل الحكم وراثيا من قبل معاوية، وما

أدى ذلك الانحراف من ظهور الأخطاء المتتالية والتي من أبرزها تولي منصب رئاسة الدولة الخلفاء الضعفاء في العلم والفكر والتقوى.

قوله: "يا قومُ: قد ضيَّع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون، وإنّي أرشدكم إلى عملٍ إفرادي لا حرج فيه علماً ولا عملاً: أليس بين جنبي كلِّ فردٍ منكم وجدان يميز الخير من الشرّ، والمعروف من المنكر ولو تمييزاً إجمالياً؟".

عبارة "ضيَّع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون" عبارة غامضة تحتاج لبيان، فمن هم الساسة الأولون؟. والوجدان ليس هو من يميز بين الخير والشر، بل ما يميز الخير عن الشر هو الله –سبحانه– بما أرسله من رسالات لهداية الناس لذلك، ومهما سما عقل الإنسان وتطابق معه وجدانه فإنه لن يستطيع أن يصل إلى هذا التمييز؛ لأن الإنسان كائن عاجز وناقص ومحتاج ويتأثر ببيئته ومحيطه الذي يعيش فيه، فما يراه زيد حسناً، ليس بالضرورة أن يراه عمرو حسناً أيضا.

قوله: "أما بلغكم قول معلِّم الخير نبيكم الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم: "لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليسلِّطنَّ الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم... وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلِّها على أنَّ أنكر المنكرات بعد الكفر هو الظُّلم الذي فشا فيكم، ثمَّ قتل النَّفس، ثمَّ، وثمَّ، ... وقد أوضح العلماء أنَّ تغيير المنكر بالقلب هو بغض المتلبِّس فيه بغضاً في الله. بناءً عليه؛ فمن يعامل الظالم أو الفاسق غير مضطر، أو يجامله ولو بالسلام، يكون قد خسر أضعف الإيمان والعياذ بالله.

ولا أظنكم تجهلون أنَّ كلمة الشهادة، والصوم والصلاة، والحج والزكاة، كلّها لا تغني شيئاً مع فقد الإيمان، إنما يكون القيام حينئذٍ بهذه الشّعائر، قياماً بعاداتٍ وتقليدات وهوسات تضيع بها الأموال والأوقات".

بالتأكيد إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما اقتضى الله –سبحانه– من المسلمين، وقد وردا في النصوص القطعية الثبوت والدلالة، ولكن طريقة الربط التي ذكرها الكواكبي لا تصح؛ لأن من ينكر الأحكام الشرعية القطعية ومنها الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يكفر، ومن يترك القيام بها تقصيرا أو تكاسلا يبقى مسلما وهو آثم.

فإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن حكم الكواكبي على أهل زمانه لا يصح، لأن إنكار القلب لا يعلمه إلا الله، ومن لا ينكر في القلب مع إيمانه بفرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يكون آثما، لا كافرا فاقدا للإيمان لا تنفعه صلاة ولا حج ولا زكاة كما ذكر!

قوله: "بناءً عليه؛ فالدين يكلِّفكم إن كنتم مسلمين، والحكمة تُلزِمكم إن كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم، ولا أقلّ في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين... ولو أنَّ أجدادكم الأولين قاموا به لما وصلتم إلى ما أنتم عليه من الهوان. فهذا دينكم، والدّين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع، والدين يقينٌ وعمل، لا علمٌ وحِفظٌ في الأذهان. أليس من قواعد دينكم فرض الكفاية وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظرٍ غيره؟!".

عبارة "والدّين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع "عبارة غير دقيقة، فهناك أحكام تخص الفرد، وأحكام تخص الجماعة، وأحكام تخص المجتمع والنظام القائم عليه، وقد فصلت ذلك في موضع سابق.

وقول الكواكبي: "فرض الكفاية وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظرٍ غيره" هو قول غير دقيق، ففرض العين هو الذي يقوم به المسلم غير منتظر غيره، وأما فرض الكفاية فهو فرض على الجميع، ولكن إن تمكن من إقامته فرد أو جماعة سقط عن الباقين، وإما إن لم يتمكنوا فيبقى واجب على جميع المسلمين من أهل التكليف إلى أن يقام، وعبارة الكواكبي: أليس من قواعد دينكم! غير محببة لما توحيه من تنصل قائلها! ولو قال: "أليس من قواعد ديننا.."، لكان أجمل وأقوم.

قوله: ""فأناشدكم الله يا مسلمين: أن لا يغرَّكم دين لا تعملون به وإن كان خير دين، ولا تغرنَّكم أنفسكم بأنَّكم أمّة خير أو خير أمّة، وأنتم المتواكلون المقتصرون على شعار: لا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم. ونِعْمَ الشِّعار شعار المؤمنين،

ولكن؛ أين هم؟ إني لا أرى أمامي أمَّةً تعرف حقاً معنى لا إله إلا الله، بل أرى أمَّةً خبلتها عبادة الظالمين!".

قطعا إن أمة محمد (صلى الله عليه وآله) خير أمة أخرجت للناس بنص الكتاب المعجز، وما وصفها به من أوصاف في هذا الموضع أو غيره، فإنه لا يليق بها ومخالف لما مدحها الله به، وحتى لو كان فيها الشواذ، فلا يصح تعميمهم على أغلب الباقين، وأوصافه هذه إن دلت على شيء فإنها تدل على يأس مطبق، أو كبر وعجب في نفس الكواكبي.

قوله: "يا قومُ: وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين، أدعوكم إلى تناسي الإساءات والأحقاد، وما جناه الآباء والأجداد، فقد كفى ما فُعل ذلك على أيدي المثيرين، وأجلُّكم من أن لا تهتدوا لوسائل الاتِّحاد وأنتم المهتدون السابقون. فهذه أمم أوستريا وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتّى وأصول راسخة للاتِّحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها. فيقول عقلاؤنا لمثيري الشَّحناء من الأعاجم والأجانب: دعونا يا هؤلاء نحن ندبِّر شأننا، نتفاهم بالفصحاء، ونتراحم بالإخاء، ونتواسى في الضرّاء، ونتساوى في السَّراء".

هنا يظهر الكواكبي على حقيقته وإن أخفى اسمه باسم مستعار وهو (الرحالة ك)، فالفكر لا يخفى وإن أخفى الرجل اسمه أو جسمه! وهنا يظهر تمسكه بالقومية العربية دون الإسلام، لذا وُصِف بأنه من رواد النهضة القومية الحديثة من قِبل البعض.

في هذا المقطع الذي هو من أهم المقاطع التي تبين فكر الكواكبي بوضوح، هو ينادي العرب من غير المسلمين، بقوله: "يا قومُ: وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين"، يناديهم بنداء غريب؟ فأي إساءات حصلت من المسلمين؟ هل لأنهم فتحوا البلدان وحرروا العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد؟ هل لأنهم حكموا الناس بالعدل فدخل الناس في دين الله أفواجا طوعا غير مكرهين؟.

ولمن يقول إن الكواكبي لم يدع للوطنية والقومية والعلمانية التي كانت أحد معاول الهدم لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية، لمن يقول ذلك فإننا نقول له: كيف تفسر قوله: "فهذه أمم أوستريا وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتّى وأصول راسخة للاتِّحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها".

ومن هم الأعاجم الذين يذكرهم بسوء غير العثمانيين؟ وإن قصد بالأعاجم المسلمين من غير العرب فالمصيبة أعظم! وقوله: "دعونا يا هؤلاء نحن ندبِّر شأننا، نتفاهم بالفصحاء.." يُفهم منه الدعوة للقومية العربية التي تحمل عصبية محرمة.

قوله: "دعونا ندبِّر حياتنا الدنيا، ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط. دعونا نجتمع على كلماتٍ سواء، ألا وهي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزّاء".

هذا الكلام هو من أخطر ما قاله ويقوله الكواكبي ولأكثر من مرة في هذا الكتاب، وهو جعله الإسلام كغيره من الأديان في أنه علاقة بين العبد وربه، وأن الله سيحاسب الإنسان عليه في الآخرة، ولا شأن للإسلام في الحياة وحكمها، بل يجب أن يفصل الدين عن الحياة –بحسب رأيه– كما فعلت أوربا في فصلها ذلك. وهذا القول إن صح في الأديان المحرفة أو الديانات الوثنية، فإنه يُعد كفرا لمن يعتقده من المسلمين. قال تعالى: (...وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) المائدة: ٤٤، وقال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) النساء: ٦٥، وغيرها من النصوص.

أما قوله: "دعونا نجتمع على كلماتٍ سواء، ألا وهي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزّاء"، فالأمة بحسب فهم الكواكبي هي الأمة العربية، بناء على ما ذكر أعلاه، والوطنية هي الرابطة التي فرق المستعمرون بها بين المسلمين ومزقوهم على أساسها، أما طلبه للحياة بحرية فقد بيناه في مواضع عديدة، وأن المسلم قد تشرف بالعبودية لله لينال الجنة، أما فكرة الحرية التي ينادي بها فهي فكرة غربية للتحلل من قيد.

قوله: "أدعوكم وأخصُّ منكم النُّجباء للتبصُّر والتبصير فيما آل إليه المصير، أليس مطلق العربي أخفّ استحقاراً لأخيه الغربي؟ هذا الغربي قد أصبح مادّياً لا دين له غير الكسب، فما تظاهرُه مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعةً وكَذِباً".

قياس قومي! والصحيح أن يقاس الإسلام بغيره، فالقومية لا تملك المعالجات لمشاكل المجتمع، فهي رابطة عاطفية، والروابط المعتبرة هي الروابط المبدئية، التي فيها العقائد وما ينبثق منها من أحكام، أما ما ذكره عن الغربي ومخادعته للمسلمين بفكرة الدين فصحيح، فالاستعمار الغربي لا يقيم للدين شأنا إلا بما يحقق مصالحه.

قوله: "لو كان للدين تأثير عند الغربي لما كانت البغضاء بين اللاتين والسكسون، بل بين الطليان والفرنسيس، ولما كانت بين الألمان والفرنسيين الغربيين".

صحيح أن الدين النصراني ليس له تأثير في أوربا؛ وذلك لأن النصرانية هي رابطة روحية بين العبد وربه، ولا يوجد فيها تفصيل ومعالجات لكل أمور الحياة، فضلا عن أنها محرفة ولم تعد كما جاءت من الله –سبحانه–، ومثل هذه الرابطة بالتأكيد لن تصلح في ربط النصارى في العالم برابطة مبدئية، كما لم تصلح لربط شعوب أوربا التي استبدلوها بالرأسمالية.

والرأسمالية وإن كانت رابطة مبدئية ولكنها لم تتمكن من القضاء على مفاهيم الأعماق عند الشعوب التي اعتنقتها الميول العنصرية والقومية وغير ذلك، فصحيح أن العداء القومي بقي بين الشعوب الأوربية، فلا النصرانية ولا الرأسمالية استطاعت القضاء على هذه الفرقة التي بينهم.

قوله: "الغربي أرقى من الشرقي علماً وثروة ومنعة، فله على الشرقيين إذا واطنهم السيادة الطبيعية. أما الشرقيون فيما بينهم، فمتقاربون لا يتغابنون".

الكواكبي جعل الفرق بين الناس قائم على شرقي وغربي! رغم أن هذه الأوصاف هي نسبة للمكان، ولا تعبر أي منهما عن رابطة واضحة وصحيحة، والشرقي كما

ذكرت في موضع سابق يراد منه المسلم في الغالب، وإن كان ذلك كذلك فهذا مفهوم مغلوط؛ لأن الله –سبحانه وبرسالته الخالدة قدم المسلم على غيره، وحرّم سيادة الكافر عليه، فكيف تكون السيادة للكافر، قال تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) النساء: ١٤١، وهذا الأمر من المفروض أنه يجب أن لا يغيب عن ذهن كل مسلم؛ لأنه حكم شرعي، حتى ولو افترضنا أن تقدم الغرب ونهضته وتخلف البلاد الإسلامية قد أثر سلبا في نفس الكواكبي، وحتى لو كان الأمر كما ذكر فهو ليس على الإطلاق، فلو سلمنا بتقدم الغربي على الشرقي كما يقول الكواكبي، فكيف سيكون الحكم في القرون التي تقدم فيها المسلمون وكانوا سادة الدنيا، بمقابل تخلف الغرب وعيشه في القرون المظلمة.

قوله: "الغربي يعرف كيف يسوس، وكيف يتمتَّع، وكيف يأسر، وكيف يستأثر. فمتى رأى فيكم استعداداً واندفاعاً لمجاراته أو سبقه، ضغط على عقولكم لتبقوا وراءه شوطاً كبيراً كما يفعل الروس مع البولونيين، واليهود والتتار، وكذلك شأن كلِّ المستعمرين. الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عن أنَّه تاجر مستمتع، فيأخذ فسائل الشرق ليغرسها في بلده التي لا يفتأ يفتخر برياضها ويحنُّ إلى أرياضها".

تارة يمدح الغرب ويدعو إلى اللحاق به، وأخرى يذمه ويصفه بالاستعمار ويذكر استيلائه على الخيرات، وهذا يدل على الاضطراب في فكر الكواكبي.

قوله: "قد مضى على الهولانديين في الهند وجزائرها، وعلى الروس في قاوزان، مثل ما أقمنا في الأندلس، ولكنْ؛ ما خدموا العلم والعمران بعشر ما خدمناها، ودخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عاماً، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدةٍ واحدة تُقرَأ. نرى الإنكليزي في بلادنا يُفضِّل قديد بلاده، وسمك بحاره، على طريِّ لحمنا وسمكنا. فهلا والحالة هذه تبصرون يا أولي الألباب؟".

بالتأكيد إنهم لم ولن يخدموا العلم، ولا يرتقوا بالبلاد المستعمرة وأهلها كما فعل المسلمون بالبلدان المفتوحة، فأين الفتح وخيره وفضله الذي كان بأمر من الله، من الاستعمار واحتلال البلدان طمعا بها، وقتلا وإذلالا لأهلها، وكل ما نسمعه عن العدالة في الغرب الرأسمالي هو في بلادهم ولا ينقلونه للبلاد التي يستعمرونها

ويستولون على خيراتها، نعم ستبقى بلادهم متقدمة وفيها الحرية وغير ذلك من الشعارات، أما بلادنا المستعمرة، والمضبوعين والمنتفعين من المستعمرين، فلهم معسول الكلام، وسم الأفعال.

وقوله: "ودخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عاماً، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدةٍ واحدة تُقرَأ"، في هذا القول حجة على من يتهم العثمانيين بالاحتلال! فالكواكبي وحده قد أصدر ثلاث جرائد وهنَّ: الشهباء، واعتدال، والفرات.

قوله: "رعاك الله يا شرق، ماذا أصابك فأخلَّ نظامك، والدهر ذاك الدهر ما غيَّر وضعك، وبدَّل شرعه فيك؟ ألم تزل مناطقك هي المعتدلة، وبَنوك هم الفائقون فطرةً وعدداً؟ أليس نظام الله فيك على عهده الأول، ورابطة الأديان في بنيك مُحكمة قويمة، مؤسسة على عبادة الصانع الوازع؟ أليست معرفة المنعم حقيقة راهنة أشرقت فيك شمسها، أيَّدت بها عزّ النفس، وأحكمت بها حبَّ الوطن وحبَّ الجنس؟".

في هذه الفقرة وما قبلها وما بعدها يخاطب الشرق، ويذكّره بخيراته وخير أهله، ولكن ما فائدة هذه الخيرات إن لم يحفظها نظام؟ وتستفيد منها دولة لتنشر الخير والعدل؟ وكيف ترتجى نهضة من قوله: "ورابطة الأديان في بنيك محكمة"؟ فهو عندما ساوى بين الأديان ولم يرفع الإسلام، فكيف ستعيش الناس وتنهض في الشرق كما يقول؟ وحب الوطن والجنس العربي هل سيكفي للنهضة؟ ولو سلمنا بالوطن العربي، فأي نظام حكم سيتخذ؟ وكيف ستشرع القوانين ويكتب الدستور، وتبنى الدولة؟ وغير ذلك كثير. فما يتكلم به الكواكبي هو عواطف وأحلام يقظة لا يعرف لأولها طريق، فكيف سيعرف آخر طريقها؟!

قوله: "رعاك الله يا شرق، ماذا عراك وسكَّن منك الحراك؟ ألم تزل أرضك واسعة خصبة، ومعادنك وافية غنية، وحيوانك رابياً متناسلاً، وعمرانك قائماً متواصلاً، وبَنوك على ما ربَّيتهم أقرب للخير من الشَّر؟ أليس عندهم الحلم المسمّى عند غيرهم ضعفاً في القلب، وعندهم الحياء المسمّى بالجبانة، وعندهم

الكرم المسمّى بالإتلاف، وعندهم القناعة المسمّاة بالعجز، وعندهم العفّة المسمّاة بالبلاهة، وعندهم المجاملة المسمّاة بالذلّ؟".

إن الإسلام هو من صنع الرجال؛ لما جاء به من عقيدة وأحكام، والتي بتطبيقها أصبحت أعرافا في المجتمع، وسجايا في الأفراد، وكان الأولى بالكواكبي أن ينصف الإسلام ويذكر فضله فيما ذكره من صفات أهل الشرق. وحتى الذين عاشوا من غير المسلمين مع المسلمين فإنهم قد تخلقوا بأخلاق الإسلام، وتمسكوا ببعض أوامره؛ بسبب أن هذه الأوامر أصبحت أعرافا في المجتمع لا يجوز مخالفتها.

والغريب في هذه الفقرة أن الكواكبي ذكّر بالصفات الطيبة التي أوجدها الإسلام في مجتمعه، من الحلم والحياء والكرم والقناعة وغيرها، مع أنه قد ذمها في موضع سابق عند قوله: "ترضون بأدنى المعيشة عجزاً تُسمّونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاوناً تُسمّونه توكُّلاً!" ، فكان الأولى به أن يدقق فيما خطت يمينه، ونطقت به شفتاه، فما يلفظ الإنسان من قول إلا لديه رقيب عتيد.

قوله: "رعاك الله يا شرق، لا نرى من غير الدّهر فيك ما يستوجب هذا الشّقاء لبنيك، ويستلزم ذلَّهم لبني أخيك. فلماذا قد أصبحت إذا انقطع عنك مدد أخيك بمصنوعاته، يبقى أبناؤك عُراة حفاة في ظلام، بل يمنّيهم فقدُ الحديد بالرجوع إلى العصر النّحاسي، بل الحجري الموصوف بعصر التعفين؟".

كلام هو للعاطفة أقرب من الحقيقة والعمل وفق منهج واضح للتغيير! وهنا يسمي الغرب بـ: "أخيك"! وإن ابتغينا الصراحة والدقة قلنا إن الإسلام أخو الرأسمالية على رأي الكواكبي! وكيف تكون الأخوة بين الإيمان والكفر؟ مع أن الحق هو الحرب بينهما. وهنا مدح الكواكبي الغرب مع أنه قد ذمه سابقا!

أما الصناعة وغيرها فهي نتيجة ومظهر لرقي المجتمع، أو انحطاطه، فإن كان المجتمع ناهضا وتقوم برعايته دولة مبدئية تقدمت وازدهرت الصناعة فيه، والعكس صحيح. وتأخر الشرق ليس لأنه شرق! بل لأن أهله ضعف عندهم فهم الإسلام ونتج عن ذلك ضعف في حمله والاحتكام إليه، فتخلوا عن عزتهم وعما شرفهم الله به؛ فأصبحوا أيتاما على موائد اللئام، وسوقا للاستهلاك بدل الإنتاج.

قولـه: ""رعـاك الله يـا شـرق، بـل راعـى الله أخـاك الغرب، العائـل بنفسـه والعائـل فيـك، وقاتـل الله الاستبداد، بـل لعن الله الاستبداد، المـانـع مـن التّرقّـي فـي الحيـاة، المنحطّ بالأمم إلى أسفل الدركات. ألا بُعداً للظالمين".

حقا إن أمر الكواكبي عجيب! فكيف يدعو بخير للغرب؟ وكيف جعل الغرب أخو الشرق، وكما ذكرت أننا ولو دققنا لتبين أن المقصود بالغرب هو الرأسمالية بعد ظهورها، والمقصود بالشرق هو الإسلام وبلاده، وشتان ما بين الإسلام القويم، وغيره من شرائع البشر التي أفسدت البلاد والعباد، ومن كان على عينه غشاوة في الماضي فلم يعرف ذلك، فاليوم لم يعد حقد الغرب وشره خافيا على أحد، إلا من يصر على عناده وجهله.

قولـه: "رعـاك الله يـا غـرب، وحيّـاك وبيّـاك[1]، قـد عرفـت لأخيـك سـابق فضـلـه عليـك، فوفيـت، وكفيـت، وأحسـنت الوصـاية وهـديت، وقـد اشـتدَّ سـاعد بعـض أولاد أخيك، فهلا ينتدب بعض شيوخ أحرارك لإعانة أنجاب أخيك على هدم ذاك السّور، سور الشؤم والشرور، ليخرجوا إلـى أرض الحيـاة، أرض الأنبيـاء الهـداة، فيشكرون فضلك والدهر مكافأة؟".

هذا القول وغيره هو الذي جعل الغرب المستعمر ينشر أفكار الكواكبي وكتبه، ويرفع شأنه، ويعقد الندوات احتفاء بذكراه!

فهل يصح أن يقول بهذا القول مسلم، بل حتى ولو كان غير مسلم ولكنه يفهم الرأسمالية، وشرور الديمقراطية وحرياتها واستعمارها، وكيف للأخ أن يقتل أخاه ويستولي على خيراته ويدمر وينهب بلاده كما فعلت الدول الغربية ويفعلون، وحتى ولو كان الحاكم ظالما فلا يصح أن يطلب من المستعمرين أن يستعمروا البلاد بحجة الظلم، فمن يفعل ذلك كمن يرد أن يطفئ النار بالنفط! وهذا ما علمنا به ربنا، ونبهنا إلى أنهم لا يحبوننا، والواقع أكد هذا الأمر مرارا وتكرارا، فأين الكواكبي من هذا الفهم

---

(1) بياك: قرَّبك، أو قصدك بالتحية. ينظر: تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م، ١٥/٤٢٦.

كمسلم، قال تعالى: (قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) آل عمران ١١٨، وقال تعالى: (هَاأَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ) آل عمران: ١١٩، وغير ذلك من الآيات.

ولو عرضنا فضل الغرب واستعماره لبلادنا استجابة لأفكار الكواكبي اليوم، لو عرضنا ذلك على المسلمين، ترى ما هو رأيهم؟! بالتأكيد إنه كل يوم يزداد المسلمون يقينا بما أخبرهم به ربهم العليم الخبير عن طبائع أعداءهم وما يكيدوه لهم.

قوله: "يا غربُ، لا يحفظ لك الدِّين غير الشرق إنْ دامت حياته بحريته، وفقدُ الدّين يهدِّدك بالخراب القريب. فماذا أعددت للفوضيين إذا صاروا جيشاً جراراً؟ وماذا أعددت لديارك الحبلى بالثورة الاجتماعية؟ هل تُعِدُّ المواد المتفرقعة، وقد جاوزتْ أنواعها الألف؟ أن تُعِدُّ الغازات الخانقة وقد سهل استحضارها على الصبيان؟".

قد يكون الدين الذي يريده هو النصرانية، وقد يكون الإسلام، وما فائدة الدين إن كان محصورا بعلاقة الفرد بربه فقط، أو ما يأمر به من الأخلاق كما يدعى لذلك اليوم، ويترك للناس وأهوائهم تنظيم باقي شؤون حياتهم! وهذا الأمر هو ما قامت عليه الرأسمالية في فصل الدين عن الحياة، وما قالوه من أن: ما لله لله وما لقيصر فلقيصر، فالإسلام كلٌ لا يتجزأ ويكمل بعضه بعضا، ويحرم أن يؤخذ بعضه ويترك بعضه، قال تعالى: (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) البقرة: ٨٥، وهذا الخطاب وإن كان لليهود ولكنه لفظ عام يشمل حكمه كل من يأخذ ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

قوله: "يا قوم: وأريد بكم شباب اليوم؛ رجال الغد، شباب الفكر؛ رجال الجد، أُعيذكم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان، وأُعيذكم من الجهل، جهل أنَّ الدينونة لله، وهو سبحانه وليُّ السرائر والضمائر {ولو شاء ربُّك لجعل الناس أمّةً واحدة}".

هذا القول من أقوال الكواكبي التي من اعتقد بها فإنه يكفر، وكيف لا يكون

هناك فرق بين الأديان، وبين أتباعها، وهل أنه حقا ليس هنالك فرق بين المسلمين، وغيرهم؟! وهل أن الكواكبي لم يقرأ القرآن والسنة؟ وإن قرأهما فهل أنه حقا لم يفهم معاني نصوصهما، وهو كما نرى من أسلوبه أنه فصيح في اختيار الألفاظ، وبليغ في نظم التراكيب.

وما هذا الجهل الذي يعيذ الشباب منه "جهل أن الدينونة[1] لله"، فإن لم تكن الدينونة لله فلمن تكون إذن؟! صحيح أن الناس لم ولن يكونوا في يوم من الأيام على قلب رجل واحد، أو فكر واحد، وسيبقى الخلاف قائما بين الناس إلى يوم القيامة، ولكن ذلك لا يعني أنهم متساوون، ولا فرق بينهم! والله سبحانه من تمام نعمه أنه بين الأحكام التي تنظم هذا الخلاف، والذي ينتج عنه أمور تحتاج لمعالجات.

قوله: "أناشدكم يا ناشئة الأوطان، أن تعذروا هؤلاء الواهنة الخائرة قواهم إلا في ألسنتهم...".

دعوات الوطنية في فكر الكواكبي، وهي دعوة للثورة على دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، فهو يدعو الناس للثورة في الداخل، ويستنصر "بأخيه!" الغرب في الخارج.

قوله: "نحن أَلِفنا الأدب مع الكبير ولو داس رقابنا. أَلِفنا الثبات ثبات الأوتاد تحت المطارق، أَلِفنا الانقياد ولو إلى المهالك. أَلِفنا أن نعتبر التَّصاغر أدباً والتذلُّل لطفاً، والتملُّق فصاحةً، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحةً، وقبول الإهانة تواضعاً، والرِّضا بالظُّلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غروراً، والبحث عن العموميات فضولاً، ومدَّ النَّظر إلى الغد أملاً طويلاً، والإقدام تهوُّراً، والحمية حماقة، والشّهامة شراسة، وحريَّة القول وقاحة، وحريّة الفكر كُفراً، وحبَّ الوطن جنونا".

هنا يذم ما مدحه في موضع قريب، وكل الذي ذكره من الأدب والثبات والانقياد والتصاغر... الخ يمكن أن يكون ممدوحا في حال، ومذموما في حالة أخرى، وما

---

(1) "دين: دان: مصدره دْينُونة"، تكملة المعاجم العربية المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي جـ ٩، ١٠: جمال الخياط الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠م حرف الدال (دين) ٤٦٣/٤.

ختم به قوله من ذكر الحرية والوطن هو تأثر ودعوة غربية ديمقراطية في بلاد المسلمين، فالحرية قد استبدلها الله لنا بالعبودية له -سبحانه-، وهي شرف كبير لكل مسلم، ولا يعرفها ويعرف لذتها إلا من تلبس بها، وحب الوطن إن كان للتفريق بين البلاد والأوطان، وإثارة الضغائن والأحقاد فهو محرم مذموم، مع التأكيد على أمر لا يحتاج إلى تأكيد أنه لا يوجد مسلم، بل لا يوجد إنسان لا يحب وطنه الذي ولد ونشأ فيه، الوطن بمعناها اللغوي، وليس بمعناه الغربي الرأسمالي.

قوله: "أما أنتم، حماكم الله من السوء، فنرجو لكم أن تنشؤوا على غير ذلك، أن تنشؤوا على التمسُّك بأصول الدين، دون أوهام المتفننين، فتعرفوا قدر نفوسكم في هذه الحياة فتكرموها، وتعرفوا قدر أرواحكم وأنَّها خالدة تُثاب وتُجزى، وتتَّبعوا سُنن النبيين فلا تخافون غير الصانع الوازع العظيم. ونرجو لكم أن تبنوا قصور فخاركم على معالي الهمم ومكارم الشيَّم، ولا على عظام نخرة. وأن تعلموا أنَّكم خُلِقتم أحراراً لتموتوا كراماً، فاجهدوا على أن تحيوا ذلكما اليومين حياةً رضيّة، يتسنّى فيها لكلٍّ منكم أن يكون سلطاناً مستقلاً في شؤونه لا يحكمه غير الحقّ، ومديناً وفيّاً لقومه لا يضنُّ عليهم بعينٍ أو عون، وولداً بارّاً لوطنه، لا يبخل عليه بجزءٍ من فكره ووقته وماله، ومحبّاً للإنسانية ويعمل على أنَّ خير الناس أنفعهم للناس... ويوقن أنَّ كلَّ أثرٍ على ظهر الأرض هو من عمل إخوانه البشر...".

دعوة مبطنة ظاهرها التطور وباطنها الانسلاخ من الإسلام وأحكامه، بداية بقوله: "التمسك بأصول الدين دون أوهام المتفننين"، وحتى لو تمسك المسلم بالأصول كلها فهل ستنفعه إن ترك الفروع؟ فالله سبحانه لا يقبل إيمان بغير إقامة للأحكام، ولا يقبل أحكام لا تنبثق عن الإيمان، وقد ذكر الله سبحانه مرارا في القرآن الإيمان مقرون بالعمل الذي يريد الله سبحانه، لا ما يريده الكواكبي وأمثاله، ومن هم "المتفننين"؟ فهل هم الفقهاء الذين بينوا وشرحوا أم الذين بدلوا وحرفوا؟

وكيف حكم بالخلود والكرامة على من يقاتل الدولة الحاكمة بالإسلام، وإن كانت مسيئة في تطبيق بعض أحكامه؟ وكم من المرات يُذكِّر بالحرية والعيش "أحرارا" في كتابه، ونكرر مرارا هل أن هذه الحرية قد وردت في الإسلام وأحكامه، أم هي الحرية

الديمقراطية الرأسمالية؟

وما هو الحق الذي يريد الحكم به؟ فهلا بينه لنا، هل هو الإسلام الذي يريد الثورة عليه، أم هو الرأسمالية التي عشقها وتأثر بها وبما صنعته في الغرب، من انحلال وفساد قبل العمارة والبنيان؟

وهل أن المسلم يكره وطنه؟ أو أن الذين ذمهم في معرض كلامه هم كارهون لأوطانهم ليذكِّر الجيل الذي يخاطبه بحب الوطن؟ وهل عرف الكواكبي معنى الإنسانية والروابط التي تربط الإنسان بالإنسان دون النظر إلى لونه ولا عرقه؟ ألم ينتبه الكواكبي أنه الرجل السوري الذي يخاطب البلاد الإسلامية كلها ويحث شبابها على الثورة أنه تجاوز الوطنية والأوطان؟ وإلا فما دخل السوري بغير أهل سوريا بحسب دعاة الوطنية والقومية؟!

فكلام الكواكبي هنا –كما في العديد من المواضع غيره– لا يظهر منه أن كاتبه مسلم، فلو أعطينا هذا النص لمن لا يعرف مؤلفه؛ لما استطاع الجزم بأن كاتبه مسلم، بل إنه قد يظن أن مؤلفه من النصارى مثلا، فأين الإسلام من فكر وكتابات بعض المؤلفين المسلمين؟!

قوله: "وكأنّي بسائلكم يسألني تاريخ التغالب بين الشرق والغرب، فأجيب: بأنَّا كنّا أرقى من الغرب علماً، فنظاماً، فقوَّة، فكنَّا له أسياداً! ثمَّ جاء حينٌ من الدَّهر لحق بنا الغرب، فصارت مزاحمة الحياة بيننا سِجالاً: إنْ فُقْناه شجاعةً فاقنا عدداً، وإنْ فُقناه ثروةً فاقنا باجتماع كلمته. ثمَّ جاء الزّمن الأخير ترقّى فيه الغرب علماً، فنظاماً، فقوّةً. وانضمَّ إلى ذلك أولاً: قوة اجتماعه شعوباً كبيرةً. ثانياً: قوَّة البارود؛ حيث أبطل الشجاعة وجعل العبرة للعدد. ثالثاً: قوَّة كشفه أسرار الكيمياء والميكانيك. رابعاً: قوَّة الفحم الذي أهدته له الطبيعة. خامساً: قوَّة النشاط بكسره قيود الاستبداد. سادساً: قوَّة الأمن على عقد الشركات المالية الكبيرة. فاجتمعت هذه القوّات فيه وليس عند الشَّرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف، وذلك حجَّة عليه، والغرور بالدّين خلافاً للدّين، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يُقال عند اليأس وهو: {حسْبُنا الله ونِعْمَ الوكيل}، ويخالفون أمر القرآن لهم بأن يُعِدّوا ما

استطاعوا من قوَّة، لا ما استطاعوا من صلاةٍ وصوم".

هنا يشرح الكواكبي المزاحمة والصراع بين الشرق والغرب، وإن شئنا الدقة هو الصراع بين الإسلام والرأسمالية، والمفروض بالكواكبي كما ذكرت سابقا أنه مسلم يجب عليه رفع الإسلام وذكره في كل كلامه، فهو المقياس عند المسلم.

ولم يكن الشرق والعرب –كما يفكر الكواكبي– في علو الشأن إلا يوم كانوا لا يعتزون بغير الإسلام، ولا يطبقون غيره، وبقي الحال هكذا إلى أن ضعف الإسلام في نفوس أبناءه، وظهرت الرأسمالية وارتفعت، فكانت أيام أفول حضارة وبروز أخرى، فكان الصراع، وتم القضاء على الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م، على يدد المستعمرين، وكل الذي ذكره الكواكبي من صفات الغرب الرأسمالي، أو الإسلامي كان نتيجة لهذا الأفول والظهور.

ولا يصح أن يقول المسلم عن النعم إنها إهداء من الطبيعة بل يجب أن يقال هي من نعم الله دون خجل، أو مراوغة.

وما ختم به هذه الفقرة كذلك لا يصح قوله، فالافتخار بالأسلاف ليس عيبا، بل هو دعوة للاقتداء بهم، والغرور بالدين هو تمسك به، وجعله طريقا للتغيير، لا أن نتركه بحجة العلم والتقدم، فهل منع الإسلام العلم وطلبه، أم حض عليه مرارا وتكرارا؟ وأما الاحتساب لله فهو أمر مشروع، والمشروع للمسلم لا يذم عليه، وهو قول يقال في العسر واليسر، ولا ضير في ذلك، ثم لماذا جعل الأمر بإعداد القوة وكأنه مناقض للصلاة والصوم؟ ولماذا لا يقوم المسلم بها كلها بأكمل وجه؟ فالصلاة والصيام وغيرها وقود المسلم لتحمل الصعاب، وإعداد العدة التي يحصل منها إرهاب العدو، وأي عدو هذا الذي جعله الكواكبي أخا، كما ذكر في موضع قريب؟!

قوله: "وكأني بسائلكم يقول: هل بعد اجتماع هذه القوات في الغرب واستيلائه على أكثر الشَّرق من سبيل لنجاة البقية؟ فأجيب قاطعاً غير متردِّد: إنَّ الأمر مقدور ولعلَّه ميسور. ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد. وأنْ يكتب الناشئون على جباههم عشر كلمات، وهي...".

كل ما سيذكره الآن هي عبارات بين غامضة أو شبه غامضة، وحتى لو فعلها

بعض من ناداهم فهل سيتحقق النصر المنشود؟ ولنبين هذه العبارات كما ذكرها بما يأتي:

١ – "ديني ما أُظهر وما أُخفي".

وهل بمقدور كل إنسان أن يفعل ذلك على الإطلاق؟ فلو دعا للتمسك بالإسلام؛ لكان فيه البيان للموقف الذي يجب على المسلم فيه إظهار ما يعتقد، ومتى يجب عليه الإسرار، كما خرج النبي (صلى الله عليه وآله) متخفيا عند الهجرة.

٢ – أكون؛ حيثُ يكون الحقُّ ولا أبالي.

كلام طيب، ولكن ما هو الحق الذي يجب أن أكون معه؟ هل هو مناصرة الغرب واللحاق بهمم وبنهضتهم الرأسمالية، أم هو الإسلام العظيم الذي هو الحق ورسالة الحق؟ ولمن يقرأ كتاب الكواكبي يتضح أن مقصوده بالحق هو الأول، وعندئذ يكون باطلا لا حقا!

٣ – أنا حرٌّ وسأموت حرّاً.

ناقشنا موضوع الحرية في مواضع عديدة من هذه الردود فلا داعي للإعادة، فإن كانت الحرية التي يقصدها بمفهومها الغربي الرأسمالي –وهو الأرجح– فهي مخالفة كبرى! وهي طريق فساد لا صلاح كما يريده الكواكبي وأتباعه.

٤ – أنا مستقلٌّ لا أتّكل على غير نفسي وعقلي.

مثل هذه العبارات هي عبارات مستوردة من الغرب الرأسمالي، ولا نجد مثلها في ثقافتنا الإسلامية، وفكرة الاستقلال على مستوى الدولة جلبت الشرور وكانت أصلا للفرقة بين بلاد المسلمين بعد أن كانت دولة واحدة، وكذلك فكرة تقديس النفس لا تتطابق مع الثقافة الإسلامية، التي تدعو للإيثار وتقديم نفع الناس على نفع النفس.

٥ – أنا إنسان الجدّ والاستقبال، لا إنسان الماضي والحكايات.

صحيح أن البلاد الإسلامية كانت تعاني من الانحطاط والجهل في نهاية زمن الخلافة العثمانية، ولكن ما زاد الأمر سوء لهذه الدولة هو صعود فكرة وجوب اللحاق بالغرب، وترك الماضي المتخلف! ولكن الحق أن المتخلف من تخلف عن سبب النهضة ورفعة الأمة وهو الإسلام، الذي هو كتاب الله وسنة النبي (صلى الله عليه

وآله) فهل أن الإسلام وكتاب الله والسنة والسيرة هي من الماضي والحكايات؟ وإن لم تكن هي فماهي إذن؟

٦ – نفسي ومنفعتي قبل كلِّ شيء.

فكرة النفعية هي فكرة رأسمالية معروفة، فعند الرأسماليين تقيم الأعمال بحسب نفعها، فما كان العمل نافعا فإنه يقام به، وما كان فيه خسارة يُعرض عنه، مهما كان هذا الفعل حسنا أو قبيحا، بخلاف أحكام الأفعال في الإسلام، والتي تقوم على مرضاة الله مهما كانت النتائج.

٧ – الحياة كلُّها تعبٌ لذيذ.

صحيح أنها تعب، ولكننا يجب أن نعرف بماذا نتعب؟ وهل ما أتعبنا موافق لما يريده ربنا؟ للأسف لا نجد للإسلام ومقياسه ذكرا في كلام الكواكبي، فهو لم يتميز بالثقافة الإسلامية، بل أنه وكما نرى يستطيع أن يقول كلامه هذا وشعاراته غير مسلم!

٨ – الوقت غالٍ عزيز.

صحيح، ولكنه يجب معرفة ما الذي يجب فيه قضاء الوقت، فقد يقوم الإنسان بأعمال هي إثم ووبال عليه، ويتمنى لو أنه لم يقم بها.

٩ – الشَّرف في العلم فقط.

العلم كلمة تحتمل أكثر من معنى، فما هو هذا العلم، وهل أن كل علم فيه الشرف؟ ولماذا لم يذكر العلوم الإسلامية؟ أهو جهل أم خجل أم نسيان؟!

١٠ – أخاف الله لا سواه.

جميل وصحيح لو كان هذا الخوف كما أراد الله –سبحانه–، لا أن يقصد به ذم الخوف من الثورة ضد دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، ثم إن مسألة الخوف هي مسألة غريزية، ولا يوجد إنسان لا يخاف مطلقا، وإن وجد فنادر جدا، وحتى أن الكواكبي قد ابتدأ كتابه بالخوف من ذكر اسمه الصريح! فذكر اسما مستعارا له وهو: (الرحالة ك)!

قوله: "وأنت أيها الوطن المحبوب: أنت العزيز على النفوس، المقدَّس في القلوب، إليك تحنُّ الأشباح وعليك تئنُّ الأرواح ... أيها الوطن الباكي ضعافه: عليك تبكي العيون، وفيك يحلو المنون. إلى متى يعبث خلالك اللئام الطّغام؟ يظلمون بنيك ويذلُّون ذويك. يطاردون أنجالك الأحباب ويمسكون على المساكين الطُّرق والأبواب، يُخرجون العمران ويُقفرون الدّيار؟".

هذا وما بعده، هي من المواضع العديدة التي يدعو فيها الكواكبي إلى الوطنية بمفهومها المحرم والتي تخالف الإسلام في كونها رابطة تفرق بين أبناءه، وما تثيره من أحقاد وما تنتجه من حروب، وما تزرعه في نفس المسلمين من أن كل أهل بلد يصبحون أمة لوحدهم، ولا علاقة لأحدهم بغيره من المسلمين في البلاد الأخرى، كما هو الحال اليوم في أن بعض المسلمين ينظرون إلى أن قضية فلسطين وتحريرها هي قضية داخلية، ولا علاقة للمسلمين بها.

مع العلم أن الرابطة الوطنية رابطة يشترك فيها الانسان والحيوان والطير، وهي لا تظهر الا عند تعرض النفس والارض والبلد للخطر سواء بالهجوم او الاستيلاء، وتختفي بعد ذهاب هذا الخطر، وهي رابطة لا تليق بالإنسان في أن يتخذها في تجمّعه طالما كانت منخفضة، وعاطفية ومؤقتة، فلا بد من رابطة ترتبط الناس بحسبها، ويجب أن ينبثق عن هذه الرابطة نظام لكل الناس وليس لفئة منهم كالطائفة أو الوطن أو القبيلة.

أما ما يذكره البعض من حديث: (حب الوطن من الإيمان) فهو حديث لا أصل له، وما يستشهد به بعض دعاة الوطنية –كغيرهم ممن يريدون حجة لباطلهم– من أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لمكة: «ما أطْيَبَكِ من بلد، وأحبَّكِ إليّ، ولولا أنَّ قومي أخرجوني منكِ ما سكنتُ غيرَكِ»[1]، فهذا الحديث لا يصح الاستدلال به على التعصب للوطن وللوطنية، فحب النبي لمكة لم يكن على أساس الوطنية، بل لأن مكة هي بلد الله، إذ قال في رواية أخرى للحديث: «...وَاللَّهِ لَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّكِ أَحَبُّ

---

(1) رواه الترمذي، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ"، أبواب المناقب باب في فضل مكة ٧٢٣/٥ برقم ٣٩٢٦.

الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَكْرَمَهَا عَلَى اللَّهِ وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مَا خَرَجْتُ»[1].

مع التأكيد على أن الظلم محرم ومرفوض في أن يقع على أي إنسان، لكن أن يتخذ هذا الظلم وسيلة لبث أفكار خاطئة أو نشر الدعوات المحرمة، فهذا هو الذي لا يجوز.

قوله: "أيها الوطن الحنون: كَوَّنَ الله عناصر أجسامنا منك، وجعل الأمهات حواضن، ورزقنا الغذاء منك، وجعل المرضعات مجهزات، نعم؛ خلقنا الله منك فحقَّ لك أن تحبَّ أجزاءك وأن تحنَّ على أفلاذك. كما يحقّ لكفي شرع الطبيعة أنْ لا تحبَّ الأجنبي الذي يأبى طبعه حبَّك، الذي يؤذيك ولا يواليك، ويزاحم بنيك عليك ويشاركهم فيك، وينقل إلى أرضه ما في جوفك من نفيس العناصر وكنوز المعادن، فيفقرك ليغني وطنه، ولا لوم عليه، بل بارك الله فيه!".

كلامه عن خلق الناس من تربة وطنهم غير صحيح، وهو كلام لإثارة العواطف، ولو شئنا الدقة لقلنا أن هذا الكلام حرام، في كونه قول ليس له دليل، ويدعو للوطنية المحرمة، وحتى لو أخطأ العثمانيون في عصره في نقلهم خيرات البلاد إلى المركز، فعليه كمسلم أن يبين الخطأ ويبين ما يقابله من الصواب في أحكام الإسلام التي لا تفرق بين الناس في الرعاية، لا أن يسمي العثمانيين بالأجنبي ويحرض عليهم ويدعو للثورة ضدهم!

قوله: "الاستبداد الذي يبلغ في الانحطاط بالأمَّة إلى غاية أن تموت، ويموت هو معها، كثير الشواهد في قديم الزمان وحديثه، أما بلوغ الترقّي بالأمم إلى المرتبة القصوى السّامية التي تليق بالإنسانية، فهذا لم يسمح الزمان حتَّى الآن بأمَّةٍ تصلح مثالاً له، لأنَّه إلى الآن لم توجد أمَّة حكمت نفسها برأيها العام حُكماً لا

---

(1) التحقيق في أحاديث الخلاف المؤلف : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ مسألة مكة أفضل البلاد ١٤٢/٢ برقم ١٢٩١.

يشوبه نوعٌ من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام، أو بنوعٍ من الإغفال ولو ببذر الشِّقاق الديني أو الجنسي بين الناس".

وهذا من أقواله الخاطئة جدا، فأين عهد النبوات، وعهد النبي (صلى الله عليه وآله)، وعهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز الذي نثر الحب على رؤوس الجبال كي لا يقال جاعت الطير في بلاد المسلمين، وكثير من أيام الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية قريبا من ذلك.

وما هذا المنطق المنحط الذي يسمي الوقار والاحترام استبدادا! وأين هذا الكلام من الإسلام وشريعته، وماذا يريد الكواكبي من الناس حتى يرضى عنها؟ هل في أنها تتحلل من كل قيد، وتعيش حرة كالبهائم المفسدة إن أطلقت، كي يرضى عنها، ويكتب عن رقيها وعزها ومجدها!

وهل كذلك يعد التفريق بين الناس بحسب أديانهم نوع من الاستبداد كذلك؟ ألم يفرق الله سبحانه في كتابه المعجز بين الناس وفضل بعضهم على بعض، وجعل أهل الإيمان هم الأعلى دون أن يظلم أهل الشرك والكفر؟ ثم ألم يفرق الكواكبي في كتابه هذا بين الأوطان والأقوام، وبين الشرق والغرب، فهو كذلك قسم الناس بحسب دينهم وجنسهم، فكيف يذم ما تعامل به؟

علما أن الناس في أي أمة لم ولن تصل إلى العصمة بكل أفرادها، فتكون كلها أنبياء! فالعبرة بالنظام العادل المطبق على الرعية، ومن عدله محاسبة المقصرين والعصاة، لا أن يجعلهم أنبياء معصومين!

قوله: "فكأنَّ الحكمة الإلهية لم تزل ترى البشر غير متأهِّلين لنوال سعادة الأخوة العمومية بالتحابب بين الأفراد، والقناعة بالمساواة الحقوقية بين الطبقات. نعم؛ وُجد للترقّي القريب من الكمال بعض أمثال قليلة في القرون الغابرة، كالجمهورية الثانية للرومان، وكعهد الخلفاء الراشدين، وكالأزمنة المتقطِّعة في عهد الملوك المنظّمين لا الفاتحين مثل أنوشروان وعبد الملك الأموي ونور الدين الشَّهيد وبطرس الكبير. وكبعض الجمهوريات الصغيرة والممالك الموفَّقة لأحكام التقييد الموجودة في هذا الزَّمان. وإنّي أقتصر على وصف منتهى الترقّي الذي

وصلت إليه تلك الأمم وصفاً إجمالياً، واترك للمطالع أن يوازنها ويقيس عليها درجات سائر الأمم".

الأخوة العمومية لا يحققها سوى الإسلام؛ لأن حب السيادة والتغالب لا ينقطع عن الناس أبدا، ونصوص الإسلام التي يقول عنها البعض بأنها تحرض على الكراهية، هو من لم يفهمها بدقة، فالإسلام يبغض الكفر ويحاربه، ويحب أن يسلم الكافر فيحسن إليه، فالبغض للكفر لا لشخص الكافر، إلا أن يختار هذا الكافر القتال فحينئذ شرع الله الأحكام التي تبين كيفية التعامل معه.

وما ذكره الكواكبي –برأيه– عن الحكام العادلين لا يصح، فالعدل لا يقوّم بحسب الآراء العقلية ولا المقاييس البشرية! فالعدل هو رسالة الله –سبحانه– للعباد، فما كان منها فهو العدل، وما خالفها فهو الجور والظلم، سواء عرف الناس كذلك أم جهلوا، وهذا تنبيه لبعض من ينظر إلى غير المسلمين ودولهم بأنهم أهل للعدل؛ لما يراه من تطور وضبط في القوانين التي تنظم الناس، بمقابل ما في بلاد المسلمين من ظلم وفساد، وهذا غير صحيح، فكلا بلاد الغرب وبلاد المسلمين اليوم لا يُحتكم فيها للإسلام، وهي في ميزان الله –سبحانه– واحدة من حيث تطبيق النظام الديمقراطي في إدارة الدولة، النظام الديمقراطي الذي هو حكم الشعب لا الشرع.

قوله: "قد بلغ الترقّي في الاستقلال الشخصي في ظلال الحكومات العادلة، لأنْ يعيش الإنسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان. حتى إنَّ كلَّ فردٍ يعيش كأنه خالدٌ بقومه ووطنه، وكأنه أمينٌ على كلِّ مطلب، فلا هو يكلِّف الحكومة شططاً ولا هي تهمله استحقاراً:"

إن كان المقصود بالاستقلال الشخصي أنه الحرية الشخصية –وهو الأرجح– فهذه كارثة! لأن عبارات الحكومات العادلة المقصود بها الحكومات الأوربية العادلة كما يراها الكواكبي، وهو يلخص العدل في أن يستطيع الإنسان أن يقول أو أن يفعل ما يريد دون قيد من شرع، ولا ضبط من مجتمع، وهذا هو الهوى وما ينتجه من الفوضى التي سببت الشقاء لهم ولمن حمل أو أو طبق فكرهم!

قولـه: "١ – أمينٌ علـى السلامة فـي جسمه وحياتـه بحراسـة الحكومـة التـي لا تغفل عن محافظته بكلِّ قوتها في حضره وسفره بدون أن يشعر بثقل قيامها عليـه، فهي تحيط به إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار".

في ظل حكم الإسلام عاش الإنسان أمينا على جسمه وحياته وماله، نعم عاش بحماية الدولة التي حكمت بشرع الله، الذي لم تر الدنيا أياما كأيامه في العدل والأمن، والأولى أن ندعو لعودة الاحتكام للإسلام، لا أن يُدعى للرأسمالية، أو الاشتراكية؛ لما يرى منهما من إطلاق للحرية الشخصية! فما يراه الكواكبي أنه سور في القيد! هو في الحقيقة سور للحفاظ على الإنسان من أن يؤذي الناس، أو يؤذونه.

قولـه: "٢ – أمينٌ علـى الملـذَّات الجسـمية والفكريـة باعتنـاء الحكومـة فـي الشؤون العامـة، المتعلِّقـة بالترويضـات الجسمية والنظريـة والعقليـة حتـى يرى أنَّ الطرقـات المسـهلة، والتزيينـات البلديـة، والمتنزهـات، والمنتـديات، والمـدارس، والمجامع، ونحو ذلك، قد وُجِدت كلُّها لأجل ملذّاته، ويعتبر مشاركة النـاس لـه فيها لأجل إحسانه، فهو بهذا النظر والاعتبار لا ينقص عن أغنى الناس سعادة".

الملذات الجسمية والفكرية، عبارة تحتاج إلى تفصيل وبيان، فإن كانت هذه الملذات مما يسمح به الإسلام فبها، ولا يعد هذا تقييدا، فعندما يمنع الإسلام أمرا، فإننا نمتنع عنه طاعة لله –سبحانه–، وما ستنتجه هذه الطاعة من خير الدنيا وفلاح الآخرة، ولا يمكن بحال أن يُسمح لكل متلذذ أن يتلذذ بكل ما شاء! كشارب الخمر والزاني والمحتكر وغيرهم، فإن لذتهم مرارة وشقاء على غيرهم، فضلا عن معصية خالقنا العظيم.

علما أنه يجب على الدولة في الإسلام بعد أن توفر الحاجات الضرورية لكل فرد من الرعية بغض النظر عن دينه ولونه، يجب عليها أن توفر الحاجات الكمالية والمرافق التي تيسر على الناس عيشهم وتسعدهم، ما استطاعت الدولة إلى ذلك سبيلا.

قوله: "٣ – أمينٌ على الحرية، كأنَّه خُلِق وحده على سطح هذه الأرض، فلا يعارضه معارض فيما يخصُّ شخصه من دينٍ وفكرٍ وعملٍ وأمل".

دعوة صريحة للحرية الشخصية الديمقراطية، فهل يصح أن يتقلب المسلم بين الأديان وهو الردة التي بينها الإسلام؟ ولا يقال: إن الكواكبي لا يقصد ذلك، لا يقال ذلك لأن دعوته موجهة للبلاد الإسلامية وأهلها، والعبارات حقيقتها واضحة ولا تحتمل المجاز والتأويل، ومن يتمحل التأويل سيجد حتى لإبليس مخرجا من معصية الله، كما قال بعض الضالين: إن إبليس نجح في الامتحان عند أمر الله له بالسجود؛ لأنه لم يسجد لغير الله، كما فعلت الملائكة بالسجود لآدم!

ومثل الدين غيره، فهل يجوز أن يسمح في المجتمع لكل فكر وعمل وأمل؟ هل يمكن أن يُسمح بنشر الإلحاد، أو الدعوة لفعل المحرمات في بلاد المسلمين، لما فيها من معصية أولا، وهدم لكيانهم ثانيا؟

قوله: "٤ – أمينٌ على النفوذ، كأنَّه سلطانٌ عزيز، فلا ممانع له ولا معاكس في تنفيذ مقاصده النافعة في الأمة التي هو منها".

والإسلام لم يمنع ذلك، وسمح بكل ما سمح به الشرع، وإن كان العثمانيون قد أساءوا فلتبين إساءتهم، لا أن يدعى للثورة ضدهم، واستيراد مناهج مخالفة للإسلام، وما نتج عن ذلك من مصائب كبرى.

قوله: "٥ – أمينٌ على المزيّة، كأنَّه في أمَّةٍ يساوي جميع أفرادها منزلةً وشرفاً وقوةً، فلا يفضل هو على أحد ولا يفضل أحدٌ عليه، إلا بمزيّة سلطان الفضيلة فقط".

بالتأكيد إن الإسلام جعل العدل بين الناس واجب كما في قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ (بُغْضُ) قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) المائدة: ٨، وقال –سبحانه– أيضا: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) النساء: ٥٨، ومن خالف ذلك فإثمه عليه، ولكن مع ذلك كان الأحرى بالكواكبي أن يفضّل من فضّله الله، ويقدم ما قدمه الله من مقياس الناس

بالإسلام والتقوى كما وردت بذلك النصوص، لا أن يطلق التفضيل بـ "سلطان الفضيلة" الذي يفهم منه أن الإنسان الخلوق أفضل من الإنسان الفاحش مثل ما نسمعه اليوم، فهل أن غير المسلم الخلوق، هو أفضل من المسلم الفاحش؟ بالتأكيد إن المسلم أفضل.

قوله: "٦ – أمينٌ على العدل، كأنَّه القابض على ميزان الحقوق، فلا يخاف تطفيفاً، وهو المثمّن فلا يحذر بخساً، وهو المطمئن على أنَّه إذا استحقَّ أن يكون ملكاً صار ملكاً، وإذا جنة جنايةً نال جزاءه لا محالة".

يجب أن يفهم وأن يُنبَّه إلى أنه لا عدل إلا في الإسلام، وهذا ما يجب أن يذكره كل مسلم بعبارة صريحة، لا أن يطلق كلمة العدل دون قيد، والتي إن تُركت هكذا على الإطلاق فسيكون تفسيرها مختلف بين الناس؛ لما يراه كل فريق من أن العدل ما يوافق هواه ومعتقده.

والمشاهد المحسوس الآن في الدول الغربية وحتى الاشتراكية أن قوة القانون هي التي تنظم الناس بهذا النظام الدقيق؛ بما تنشره من أنظمة كامرات، وكثرة رجال الأمن، فالناس يمنعهم القانون أكثر بكثير من الوازع الذي يتحدث عنه الكواكبي.

قوله: "٧ – أمينٌ على المال والملك، كأنَّ ما أحرزه بوجهه المشروع قليلاً كان أو كثيراً، قد خلقه الله لأجله فلا يخاف عليه، كما أنَّه تقلع عينه إنْ نظر إلى مال غيره".

ثقيلة هي عبارة : "أنه تقلع عينه"، والحساب يكون بحسب أحكام الإسلام لا بزيادة ولا بنقصان.

قوله: "٨ – أمينٌ على الشف بضمان القانون، بنصرة الأمة، ببذل الدم، فلا يرى تحقيراً إلا لدى وجدانه، ولا يعرف طمعاً لمرارة الذُلِّ والهوان".

إن ذلك قد يكون صحيحا عندما تكون القوانين منبثقة عمّا يعتقده الناس من مبادئ، وما ترسِّخه هذه المبادئ من قناعات تصبح أعرافا في المجتمع.

قوله: "وقد يبلغ الترقّي في الاستقلال الشخصي مع التركيب بالعائلة والعشيرة، أن يعيش الإنسان معتبراً نفسه من وجه غنياً عن العالمين، ومن وجه عضواً حقيقياً من جسمٍ حيٍّ هو العائلة، ثمَّ الأمَّة، ثمَّ البشر".

الرقي والنهضة لا يكونان بخطابات عاطفية ولا بعبارات إنشائية، بل إن ذلك يحتاج لأفكار ومفاهيم تصبح أحكاما وقناعات تغيّر الإنسان وسلوكه فينهض، وبنفس المفاهيم والقناعات إن سادت ورعتها الدولة فإن المجتمع كذلك ينهض.

علما إن الإسلام لا يُلغي خصوصية الإنسان كما فعلته الاشتراكية، فجعلته كالسن في الدولاب! ولا أن يقدس الفرد ويلغي كل ما يقيد حريته كما فعلته الرأسمالية، بل إن الإسلام رأى أن الإنسان جزءا غير منفصل عن الجماعة كجزئية العضو من الجسم لا كجزئية السن في الدولاب، فالإسلام قد فصّل الأحكام التي تكفل إشباع حاجات الإنسان وغرائزه بشكل خاص، دون أن يلغي ارتباط هذا الإنسان بالمجتمع وما يتطلبه من أحكام.

قوله: "ولهذا يكون العضو الذي لا يصلح لوظيفة، أو لا يقوم بما يصلح له، حقيراً مهاناً. وكلُّ من يريد أن يعيش كَلاًّ على غيره، لا عن عجزٍ طبيعيٍّ، يستحقُّ الموت لا الشفقة، لأنهَّ كالدَّرن في الجسم أو كالزائد من الظُّفر يستحقان الإخراج والقطع، ولهذا المعنى حرَّمت الشرائع السماوية الملاهي التي ليس فيها ترويض، والسُّكر المعطِّل عن العمل عقلاً وجسماً، والمقامرة والرِّبا لأنهما ليسا من نوع العمل والتبادل فيه...".

إن الإنسان لم يخلق للأعمال المادية فقط وما يجنيه منها من أموال، ومن تكاسل يحاسب لا أن يحكم عليه بالموت! وهذه النظرة هي من الحضارة الرأسمالية التي ترى وجوب العمل حتى على المرأة بعد بلوغها، فهل قصد الكواكبي ذلك، وكيف يتوافق ما يقوله هنا في ذم السكر والقمار والربا مع فكرة الحرية التي طالما نادى بها في كتابه هذا! فهذه الأعمال وإن كانت محرمة في الإسلام وما صح من الرسالات، إلا أنها مما ينتشر في الغرب –الذي يمدحه الكواكبي– وبحماية القانون.

قوله: "وقد يبلغ ترقّي التركيب في الأمم درجة أنْ يصير كلُّ فردٍ من الأمَّة مالكاً لنفسه تماماً، ومملوكاً لقومه تماماً. فالأمَّة التي يكون كلُّ فردٍ منها مستعداً لافتدائها بروحه وبماله، تصير تلك الأمَّة بحجَّة هذا الاستعداد في الأفراد، غنية عن أرواحهم وأموالهم".

في هذا الموضع كما في بعض المواضع غيره، يتكلم الكواكبي بكلام هو أقرب للأحلام من الواقع! فمع أن الإسلام قائم على المعجزة، ومع أن النبي المعصوم (صلى الله عليه وآله) قد طبقه أدق تطبيق، ومع ذلك وجد في المجتمع الإسلامي منافقون، وحدثت السرقة والقتل والزنا وغيرها، فمطلب أن يكون كل الناس كالأنبياء، لتصبح الأمة بعد ذلك أمة فاضلة، هو مطلب لا يتحقق أبدا؛ لأنه حتى ولو فرضنا جدلا أن الأفراد سيكونون بمنتهى الصلاح، فإن ذلك لا يعني أن المجتمع سيكون صالحا وفاضلا لما بيناه في موضع سابق من وجوب التفريق بين مقومات الفرد ومقومات المجتمع.

قوله: "الترقّي في القوة بالعلم والمال يتميَّز على باقي أنواع الترقّيات السالفة البيان تميُّز الرأس على باقي أعضاء الجسم، فكما أنَّ الرأس بإحرازه مركزية العقل، ومركزية أكثر الحواس، تميّز على باقي الأعضاء واستخدمها في حاجاته، فكذلك الحكومات المنتظم يترقّى أفرادها ومجموعها في العلم والثروة، فيكون لهم سلطانٌ طبيعي على الأفراد أو الأمم التي انحطَّ بها الاستبداد المشؤوم إلى حضيض الجهل والفقر".

كلامه هنا غير صحيح، والكواكبي مثله مثل غيره من الذين يدعون إلى التقدم العلمي والاقتصادي، هذا التقدم الذي يعتبرونه هو الدليل على الرقي والنهضة! ولنضرب مثلا قربيا من واقعنا فالبلاد الإسلامية وبخاصة العربية يوجد فيها عدد كبير من حملة الشهادات وفي شتى الاختصاصات، بل إن كثرة هذه الشهادات قد أصبحت عبئا على الدولة في عدم إيجاد وظائف لحملتها، فاضطروا للهجرة إلى بلاد الغرب بشكل خاص!

ومع هذه الشهادات تعتبر البلدان الإسلامية من الدول الغنية، ولكنها تصنف على أنها من دول العالم الثالث، فهي متخلفة وغير ناهضة، فلم ينفعها علم ولا مال في طريق النهضة، ولكن هذا المال والعلم سينفعان لو أن هذه الدول تبنت ما أمرها الله به –سبحانه– من اتخاذ الإسلام مبدأ يقوم عليه المجتمع، فيصلح آخر الأمة كما صلح به أولها.

قوله: "بقي علينا بحث الترقّي في الكمالات بالخصال والأثرة، وبحث الترقّي الذي يتعلق بالروح؛ أي بما وراء هذه الحياة، ويرقى إليه الإنسان على سُلَّم الرَّحمة والحسنات، فهذه أبحاث طويلة الذيل، ومنابعها حكميات الكتب السماوية ومدوِّنات الأخلاق، وتراجم مشاهير الأمم".

لو كان الإسلام واضحا عند الكواكبي لغير كثيرا مما كتبه! هذا إن أحسنا الظن به، فهنا يجعل الدين –كما ذكر في موضع سابق– أمرا آخرويا فقط، ولا علاقة له بالدنيا إلا من الناحية الفردية للإنسان وتهذيب سلوكه من خلال ما يأمر به من أخلاق! فهل غاب حقا حكم الإسلام لقرون عن ذهن الكواكبي ومن تبعه أو حتى من سبقه؟ وإن كان قد رأى بعض التقصير في التطبيق، فهل أنه عرف دقة الأحكام وحرمة مخالفتها من أي شخص كائن من كان.

وكيف تؤخذ الكمالات وأي شيء غيرها من غير الإسلام، ومن مشاهير الأمم؟! ألا يعلم الكواكبي أن الإسلام ناسخ لما قبله من الرسالات السماوية وإن صحت، وهادم لكل الأديان الوثنية وإن علت، وعلى هذا لا يجوز أخذ أي شيء بالنسبة للمسلمين إلا من الإسلام، وأما غيرهم فيأخذون ما يتعلق بحياتهم الفردية وعبادتهم دون ما يخالف الإسلام بنظامه العام الذي يسري على جميع الناس من المسلمين وغير المسلمين.

قوله: "وأكتفي بالقول في هذا النوع: إنَّه يبلغ بالإنسان مرتبة أن لا يرى لحياته أهمية إلا بعد درجات، فيهُّمه أملاً: حياة أمِّه، ثمَّ امتلاك حريته، ثمَّ أمنه على شرفه، ثمَّ محافظته على عائلته، ثمَّ وقايته حياته، ثمَّ ماله، ثمَّ، وثمَّ ... وقد تشمل

إحساساته عالم الإنسانية كلِّه، كأنَّ قومه البشر لا قبيلته، ووطنه الأرض لا بلده، ومسكنه؛ حيث يجد راحته، لا يتقيَّد بجدران بيت مخصوص يستتر فيه ويفتخر به كما هو شأن الأُسراء".

مع شهرة كتاب الكواكبي إلا أنه لا يحمل طريقة واضحة لتغيير المجتمع والنهوض به، فهو يتقلب بين الأفكار حتى يتشتت فكر المتابع!

وما ذكره الكواكبي هنا عن النهضة الفردية، وما تصل بصاحبها إلى السمو الفكري لا يأتي عن فراغ، بل إن من يصنع مثل هذه الشخصيات هو الإسلام الذي شهد له التاريخ كيف أن المسلمين ضحوا بأنفسهم من أجل رقي الإنسانية، وهدايتها إلى ما يحبه الله –سبحانه–.

قوله: "وخلاصة القول: إنَّ الأمم التي يُسعدها جدُّها لتبديد استبدادها، تنال من الشَّرف الحسّي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أُسراء الاستبداد. فهذه بلجيكا أبطلت التكاليف الأميرية برمَّتها، مكتفيةً في نفقاتها بنماء فوائد بنك الحكومة. وهذه سويسرا يصادفها كثيراً أن لا يوجد في سجونها محبوسٌ واحد. وهذه أمريكا أثرت حتى كادت تخرج الفضة من مقام النقد إلى مقام المتاع. وهذه اليابان أصبحت تستنزف قناطير الذهب من أوربا وأمريكا ثمن امتيازات اختراعاتها وطبع تراجم مؤلَّفاتها".

مدح واضح للغرب الرأسمالي واليابان، وهو مما لا يصح أن يصدر من مسلم يعرف قيمة الإسلام ورفعته، ويعرف قيمة الغرب وانحطاطه، ولا يعدو مقياسه مقياس الرأسمالية التي تقوم مقياسها على المال والنفعية، وهل فقط المال هو من تقيم الدول بحسبه؟! وهل لو أن الكواكبي عاش في زماننا هل سيبقى على آراءه بعد ما ظهر من استعباد الغرب الرأسمالي لبلاد المسلمين بل استعباده حتى لمواطنيه من ذوي البشرة السوداء؟!

قوله: "وأنفع ما بلغه الترقّي في البشر؛ هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة ببنائهم سدّاً متيناً في وجه الاستبداد، والاستبداد جرثومة كلِّ فساد،

ويجعلهم ألاّ قوة ولا نفوذ فوق قوة الشَّرع، والشَّرع هو حبل الله المتين. ويجعلهم قوَّة التشريع في يد الأمَّة، والأمَّة لا تجتمع على ضلال. ويجعلهم المحاكم تحاكم السُّلطان والصُّعلوك على السَّواء، فتحاكي في عدالتها الكبرى الإلهية. ويجعلهم العمال لا سبيل لهم على تعدّي حدود وظائفهم، كأنهم ملائكة لا يعصون أمراً، ويجعلهم الأمَّة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها، لا تغفل طرفة عين، كما أنَّ الله -عزَّ وجلّ- لا يغفل عمَّا يفعل الظالمون".

عندما لا يريد الكواكبي أن يُنظر إلى الجانب المشرق من التاريخ الإسلامي وإن لم يعاصره، وهو قد عاصر صعود الغرب الرأسمالي في أيامه، بالتأكيد ستكون أحكامه مثل ما ذكر في هذه الفقرة وغيرها، وإلا فهل أن عصر النبوة وأيام عدل الخلافة كان غير منتظم؟.

والكارثة الكبرى هنا أنه يدعو إلى أن يُجعل التشريع في يد الأمة؟ وهو كفر لمن يعتقده، فالتشريع في الإسلام هو حصرا هو لله -سبحانه-، ومن شرّع فقد كفر، وتشريع الشعب هو الديمقراطية التي ظهرت في أوربا، وما انبثق عنها من حرية شخصية، وحرية تدين، وحرية رأي، وحرية تملك.

وأما معنى أن الأمة لا تجتمع على ضلال، فيعني بذلك قوله (صلى الله عليه وآله): «لن تجتمع أمتي على ضلالة فعليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة»[1]. وغيرها من الأحاديث في هذا المعنى.

ونبين وجه الاستدلال بهذه الأحاديث وأمثالها فنقول:

١ .إن هذه كلها أخبار آحاد لا تبلغ مبلغ التواتر ولا تفيد العلم واليقين، فلا تصلح حجة بأن إجماع الأمة دليل شرعي وأنه من أصول التشريع. فإن قيل: إنها متواترة بالمعنى، نقول: بأنه لا يوجد ما يسمى بالتواتر المعنوي.

٢ .إن الضلالة المذكورة في الأحاديث تعني الكفر، وهذا لم يحصل ولن يحصل

---

(١) قال الهيثمي: "رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة"، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة والنهي عن قتالهم ٢١٨/٥ برقم ٩١٠٠.

بإذن الله، لأن الأمة لم ولن تجتمع على الكفر وترك الإسلام وترتد عنه. وحفظها عن الارتداد عن الدين لا يعني أن إجماعها دليل شرعي.

٣. الحث على متابعة الجماعة وعدم مفارقتها لا محل فيها للاستدلال ولا علاقة له بموضوع الإجماع وهو لا يعني إلا التماسك وعدم الفرقة.

وأما قوله: "وبجعلهم العمال.."، فهنا كذلك أخطأ الكواكبي، لأن وظيفة السلطان في الإسلام تختلف عنها في الرأسمالية، فالرأسماليون يعتبرون الحاكم أجيرا كما يدعو لذلك الكواكبي، وفي الإسلام فإن الخليفة هو نائب عن الأمة في تطبيق الشرع، فهو منفذ للشرع ومقيد به، وشتان بين نائب وأجير.

قوله في مدح الحضارة الغربية الرأسمالية وتقدم دولها: "هذا مبلغ الترقّي الذي وصلت إليه الأمم منذ عُرِف التاريخ...".

عجيب أمر الكواكبي! كيف غاب عنه عهد النبوات وخاتمها عهد نبوة سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله)، وعهد الخلافة الراشدة وما تلاها من عهود الخلافة الإسلامية المشرقة، التي لم تر الأرض مثلها في القسط والعدل.

وقوله هذا يذكرنا بما جادل به الفيلسوف الأميركي فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ من أن انتشار الديمقراطية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان! ونحن نرد عليهم بما أخبرنا الله –سبحانه– به من أن العاقبة هي للإسلام وأهله، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ راشدة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّة فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ»[1].

---

(1) قال الهيثمي: رواه البزار أتم منه والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الخلافة، باب كيف بدأت الإمامة وما تصير إليه والخلافة والملك، ١٨٨/٥ برقم ٨٩٦٠.

قولـه: "لـيس لنـا مدرسـة أعظـم مـن التـاريخ الطبيعـي، ولا برهـان أقـوى مـن الاستقراء...".

كلام خاطئ! فأين الإسلام والفرقان؟ ولو كان الإنسان يستطيع التمييز بين الحق والباطل والخير والشر، ومعرفة ماضي الزمان ومستقبله؛ فما الداعي لإرسال الرسل؟ فهل دراسـة التـاريخ وحـدها تكفـي للعلـم، وأي تـاريخ هـذا الـذي حُـرّف كثيـر منـه، وبخاصـة في العصور التي سبقت ظهور الإسلام، فالأديان السماوية قد حرفت فما بالنـا بغيرهـا مـن الأحـداث؟ فطريـق المعرفـة غيـر مـأمون إن اعتمـد علـى الروايـات التاريخية فقط، هذا الكلام عن التاريخ بشكل عام، وما جعلني أرد على الكواكبي هو جعله التاريخ والاستقراء أعظم مدرسة وأقوى برهان.

قولـه: "ثـم ترقَّـى الكثيـر مـن الإنسـان إلـى الحالـة البدويـة التـي تسـمّى "دور الاقتنـاء": فكـان عشـائر وقبائـل، يعتمـد فـي رزقـه علـى ادِّخـار الفـرائس إلـى حـين الحاجـة، فصـارت تجمعـه حاجـة الـتحفُّظ علـى المـال العـام والأنعـام، وحمايـة المستودعات والمراعي والمياه من المزاحمين، ثمَّ انتقل -ولا يُقال ترقّى- قسم كبير مـن الإنسـان إلـى المعيشـة الحضـرية: فسكن القرى يستنبت الأرض الخصبة فـي معاشه، فأخصب، ولكن؛ في الشقاء، ولعلَّه استحقَّ ذلك بفعلـه؛ لأنَّـه تعدَّى قانون الخالق، فإنَّه خلقه حرّاً جوَّالاً، يسير في الأرض، ينظر آلاء الله، فسكنَ، وسكن إلى الجهل والذُّلّ، وخلق الله الأرض مباحةً، فاستأثر بها، فسلَّط الله عليه من يغصبها منه ويأسره. وهذا القسم يعيش بلا جامعة، تحكمه أهواء أهل المدن وقانونـه: أن يكون ظالماً أو مظلوما".

كيـف يكـون مـن اسـتوطن القـرى والمـدن مخالفـا لقـانون الله؟! فالإنسـان كـائن اجتماعي ومعيشته الطبيعية أن يعيش مع غيره من الناس؛ ليكمل بعضهم بعضا في اشباع غرائزهم وحاجاتهم العضوية، وليس شرطا أن يكون مستوطن المدن ظالما أو مظلومـا! ثـم ألـم يسـكن النبـي وأصـحابه المـدن؟ فهـل كـانوا -حاشـاهم- كمـا ذكـر الكواكبي.

قوله: "ثمَّ ترقّى قسم من الإنسان إلى التصرُّف إمّا في المادة وهم الصُّناع، وإمَّا في النظريات وهم أهل المعارف والعلوم. وهؤلاء المتصرِّفون هم سكان المدن الذين هم إنْ سجنوا أجسامهم بين الجدران، لكنهم أطلقوا عقولهم في الأكوان، وهم قد توسَّعوا في الرِّزق كما توسَّعوا في الحاجات، ولكنَّ أكثرهم لم يهتدوا حتى الآن للطريق المثلى في سياسة الجمعيات الكبرى. وهذا هو سبب تنوُّع أشكال الحكومات وعدم استقرار أمَّةٍ على شكل مُرضٍ عام. إنَّما كلُّ الأمم في تقلُّباتٍ سياسية على سبيل التجريب، وبحسب تغلُّب أحزاب الاجتهاد أو رجال الاستبداد".

إن التقلبات التي ذكرها عن شكل الحكومات هو لأن الناس في الغالب لم تهتد إلى النظام القويم والفريد وهو الحكم الإسلامي، الذي فيه العدل والخير، وتقلبهم بين شتى المناهج البشرية التي لا تؤدي إلا إلى الشقاء ولو بعد حين، كما في تجربتي الاشتراكية والرأسمالية مع ما فيها من تفوق على غيرها من أفكار البشر.

قوله: "وتقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر، وهو المعترك الأكبر لأفكار الباحثين، والميدان الذي قلَّ في البشر من لا يجول فيه على فيل من الفكر، أو على جملٍ من الجهل، أو على فرسٍ من الفراسة، أو على حمارٍ من الحُمْق، حتى جاء الزمن الأخير فجال فيه إنسان الغرب جولة المغوار الممتطي في التدقيق مراكب البخار. فقرر بعض قواعد أساسية في هذا الباب تضافر عليها العقل والتجريب، وحصحص فيها الحقّ اليقين، فصارت تُعَدُّ من المقررات الاجتماعية عند الأمم المترقية، ولا يعارض ذلك كون الأمم لم تزل أيضاً منقسمة إلى أحزاب سياسية يختلفون شيعاً؛ لأنَّ اختلافهم هو في وجوه تطبيق تلك القواعد وفروعها على أحوالهم الخصوصية".

مدح واضح للغرب الرأسمالي، وجهل كامل أو تجاهل لنظام الحكم في الإسلام، وما ضبطته الأحكام الشرعية التي سادت الدنيا لقرون، وما ألف في ذلك من كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، بل وما في الإسلام من أحكام تنظم دقائق الحياة، فهل يصح أن يعلمنا الإسلام حتى طريقة قضاء الحاجة، ولا يعلم الناس كيف

تدار حياتهم! وكيف تساس دولتهم، وماذا كان فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه من بعده؟ ألم يكونوا رؤساء دولة؟ أم ماذا كانوا يفعلون؟!.

وأما مسألة المعارضة، فإن الأحزاب تكون في النظام الديمقراطي بعضها أغلبية، وبعضها معارضة؛ فيعود ذلك إلى نظام الحكم الديمقراطي الذي يجعل التشريع للشعب بنوابه وما ينشأ عن هذا التشريع من اختلاف.

قوله: "وهذه القواعد التي قد صارت قضايا بديهية في الغرب، لم تزل مجهولة أو غريبة، أو منفوراً منها في الشرق؛ لأنَّها عند الأكثرين منهم لم تطرق سمعهم، وعند البعض لم تنل التفاتهم وتدقيقهم، وعند آخرين لم تحز قبولاً؛ لأنَّهم ذوو غرض، أو مسروقة قلوبهم، أو في قلوبهم مرض".

لو أخذ المسلمون بقواعد الغرب الرأسمالي في الحكم، فما الذي سيبقى من الإسلام؟! ثم إن جُعل التشريع للأمة -كما يريد الكواكبي- وتقديس الحريات الديمقراطية! فماذا سيبقى من الإسلام غير أنه سيكون علاقة فردية بين العبد وربه، ولا علاقة له بباقي شؤون الحياة، كما في الديانات الأخرى، هذا إن سلم من التغيير والتبديل بعد أن يتنازل المسلمون عن الكثير منه! ومن يستطع أن يقوم بهذا التنازل؟ ومن الذي له الصلاحية في ترك العمل ولو بالقليل منه؟! فمن المعلوم أن إنكار أي حكم قطعي في الإسلام هو كفر، فمن الذي سيقدم على ذلك؟ إلا من باع آخرته بدنياه!

فما ذكره صحيح من أن هذه القواعد منفور منها ولم تحز على قبول عند المسلمين؛ وأما ما ذكره من سبب فهو خطأ محض، في أن من يرفض هذه القواعد فإنه صاحب غرض! أو مسروقة قلوبهم أو في قلوبهم مرض! بل العكس، فإن من يرفضها هو من كان على الحق، وأبصر بنور الحق.

قوله: "كما أستلفت نظرهم إلى أنَّه لا يوثق بوعد من يتولى السُّلطة أياً كان، ولا بعهده ويمينه على مراعاة الدين، والتقوى، والحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور على لسان كلِّ

برٍّ وفاجر. وما هي في الحقيقة إلا كلامٌ مبهم فارغ؛ لأنَّ المجرم لا يعدم تأويلاً؛ ولأنَّ من طبيعة القوة الاعتساف؛ ولأنَّ القوة لا تُقابل إلا بالقوة".

كلام لا يصح هكذا على الإطلاق، فأين حكم النبي (صلى الله عليه وآله) وحكم الخلفاء الراشدين، ومن تبعهم من الحكام العدول، ثم إن كان الأمر كذلك، فكيف سنثق بمن سيتولى السلطة على الطريقة التي دعا لها الكواكبي في أنه لا يوثق به أيا كان؟!

قوله: "ثمَّ فلنرجع للمباحث التي أريد طرحها لتدقيق المطالعين، وهي:

١ – مبحث ما هي الأمَّة؛ أي الشَّعب:

هل هي ركامُ مخلوقاتٍ نامية، أو جمعية، عبيدٌ لمالكٍ متغلِّب، وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كُرهاً؟ أم هي جمعٌ بينهم روابط دين أو جنس أو لغة، ووطن، وحقوق مشتركة، وجامعة سياسية اختيارية، لكلِّ فردٍ حقُّ إشهار رأيه فيها توفيقاً للقاعدة الإسلامية التي هي أسمى وأبلغ قاعدة سياسية، وهي: "كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيِّته".

ذكرت في موضع سابق تعريفا للأمة، وهي أنها مجموعة من الأفراد تربطها عقيدة واحدة، وتنبثق عن هذه العقيدة نظام يعالج شؤون الحياة، وما ذكره من أن الأمة هي أفراد يجمعها نسب أو دين (أي دين) أو جنس أو لغة، غير صحيح، لأن النسب والوطن واللغة لا تملك عقيدة تجيب التساؤل عن حقيقة الإنسان والكون والحياة، ومن ثم هي لا تملك نظاما ينبثق عنها ينظم شؤون الحياة، ورابطة الدين – ما عدا الإسلام– هي وإن كانت تربط الناس وتملك عقيدة، إلا أنها لا تملك نظاما ينظم شؤون الحياة، كالنصرانية واليهودية وغيرهما، والتي يصح أن نطلق عليها أمة.

وما ذكره من أن لكل فرد حق إشهار رأيه من باب المسؤولية، هو ليس لكل رأي، ولا لكل شخص، فقد يكون الرأي كفرا أو دعوة لترك الواجب أو فعل المحرم، وقد يكون الشخص لا يملك علما يؤهله من إبداء رأيه في مسألة معينة، كأن يريد طبيبا أن يلزم الجيش بخطة حربية، أو يريد ضابطا في الجيش أن يُسمع رأيه في كيفية

إجراء عملية جراحية وهكذا، علما أن الحديث هو في بيان مسؤولية الإنسان أمام الله فيما يلي من أمور.

قوله: "٢ - مبحث ما هي الحكومة:

هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع، يتصرَّف في رقابهم، ويتمتَّع بأعمالهم ويفعل بإرادته ما يشاء؟ أم هي وكالة تُقام بإرادة الأمَّة لأجل إدارة شؤونها المشتركة العمومية؟".

الحكومة أو الدولة هي كيان تنفيذي لمجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي انبثقت عن فكر أساسي وهو المبدأ الذي هو عقيدة ينبثق عنها نظام.

فكما ذكرنا في موضع سابق أن كل إنسان فيه غرائز وحاجات عضوية تحتاج لإشباع، وهذا الإشباع قد يكون بهدي الله ورسالاته، وقد يكون بحسب عقل الإنسان وأهواءه، والدولة هي الكيان التنفيذي للقوانين التي تنظم هذا الإشباع، وقد يكون هذا الكيان (الدولة) منبثقا عما يعتقد أفراد المجتمع، فتكون الدولة قوية بسبب ما يمدها المجتمع من تأييد، كما كان في زمن الخلافة الإسلامية وبخاصة الراشدة، وقد تكون الدولة مخالفة لطريقة عيشهم، فتكون الفجوة كبرى بين الناس ونظامهم، فينتج عن ذلك أن تكون دولة ضعيفة يسهل إسقاطها والقضاء عليها، كما في كثير من الدول القائمة في العصر الحديث.

وقد ذكرت في موضع سابق تفصيلا عن أنواع أنظمة الحكم، لمن أحب الرجوع إليها.

ثم إن في الإسلام بيانا شافيا لأحكام الخلافة والأمارة، وشروط الحاكم، وبم يحكم، وأحكام المعاملات المختلفة التي تقوم بها الدولة في الداخل والخارج، والمفروض بالمسلم أن لا يبحث عن هذه الأحكام في غير الإسلام، إلا من باب الاطلاع والمقارنة.

قوله: "٣ – مبحث ما هي الحقوق العمومية:

هل هي آحاد الملوك، ولكنها تُضاف للأمم مجازاً؟ أم بالعكس، هي حقوق جموع الأمم، وتُضاف للملوك مجازاً، ولهم عليها ولاية الأمانة والنّظارة على مثل الأراضي والمعادن، والأنهر والسواحل، والقلاع والمعابد، والأساطيل والمعدات، وولاية الحدود، والحراسة على مثل الأمن العام، والعدل والنظام، وحفظ وصيانة الدين والآداب، والقوانين والمعاهدات والاتِّجار، إلى غير ذلك مما يحقُّ لكلِّ فردٍ من الأمَّة أن يتمتع به وأنْ يطمئن عليه؟".

في هذه الفقرة جمع الكواكبي بين الأموال العامة، وبين واجبات الدولة، فالأموال العامة في الإسلام –مثلا– هي الأموال التي تملكها كل الرعية، ولا يحق لأحد منها أن يستأثر بها أو أن يتملكها لوحده، وكذلك لا يحق أن تتملكها جهة معينة، كالأنهار والمعادن التي لا تنضب (تنقطع) والأراضي الزراعية وغيرها، أما في غير الإسلام فيختلف الحكم كما في الرأسمالية التي تبيح للفرد امتلاك كل شيء، أو في الاشتراكية الشيوعية التي تمنع امتلاك الفرد لأي شيء.

وأما ما ذكره عن ولاية الحدود والأمن والعدل ... فهذه الأمور من واجبات الدولة، التي لا يجوز القيام بها من قبل أي فرد أو جماعة.

قوله: "٤ – مبحث التساوي في الحقوق:

هل للحكومة التصّرف في الحقوق العامة المادية والأدبية كما تشاء بذلاً وحرماناً؟ أم تكون الحقوق محفوظة للجميع على التساوي والشيوع، وتكون المغانم والمغارم العمومية موزَّعة على الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبةٍ عادلة، ويكون الأفراد متساوين في حقِّ الاستنصاف؟".

الأموال العامة ومنافعها متاحة لجميع الرعية من المسلمين وغير المسلمين وبحسب حاجتهم، هذا هو حكم الإسلام في ذلك، ومن بدل وغير فعليه إثم التبديل والتغيير، وليس الأمر متعلق بالأفراد فقط، بل هو عام في كل أقاليم الدولة وتقسيماتها الإدارية المختلفة، وليس الأمر كما في النظام الامبراطوري في اختصاص المركز بالعناية والمغانم، وتهمل باقي الأقاليم، فهذا مما يحرمه الاسلام، وأقرب مثال

على العدل في ذلك ما حصل في عام الرمادة في المدينة، وكيف سيرت الولايات المختلفة القوافل بالطعام وما يحتاجه الناس إلى المدينة في زمن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

قوله: "٥ – مبحث الحقوق الشخصية:

هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار؟ أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقاً، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي؛ لأنَّهم أدرى بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتداخل إلا في الشؤون العمومية؟".

الدولة في الحضارة الرأسمالية لا تتدخل إلا في تنظيم الحريات بين الأفراد، وفي الاشتراكية الشيوعية تكون الدولة هي كل شيء وبيدها كل شيء، أما في الإسلام فإن الله بين الحقوق والواجبات، فلم يلغ دور الفرد، ولم يلغ حق الجماعة.

أما مسألة الأعمال والأفكار فقد بين الله –سبحانه– حكمها أوضح بيان، فالحلال بين ومسموح به، ولا ينتظر لفعله إذن من الحاكم، والحرام ممنوع ولا يسمح به، ففتح محل لبيع عصير البرتقال جائز، ويحرم ويمنع محل بيع الخمور، ويجوز تأسيس حزب سياسي يدعو إلى الإسلام حتى ولو خالف ما تتبناه الدولة من الأحكام الشرعية الظنية، ويحرم ويمنع أي حزب مخالف للإسلام كالأحزاب العلمانية التي تدعو لفصل الدين عن الدولة، أو كالأحزاب الاشتراكية التي تقوم على الإلحاد وغير ذلك مما يخالف الإسلام من أفكار.

قوله: "٦ – مبحث نوعية الحكومة:

هل الأصلح هي الملكية المطلقة من كلِّ زمام؟ أم الملكية المقيَّدة؟ وما هي القيود؟ أم الرئاسة الانتخابية الدائمة مع الحياة، أو المؤقَّتة إلى أجل؟ وهل تُنال الحاكمية بالوراثة، أو العهد، أو الغلبة؟ وهل يكون ذلك كما تشاء الصُّدفة، أم مع وجود شرائط الكفاءة، وما هي تلك الشرائط؟ وكيف يصير تحقيق وجودها؟ وكيف يراقب استمرارها؟ وكيف تستمرُّ المراقبة عليها؟"

ذكرت تفصيل ذلك في موضع سابق وأعيده للفائدة، وهو بيان أنواع أنظمة الحكم التي تساس بها الدول وهي كما يأتي:

النظام الملكي:

ويقسم إلى:

الملكي المستبد: ويكون فيه الملك هو الحاكم وهو المشرّع على طريقة (ما أُرِيكم إلا ما أرى).

الملكي البرلماني: الملك في هذا النظام يملك ولا يحكم مثل ملوك أوربا والحكم فيه لرئيس الوزراء.

النظام الجمهوري الرئاسي: ويكون فيه الرئيس هو الحاكم وتكون الصلاحيات بيده وليس في هذا النظام رئيسا للوزراء وإن وجد فهو شكلي.

النظام الجمهوري البرلماني: وتكون فيه السلطة لرئيس الوزراء وإن كان للبرلمان وكتله أثرا واضحا.

النظام الاتحادي: وتقسم فيه البلاد إلى أقاليم منفصلة عن بعضها ويربطها الحكم المركزي في الدفاع والخارجية والمالية.

ما ذكر اعلاه انظمة الديمقراطية

النظام الامبراطوري: وهذا النظام يُقدّم ويفضّل مركز الدولة على باقي الأقاليم، ويفرق هذا النظام بين أجناس الشعب، فالإمبراطور وجنسه مقدم على غيره، فهو وجنسه الأسياد وغيرهم من الناس هم العبيد أو قريبا من ذلك!

النظام الاشتراكي (الشيوعي): يكون الحكم فيه للحزب الشيوعي بمن يختاره من رئيس له صلاحيات واسعة.

النظام الإسلامي

وهذا النظام مخالف لكل ما ورد أعلاه جملة وتفصيلا، وأبرز الفروق هو الأساس الذي يقوم عليه النظام، فنظام الحكم في الإسلام من (الله) –سبحانه–، وما عداه من أنظمة هي من (البشر).

ويكون الحكم فيه كما يأتي:

بعد اختيار رئيس الدولة من قبل أكثر المسلمين (عن طريق الانتخابات مثلا)، يقوم المسلمون بمبايعته، والبيعة هي (عهد) بين الرئيس والرعية.

ويقوم هذا العهد على:

أن يحكم الرئيس بالإسلام.

على أن تعطيه الرعية الطاعة في العسر واليسر.

ويسقط هذا العهد بالحكم بغير الإسلام. قال أبو بكر رضي الله عنه عند توليه الخلافة: (أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيت فلا طاعة).

والسؤال الذي نسمعه دائما كيف يحكم بالإسلام مع وجود المذاهب المختلفة؟

وجواب ذلك: هو أن الإسلام نصوص فيها (القطعي) من حيث المعنى أي أنه يحتمل معنى واحدا، وفيها (الظني) الذي يحتمل أكثر من معنى.

ففي الظني توجد المذاهب، وفي القطعي لا توجد المذاهب.

ولرئيس الدولة حصرا أن يتبنى (في حكم معين) أحد هذه المذاهب ليحكم فيه الدولة، ويترك باقي الآراء لتُعَلّم وتنتشر بين الناس كأحكام شرعية يحتملها النص دون أي قيد أو منع أو إذن مسبق.

ويجب مع ذلك؟ ملاحظة أمرين، أولهما: أن رئيس الدولة لا يتبنى في العقائد أو العبادات، فهو مثلا لا يتبنى أن القرآن كلام الله أو أنه مخلوق! ومثل ذلك لا يتبنى في أين توضع اليدين في الصلاة. فهذه أمور بين المسلم وربه وليصدق ويعمل المسلم بما ثبت عنده من نصوص وما احتملته من معنى. وما يتبناه رئيس الدولة هو الأحكام التي تتعلق بسياسة المجتمع مثل أحكام تنظيم الأراضي وتوزيع الأموال وغير ذلك.

وثانيهما: بالنسبة لغير المسلمين في الدولة لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات في الأمور العامة مثل ما على المسلمين من ذلك.

أما أمورهم الخاصة من زواج ومواريث ومطعومات فلهم بما يسمح لهم دينهم ولا يجبرون على الإحكام الإسلامية، أما في أحوالهم العامة فهم من الرعية ولا فرق في الرعاية بينهم وبين المسلمين. وكما قال سيدنا علي رضي الله عنه فيهم: (مَنْ كَانَ لَهُ ذِمَّتُنَا فَدَمُهُ كَدَمِنَا وَدِيَتُهُ كَدِيَتِنَا)[1].

وإن أصبح المقال طويلا لكنه يجب ملاحظة ما يأتي أيضا:

---

(1) مسند الشافعي، كتاب القتل والقصاص والديات والقسامة، باب الوفاء لأهل الذمة والقصاص لهم ٢٩٨/٣ برقم ١٦٢٣.

(١) إذا استثنينا النظام الملكي المستبد والنظام الامبراطوري. نجد أن النظام هو الحاكم الفعلي للدول، وحتى لو فسد الحاكم غالبا ما يكون فساده محدودا بشخصه ومن حوله، أما فساد النظام أو صلاحه فهو الذي يظهر في الدولة.

(٢) أخلاق الرئيس أو هندامه لا يحدد نوع نظام الحكم! فلا يحكم على النظام انه إسلامي إذا أطلق الرئيس لحيته أو لبس العمامة. ومثل ذلك لا يحكم على النظام انه اشتراكي إن لبس الرئيس بدلة حمراء!

(٣) الدولة هي كيان تنفيذي للنظام، ولا يجوز ابدا ان يطبق النظام على الناس حزب أو جماعة مهما كان عددهم.

(٤) الرسول عليه الصلاة والسلام، والخلفاء من بعده إلى عام (١٩٢٤) م هم من طبق نظام الحكم الإسلامي وبعد ذلك استُعمِرت البلاد وقُسِّمت إلى دويلات.

(٥) نظام الحكم في الإسلام يجب تطبيقه ليس لأنه نافع فقط! بل لأنه أحكام من الله –سبحانه– جاءت في كتاب الله المعجز والسنة الشريفة، مثلها مثل الصلاة والصيام وغيرها من الأحكام التي تُصلِح وتَصلُح لكل زمان ولكل مكان.

علما أن الحاكمية في الإسلام لا تُنال بالوراثة أو العهد أبدا، ومن أشد ما ضر المسلمين عبر التاريخ هو ابتداع معاوية بن أبي سفيان لفكرة الوراثة أو ولاية العهد في الحكم والتي هي ليست من الإسلام في شيء، أما مسألة الإمام المتغلب فهي باختصار أن يتغلب شخص بالقوة فيستولي على الحكم، وهذا الاستلاء لا يجعل من المستولي حاكما أو وليا للأمر، إلا في حال حصوله على بيعة الناس أو بيعة أهل الحل والعقد بالرضا ودون إكراه، فإن حصل عليها أصبح خليفة للمسلمين، وإن امتنع المسلمون عن البيعة، فلا يكون أحد خليفة إلا ببيعة.

والبيعة هي عهد وعقد بين الحاكم والرعية على أن يحكم الراعي بكتاب الله وسنة نبيه، ويقابله عهد من الرعية على الطاعة في ذلك في المنشط والمكره.

قوله: "٧ – مبحث ما هي وظائف الحكومة:

هل هي إدارة شؤون الأمة حسب الرأي والاجتهاد؟ أم تكون مقيَّدة بقانون موافق لرغائب الأمة وإنْ خالف الأصلح؟ وإذا اختلفت الحكومة مع الأمَّة في اعتبار الصالح والمضرّ، فهل على الحكومة أن تعتزل الوظيفة؟".

الدولة في الرأسمالية بعد أن قدست الفرد وحريته، فإنها قررت أن لا تتدخل في شؤونه إلا في تنظيم هذه الحريات بين الأفراد، وفي الاشتراكية الشيوعية الدولة هي كل شيء وبيدها كل شيء، أما في الإسلام فإن الله بين الحقوق والواجبات، فلم يلغ دور الفرد، ولم يلغ حق الجماعة.

والحكم في الإسلام يكون بالقطعي من الإسلام، وما يتبناه الخليفة من الأحكام الظنية التي تتعلق برعاية المجتمع كما أسلفت في موضع سابق، وهذا التبني للأحكام سواء أكانت باجتهاده، أم باجتهاد غيره من الفقهاء، فإنه هو الذي يساس به الناس، وهذه الأحكام هي قوانين ثابته لا تغيّرها الأهواء أو المصالح.

أما إن اختلف الحاكم والرعية في أمر ما، فحكم الإسلام واضح وهو الرد إلى الله والرسول، أي لكتاب الله وسنة رسوله، قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) النساء: ٥٩، ومن يحكم في هذا الأمر هو محكمة المظالم، التي تتولى القضاء فيما يقع من إشكال بين الراعي والرعية.

قوله: "٨ – مبحث حقوق الحاكمية:

هل للحكومة أن تخصِّص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال، وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التَّصرف في ذلك كلِّه إعطاءً وتحديداً ومنعاً منوطاً بالأمة؟".

كلا ليس لها ذلك بحسب الإسلام وأحكامه، فالحاكم ومن ينوب عنه أو من يعيّنه ليس له إلا ما يصرف له من عطاء (راتب) بما يكفيه، فإن أخذ فوق ذلك كان محرما، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ الأُتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، قَالَ: «فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ» ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلاَثًا[١].

ويُجعل للحاكم عطاء (راتبا) لأجل قيامة بشؤون الحكم، كما حدث مع أبي بكر عند خروجه للعمل بعد توليه الخلافة، فمنعه بعض أصحاب رسول الله من ذلك، وجعلوا له عطاء من بيت المال، إذ هو وكيلهم في الحكم، فاستحق العطاء؛ لينفق على نفسه وعياله[٢].

وهذه الحرمة واضحة في كل امتياز يخص الحكام أو أي موظف في الدولة، ولكنه مع ذلك فإن الدولة لا تُمنع من أن تحتجز أرضا لها لبناء دوائرها، أو جعلها مرافق لعمون الناس، ودليل على ذلك ما رواه ابن عمر قال: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّقِيعَ لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ»[٣]، والنقيع موضع ينتقع فيه الماء فيكثر فيه الخصب لما يستقر فيه من الماء، أي هي مراعي خصبة، وغير ذلك من الأدلة.

وكذلك لا يصح ما ذكر الكواكبي من أن هذا الاختصاص بالعطاء هو من قبل الأمة لمن تشاء، كما في النظام الديمقراطي الرأسمالي، وكما يحدث أحيانا من تصويت نواب الشعب بإعطاء الحاكم بعض الامتيازات.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب من لم يقبل الهدية لعلة، وغيرها من الأبواب ٣/١٥٩ برقم ٢٥٩٧.

(٢) ينظر: تثبيت دلائل النبوة، المؤلف: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين المعتزلي (المتوفى: ٤١٥هـ)، الناشر: دار المصطفى – شبرا- القاهرة ٢/٥٦١.

(٣) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣، باب الحمى، ذكر ما يستحب للإمام أن يحمي بعض المواضع لما يجدي نفعه على المسلمين من الأسباب في الأوقات ١٠/٥٣٨ برقم ٤٦٨٣.

قوله: "٩ – مبحث طاعة الأمة للحكومة:

هل الإرادة للأمَّة، وعلى الحكومة العمل؟ أم للإرادة للحكومة وعلى الأمَّة الطاعة؟ وهل للحكومة تكليف الأمَّة طاعةً عمياء بلا فهم ولا اقتناع؟ أم عليها الاعتناء بوسائل التفهيم والإذعان لتتأتَّى الطاعة بإخلاص وأمانة؟".

في الإسلام لا يصل أحدا إلى السلطة إلا بموافقة وبيعة الأمة، إذ أن السلطان لها تعطيه من تشاء عن رضا واختيار، وعند وصول الحاكم إلى السلطة بعقد البيعة على العمل بكتاب الله وسنة رسوله سيخضع الطرفان –الحاكم والأمة– لحكم الإسلام، فإن عصى الحاكم ردته الأمة عن ذلك بنفسها أو عن طريق مجلسها أو بمحكمة المظالم، وإن عصت الأمة ردها الحاكم عن ذلك كما في قتال المرتدين والبغاة في خلافة أبي بكر الصديق، وخلافة علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما).

ولا توجد طاعة عمياء في الإسلام، بل الطاعة في المعروف وفي حدود الشرع، وتعمل الدولة ما بوسعها من إفهام الناس ما يحتاج إلى شرح وتفصيل كي تكون الطاعة عن رضا واختيار، وهذا ما يجعل الدولة الإسلامية أقوى الدول على الإطلاق.

قوله: "١٠ – مبحث توزيع التكليفات:

هل يكون وضع الضرائب مفوَّضاً لرأي الحكومة؟ أم الأمَّة تقرِّر النفقات اللازمة وتعيِّن موارد المال، وتُرتِّب طرائق جبايته وحفظه؟".

إن الشرع قد حدد الواردات التي لبيت المال، وجعل هذه الواردات لإدارة شؤون الرعية ولم يشرع ضرائب لهذه الإدارة، ثم أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يدير شؤون الرعية بهذه الواردات ولم يثبت عنه (عليه السلام) أنه فرض ضريبة على الناس، ولم يروَ عنه ذلك مطلقاً، وحين علم أن من على حدود الدولة يأخذون ضرائب على البضائع التي تدخل البلاد نهى عن ذلك، فقد روي عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ صَاحِبُ

مَكْسٍ الْجَنَّةَ» قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: «يَعْنِي الْعَشَّارَ»[1]، والعاشر هو الذي يأخذ العُشر على التجارة الخارجية. وهذا يدل على النهي عن أخذ الضرائب بالمعنى الذي اصطَلَح عليه الغرب. على أن الرسول (صلى الله عليه وآله) يقول: «لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ»[2]، وهو عام يشمل كل إنسان ومنها الدولة، وأخْذ الضرائب أخْذٌ لمال المسلم من غير طيب نفسه مما يدل على عدم جواز أخذها. وذكر الكواكبي للضرائب هو بسبب تأثره بالنظام الاقتصادي الغربي الرأسمالي، وضعف فهمه أو تجاهله لأحكام الإسلام.

ودوائر الضريبة الموجودة في بلاد المسلمين هي امر مخالف لأحكام الإسلام، إذ هي من نتائج تطبيق النظام الرأسمالي (الديمقراطي) في بلادنا، والذي حمله إلينا هم المستعمرون عند استعمارهم لبلادنا، ولا يجوز في الاسلام أن تجمع الضرائب إلا في حالة واحدة هي:

– عدم وجود المال عند الدولة لسد النفقات الواجبة على المسلمين، مثل عدم وجود المال للإنفاق على الفقراء والمساكين وإيام النوازل في المجاعات والحروب.. ؛ لأن هذه الأمور فرض على المسلمين أن ينفقوا عليها بوجود الدولة أم بعدمها، وفي هذه الحالة تجمع الدولة الضرائب ولكن بشروط:

١. أن لا تكون دورية، أي: لا تجمع بشكل مستمر.

٢. أن تجمع بقدر الحاجة لا أكثر.

٣. إن وجد المال عند الدولة ولكنه يتأخر استحصاله، تستدين ولا تفرض الضرائب.

٤. تفرض على القادرين وليس على كل الناس.

([1]) رواه الحاكم في مستدركه وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. المستدرك على الصحيحين، كتاب الزكاة ٥٦٢/١ برقم ١٤٦٩.

([2]) قال الهيثمي: رواه أحمد وابنه من زياداته أيضا، والطبراني في الكبير، والأوسط وقال: بخبت على الصواب، ورجال أحمد ثقات. مجمع الزوائد كتاب البيوع باب الغصب وحرمة مال المسلم ١٧١/٤ برقم ٦٨٦٣.

وفي الحقيقة أنه قل ما تحدث أن تحتاج الدولة في الإسلام إلى المال؛ لأن الذي أوجدها هذه الدولة ونظامها هو الله تعالى الحكيم الخبير، الذي خلق الخلق ويعلم ما يصلحهم، فضلا عن خيرات المسلمين التي لا تحصى.

قوله: "١١ - مبحث إعداد المَنَعة:

هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعداداً للدفاع مفوضاً لإرادة الحكومة إهمالاً، أو إقلالاً، أو إكثاراً، أو استعمالاً على قهر الأمَّة؟ أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمَّة وتحت أمرها؛ بحيث تكون القوة منفِّذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة؟".

الجندية والتجنيد لها فرض كفاية، وهذا هو الحكم الشرعي فيها، ولو التزم المسلمون الأحكام الشرعية لعاشوا سعداء في الدنيا والآخرة، ولن يستطيع أن يقرهم أي إنسان أبدا مهما كان سلطانه، والجندية في الإسلام تكون لحماية البلدان، أو نشر الإسلام كما فعل النبي (صلى الله عليه وآله) ومن بعده من الخلفاء (رضي الله عنهم)، إذ أوصلوا لنا الإسلام والحمد لله رب العالمين.

هذا هو الأصل أما إن تخلى الحاكم عن الحكم الشرعي وسكتت الأمة عن ذلك، كانت الجندية خدمة للحاكم وتوسيعا لملكه وتنفيذا لرغباته، فتصبح بذلك الجندية وبالا على الأمة تفقد فيها أغلى ما تملك في الحياة وهم أبناءها، وأموالها وقد تصل إلى أعراضها واحتلال بلدانها!

فالجندية تكون بحسب حكم لإسلام، ولأجل ما وجدت له بحكم الإسلام، لا بحسب هوى الحاكم، ولا بحسب هوى الأمة.

أما الجندية اليوم فما هي إلا أداة لتنفيذ المشاريع التوسعية، أو تنفيذا لحروب عبثية؛ الغاية منها تسويقا لإنتاج مصانع السلاح في العالم الغربي الرأسمالي وغيره من الدول الكبرى.

قوله: "١٢ - مبحث المراقبة على الحكومة:

هل تكون الحكومة لا تُسأل عما تفعل؟ أم يكون للأمة حقُّ السيطرة عليها؛ لأنَّ الشأن شأنها، فلها أن تُنبت عنها وكلاء لهم حقُّ الاطِّلاع على كلِّ شيء، وتوجيه

المسؤولية على أيٍّ كان، ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة على الحكومة؟".

محاسبة الأمة للحاكم حق لها فلا تمنع منه، وواجب عليها فلا تتركه، وهذه المحاسبة تكون بحسب أحكام الإسلام، وبحسب عقد البيعة الذي بايعت الخليفة عليها ومن كمال نظام الحكم في الإسلام أنه يوجد فيه مجلس للأمة، الذي تكون وظيفته الشورى، ومحاسبة الحاكم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة لأئمة المسلمين، وكل ما هو متعلق بالرأي، وليس من أعماله الحكم كما في النظام الديمقراطي.

قوله: "١٣ - مبحث حفظ الأمن العام:

هل يكون الشخص مكلَّفاً بحراسة نفسه ومتعلَّقاته؟ أم تكون الحكومة مكلَّفة بحراسته مقيماً ومسافراً حتى من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض؟".

الأمن هو من الحاجات الأساسية التي يجب على الدولة توفيرها، فهي من تُوجد الجيش لحماية الرعية من أعداء الخارج، وتُوجد الشرطة التي من واجباتها حماية الأفراد وممتلكاتهم في الداخل، وهذا أمر معروف في الإسلام وحتى في غيره من الدول.

وحماية أفراد الرعية ليس في الداخل فقط بل على الدولة حماية أفراد رعيتها في الخارج أيضا، وهذا ما بينته الأحكام الشرعية وما طبق منها في حوادث التاريخية.

قوله: "١٤ - مبحث حفظ السُّلطة في القانون:

هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهي على الأفراد برأيها؛ أي بدون الوسائط القانونية؟ أم تكون السُّلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقَّتة؟".

بعد عقد البيعة على الحكم بالإسلام حصرا، تكون طاعة الدولة ومن يمثلها واجبة على الرعية ظاهرة وباطنة، ويحرم مخالفة الدولة بكل ما أمرت به من قوانين

في الحكم والإدارة، سواء أكان ذلك الأمر دائميا أم مؤقتا، ومع ذلك يجب على الدولة الرفق بالرعية وأن تيسر لها عيشها ما وجدت إلى ذلك سبيلا وإلا تشق عليها، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «اللهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ»[1]، وغير ذلك من الأدلة.

قوله: "١٥ - مبحث تأمين العدالة القضائية:

هل يكون العدل ما تراه الحكومة؟ أم ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كلِّ مؤثِّر غير الشرع والحق، ومن كلِّ ضغطٍ حتى ضغط الرأي العام؟".

إن العدل ليس بمقدور أحد من الناس أن يعرفه دون الاستعانة بالخالق، فهو - سبحانه-من يضع قواعد العدل بين الناس، والتي أرسل الله الرسل لبيان ذلك قال - تعالى-: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ..) الحديد: ٣٥، وعلى ذلك فمهما أوتي الإنسان من علم وحكمة فإنه لن يستطيع أن يضع القوانين التي تحقق العدل بين الناس، لأنه عاجز وناقص ومحتاج لغيره.

وبعد أن يوضع الدستور وقوانينه سيكون القضاة ملزمين به، ولا يكون بحسب أهواءهم أو آراءهم، ووظيفتهم تكون بفهم واقع الحادثة جيدا، ثم إنزال القانون أو الحكم الذي يعالجها، ويكون قرار القاضي نافذا ولا ينقضه أو يؤثر عليه أحد كائن من كان، حتى ولو كان الرأي العام كله، إلا أن يظهر أن حكم القانون الذي أنزله القاضي لا يطابق الواقع تماما، أو أن هنالك أدلة ظهرت تبين خطأ هذا الحكم.

قوله: "١٦ - مبحث حفظ الدين والآداب:

هل يكون للحكومة -ولو القضائية- سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر؟ أم تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرى كالدين، والجنسية، واللغة، والعادات،

---

[1] رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، ١٤٥٨/٣ برقم ١٨٢٨.

والآداب العمومية على استعمال الحكمة ما أغنت الزواجر، ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين ما لم تُنتَهَك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية؟ أم كان ذلك في مبدأ ظهور الإسلام، كالإدارة العرفية عقب الفتح؟".

تأثر الكواكبي بالفكر الغربي الرأسمالي واضح في كثير من عباراته التي ذكرها في هذا الكتاب، منها على سبيل المثال في هذه الفقرة قوله: "للحكومة –ولو القضائية–" والسلطة القضائية هي احدى السلطات الثلاث في النظام الغربي الديمقراطي الذي يتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أما مسألة محاسبة الناس على أفكارهم التي تحدث الكواكبي عنها فإنها مفصلة في الأحكام الشرعية وهي واضحة لمن يطلبها، فمحاسبة المسلمين تختلف عن غيرهم، فلا يسمح للمسلمين باعتناق أي فكر يدعو إلى الإلحاد أو المحرمات، وبالنسبة لغير المسلمين فإنه يسمح به ما دام فكرا وعقيدة، ولكن لا يجوز نشره أو الدعوة إليه بين الناس، والقاضي هو الذي يعزر من يفعل ذلك باختيار العقوبة الناجعة التي تنهى صاحب هذه الجريمة عن جريمته.

وكلام الكواكبي عن "الدين" في هذا الموضع هو كغيره من المواضع التي يظهر منها أن معنى الدين عنده أنه العلاقة الفردية بين الإنسان وخالقه! والسؤال هو هل أن باقي الأحكام التي تنظم شؤون الحياة كلها في الحكم والاقتصاد والاجتماع والسياسة الخارجية والتعليم وغير ذلك هل هذه كلها ليست من الدين؟!

وقوله: "سياسة دينية" فإن الدولة في الإسلام ليست دولة دينية كدولة الفاتيكان، وقد بينت الفرق بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية والدولة المدنية في موضع سابق.

وقوله: "كالإدارة العرفية"(١) وهي الأحكام الاستثنائية المؤقتة التي توسع أو تطلق سلطات الدولة لمجابهة خطر معين. فهذا من التشبيه العجيب، فهل طبق النبي (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه من بعده الإسلام بشكل قهري ومؤقت؟!

---

(١) ينظر: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث/ السنة السادسة ص ٢٠.

قوله: "١٧ – مبحث تعيين الأعمال بالقوانين:

هل يكون في الحكومة –من الحاكم إلى البوليس– من يُطلَق له عنان التَّصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كليّاتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير؟".

بل يلزم تعيين الوظائف، كليّاتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، مبنية على الأحكام الشرعية التي لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، وفي الحالات الخطرة الكبيرة هنالك أيضا من الأحكام ما يفصلها بدقة، فالإسلام فيه تبيان لكل شيء، وكل حالة لها من الأحكام ما يعالجها بحسب ما يناسبها بصورة قطعية، أو بصورة ظنية يجتهد القضاة في استنباط حكمها من الأدلة الشرعية.

قوله: "١٨ – مبحث كيف توضع القوانين:

هل يكون وضعها منوطاً برأي الحاكم الأكبر، أو رأي جماعة ينتخبهم لذلك؟ أم يضع القوانين جمعٌ منتخبٌ من قبل الكافّة ليكونوا عارفين حتماً بحاجات قومهم وما يُلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم، ويكون حكمه عاماً أو مختلفاً على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان؟".

خطأ كبير! فكلام الكواكبي هنا هو تأثر بالفكر الغربي الديمقراطي الذي يرى أن التشريع للشعب بنوابه، أما في الإسلام فالمشرِّع هو الله –سبحانه– فيما أرسل به الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى الناس كافة، وما سوى ذلك فلا يحق ولا يجوز لمسلم كائنا من كان أن يسن تشريعا أو أن يضع دستوراً للدولة بحسب هواه ورأيه، ومن يفعل ذلك فإنه يرتكب إثما يوصله إلى الكفر إن اعتقد جوازه، قال تعالى (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) المائدة: ٤٤، والخليفة حصرا هو الذي له صلاحية أن يتبنى في الأحكام الشرعية الظنية، التي هي وغيرها من الأحكام القطعية تكون دستورا للدولة يجب الالتزام به.

قوله: "١٩ - مبحث ما هو القانون وقوَّته:

هل القانون هو أحكام يحتجُّ بها القوي على الضعيف؟ أم هو أحكام منتزعة من روابط الناس بعضهم ببعض، وملاحظٌ فيها طبائع أكثرية الأفراد، ومن نصوص خالية من الإبهام والتعقيد وحكمها شامل كلّ الطبقات، ولها سلطان نافذ قاهر مصون من مؤثِّرات الأغراض، والشفاعة، والشفقة، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمَّة فيكون محترماً عند الكافّة، مضمون الحماية من قِبَل أفراد الأمة؟".

كلمة قانون تعني الأمر الذي يصدره الحاكم ليسير عليه الناس، فهو مجموعة القواعد التي يلزم الحاكم الناس بها لإتّباعها في علاقاتهم. وكلمة دستور تعني القانون الأساسي لكل حكومة. لأنه القانون الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويبين اختصاص وحدود كل سلطة فيها. فالدستور إذن يقدم النظم التي تسير عليها الدولة كأفكار عامة، وهذه النظم تقدم بدورها الأوامر المحددة التي يأمر بها الحاكم في كل جانب من جوانب النظام الواحد، وهذه الأوامر التفصيلية هي القوانين التي تفصل حقوق وواجبات الحكومة نحو الافراد وواجباتهم وحقوقهم نحوها، وهذا الكلام ينطبق على الدولة في الإسلام القائمة على نظام ثابت، وأحكام شرعية متبناة من قبل الخليفة.

أما الدول التي تقوم على الظلم والقهر فللحاكم فيها ما يشاء، وما يُعينه على ذلك من الملا، فالرأي والقانون هو ما يراه هذا الحاكم المستبد كما ذكر القرآن من قول فرعون (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ) غافر: ٢٩.

قوله: "٢٠ - مبحث توزيع الأعمال والوظائف:

هل يكون الحظُّ في ذلك مخصوصاً بأقارب الحاكم وعشيرته ومقرَّبيه؟ أم توزَّع كتوزيع الحقوق العامَّة على كافَّة القبائل والفصائل، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد؛ بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجاً من الأمَّة، أو هم الأمَّة مصغَّرة، وعلى الحكومة إيجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الإجباري؟".

تقريب الحاكم لأفراد عائلته أو لأقاربه أمر يحرمه الإسلام، وقد نتج عن ذلك

أعظم حوادث التاريخ الإسلامي وهي ثورة سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) ضد معاوية بن أبي سفيان عندما طلب الخلافة لابنه يزيد، ويقاس على هذه الحادثة غيرها.

أما ما يقوله الكواكبي وما نسمعه في زماننا من أن الوظائف يجب أن توزع بحسب القبائل والطوائف وغير ذلك، فهذا مما لا يصح، فالكفاية والعلم بإدارة وعمل الوظيفة هي المؤهل الأول لإشغال هذه الوظيفة، لا لأمر آخر، وفي الإسلام تفتح الوظائف كلها لمن يتقنها سواء أكان مسلم أم غير مسلم، إلا المناصب التي اشترط الشرع أن يكون شاغلها مسلما كالخليفة وغيره.

وبالتأكيد إن على الدولة أن تُوجد التعليم ولكل الناس بالتساوي، وهذا التعليم هو الذي سيفرز الناس بحسب ما تعلموه من علم، أو أتقنوه من حِرف.

قوله: "٢١ - مبحث التفريق بين السُّلطات السياسية والدينية والتعليم:

هل يُجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخصٍ واحد؟ أم تُخصَّص كلُّ وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بإتقان، ولا إتقان إلا بالاختصاص، وفي الاختصاص، كما جاء في الحكمة القرآنية: {ما جعل اللهُ لرجلٍ قلبين في جوفه}، ولذلك لا يجوز الجمع منعاً لاستفحال السلطة".

الفصل بين السلطات الثلاث وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية هي فكرة رأسمالية ديمقراطية، ولا وجود لها في الإسلام، فعقد البيعة (العهد) بين الراعي والرعية يقوم على الحكم بالإسلام، والمسؤول الأول على تنفيذ الإسلام هو الخليفة، والخليفة يقوم بتنفيذ الحكم أو ينيب عنه من يقيمه بدلا عنه، وفي الأمور التي تحتاج خبرة ودراية في شأن معين فإنه يستعين بأهل هذا الشأن، كأن يستعين بالأطباء في شأن مرض ما، وكأن يستعين بالضباط في مواجهة عدو ما وهكذا.

وما ذكره الكواكبي عن أنه لا يجوز جمع السلطة بيد الحاكم، فإنه لا دليل عليه من الشرع، بل هو مخالف للشرع وواقع البيعة (العهد)، ولكنه لا يُتَخَيل أن الحاكم بلا رقيب، بل إن هناك الأمة ومجلسها، ومحكمة المظالم والأحزاب السياسية التي تمنع

تجاوز الحاكم. وليس في الآية معنى ما ذهب إليه الكواكبي! فهذه الآية هي رد على من قال: "إِنَّ لِي فِي جَوْفِي قَلْبَيْنِ، أَعْقِلُ بِكُلِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْضَلَ مِنْ عَقْلِ مُحَمَّدٍ"(١).

قوله: "٢٢ - مبحث الترقّي في العلوم والمعارف:

هل يُترَك للحكومة صلاحية الضَّغط على العقول كي يقوى نفوذ الأمَّة عليها؟ أم تُحمل على توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائي عمومياً بالتشويق والإجبار، ويجعل الكمالي سهلاً للمتناول، وجعل التعليم والتعلُّم حرّاً مطلقاً؟".

الأصل في الدولة أن تبذل ما بوسعها في سبيل العلم ونشره، وإن قصرت في ذلك فالإثم في رقبة من قصر، مع العلم أن هذا الكلام في العلم المسموح شرعا، أما ما يخالف الإسلام فيمنع ولا يترك حرا ولا مطلقا.

قوله: "٢٣ - مبحث التوسُّع في الزراعة والصنائع والتجارة:

هل يُترك ذلك للنشاط المفقود في الأمَّة؟ أم تلزم الحكومة بالاجتهاد في تسهيل مضاهاة الأمم السَّائرة، ولا سيما المزاحمة والمجاورة، كيلا تهلك الأمَّة بالحاجة لغيرها أو تضعف بالفقر؟".

هل كان الكواكبي يجهل الأحكام الشرعية التفصيلية المتعلقة بالزراعة وأحكام الأرض، والصناعة -ما يجوز منها وما لا يجوز- والتجارة والعشور وما يصح منها وما لا يصح؟ فالله -سبحانه- أكرمنا برسالته التي بينت ذلك أفضل بيان، وأدق تفصيل، فلماذا يسأل عنها الكواكبي، وهل هو جهل أم تجاهل؟.

قوله: "٢٤ - مبحث السَّعي في العمران:

هل يُترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزَّة نفس السُّكان، أو لانهماكها فيه إسرافاً وتبذيراً؟ أم تحمل على اتِّباع الاعتدال المتناسب مع الثورة العمومية؟"

النهضة في العمران هي نتيجة لنهضة فكرية تنهض بالمجتمع في كل جوانبه، فعند النهضة يحصل رخاء المجتمع وغناه سواء أكان في الدولة وخدماتها، أم في

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤/١١٦.

امتلاك الأفراد وغناهم، فهذا الرخاء هو الذي يؤدي إلى التطور والعمران، وما يعين في ذلك من علم أهل الاختصاص، وخير مثال على هذا الكلام هو نهضة العرب بعد اعتناقهم الإسلام، وشعوب أوربا بعد اعتناقهم للرأسمالية، وروسيا بعد اعتناقها للاشتراكية، فالنهضة الفكرية سابقة للنهضة المادية.

قوله: "٢٥ – مبحث السَّعي في رفع الاستبداد:

هل يُنتظر ذلك من الحكومة ذاتها؟ أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعاً لا يترك مجالاً لعودته، من وظيفة عقَلاء الأمة وسراتها؟".

بعد تحديد أن ما تقوم به الدولة هو ظلم وبحسب مقياس الإسلام، يأتي دور الأمة ومجلسها وأحزابها ومحكمة المظالم فيها، هذا إن كان هنالك دولة تحكم بالإسلام، وأما إن لم تكن هنالك دولة فعلى المسلمين جميعا واجب إيجاد هذه الدولة التي بها يرتفع الظلم ويسود بها العدل كما أراد الله –سبحانه– ولا يكون ذلك إلا بإيجاد حزب أو أحزاب تدعو إلى ذلك عن علم وبصيرة من الخطوة الأولى إلى قيام الخلافة، فمهما أوتي الفرد من قوة فإنه لا يستطيع أن يقوم بالتغيير لوحده، فحتى الأنبياء (عليهم السلام) قاموا بدعوة الأصحاب وإيجاد من يناصرهم على القيام بأداء رسالتهم.

قوله: "١ – الأمَّة التي لا يشعر كلُّها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحقُّ الحريّة".

هذا الكلام لا يصح؛ لأن الناس في الغالب على دين مليكهم، وما يفرضه النظام المطبق عليهم، ولا يحس بالفساد ويرغب في تغييره إلا قليل القليل من الناس، ثم إن بدأ هذا القليل بالدعوة إلى التغيير، بمنهج واضح، وثبات على الطريق عند المسير، ستلحقه الناس تباعا بحسب تقواهم وقدراتهم ومدى نضج عقولهم ورغبتهم في التغيير.

علما أن الحرية هي الغاية في الفكر الرأسمالي وليست هي الغاية في الإسلام، بل غاية المسلمين هي العبودية الحقة لله –سبحانه– بتطبيق شرعه في الأرض كما أراد.

قوله: "٢ – الاستبداد لا يقاوَم بالشِّدة إنما يُقاوم باللين والتدرُّج".

هذا الكلام يخالف ما ذكره من شديد العبارات في مواضع سابقة كقوله: "لأنَّ المجرم لا يعدم تأويلاً؛ ولأنَّ من طبيعة القوة الاعتساف؛ ولأنَّ القوة لا تُقابل إلا بالقوة"، وطريقة التغيير هي طريقة النبي (صلى الله عليه وآله) في تثقيف الجماعة وطلب النصرة من أهل القوة، حتى يأتي أمر الله بنصره.

أما موضوع التدرج فهو مخالف للشرع أولا، ومخالف للواقع ثانيا، فأما مخالفته للشرع فإن الإسلام يغيِّر الواقع تغييرا انقلابيا شاملا ولا يقبل بأنصاف الحلول، فإما إسلام وإما كفر، قال تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...) الكهف: ٢٩، وقال تعالى: (...فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (*) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا...) طه: ١٢٣-١٢٤، فالله -سبحانه- جعل للإنسان خيارين لا ثالث لهما، إما الإيمان وإما الكفر، وهذا ما يدل عليه رفض النبي (صلى الله عليه وآله) لعرض قريش في أن يعبدوا ألهه عاما ويعبد آلهتهم عاما وغيرها من العروض التي قدمتها قريش للنبي، وكذلك تدل على مخالفته حرب أبي بكر (رضي الله عنه) للمرتدين عندما أنكروا حكم الزكاة فلم يتدرج (رضي الله عنه) معهم، ومثل ذلك تطبيق الإسلام بشكل كامل على أهل البلاد المفتوحة ولا تدرج في التطبيق مع أنهم على الكفر، وهل تناولت أمهات كتب الفقه الإسلامي موضوع التدرج؟ وهل ذكر فقهاؤنا المجتهدون الأوائل الموثوقون أدنى إشارة عن التدرج؟ ونعلم أن فقهاءنا تناولوا بالتفصيل كليات الشريعة وجزئياتها؟.

وأما مخالفته للواقع فقد رأينا الجماعات والأحزاب التي نادت بالتدرج ودعت إليه، ودخلت في الحكم على طريقته، كيف أنها ذابت في النظام الديمقراطي شيئا فشيئا، فلم يبق ما يميزها عن الأحزاب العلمانية إلا الشكل فقط، كإطلاق اللحى ولبس الملابس الخاصة! في حين أنهم كلهم يحتكمون لنفس الدستور، وقد كان لارتكاب هذا المحرم من قبل هذه الأحزاب أثرا سيئا كبيرا، إذ أنهم ألبسوا على الناس دينهم، فبدأ كثير من الجهلة بالتهجم على الإسلام ظنا منه أن هؤلاء هم من يمثل الإسلام، وهذا الأمر من الجهل بمكان، فالإسلام نصوص لا أشخاص، والإسلام مصنع الرجال ولم تصنعه الرجال.

قوله: "٣ – يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ما يُستَبدَل به الاستبداد".

هذه النقطة صحيحة وفي غاية الأهمية، فلا يمكن أن تقوم الثورات، أو يكرس العمل في تغير الاستبداد، وما في ذلك من مشقة وتضحيات دون أن يكون هنالك بديلا واضحا لما سيخلف حكم الاستبداد والمستبد!

قوله: "هذه قواعد رفع الاستبداد، وهي قواعد تُبعد آمال الأسراء، وتسرُّ المستبدّين؛ لأنَّ ظاهرها يؤمنِّهم على استبدادهم. ولهذا أذكِّر المستبدّين بما أنذرهم الفياري المشهور حيثُ قال: "لا يفرحنَّ المستبدُّ بعظيم قوَّته ومزيد احتياطه، فكم جبّارٍ عنيدٍ جُنِّد له مظلومٌ صغير"، وإني أقول: كم من جبّار قهّار أخذه الله أخذ عزيزٍ منتقم".

فيتوريو الفياري (١٧٤٩-١٨٠٣م) هو شاعر إيطالي، من أعماله كتاب (ما هو الاستبداد؟). وكان يمكن للكواكبي أن يستشهد بنصوص الإسلام الواضحة في ذم الظلم والاستبداد، وما هو مصير هذا الظلم من الهلاك! كقوله تعالى: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) الشورى: ٤٢، وقول النبي (صلى الله عليه وآله): «إِنَّ اللَّهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ: (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)، هود: ١٠٢[1]. علما أنه اعترض على مثل ما يقرب من هذا الكلام في موضع سابق، واعتبر أن الاحتساب عند الله هو سلاح الضعفاء، إذ تحدث عن قوة الغرب فقال: "فاجتمعت هذه القوّات فيه وليس عند الشَّرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف، وذلك حجَّة عليه، والغرور بالدّين خلافاً للدّين، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يُقال عند اليأس وهو: {حسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل}...".

([1]) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: (وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد)، هود: ١٠٢، ٧٤/٦ برقم ٤٦٨٦.

قوله: "مبنى قاعدة كون الأمَّة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحقُّ الحريّة...".

هنا يجعل الكواكبي الحرية هي الهدف الأسمى لمقياس العيش الكريم للمجتمع، وأي حرية هذه؟! إنها الحرية الغربية التي أهلكت البلاد والعباد في الغرب، وفي بلادنا التي نقلت إليها هذه الحرية عن طريق الاستعمار، وكلامه عن شعور أكثر الأمة بالفساد شرطا لحصول التغيير صحيح، ومع ذلك فإنه غالبا من يقوم بالتغيير والنهضة بالمجتمع هم القلة من الذين أحسوا بالفساد ووضعوا الطريق الواضح للوصول إلى الهدف.

قوله: "إنَّ الأمَّة إذا ضُرِبَت عليها الذِّلَّة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمَّة سافلة الطِّباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث السَّالفة، حتى إنَّها تصير كالبهائم، أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التابعية للغالب عليها، أحسنَ أو أساء على حدٍّ سواء، وقد تنقم على المستبدِّ نادراً، ولكنْ، طلباً للانتقام من شخصه لا طلباً للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئاً، إنما تستبدل مرضاً بمرض؛ كمغصٍ بصداع".

ليكن الرد على هذه الفقرة بنقاط:

١. وإن صح أن تضرب الذلة والمسكنة على الأمم، لكنها لا تصح بتاتا أن تضرب على أمة محمد (صلى الله عليه وآله) للأحاديث الواردة في فضلها وشرفها، بما أودعه الله فيها من رسالة حية، وحجة معجزة إلى يوم القيامة.

٢. إن كل نظام يفرض أجواءه كما ذكرت في مواضع سابقة، فعند تطبيق الاسلام يظهر في الناس جيل كالصحابة (رضي الله عنهم)، وعند تطبيق الديمقراطية وحرياتها يظهر ما نرى من أخلاق الأجيال، وكلما طال عمر النظام الحاكم فإن أجواءه ترسخ في طباع المجتمع.

٣. الكلمات التي ذكرها "العدالة" و "الاستقلال" هي كلمات وإن كانت عربية المبنى، ولكنها غربية رأسمالية المعنى، ويجب الانتباه لها؛ لما تعني العدالة من أن

ما يراه الناس عدلا فهو العدل، بعيدا عن عدل الله –سبحانه– في رسالته، وما يعنيه الاستقلال من الفرقة والانفصال بين المسلمين الذين شربوا هذا السم، وأكلوا هذا الطُعم لينادوا هم بالفرقة بعد تطبيق سياسة التفريق من قبل المستعمرين أو أدواتهم، ومثل هذه الفكرة –الاستقلال– لا نجدها البتة في دول المستعمرين، بل نرى العكس من محاربتهم لمثل هذه الأفكار في دولهم، فضلا عن السيطرة وحب التوسع على حساب الدول الضعيفة وبخاصة بلاد المسلمين.

٤. أما انتقام الأمة من شخص المستبد دون نظامه، فيستبدل مستبد بمستبد جديد قد يكون أشد ظلما وأكثر فتكا، فهذا الكلام صحيح وواضح ولا غبار عليه، بسبب أن من حمل لواء التغيير لم يَعُد مسبقا البديل، وهذا أمر معروف، ومشاهد محسوس، فتغيير الأشخاص لا ينفع شيئا إن لم يحصل تغيير النظام ككل، واستبداله بنظام رب العالمين، الذي ينزل موضع التطبيق كدستور وقوانين تنظم علاقات المجتمع بشكل دقيق ومبين.

قوله: "وقد تقاوم المستبدَّ بسَوق مستبدٍّ آخر تتوسَّم فيه أنَّه أقوى شوكةً من المستبدِّ الأول، فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد، فلا تستفيد أيضاً شيئاً، إنما تستبدل مرضاً مزمناً بمرض حديث، وربما تُنال الحرية عفواً، فكذلك لا تستفيد منها شيئاً؛ لأنَّها لا تعرف طعمها، فلا تهتمُّ بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب إلى فوضى، وهي إلى استبدادٍ مشوَّش أشدُّ وطأةً كالمريض إذا انتكس. ولهذا؛ قرَّر الحكماء أنَّ الحرية التي تنفع الأمَّة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، وأمَّا التي تحصل على أثر ثورةٍ حمقاء فقلّما تفيد شيئاً؛ لأنَّ الثورة –غالباً– تكتفي بقطع شجرة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولا".

الكواكبي جعل أخطاء الخلفاء العثمانيين وظلم بعضهم، كظلم الملوك ورجال الدين في أوربا، فوقع في خطأ كبير جدا، وهو تشبيهه الإسلام القائم على المعجزة، بالنصرانية المحرفة التي يتخذها الملوك ورجال الدين مطية لتحقيق مآربهم.

فالحرية التي نادت بها أوربا من هؤلاء الملوك ورجال الدين، وما تلاها من

ظهور الديمقراطية وحرياتها المقدسة، والرأسمالية وفصل الدين عن الحياة، لا تصح بتاتا أن تكون هدفا في بلاد المسلمين لمن يرجون التغيير، لأن طلب الحرية بهذا المعنى كفر وهدم للإسلام الذي شرفنا الله به وجعلنا أسياد الدنيا لأجله، وأعد في الآخرة لمن عمل به وثبت عليه أجرا عظيما.

علما أن كلامه صحيح في أن على من يريد التغيير فأن عليه أن يحدد الهدف الدقيق قبل البدء بالعمل، لا أن يكون العمل كثورة المذبوح التي تنتهي بالموت!

قوله: "فإذا وُجِد في الأمَّة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبثَّ فيها الحياة وهي العلم؛ أي علمها بأنَّ حالتها سيئة، وإنَّما بالإمكان تبديلها بخيرٍ منها، فإذا هي علمت بطبعه من الآحاد إلى العشرات، إلى إلى ... ، حتى يشمل أكثر الأمَّة، وينتهي بالتحمُّس ويبلغ بلسان حالها إلى منزلة قول الحكيم المعرّي:

إذا لم تقُم بالعدل فينا حكومةٌ ... فنحن على تغييرها قُدَراء

وهكذا ينقذف فِكرُ الأمَّة في وادٍ ظاهر الحكمة يسير كالسيل، لا يرجع حتى يبلغ منتهاه".

هذا الكلام إنشائي وليس خطة عمل واضحة وعلى بصيرة، فالإحساس بفساد الواقع تعرفه أكثر الناس بما يظهر من فساد في علاقات المجتمع، والعلم الذي لم يحدده الكواكبي بدقة، هو يجب أن يكون العلم بالطريق الذي يُنهي هذا الفساد، ومن ثم العمل الذي تكون غايته القضاء على هذا الفساد.

وطريقة الإسلام هي وحي من الله –سبحانه– وهي طريقة واضحة في تكوين الجماعة المثقفة بالإسلام كاملا، وطلب النصرة من الأمة وأهل القوة للوصول إلى الحكم، دون إراقة قطرة دم واحدة، كما فعل النبي (صلى الله عليه وآله)، وتقوم الجماعة بالدعوة إلى أحكام الإسلام إلى أن تصل بالأمة إلى الوعي العام على قضيتها التي فيها السعادة والرفعة في الدارين، أما قوله: "وهكذا ينقذف فِكرُ الأمَّة في وادٍ ظاهر الحكمة يسير كالسيل، لا يرجع حتى يبلغ منتهاه" فهو كلام عام لا يوجد له خطوات عملية للتنفيذ، هذا إذا افترضنا أن هناك مشروعا واضح المعالم أصلا.

وما ذكره من فائدة كثرة الذين يدركون سوء واقعهم غير دقيق، فهذه الكثرة وإن كانت نافعة، ولكنها تحتاج إلى رابطة حزبية صحيحة تسير على منهج واضح، فالنبي (صلى الله عليه وآله) مع أصحابه (رضي الله عنهم) كانوا قلة ضعافا ولكنهم مترابطون، وبعد حصول النصرة وإيجاد الدولة لم تمض عدة عقود إلا ودان لهم الشرق والغرب، بعد القضاء على الامبراطوريتين الفارسية والرومية.

ثمَّ إنَّ الأمم الميتة لا يندر فيها ذو الشَّهامة، إنما الأسف أنْ يندر فيها من يهتدي في أوَّل نشأته إلى الطريق الذي به يحصل على المكانة التي تمكِّنه في مستقبله من نفوذ رأيه في قومه.

الأمة إن كانت رابطتها مبدئية، وتحمل مشروعا واضحا للتغير، هي أمة حية، وستهتدي لمبدأها ولو بعد حين كأمة الإسلام، أما ما تسمى بالأمم التي تقوم رابطتها على الدم أو الوطن فإنها لا تحمل مبدأ يعالج مشاكل الحياة، وستموت ولو بعد حين.

علما أن غالب الدعوات التغييرية ابتدأت بأقل القليل؛ لما في طريق التغيير من مشقة لا يعرفها إلا من عاناها، إذ هو كمن يسبح ضد تيار النهر الجارف الذي في منبعه الجائزة لمن يصلها، فقل من يصمد في هذا النزال، فقد يحدث الغرق، وقد تطلب السلامة بأقرب وسائل النجاة.

وكلما كانت الدعوة عريقة في المجتمع، وتطرح معالجات صحيحة لمشاكله، زاد اتباعها ولو بعد حين، لكن ذلك ليس على الإطلاق؛ لأن قبول المجتمع لهذه الدعوة له تأثير أيضا، فمجتمع مكة تحجر أمام دعوة النبي (صلى الله عليه وآله)، مع أن الدعوة كانت صحيحة ودقيقة.

والأصل بالدعوة أن تكون خالصة لوجه الله لا لطلب مجد دنيوي، أو مكسب مادي؛ لأن من كان هدفه غير رضا الله –سبحانه– فإنه سيسقط في أقرب اختبار.

قولـه: "وإنِّـي أنبِّـه فكـر الناشـئة العزيـزة أنَّ مـن يـرى مـنـهم فـي نفسـه اسـتعداداً للمجد الحقيقي فليحرص على الوصايا الآتية البيان:

١ - أن يجهد في ترقية معارفه مطلقاً لا سيما في العلوم النّافعة الاجتماعية كالحقوق والسياسة والاقتصاد والفلسفة العقلية، وتاريخ قومه الجغرافي والطبيعي والسياسي، والإدارة الحربية، فيكتسب من أصول وفروع هذه الفنون ما يمكنه إحرازه بالتلقِّي، وإن تعذَّر فبالمطالعة مع التدقيق".

غياب ذكر الإسلام بعقيدته وأحكامه في كلام الكواكبي هو دليل على أنه لم يكن يضع الإسلام بديلا في دعوته للتغيير، وهذا ما جعل العلمانيين والقوميين يلتفون حوله! فوصاياه يمكن أن يوصي بها نصراني، أو أي أحد من غير المسلمين! علما أنه مهما طالع الإنسان من علوم وأتقن من فنون، فإنه لا يستطيع أن يضع تشريعات صالحة للبشر؛ لأن ذلك هو من قدرة وعلم رب العالمين فقط، ولذلك أرسل الله الرسل.

وعلى أي حال فإن ما ذكره في بعض النقاط ليس بالأمر ذي البال، فلن أرد عليه، ولو أنه سلم واستسلم لرسالة رب العباد لكفته ولرفعه الله بها، ولكنه أخلد إلى المناهج الأرضية البشرية وأيدها، ويوما بعد يوم يظهر جليا خطأ هذه المناهج وانحرافها.

قوله: "٢ - أن يتقن أحد العلوم التي تكسبه في قومه موقعاً محترماً وعلمياً مخصوصاً؛ كعلم الدين والحقوق أو الإنشاء أو الطبّ".

هل يُتعلم الرجل العلم لكسب موقع محترم؟ وإن كان الأمر كذلك، فإنه سيتخلى عن علمه إن وجد فرصة أسهل يصل بها إلى هذا الموقع! فمسألة كسب تأييد الناس لأي دعوة يجب أن يقوم على قناعة الناس أولا، وما نراه من التفاف الناس حول المسؤولين هو ليس تأثرا بهم وبأفكارهم، بل هو لأن المسؤولين يملكون المال والوظائف والسلطة وغيرها من الأمور التي تحبها العامة، العامة الذين ينفضون أيديهم من أي مسؤول بعد خروجه من المنصب، إلا ما رحم ربي.

قوله: "٣ - أن يحافظ على آداب وعادات قومه غاية المحافظة ولو أنَّ فيها بعض أشياء سخيفة".

الأصل أن النخبة تقود العامة، لا أن العامة تقود النخبة كما في الديمقراطية! فتجد المسؤولين الديمقراطيين يسعون لإرضاء العامة حتى ولو كان الأمر خاطئا، وهذا يرد كلام الكواكبي الذي يحث فيه على المحافظة على عادات القوم حتى ولو كانت سخيفة.

قوله: "٨ - أن يحرص على الإقلال من بيان آرائه وإلا يؤخذ عليه تبعة رأي يراه أو خبرٍ يرويه".

كيف بمن يريد أن يتبوأ منصبا في قومه، ويحدث تغييرا في مجتمعه أن يقلل من إظهار آراءه، فهذا أمر عجيب! فهل يمكن أن يقنع غير دون بيان رأيه؟

قوله: "١٠ - أن يُظهر الشفقة على الضعفاء والغيرة على الدين والعلاقة بالوطن".

يُظهِر؟! أم أنه يشفق بحق؟ ويغار بحق؟ مع التحفظ على كلمة "وطن" لما تعنيه عند الكواكبي وغيره من معنى الفرقة بين المسلمين.

قوله: "ومبنى قاعدة أنَّ الاستبداد لا يُقاوم بالشدة، إنما يُقاوم بالحكمة والتدريج هو: أنَّ الوسيلة الوحيدة الفعّالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقّي الأمَّة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس. ثمَّ إنَّ اقتناع الفكر العام وإذعانه إلى غير مألوفه، لا يتأتّى إلا في زمنٍ طويل، لأنَّ العوام مهما ترقّوا في الإدراك لا يسمحون باستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التّروي المديد، وربما كانوا معذورين في عدم الوثوق والمسارعة؛ لأنَّهم ألِفوا أن لا يتوقعوا من الرؤوساء والدُّعاة إلا الغشّ والخداع غالبا".

مسألة التدريج أو التدرج ذكرت خطأها في موضع قريب، وهي مخالفة لطريقة الإسلام، أما ذكره لعذر العامة في المسارعة في التصديق فصحيح؛ لما ذكره من الأسباب.

قوله: "ثمَّ إنَّ الاستبداد محفوفٌ بأنواعٍ القوات التي فيها قوّة الإرهاب بالعظمة وقوّة الجُند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة الإلفة على القسوة، وقوّة رجال الدين، وقوّة أهل الثروات، وقوّة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يُقابَل بعصا الفكر العام الذي هو في أوَّل نشأته يكون أشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنَّه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم. بناءً عليه؛ يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام".

عبارة : "لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس"، كأنه يعرِّض فيها بالعثمانيين! وبالتأكيد إننا مع الحاكم الذي يحكم بالإسلام وإن كان ظالما مع رفضنا للظلم، ولسنا مع الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله وإن أظهر عدلا.

وما ذكره الكواكبي عن قوة الحاكم المستبد صحيح، وطريق التغيير محفوف بالمخاطر، وقل من يسلكه. أما قوله: "فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يُقابَل بعصا الفكر العام"، بل العكس، فالفكر الصحيح وحجته الدامغة هو الذي يهدم الاستبداد وأهله، وما نقاش الأنبياء (عليهم السلام) مع عتاة زمانهم كالنمرود وفرعون وسادة قريش وغيرهم إلا دليل على أن غاية المستبد أن تكون له الغلبة بالحجة؛ لأن قوة الفكر وحجته هو الفيصل في النصر، وما الوسائل المادية إلا أشياء قد تؤخر حلول النصر للحق وأهله.

قوله: "الاستبداد لا ينبغي أن يُقاوَم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً. نعم؛ الاستبداد قد يبلغ من الشدَّة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمَّة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذٍ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسَّس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد، ولا علاقة لهم بالفتنة".

ما ذكره الكواكبي عن الفتنة، فالغالب أن من يموت فيها هم العوام وليس المنافقين كما ذكر، وأما قوله: "توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة.." فهو كلام

غامض، وليس له معنى محدد، وكالعادة لا ذكر للإسلام وأحكامه –عند الكواكبي– في كونه البديل الوحيد لكل زمان ومكان وجد فيه الفساد.

قوله: "إنَّ رئيس وزراء المستبدِّ أو رئيس قُوَّاده، أو رئيس الدِّين عنده، هم أقدر الناس على الإيقاع به، وهو يداريهم تحذُّراً من ذلك، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلا يوقعه إلا بغتة".

رئيس الوزراء ورئيس الدين، هي مناصب في الدول الأوربية وإن كان لكلامه واقعا فإنه ينطبق على استبداد الحكام في أوربا، لا الخلفاء الذين بين الله –سبحانه– ما لهم وما عليهم.

قوله: "لمثيري الخواطر على الاستبداد طرائق شتّى يسلكونها بالسّرّ، والبطء، يستقرّون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم في الخلوات...".

عبارة: "يستقرون تحت ستار الدين"، لطالما اتهم الظلمة من يريدون تغير الحال بهذه التهمة، وهل أن من يريد إقامة الدين هو متستر؟! ثم هنا كذلك جعل الكواكبي كلامه عاما في القضاء على المستبد أو حكمه، ولم يعرض البديل المنضبط.

ومبنى قاعدة أنَّه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد هو: إنَّ معرفة الغاية شرطٌ طبيعي للإقدام على كلِّ عمل، كما أنَّ معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بدَّ من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأيِّ الكلِّ، أو الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عدداً أو قوة بأس وإلا فلا يتمّ الأمر، حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعاً، يكون الإقدام ناقصاً نوعاً، وإذا كانت مجهولة بالكليّة عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم، فهؤلاء ينضمّون إلى المستبدِّ، فتكون فتنةً شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذٍ الغلبة في جانب المستبدِّ.

هنا يذكر الكواكبي كلاما صحيحا ودقيقا، وهو أن من يريد التغيير عليه أولا تحديد غاية ما يريد، وثانيا عليه أن يحدد طريقا للوصول إلى هذه الغاية.

ولكن الكواكبي على سعة كلامه في هذا الكتاب هو أيضا لم يفرد مبحثا دقيقا في الغاية التي يريد، أو الطريق الموصل إليها، وإن قال قائل إنه ذكر ذلك في مبحث السعي لرفع الاستبداد في النقاط الثلاث، نقول إن كلامه هذا هو أيضا كلام عام، أو أنه قصد من تعميمه الهروب من فكرة إيجاد الإسلام والحكم به، كما حكم به النبي (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه الراشدون (رضي الله عنهم). فالتغيير لا يكون بتغيير شخص الحاكم، بل التغيير الحقيقي هو بالنظام البديل الذي يختلف بأحكامه عن أحكام وقوانين النظام السابق.

قوله: "ثمَّ إذا كانت الغاية مبهمة ولم يكن السير في سبيلٍ معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلى انتقام وفتن...".

هذا صحيح، وأقرب مثال على ذلك مما حصل في زماننا هو ثورة مصر ضد حسني مبارك، وفوز الإخوان الذين لم يكن لهم غاية محددة ولا طريق واضح، وما أدى بعد ذلك إلى صدامات، وسهولة في القضاء على الدولة الجديدة.

قولـه: "والمـراد أنَّ مـن الضـروري تقريـر شـكل الحكومـة التـي يـراد ويمكـن أنْ يُستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهيّن الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنـة آحاد...".

بالتأكيد إن شكل النظام الحاكم بدستوره وقوانينه التي تنظم حياة الناس لن تكفي بحثه الساعات ولا الأعوام! ولن يقوم به آحاد الناس ولا كل الأنام، فالدستور والقوانين ونظـام الحكـم هـي مـن المفـاهيم عـن الحيـاة التـي يكـون بيانهـا مـن رب الأرض والسماوات، عن طريق بعث الرسالات، ولا يقدر على ذلك أحد من الخلق.

قوله: "وخلاصة البحث أنَّه يلزم أولاً تنبيه حسّ الأمَّة بآلام الاستبداد، ثمَّ يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية للسياسة المناسبة لها؛ بحيث يشغل ذلك أفكار كلِّ طبقاتها، والأولى أن يبقى ذلك تحت مخض العقول سنين، بل عشرات السنين حتى ينضج تماماً، وحتى يحصل ظهور التلهّف الحقيقي على نوال الحرية

في الطبقات العليا، والتمنّي في الطبقات السفلى، والحذر كل الحذر من أن يشعر المستبد بالخطر، فيأخذ بالتحذُّر الشديد، والتنكيل بالمجاهدين، فيكثر الضجيج، فيزيغ المستبدُّ ويتكالب، فحينئذٍ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد، وتجدِّد الأسر على العباد بقليلٍ من التعب، فتدخل الأمَّة في دورٍ آخر من الرقِّ المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقية في القرون الأخيرة، وإمَّا أن يساعد الحظّ على عدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمَّة قد تأهَّلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمَّة أن يكلِّفوا المستبدَّ ذاته لترك أصول الاستبداد، واتِّباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة. والمستبدُّ الخائر القوى لا يسعه عند ذلك إلا الإجابة طوعاً، وهذا أفضل ما يصادَف...".

تنبيه الناس للإحساس بالفساد صحيح، وبعد الحس يتصل الفكر والعمل المحدد بغاية واضحة، وكما ذكرت قبل قليل إن البديل لن يقدر عليه البشر، ولا لمئات السنين، فهو مما بينه الله برسالاته.

أما قوله: "تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد، وتجدِّد الأسر على العباد بقليلٍ من التعب، فتدخل الأمَّة في دورٍ آخر من الرقِّ المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقية في القرون الأخيرة"، فهو هنا قد ساوى بين العثمانيين الذين يحكمون بالإسلام، وبين الأوربيين المستعمرين، وهذا غير صحيح بتاتا.

وأما قوله: "واتِّباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة"، فالأمة ليست مصدر للتشريع أو من حقها وضع الدستور كما تهوى، فهذا الأمر في النظام الديمقراطي وليس في الإسلام، الذي بينا في موضع سابق كيفية سن القوانين في نظام حكمه.

وأما ذكره أن المستبد الخائر ليس له إلا الإجابة، فإنه غير صحيح، ولا يحصل في الواقع، بل أنه في الغالب يُنحّى المستبد ونظامه؛ ليحل بدلهم النظام الجديد وحاكم جديد.

قوله: "ونتيجة البحث، أنَّ الله -جلَّت حكمته- قد جعل الأمم مسؤولة عن أعمال من تُحكِّمه عليها. وهذا حقٌّ. فإذا لم تحسن أمّة سياسة نفسها أذلَّها الله

لأمَّة أخرى تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيّم على القاصر أو السفيه، وهذه حكمة. ومتى بلغت أمَّةٌ رشدها، وعرفت للحرية قدرها، استرجعت عزَّها، وهذا عدلٌ".

محاسبة الحاكم من قبل الأمة هو حق لها فلا تمنع منه، وواجب عليها فلا يجوز لها تركه، أما حكم الأمم بعضها لبعض فقد يصح مع الأمة الإسلامية عندما تحكم غيرها من الأمم؛ لتنتشر الإسلام فيهم كما أراد الله –سبحانه– وأما أن يحكم الكافرون المسلمين فهذا مما لا يصح فيه المثل، لأن الوصية تكون بأمانة ورحمة، وهذا لا يتأتى في هذه الحالة، وكذلك منع الله –سبحانه– أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيلا.

أما الحرية التي طالما نادى بها الكواكبي في كتابه، فهو لم يعرف أثرها المدمر في إزالة حكم الله من الأرض، وما تمنحه للناس من تحلل من كل قيد.

قوله: "وإني أختم كتابي هذا بخاتمة بشرى، وذلك أنَّ بواسق العلم وما بلغ إليه، تدلُّ على أنَّ يوم الله قريب. ذلك اليوم الذي يقلُّ فيه التفاوت في العلم وما يفيده من القوّة، وعندئذٍ تتكافأ القوات بين البشر، فتنحلُّ السلطة، ويرتفع التغالب، فيسود بين الناس العدل والتوادد، فيعيشون بشراً لا شعوباً، وشركات لا دولاً، وحينئذٍ يعلمون ما معنى الحياة الطيبة: هل هي حياة الجسم وحصر الهمّة في خدمته؟ أم حياة الروح وغذاؤها الفضيلة؟ ويومئذٍ يتسنّى للإنسان أن يعيش كأنَّه عالم مستقلٌّ خالد، كأنَّه نجمٌ مختصٌّ في شأنه، مشتركٌ في النظام، كأنَّه ملكٌ، وظيفته تنفيذ أوامر الرحمن الملهمة للوجدان".

في نهاية هذا الكتاب، هل كان الكواكبي حقا يأمل في أن "... تتكافأ القوات بين البشر، فتنحلُّ السلطة، ويرتفع التغالب، فيسود بين الناس العدل والتوادد، فيعيشون بشراً لا شعوباً، وشركات لا دولاً..."، أم أنه كان لا يأمل ذلك، ولكنها أمنيات يمنِّي بها نفسه أو غيره، ويمهد القلوب لها قبل تهيئة البلدان لاستقبال المستعمرين الأوربيين الذين –بحسب فكره– سيملئون الأرض قسطا وعدلا ومساواة، بعد أن ملئت ظلما وجورا وتمييزا من قبل العثمانيين؟! بالتأكيد أن واقعنا يشهد بخلاف ذلك، وهل أنه لو كان يعيش الكواكبي بيننا اليوم سيبقى على هذه الأفكار؟! فلنترك حسابه إلى

الله -سبحانه-، ولكن السؤال الأهم هو هل بقي أتباع الكواكبي على نفس فكر صاحبهم أم أنهم أقلعوا عنه؟، فالواجب عليهم اليوم أن يتركوه فورا وأن يلحقوا بحَمَلة التغيير الحقيقي الذين يطرحون الإسلام بديلا كما أراده الله -سبحانه-.

نسأل الله الهداية للناس جميعا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر

- القرآن الكريم.

١. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م.

٢. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣. تاريخ الدولة العلية العثمانية، المؤلف: محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا) ، المحامي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: إحسان حقي، الناشر: دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١، الناشر: دار النفائس – بيروت.

٤. تثبيت دلائل النبوة، المؤلف: القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين المعتزلي (المتوفى: ٤١٥هـ)، الناشر: دار المصطفى – شبرا– القاهرة.

٥. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر: دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر - قطر/ الدوحة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٦. التحقيق في أحاديث الخلاف المؤلف : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤١٥هـ.

٧. تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، المؤلف: صالح بن الحسين الجعفري أبو البقاء الهاشمي (المتوفى: ٦٦٨هـ)، المحقق: محمود عبد الرحمن قدح، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٨. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف:

جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٩. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد، الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية.

١٠. تكملة المعاجم العربية المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي جـ ٩، ١٠: جمال الخياط الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠م.

١١. تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.

١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

١٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٤. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١٥. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،

الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
١٦. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت.
١٧. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، المؤلف: جار الله الزمخشري توفي ٥٨٣ هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
١٨. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٩. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٢٠. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٢١. السيرة النبوية لابن هشام المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)ن تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي
٢٢. صحوة الرجل المريض، أحمد عبد الله الفليج، مؤسسة صقر، الكويت ١٩٨٤.
٢٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
٢٤. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، طبعة دار النفائس، الطبعة: الثالثة، تقديم الدكتور: أسعد السحمراني، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٢٥. العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٧. كتاب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

٢٩. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث/ السنة السادسة.

٣٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٣١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٢. المحرر في الحديث، المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، المحقق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر : دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن

البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٣٤. مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، من مسند أبي سعيد الخدري ٣٦٢/٢.

٣٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٣٦. مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

٣٧. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٨. معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٣٩. معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون باب العين والدال وما يثلثهما.

٤٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤١. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

٤٢. الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصرن الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

٤٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزأوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤٤. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٥. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م.

إصدارات المؤلف

الكتب:

١. حاشية سعدي جلبي (ت٩٤٥هـ) على تفسير البيضاوي من جزء ١٢- ١٥ دراسة وتحقيق، (رسالة ماجستير).
٢. البيان لبعض ما أشكل فهمه في هذا الزمان.
٣. الرد على الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

البحوث:

١. التطور التاريخي لنظرية النظم.
٢. العلامة سعدي جلبي ومنهجه في حاشيته على تفسير البيضاوي.
٣. ابن عطية ومنهجه في التفسير.
٤. ما نص أبو حيان على استبعاده من تفسيره البحر المحيط.
٥. محمد بن قيس وآراؤه التفسيرية.
٦. الحسن بن يحيى (صاحب النظم) وآراؤه في كتابه نظم القرآن.
٧. ألفاظ النعيم والعذاب الآخروي في سورة ص، (المعاني والدلالات).
٨. ألفاظ النعيم والعذاب الآخروي في سورة ق، (المعاني والدلالات).
٩. رسالة الشيخ مخلوف المنياوي (ت ١٢٩٥هـ) على البسملة (دراسة وتحقيق).